وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement supérieur
Et de la recherche Scientifique
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر
Université Mustapha Stambouli Mascara
كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية

تخصص: الإقتصاد والتسيير العمومي

سياسات التصنيع في الجزائر، منهج تاريخي ورؤية مستقبلية

Les politiques d'industrialisation en Algérie, approche historique et perspective d'avenir

إعداد الطالبة:
عبدالحاكم أمينة

إشراف:
الأستاذ الدكتور: صوار يوسف

لجنة المناقشة:

أ.د. مختاري فيصل	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ.د. صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
أ.د. شليل عبد اللطيف	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا
أ.د. بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا
أ.د. ثابتي الحبيب	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا
د. تشيكو فوزي	أستاذ محاضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

والدي الكريمين اللذان لم يبخلا عليا يوما

بشيء

وإلى إخوتي وعائلتي، وأصدقائي جميعا

التشكرات

أتوجه بالشكر إلى كل من :

والديّ الكريمين اللذين لم يدخرا جهدا في سبيل تحقيق هاته الأطروحة؛

مؤطري البروفيسور **صوار يوسف** الذي وافق على أن يؤدى هذا العمل بهاته الطريقة، وإلى نصائحه القيمة التي غيرت مسار تفكيري في البحث العلمي؛

الدكتور **مختاري فيصل** وإرشاداته القيمة؛

وكل الذين شاركوا بطريقة أو بأخرى، وبأي شكل من الأشكال في تحقيق هاته الأطروحة

فهرس الأطروحة

العنوان	الصفحة
الفهرس	أ
قائمة الجداول	ر
قائمة الأشكال	س
المقدمة العامة	ط
الجزء الأول : مدخل إلى الإطار النظري لسياسات التصنيع	
الفصل الأول : الإطار النظري لسياسات التصنيع	
مقدمة الفصل الأول	03
المبحث الأول : حركة التصنيع في العالم	04
1. الجوانب النظرية للتصنيع ولسياسات التصنيع	04
1.1. التصنيع والتنمية الإقتصادية	05
1.2. التصنيع والنمو الصناعي	09
1.3. التصنيع وسياسات التصنيع	27
2. حركة التصنيع في البلدان المتقدمة	35
2.1. الثورة الصناعية: المفهوم والنشأة التاريخية	35
2.2. الثورة الصناعية مظهر من مظاهر التحول والتغير	38
2.2.1. الثورة الصناعية كمحرك للنمو	38
2.2.2. الثورة الصناعية أساس التحول الصناعي	40
2.2.3. الثورة الصناعية أساس للتحول التدريجي	42
2.2.4. الثورة الصناعية كايقاع للنمو الإقتصادي	44

2.3. الثورة الصناعية : الجيل الثالث	46
3. حركة التصنيع في البلدان النامية	49
3.1. حتمية التصنيع في البلدان النامية	49
3.2. وجهات النظر المتعلقة بتحليل التصنيع في البلدان النامية	52
3.3. التصنيع في البلدان النامية منذ الإستقلال	56
3.4. البلدان النامية والشركات متعددة الجنسيات	58
المبحث الثاني: مكانة التصنيع في أهم النظريات التنمية الإقتصادية	60
1. نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن	60
1.1. النمو المتوازن مقابل النمو غير المتوازن	61
1.2. نيركس ونظرية النمو المبتكرة _ الإقتصاد الأحادي الحديث	62
1.3. الشروط الجديدة تتطلب نظرية للتنمية جديدة	63
1.4. النمو الداخلي من خلال التصنيع المحلي _ كجواب واضح	63
2. نظرية أقطاب النمو	64
3. نظرية الدفعة الكبيرة	67
3.1. نموذج مع علاوة أجور المصنع	69
3.2. نموذج ديناميكي للتصنيع	70
3.3. نموذج الإستثمار في البنية التحتية	70
المبحث الثالث : الأسس والركائز المدعمة لإستراتيجية التصنيع	72
1. رأس المال عامل دعم للتصنيع	72
1.1. رأس المال المادي	72

1.2. رأس المال العام	73
1.3. رأس المال البشري	75
2. الإبتكار والتكنولوجيا عاملا دعم للتصنيع	77
2.1. مدخل لماهية عملية الإبتكار	77
2.2. التطور التاريخي لتصنيع الإبتكار	78
2.3. ديناميكية التعلم التكنولوجي في التصنيع	82
3. الإستثمارات والقروض عنصرا دعم لعملية التصنيع	84
3.1. الإستثمار الأجنبي المباشر	84
3.2. القروض والدعم المالي لعملية التصنيع	85
خاتمة الفصل الأول	87
الفصل الثاني : التذكير بأهم نماذج التصنيع	
مقدمة الفصل الثاني	89
المبحث الأول: الإطار النظري لإستراتيجيات التصنيع	90
1. التأصيل النظري لمفهوم الإستراتيجية	90
2. الإستراتيجية كمفهوم تقابل السياسة كمفهوم	93
2.1. التلازم والتعايش الضروري للإستراتيجية والسياسة	94
2.2. مشكلة المرور من السياسة للإستراتيجية	95
3. الإستراتيجية للتصنيع هي إستراتيجية للتنمية	96
المبحث الثاني: أهم إستراتيجيات التصنيع في الأدبيات الإقتصادية	97
1. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إستخراج الموارد الطبيعية.	97

1.1. المفهوم والنشأة التاريخية للإستراتيجية.	97
1.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إستخراج الموارد الطبيعية.	99
1.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إستخراج الموارد الطبيعية.	103
2. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على التركيز.	105
2.1. إستراتيجية إحلال الواردات.	105
2.1.1. المفهوم والنشأة التاريخية للإستراتيجية.	105
2.1.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إحلال الواردات.	109
2.1.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إحلال الوادرات.	113
2.2. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الصناعات المصنعة.	117
2.2.1. المفهوم والنشأة التاريخية للإستراتيجية.	117
2.2.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الصناعات المصنعة.	121
2.2.2.1. إستخدام نموذج المدخلات والمخرجات من أجل تحديد الصناعات المصنعة.	121
2.2.2.1.1. الإفتراضات.	122
2.2.3. حدود إستراتيجية التصنيع عن طريق الصناعات المصنعة.	122
3. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الإنفتاح.	125
3.1. المفهوم والنشأة التاريخية للإستراتيجية.	125
3.1.1. إنشاء مناطق تجهيز الصادرات (**ZIE**).	127
3.1.2. الخصخصة (**Privatisation**).	128
3.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على ترويج الصادرات وقيود الإنفتاح.	130

3.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الإنفتاح.	135
المبحث الثالث: إستراتيجيات أخرى للتصنيع.	136
1. القطاع غير الرسمي كإستراتيجية للتصنيع.	136
1.1. الإقتصاد غير الرسمي، المفهوم والنشأة التاريخية.	136
1.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي.	141
1.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي.	143
2. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على تنمية القدرات البشرية.	144
2.1. تنمية القدرات البشرية، المفهوم والنشأة التاريخية.	144
2.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على ترقية الموارد البشرية.	146
2.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على ترقية القدرات البشرية.	147
3. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الطاقات المتجددة.	148
3.1. الموارد المتجددة، المفهوم والنشأة التاريخية.	148
3.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الطاقات المتجددة.	150
3.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الطاقات المتجددة.	152
خاتمة الفصل الثاني.	153
الجزء الثاني : الشراكة القطاعية ضمن إستراتيجيات للتصنيع في دراسات سابقة	
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للشراكة القطاعية	
مقدمة الفصل الأول	156
المبحث الأول: السياسات التصنيعية في إطار دعم القطاع العام.	157

1. الجوانب النظرية للقطاع العمومي.	157
2. القطاع العام وسياسات التصنيع.	161
3. حدود القطاع العمومي في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع.	164
المبحث الثاني: السياسات التصنيعية في إطار دعم القطاع الخاص.	165
1. الجوانب النظرية للقطاع الخاص.	165
2. القطاع الخاص وسياسات التصنيع.	167
3. حدود القطاع الخاص في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع.	171
المبحث الثالث: السياسات التصنيعية في إطار دعم القطاعين (العام والخاص).	174
1. الجوانب النظرية للشراكة القطاعية.	175
2. الشراكةالقطاعية وسياسات التصنيع.	180
2.1. مجال عمل التحالفات أو الشراكات مابين القطاعين العام والخاص.	183
2.1.1. الإطار التحليلي.	183
2.1.2. الشراكات في الممارسة.	185
2.1.3. بناء توافق في الآراء.	190
3. حدود الشراكة القطاعية في دعم سياسات و إستراتيجيات التصنيع.	190
خاتمة الفصل الأول.	193
الفصل الثاني : الدراسات السابقة تبعا لنموذج الدراسة	
مقدمة الفصل الثاني.	195
المبحث الأول: الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة والعاكسة لنموذج الدراسة	196

1. أهم الدراسات التي تناولت المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع.	196
2. أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي.	201
3. أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية.	207
المبحث الثاني : الدراسات السابقة التي تناولت الأثر المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع.	210
المبحث الثالث : الدراسات السابقة التي تناولت الأثر غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي.	213
خاتمة الفصل الثاني.	218
الجزء الثالث : سياسات التصنيع في الجزائر، منهج تاريخي ورؤية مستقبلية	
الفصل الأول : التطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر	
مقدمة الفصل الأول.	221
المبحث الأول: التطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر خلال فترة (**1970 – 1990**).	222
1. السياق التاريخي لتطور سياسات التصنيع في الجزائر قبل **1990**.	222
.1.1 المرحلة الأولى (الإقتصاد المخطط – **Economie planifiée**) (**1962 – 1978**).	223
.1.2 المرحلة الثانية (الأزمة واعادة الهيكلة – **La crise et restructuration**) (**1979 – 1978**).	223
.1.3 أهم مؤشرات سياسات التصنيع في الجزائر خلال فترة (**1970 – 1990**).	224
.2 السياق التاريخي لتطور سياسات التصنيع في الجزائر خلال فترة (**1990 – 2014**).	230
.2.1 المرحلة الأولى (الأزمة والخوصصة – **La crise et privatisation**) (**1988 – 1993**).	231
.2.2 المرحلة الثانية (التحول لإقتصاد السوق – **Le passage à l'économie de marché**) (**1994** – الوقت الراهن).	232
.2.3 أهم مؤشرات سياسات التصنيع في الجزائر خلال فترة (**1990 – 2014**).	232

3. أهم نتائج إستراتيجيات التصنيع المتبناة في الجزائر قبل وبعد **1990**.	**237**
المبحث الثاني: التطور التاريخي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال فترة (**1970 – 2014**).	**238**
1. السياق التاريخي لتطور الإقتصاد غير الرسمي قبل **1990**.	**238**
2. السياق التاريخي لتطور الإقتصاد غير الرسمي بعد **1990**.	**241**
3. أهم نتائج تطور الإقتصاد غير الرسمي قبل وبعد **1990**.	**243**
المبحث الثالث: التطور التاريخي لإستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة في الجزائر خلال الفترة (**1970 – 2014**).	**244**
1. السياق التاريخي لتطور الإستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة قبل **1990**.	**244**
2. السياق التاريخي لتطور الإستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة بعد **1990**.	**246**
3. أهم نتائج تطور إستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة في الجزائر قبل وبعد **1990**.	**247**
خاتمة الفصل الأول.	**249**
الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية	
مقدمة الفصل الثاني.	**250**
المبحث الأول : نموذج الدراسة.	**251**
1. مبررات إستخدام النموذج.	**251**
2. إختبار متغيرات النموذج القياسي.	**255**
3. وصف نموذج **MIMIC (PLS)**.	**256**
المبحث الثاني: النمذجة القياسية.	**262**
1. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.	**262**
2. التقييم القياسي للنموذج البحثي الإنطباعي والتكويني.	**269**

2.1. تقييم نموذج القياس.	**269**
2.2. إختبار صلاحية وجودة معالم النموذج.	**270**
2.3. إختبار معاملات المتغيرات الكامنة.	**276**
المبحث الثالث: دراسة معاملات المسار (التقييم الهيكلي لنموذج الدراسة).	**278**
1. التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع.	**278**
2. التأثير غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع.	**279**
2.1. أهمية الأثر المعدل في النموذج الهيكلي.	**281**
3. إختبار الفرضيات.	**284**
3.1. مناقشة الفرضية الأولى (H_0): التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر.	**285**
3.2. مناقشة الفرضية البديلة (H_1): التأثير غير المباشر للاقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر.	**286**
3.3. مناقشة الفرضيات البحثية.	**287**
3.3.1. الفرضية البحثية الأولى: الإستراتيجية الملائمة في التصنيع في إطار سياسة تصنيعية جديدة في الجزائر ترتكز على الإقتصاد غير الرسمي.	**287**
3.3.2. الفرضية البحثية الثانية: يؤثر الإقتصاد غير الرسمي تأثيرا إيجابيا على أهداف سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الشراكة مابين القطاعين (العام والخاص) في إستثمارات البنية التحتية.	**288**
خاتمة الفصل الثاني.	**289**
الخاتمة العامة	**291**
قائمة المراجع	**297**
قائمة الملاحق	**312**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجزء الأول: مدخل إلى الإطار النظري لسياسات التصنيع		
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسات التصنيع		
(01 / 01)	النمو الصناعي وفقا لـ (**Hofmann**) : التغييرات في صافي عائدات نسب السلع الإستهلاكية والسلع الرأسمالية.	**13**
(01 / 02)	المساهمة المقدرة لعملية التصنيع في **PNB** وفقا لـ (**Kader**)	**23**
(01 / 03)	التمييز بين الثورتين الصناعيتين إستنادا إلى المورد الطاقوي المتميز	**38**
(01 / 04)	عدد السكان لبعض الدول المختارة (**1900/1500**)/ الوحدة: مليون نسمة	**39**
(01 / 05)	النسبة التقريبية للواردات في الإستهلاك المحلي لكل من المواد الغذائية والمواد الخام (**1913**/ نسب مئوية).	**42**
(01 / 06)	يوضح معدلات التبادل التجاري (**1910/1820**).	**43**
(01 / 07)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الصناعية للفترة (**1913/1820**).	**44**
(01 / 08)	التمييز بين النماذج الثلاث المدعمة لعملية التنمية الإقتصادية.	**66**
(01 / 09)	أصناف الإبتكار.	**78**
(01 / 10)	التغيرات في حصة البحث والتطوير بدعم من الشركات الكبرى للفترة (**2010/1960**)	**80**
الفصل الثاني: التذكير بأهم نماذج للتصنيع		
(01 /11)	التغييرات في هيكل إقتصاديات بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية	**114**
(01 / 12)	مشاركة أمريكا اللاتينية في التجارة الدولية	**116**
(01 / 13)	النمو السكاني والعمالة في أمريكا اللاتينية	**117**
(01 / 14)	التغييرات في السياسة المستخدمة لتحقيق التوجه نحو التصدير	**127**

الجزء الثالث: سياسات التصنيع في الجزائر منهج تاريخي ورؤية مستقبلية		
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية		
(03 / 01)	تصنيف متغيرات نموذج الدراسة.	255
(03 / 02)	المتغيرات المنتجة.	261
(03 / 03)	التحليل الوصفي لمدخلات – متغيرات وسيطية – مخرجات نموذج الدراسة.	265
(03 / 04)	الإرتباط مابين مدخلات النموذج ومتغيرات الوسيطية.	266
(03 / 05)	الإرتباط مابين مدخلات النموذج ومخرجاته.	267
(03 / 06)	الإرتباط مابين المتغيرات الوسيطية ومخرجات النموذج.	268
(03 / 07)	تقييم نموذج القياس.	270
(03 / 08)	صلاحية النموذج ومؤشرات الجودة (**Model fit and quality indices**).	275
(03 / 09)	معاملات المتغيرات الكامنة.	277
(03 / 10)	التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع.	278
(03 / 11)	التأثير غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع.	279
(03 / 12)	معامل التحديد (**R – square**).	280

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الجزء الأول : مدخل إلى الإطار النظري لسياسات التصنيع		
الفصل الأول : الإطار النظري لسياسات التصنيع		
(01 / 01)	الظواهر المختلفة للتصنيع.	**10**
(01 / 02)	المخططات القطاعية للنمو الصناعي وفقا لـ (**Chenery** و **Taylor**).	**18**
(01 / 03)	المصادر القطاعية للنمو وفقا لـ (**Chenery** و **Syrquin**).	**25**
(01 / 04)	أهداف المشروع الأوروبي من الثورة الصناعية الثالثة.	**48**
(01 / 05)	المنظمة كنظام للتعلم.	**83**
الفصل الثاني : التذكير بأهم نماذج للتصنيع		
(01 / 06)	الدور الرئيسي للإستراتيجية.	**91**
(01 / 07)	الإستراتيجية كحلقة وصل بين أدوات السياسة وأهدافها.	**92**
(01 / 08)	ذروة النفط في عام **2010** إلى **2030.**	**98**
(01 / 09)	العرض والطلب على الطاقة، مع الأخذ بعين الإعتبار التأثيرات الخارجية وأمن إمدادات الطاقة.	**102**
(01 / 10)	متوسط نتاج العمل في كل من البلدان المتقدمة والنامية.	**112**
(01 / 11)	تأثير التصنيع والمصفوفة المقابلة له.	**123**
(01 / 12)	مصفوفة التبادلات بين الصناعات	**124**
(01 / 13)	الحوافز المقدمة لمناطق تجهيز الصادرات.	**128**
(01 / 14)	تدهور معدلات التبادل التجاري في بلدان ذات تمويل خارجي عالي.	**132**
(01 / 15)	البلدان ذات القدرة العالية للتمويل الخارجي في مواجهة القيد المزدوج	**133**

	لتمويل الصادرات.	
(01/ 16)	البلدان ذات القدرة التمويلية الخارجية المنخفضة في مواجهة القيد المزدوج لتمويل الصادرات.	134
(01 / 17)	السلع والخدمات نتاج النشاط البشري.	138
(01 / 18)	الإستهلاك العالمي للطاقة.	149
الجزء الثاني : الشراكة القطاعية ضمن إستراتيجيات للتصنيع في دراسات سابقة		
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للشراكة القطاعية		
(02 / 01)	رسم توضيحي يبين منظمات القطاع العام.	159
(02 / 02)	المراحل الأساسية لإعداد وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وفق نمط (**PPP**).	181
(02 / 03)	نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	186
(02/ 04)	الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص _ وضعية لبعض البلدان.	188
الفصل الثاني: الدراسات السابقة تبعا لنموذج الدراسة		
(02 / 05)	نموذج (**MIMIC**) المستخرج من دراسة (**Bounoua & All**).	212
(02/ 06)	نموذج (**PLS**) المستخرج من دراستي (**Aspilaire**) لسنتي **2011** و **2014** .	213
(02 / 07)	أثر الإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في دراسة (**Alain Maharaux**).	214
(02 / 08)	علاقة الإقتصاد غير الرسمي باللامركزية (**Diene**).	215
(02 / 09)	نموذج الدراسة النظري إستنادا للدراسات السابقة.	217
الجزء الثالث : سياسات التصنيع في الجزائر منهج تاريخي ورؤية مستقبلية		
الفصل الأول : التطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر (1970 – 2014)		
(03 / 01)	تكوين رأس المال الثابت في مقابل التصنيع في الجزائر (**1970 – 1990**).	225

(03 / 02)	التصنيع في مقابل الناتج المحلي في الجزائر (1970 – 1990).	226
(03 / 03)	الإستثمار الأجنبي المباشر في مقابل التصنيع في الجزائر (1970 – 1990).	227
(03 / 04)	الصادرات الصناعية في مقابل التصنيع في الجزائر (1970 – 1990).	228
(03 / 05)	العمالة في القطاع الصناعي – عدد طلبات براءات الاختراع في مقابل التصنيع في الجزائر (1970 – 1990).	230
(03 / 06)	تكوين رأس المال الثابت في الجزائر في مقابل التصنيع (1990 – 2014).	233
(03 / 07)	التصنيع في مقابل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990 – 2014).	234
(03 / 08)	الإستثمار الأجنبي المباشر في مقابل التصنيع في الجزائر (1990 – 2014).	235
(03 / 09)	الصادرات الصناعية في مقابل التصنيع في الجزائر (1990 – 2014).	236
(03 / 10)	العمالة في القطاع الصناعي – عدد طلبات براءات الإختراع في مقابل التصنيع في الجزائر (1990 – 2014).	237
(03 / 11)	المحددات الرئيسية لتشكل الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1970 – 2014).	240
(03 / 12)	المحددات الرئيسية لتشكل الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1990 – 2014).	242
(03 / 13)	الانفاق العمومي والخاص على استثمارات البنية التحتية في الجزائر (1970 – 1990).	246
(03 / 14)	الانفاق العمومي والخاص على إستثمارات البنية التحتية في الجزائر (1990 – 2014).	247
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية		
(03 / 15)	هيكل نموذج MIMIC.	252
(03 / 16)	النموذج النظري MIMIC (PLS).	253
(03 / 17)	نموذج الدراسة.	262
(03 / 18)	النموذج الهيكلي للعلاقة القائمة مابين إستراتيجية الإقتصاد غير الرسمي	279

	وسياسات التصنيع.	
(03 / 19)	تأثيرات المتغير الوسيطي والمتغير المعدل.	**283**
(03 / 20)	تأثير المتغير المعدل على العلاقة القائمة مابين الإقتصاد غير الرسمي وسياسات التصنيع.	**284**

مقدمة عامة

يشهد العالم تطورات وتحولات سريعة وعظيمة قد ظهرت بشكل واضح على مختلف الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية لكن درجة التحول قد تباينت من دولة لأخرى، تلك التحولات سببها العديد من العوامل والمتغيرات أهمها عامل التكنولوجيا الذي مس أغلب القطاعات. **الثورة الصناعية** التي أعتبرت منطلقا لهذا التحول والتطور المتسارع في مختلف أنظمة العالم قد ساهمت في خلق نظام اقتصادي رأسمالي مبني على حرية العمل والمبادلات فبرز دور المؤسسات الإنتاجية الكبرى في تنمية الإقتصاد، وتحسنت بذلك الأوضاع المعيشية للأفراد حيث ظهرت حركة سريعة للعمران وإزدياد الإنتاج الصناعي بشكل كبير نتيجة لتطور المعدات والآلات وإعتماد العديد من التقنيات الجديدة، وبذلك إنخفضت تكلفة الإنتاج وظهرت صناعات جديدة فإتسع نطاق الإستثمارات من الإستثمار في قطاع واحد إلى الإستثمار في العديد من القطاعات المختلفة والمتكاملة ،وبالتالي اتساع حجم الأسواق الداخلية بفعل ازدياد مستوى الإنتاج فتطلب الأمر تأمين أسواق خارجية لترويج فوائض الإنتاج وأدى ذلك لقيام تجارة دولية مبنية على قاعدة للمبادلات.

في الواقع ، إن أغلب دول العالم متقدمة ونامية تسعى جاهدة للرفع من كفاءة قطاعها الصناعي وذلك بسن العديد من السياسات الداعمة له، **فسياسات التصنيع** التي ترسمها الحكومات تهدف معظمها إلى دعم الإستقلال السياسي والإقتصادي ،مرورا بتنمية جميع القطاعات الإقتصادية وصولا إلى رفع المستوى المعيشة لديها. إن اختلاف سياسات التصنيع في العالم سببه يرجع إلى إختلاف خصوصيات ومميزات كل دولة على حدا فهناك دول تتميز بوفرة الموارد الطبيعية ودول تتميز بالموقع الجغرافي المناسب، إضافة إلى تميز بعض الدول بكفاءة العنصر البشري لديها إلى مزايا أخرى عديدة و مختلفة. الغاية من وضع **سياسات التصنيع** ليس دعم القطاع الصناعي فقط وخلق مشاريع اقتصادية مدرة للدخل، وإنما ضمان استمرارية كفاءة المنشآت والمشاريع الصناعية وكذا خلق قيمة مضافة على المدى

الطويل، إذا فسياسات التصنيع يمكن إعتبارها الأداة التخطيطية المهمة لمعظم الدول التي تسعى إلى تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة.

لإقرار سياسة صناعية متينة في دولة ما من الدول النامية عليها معالجة خلل التفاوت بينها وبين الدول الصناعية الكبرى، أي إقرار سياسة معالجة لمشكلة التبادل غير المتكافئ بين السلع الأولية التي تخصصت في إنتاجها و تصديرها الدول المتخلفة، والسلع المصنعة التي تصدرها البلدان المتقدمة. هذا الأمر يؤدي في النهاية إلى إنخفاض القدرة الإستيرادية للسلع الإستثمارية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المخططة، وبالتالي عليها تبني إستراتيجية تصنيعية تتلاءم مع إمكانياتها المادية وغير المادية.

استنادا إلى العديد من الدراسات السابقة حول الموضوع هناك دول قد حققت **استراتيجيات التصنيع** التي انتهجتها نجاحا بفضل إدخال خطط وتغييرات مستمرة كدول جنوب شرق آسيا ،ودول أخرى لم تفلح استراتيجيات التصنيع التي طبقتها ولم تحقق تقدما في مجال التصنيع أبرز تلك الدول مجموعة البلدان النامية .بإعتبار أن السياسات الصناعية وجه جديد لكيفيات تدخل الدولة في الأنشطة الإقتصادية و توجيهها بهدف تعظيم مكاسب الإقتصاديات الوطنية وتعزيز تنافسية مختلف قطاعاتها، وبالتالي فعدم مقدرة استراتيجيات التصنيع التي إنتهجتها أغلب الدول النامية من تحقيق نتائج إيجابية ميدانيا يعزى ذلك لكون بعض تلك السياسات الصناعية قد تكون إما صعبة التطبيق، أو في بعض الأحيان مستحيلة التطبيق على المستوى العملي، وبالتالي فالنتائج المحققة تكون بعيدة جدا عن النتائج المتوقعة حيث أن الأهمية تكمن في كون السياسة الصناعية قابلة للتطبيق وواقعية إلى أبعد الحدود وأن تتلاءم مع متطلبات المحيط الإقتصادي الذي ستطبق فيه نظرا لإختلاف الخصائص الهيكلية منها لكل إقتصاد.

وبالحديث عن النتائج الإيجابية للسياسات التي طبقتها بعض الدول في التصنيع، اعتمدت في ذلك على استراتيجيات نمو واضحة المعالم ومدروسة مسبقا بعناية مبنية على دفع قدر متزايد من إنتاجياتها

الصناعية المحلية إلى الأسواق الخارجية رغم محدودية الموارد الطبيعية لمعظم اقتصادياتها، حيث ركزت في الأساس على خطط مبينة إما على دعم الموارد البشرية من خلال الإنفاق على البنى التحتية أو من خلال تشجيع مساهمة **القطاع الخاص** بصورة متزايدة في تلك الأنشطة الإجتماعية.

للقطاع الخاص دور هام في النشاط الإقتصادي إلى جانب **القطاع العام** حيث يبرز دور الدولة في إتخاذ القرار ورسم السياسات أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة في أدائها بناءا على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط النمو الإقتصادي إذا ما إقتصرت على أي من الدولة وأجهزتها أو القطاع الخاص بشكل منفرد، وبالتالي حظي موضوع **الشراكة بين القطاعين العام و الخاص** خصوصا في مشاريع تطوير البنى التحتية إهتماما كبيرا من قبل الحكومات في مختلف أنحاء العالم بعد أن إتضح بأن عملية النمو الإقتصادي والإجتماعي تعتمد على حشد كافة إمكانيات المجتمع بما فيها طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعدما واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعيا تحديات صعبة في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات الطموحة ،لذلك تسعى الحكومات إلى تبني نظم الشراكة التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والأعمال وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أغراضها مستندة إلى مبادئ الشفافية والمساءلة ، بغية رفع كفاءة إستخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية في جذب التمويل والتوسع في المشاريع لخلق فرص عمل جديدة ودعم الإستقرار الإقتصادي.

الجزائر منذ الإستقلال قد تبنت كإستراتيجية صناعية بغية تحقيق التنمية الإقتصادية إستراتيجية الصناعات المصنعة معتمدة في ذلك على نظرية التنمية الإقتصادية لـ (**F. Perroux**) و (**De Barnis**) والتي تطلبت مشاريع تنموية ضخمة في القطاع الصناعي، حيث قد مولت كافة تلك المشاريع الإستثمارية من مداخيل المحروقات وأيضا من القروض الداخلية، وبالتالي فإن الصناعة قيدت بشدة لأزمة المديونية

سنة **1994** ما تطلب اللجوء إلى الخارج للإستعانة بالقروض الخارجية لتمويل المشاريع الصناعية في سبيل إستكمال برامج التنمية المخططة آنذاك. من جهة ثانية قطاع الصناعة خارج المحروقات لم يمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات الجزائرية ،حيث أنها لم تكن تتميز أبدا بمعايير التنافسية المتمثلة في الجودة والربحية ما يمكن القول بأن قطاع الصناعة في الجزائر كان محتكرا من طرف الدولة (**1962 - 1985**) والتنافسية لم تكن من أهدافها الإستراتيجية ،كما أن أزمة **1986** بينت بأن الصناعة في تلك الفترة لم تكن قاعدة تستند عليها برامج التنمية بل مداخيل المحروقات هي التي كانت تمول وتدعم المشاريع التنموية فقط، وهنا فإن تمويل المشاريع الصناعية عن طريق عائدات من المحروقات لم يكن هدفه خلق القيمة المضافة بل كان ذو بعد إجتماعي فقط قد تمثل في خلق مناصب الشغل.

إن لتحول **الإقتصاد الجزائري** من الإقتصاد الموجه المسير من طرف الدولة إلى اقتصاد السوق المبني على ميكانيزمات العرض والطلب وتبنيها مجموعة من الإصلاحات، قد يمكّن ذلك من صياغة سياسة تصنيعية جديدة في الجزائر تستند على إستراتيجية تصنيعية ربما تؤخذ منحا آخر غير منحى الإحتكار من طرف الدولة. بالتالي فإشكالية الدراسة يتم صياغتها في شكل التساؤل الموالي:

"ماهية إستراتيجية التصنيع الملائمة والمواكبة للتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية الراهنة، كرؤية مستقبلية لسياسة تصنيعية جديدة في الجزائر؟".

تبعا لما سبق،إشكالية البحث تبحث عن سبل تطبيق إستراتيجية تصنيعية في الجزائر، في إطار سياسة تصنيعية تتميز بعدم الإعتماد الكلي على المحروقات والموارد الطبيعية فقط لإقامة المشاريع الصناعية بل تستند إلى العديد من الموارد الإقتصادية الأخرى المستغلة بطريقة عشوائية أو غير المستغلة التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري تضمن تحقيق الإستخدام الكفء للموارد الإقتصادية الجزائرية، كل ذلك يمكن أن يتحقق بالإعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الجزائر في إطار استراتيجية

تصنيعية بغية التنفيذ التام لسياسات تصنيع. ولتناول هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة تستدعي إهتماما خاصا تأتي كما يلي:

1. الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بسياسات التصنيع وإستراتيجيات التصنيع من الناحية النظرية، وما طبيعة العلاقة التي تربطهما من الناحية النظرية؟
- ما الموقع الذي يمكن أن يحتله قطاع التصنيع في الجزائر في ظل مواكبة الإستراتيجية التصنيعية الجديدة للتغيرات في البيئة الدولية الراهنة في إطار سياسة تصنيعية؟
- إلى أي مدى يمكن أن تدعم آليات الشراكة ما بين القطاعين في إستثمارات البنية التحتية للإستراتيجية التصنيعية المتبناة في سبيل تحقيق أهداف سياسات التصنيع في ظل بيئة دولية متغيرة؟
- ما النتائج التي يمكن أن نتحصل عليها إثر إدخال آليات الشراكة ضمن الخطط الإستراتيجية التي ترسمها الدولة في إطار سياسة صناعية بغية دعم القطاع الصناعي، وتحقيق إستقلال إقتصادي عن بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر؟

2. فرضيات الدراسة

لمعالجة القضايا المطروحة في البحث، يجدر بنا أن نحدد الفرضيات الأساسية للموضوع المدروس لتكون منطلقا لدراستنا والتي نوجزها فيما يلي:

- الإستراتيجية الملائمة في التصنيع في إطار سياسة صناعية جديدة في الجزائر تستند على الإقتصاد غير الرسمي.
- يؤثر الاقتصاد غير الرسمي تأثيرا إيجابيا على أهداف سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الشراكة مابين القطاعين (العام والخاص) في إستثمارات البنية التحتية.

3. أهداف الدراسة

تحاول الدراسة معالجة مجموعة من الأهداف ،تظهر على النحو الموالي :

- محاولة تفسير ضعف قطاع الصناعة في خلق قيمة مضافة في الإقتصاد، مع العلم أن الدولة كانت المخطط الرئيسي للتصنيع في الجزائر.
- محاولة معرفة أهم السياسات التصنيعية المتبناة في الجزائر وعلى أي أساس تم تبني تلك السياسات، وهل كانت تلك السياسات المسؤولة عن ضعف قطاع التصنيع في الجزائر؟
- إمكانية صياغة إستراتيجية تصنيعية مستوحاة من خصوصيات و موارد الإقتصاد الجزائري غير الظاهرة والخفية (غير الرسمية).
- محاولة دراسة إمكانية تحول قطاع التصنيع في الجزائر إلى قطاع إنتاجي قادر على مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية، في ظل تبني إستراتيجية الإقتصاد غير الرسمي .
- إمكانية تبني إستراتيجية تصنيعية موضوعها ووعائها أداة الشراكة القطاعية (القطاع العمومي _ القطاع الخاص) وعلى أي أساس تستند هذه الشراكة.

4. أهمية الدراسة

تتجلى أهمية البحث في النقاط التالية:

- يمتاز هذا الموضوع بالديناميكية الذي يجعل منه موضوعا متجددا يحتاج دوما للدراسة و البحث.
- للدولة دور مهم جدا يتجلى في خلق مقاربات جديدة، وذلك بنشر المزيد من الوعي والتحسيس بأهمية الأنشطة المدرة للدخل عن طريق إما خلق برامج للتدريب وتأهيل الموارد البشرية الرسمية وغير الرسمية لتواكب التغيرات التكنولوجية، أو إقرار برامج و مخططات إستراتيجية لكن ليس دور المنفذ لتلك النشاطات و إنما دور المواكب والمراقب للنشاطات.

- يكتسي القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي أهمية بالغة خصوصا النسيج الصناعي منه، وبالتالي يحتاج للدعم من طرف الدولة فيما يتعلق بالدعم المادي والتقني أو فيما يتعلق بالتنظيم الأكثر فعالية في الإدارة.
- تعتبر هذه الدراسة مساهمة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث المقدمة في موضوع سياسات التصنيع في الجزائر بشكل عام، وفي تطوير إستراتيجية تصنيعية تتماشى مع خصوصية قطره الإقتصادي.

5. خطة وهيكل البحث

على ضوء الفرضيات والأهداف الأساسية للبحث، قمنا بتنظيم عملنا إلى ثلاثة أجزاء أساسية حيث يحتوي كل جزء على فصلين، يظهر على النحو الآتي:

5.1. الجزء الأول : يحتوي فصلين :

5.1.1. الفصل الأول: الفصل الأول للأطروحة يتناول كافة الجوانب والأسس النظرية لسياسات التصنيع ، بكل ما تحتويه من مفاهيم متعلقة بالصناعة والتصنيع و كذا الأهمية الإقتصادية والإجتماعية والآثار الناجمة عن العملية التصنيعية وأهمية التصنيع في أهم النظريات التنمية الإقتصادية. إن موضوع التصنيع قد فرض علينا أيضا التطرق للثورة الصناعية بمراحلها الثلاث في البلدان المتقدمة، وإلى التذكير بأهم مآخذ التصنيع في البلدان النامية ودراسة العوامل المساعدة للعملية التصنيعية.

5.1.2. الفصل الثاني: خصص الفصل الثاني من الجزء الأول للأطروحة لدارسة أهم الجوانب النظرية لمفهوم الإستراتيجية، علاقة السياسة بالإستراتيجية،وإلى كيفية الإنتقال من السياسة إلى الإستراتيجية .خصص أيضا لدراسة أهم إستراتيجيات التصنيع المتبناة في بعض الدول ، بالتطرق للمفهوم والنشأة التاريخية لكل إستراتيجية قد ثم ذكرها ، بعدها التطرق لمضمون نموذج

الإستراتيجية وإلى حدود كل إستراتيجية. وأخيرا قمنا أيضا بدراسة بعض إستراتيجيات التصنيع المتبناة بعدما كشفت الإستراتيجيات السابقة عن إخفاقاتها في تحقيق الأهداف المنشأة من أجلها.

5.2. **الجزء الثاني** : يحتوي فصلين :

5.2.1. **الفصل الأول** : خصص الفصل الأول من الجزء الثاني للأطروحة لدراسة السياسات التصنيعية في إطار دعم القطاع العام، من خلال التطرق لثلاثة نقاط أساسية وهي الجوانب النظرية للقطاع العام، السياسية التصنيعية والقطاع العام و نهج المؤيدين لها، و أخيرا حدود القطاع العام في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع. إضافة إلى ماسبق، قمنا بدراسة سياسات التصنيع في إطار دعم القطاع الخاص ، تناولنا فيه الجوانب النظرية للقطاع الخاص، سياسات التصنيع في إطار دعم القطاع الخاص و نهج المعارضين لسياسات التصنيع، وأخيرا حدود القطاع الخاص في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع. وأخيرا قمنا بدراسة سياسات التصنيع في إطار دعم الشراكة القطاعية وفيه تناولنا الجوانب النظرية للشراكة القطاعية ، وسياسات التصنيع في إطار دعم الشراكة ما بين القطاعين ،وآخيرا حدود الشراكة القطاعية في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع.

5.2.2. **الفصل الثاني**: خصص الفصل الثاني من الجزء الثاني للأطروحة بالتطرق لأهم الدراسات السابقة المستخدمة لبناء نموذج بحثنا، وعليه فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة محاور أساسية : الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة والعاكسة لنموذج الدراسة، الدراسات السابقة التي تناولت الأثر المباشر على بعض محددات سياسات التصنيع، الدراسات السابقة التي تناولت الأثر غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي.

5.3. **الجزء الثالث** : يحتوي فصلين:

5.3.1. **الفصل الأول :** خصص الفصل الأول من الجزء الأخير للأطروحة لدراسة مسار التطور التاريخي لكل من سياسات التصنيع _ الإقتصاد غير الرسمي _ الشراكة القطاعية في استثمارات البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (**1970 _ 2014**).

5.3.2. **الفصل الثاني :** خصص الفصل الثاني من الجزء الأخير للأطروحة للدراسة القياسية لمدى تأثير الإقتصاد غير الرسمي بإعتباره إستراتيجية تصنيعية على سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (**1970 _ 2014**)، في ثلاثة محاور أساسية. في المحور الأول، تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي لنموذج الدراسة المستخدم (**MIMIC _ PLS**). أما المحور الثاني، فقد تطرقنا من خلاله إلى التحليل الإحصائي وتحليل موثوقية متغيرات نموذج الدراسة. المحور الأخير من الفصل الأخير قد خصص لدراسة مسار المعاملات وإختبار الفرضيات.

الجزء الأول: مدخل إلى الإطار النظري لسياسات التصنيع

الفصل الأول :الإطار النظري لسياسات التصنيع

الفصل الثاني : التذكير بأهم نماذج التصنيع

الفصل الأول : الإطار النظري لسياسات التصنيع

تمهيد

المبحث الأول: حركة التصنيع في العالم

1. الجوانب النظرية للتصنيع ولسياسات التصنيع
2. حركة التصنيع في البلدان المتقدمة
3. حركة التصنيع في البلدان النامية

المبحث الثاني: مكانة التصنيع في أهم نظريات التنمية الإقتصادية

1. نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن
2. نظرية أقطاب النمو
3. نظرية الدفعة الكبيرة

المبحث الثالث: الأسس والركائز المدعمة لإستراتيجية التصنيع

1. رأس المال عامل دعم للتصنيع
2. الإبتكار والتكنولوجيا عاملا دعم لعملية التصنيع
3. الإستثمارات والقروض عنصرا دعم لعملية التصنيع

خاتمة

تمهيد

تظهر الأهمية الإقتصادية لسياسات التصنيع بإعتبارها الآلية التي من خلالها يبرز الدور الهام للتصنيع في مسار الإقتصاد والتنمية الإقتصادية، في ظل بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر في التعاملات الدولية. هذا ما إستدعى بنا لتناول بعض الجوانب الهامة لعنصر التصنيع، من خلال الدراسات التحليلية للأفكار والنظريات الإقتصادية لمختلف المدارس الهامة في الإقتصاد التي قد أعطت إنطباعا لوجود بعض الصعوبات في إدراك والإعتراف بعمق التغييرات الجارية، كظهور إقتصاديات حديثة للتصنيع، وتزايد عمق التنمية بين البلدان المتقدمة والنامية، فالمظهر الذي لفت الإنتباه لتلك التغييرات بسهولة والقابل للقياس الكمي والمرتبط بحجم تلك التغييرات العميقة المرتبطة ببنية الإقتصاد يتميز بوضوح الإختلافات الكمية المرتبطة بالنمو الحديث، هذا النمو يشار إليه بمصطلح "**التصنيع** و/ أو **الميكنة**".

وفي هذا الشأن، ظهرت **سياسات التصنيع** كمحاولة من قبل الحكومات لتغيير الهيكل الإقتصادي للإنتاج نحو القطاعات التي يعتقد بأنها تتيح إمكانيات أكبر للنمو المتسارع، والتي يجب أن تنتج في آخر المطاف عملية نموذجية للتطور الصناعي ضمن إستخدامات مختلفة ، كتوجيه القروض في قطاعات محددة _ السعي لزيادة الأرباح _ تخفيف الضرائب _ إعانات البحث والتطوير _ السيطرة على دخول وخروج الشركات _ أهداف تصديرية متباينة للغاية _ حواجز جمركية وغير جمركية _....._ إلخ. وبالنظر إلى النمو السريع في نصيب الفرد من الدخل، فإن مغزى من فهم أية سياسة تصنيعية هو كيفية لعب الدور الحاسم لنجاحها. وعلى هذا الأساس نحن نتساءل عن طبيعة الحركة التصنيعية في العالم؟، وماهي مكانة التصنيع في أهم نظريات التنمية الإقتصادية؟، وماهية أهم الأسس والركائز المدعمة لسياسات التصنيع؟، وللإجابة على هذه الأسئلة نستعرض المباحث الأساسية الموالية.

المبحث الأول : حركة التصنيع في العالم

سياسات التصنيع تعبر عن الكيفية التي بواسطتها تتمكن مجموعة من الآليات التأثير على الأداء الصناعي، بطريقة تمكنه من تحقيق الإستقرار في المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المرغوب فيها. في ظل بيئة تنافسية مواتية، يستطيع قطاع التصنيع من لعب الدور الريادي لتحقيق التنمية الإقتصادية _ تحسين الظروف المعيشية _ تحقيق الرفاهية في المجتمع. وفقا للمبحث الأول من الفصل الأول، سنتطرق فيه إلى ذكر أهم الجوانب النظرية للتصنيع وسياسات التصنيع، وديناميكية التصنيع في البلدان المتقدمة وكذا في البلدان النامية.

1. الجوانب النظرية للتصنيع وسياسات التصنيع

إن **التصنيع** حديث العهد، إذ بدأ إستعماله ليصف حالة الدولة التي تأخذ سياسة التنمية الإقتصادية والإجتماعية عن طريق الإعتماد على الصناعة والتوطن الصناعي. حيث يرى (**السعيد، 2005، صفحة 44**)، بأن " الصناعة قد أعتبرت بالمفهوم العامي الحرفة التي يؤديها الشخص سواء كانت يدوية أو فكرية ويدل إستخدام التصنيع بمعناه الأوسع والمطلق على جوانب شتى ومتعددة من النشاط الإقتصادي والتقني، أي كل ما يتعلق بإنتاج الإنسان المادي والفكري". أما مصطلح التصنيع بالمعنى المحدود، فينحصر في "كل مجهود يبذله الإنسان في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمادة الخام من حيث إستخدامها وتحويلها لتصنيع مادة إستهلاكية، تهدف إلى إشباع حاجيات الإنسان". وعليه **فالتصنيع** في نظر (**السعيد، 2005، صفحة 44**) هو عبارة عن "عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الإنسان من صنعها إلى تقوية قدراته على إستغلال الطبيعة والسيطرة عليها وزيادة الرفاهية". قد أعتبر **التصنيع** بمثابة ثورة في البناء الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع الإنساني بداية من النظرية الكلاسيكية إلى غاية النظرية الوظيفية. علاوة على ذلك، تتفاعل مع العملية التصنيعية

العديد من المتغيرات والظواهر الإقتصادية، كالتنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي ضمن بيئة تنافسية في إطار سياسة تصنيعية ذات طابع ثقافي مميز، نوجزها كما يلي :

1.1. التصنيع والتنمية الإقتصادية

يعبر **التصنيع** بتنمية الناتج الصناعي، حيث تصبح الصناعة أهم مصدر للدخل القومي. بالتالي تقوم سياسة التصنيع على إفتراض أن التطور الإقتصادي يتطلب الصناعة، وأن الزراعة بمفردها عاجزة عن تحقيق هذا التطور. في هذا السياق، يرى (**Kiely, 2005, p. 03**) أنه يمكن تعريف **التصنيع** من ثلاثة زوايا، أولا هو " عبارة عن إنتاج جميع السلع والخدمات لا تتم مباشرة من الأرض"، وثانيا هو " يعتبر القطاع الإقتصادي الذي يضم التعدين والتصنيع والطاقة"، والأكثر أهمية هو التعريف الثالث الذي يرى بأن **التصنيع** " هو وسيلة معينة لتنظيم الإنتاج مع إفتراض وجود عملية مستمرة من التغيير التقني والإجتماعي، مما يزيد قدرة المجتمع على إنتاج مجموعة واسعة من البضائع". في هذا التعريف يعتبر **التصنيع** " العملية الكلية التي تؤثر على المجتمع من خلال زيادة غير مسبوقة في السلع والخدمات"، ولهذا السبب فغالبا ما يفترض وجود صلة وثيقة بين التصنيع والتنمية الإقتصادية، فنظرية التنمية منذ **1950** إلى غاية **1960** ضمنيا تمحورت حول الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الذي هو يشكل الثروة، والجزء الأكبر منها هو موجه للإنتاج.

يرى (**Kitching, 1982, p. 10**) في كتاب" التنمية والتخلف، نظرة تاريخية _ شعبية _ قومية _التصنيع"، بأنه في سياق النزاعات المحددة حول التنمية لابد من الحرص على الدفاع عن وجهة نظر التي تقول بأنه" **إذا كنت راغبا في التنمية فعليك بالتصنيع**". هذا الرأي عند (**Kitching**) هو الأكثر شيوعا عند منظري التنمية في سنوات **1950**، وإزدادت بشدة في سنوات **1960**. مع أواخر **1960** عمليات التصنيع المحمولة بنمو إقتصادي لم تحقق التنمية، وذلك لكون أن الإنتاج قد توسع دون تلبية الإحتياجات الأساسية (كالصحة _ التعليم وغير ذلك من أولويات السكان)، وهذا بإعتبار أن مفهوم التنمية برمته كان أوروبي

وكان يهدف إلى الترويج لمصالح فئات إجتماعية محددة في الغرب جنبا إلى جنب مع حلفائها في البلدان النامية.

حاول (**Kitching, 1982**) تطبيق مفاهيم خاصة بالتنمية على البلدان النامية، والعمل على نخبة محلية والتظاهر بأن الفوائد تعود إلى هذه النخبة وعلى من هم أقل حظا. النتيجة في آخر الأمر إنعدام إستقلالية الإقتصاد في معظم البلدان النامية. بالتالي، فالتنمية في تلك البلدان لم تعني أبدا لفظا سريا بفرض نوع جديد من التبعية، ولكن كان هدفها هو إثراء العالم الغني من خلال تشكيل مجتمعات أخرى للوفاء بإلتزاماتها. هده الآراء التي أصبحت أكثر قوة في السنوات الأخيرة تم رفضها من قبل (**Kitching**). رأيه هذا يوافق رأي منظري التحديث (**1950- 1960**)، وهو مشاطرة الرأي القائل بأن " **التقدم والتنمية، والأهداف المنشودة الأكثر نجاعة لتحقيقها هو من خلال الترويج للنمو الصناعي**".

نقطة البداية في حجة (**Kitching, 1982**) هو بإتخاذ مجتمع وهمي به صغار المزارعين الذين يعيشون في ظل إقتصاد مغلق، حيث لا يتم إجراء أية واردات أو صادرات. على الأقل المزارعين ينتجون لإستهلاكهم الخاص وقريبا يبدؤون بتداولها فيما بينهم لتحقيق أنماط إستهلاكية متنوعة، مع زيادة هذه العملية سوف يبدأ المزارعون بالتخصص في إنتاج محاصيل معينة، وتزيد حجم إنتاجيتهم مع زيادة مستوى مهاراتهم. كل المزارعين هم متخصصون وبالتالي القدرة على إنتاج المزيد من الغذاء، وهكذا يتم تبادل فائض الغذاء مع المزارعين المجاورين والنتيجة المنطقية هي الزيادة في كل من الدخل الفردي وإجمالي الدخل. في هذه المرحلة، العملية تصل إلى طريق مسدود، وحاجة البشر إلى الأغذية هي غير محدودة، وبعد فترة من الوقت تظهر حاجة المزارعين (كمستهلكين) للأغذية، وفي حجة (**Kitching, 1982**) هو أن مع إرتفاع الدخل بعد نقطة معينة، الطلب يرتفع بسرعة أقل مقارنة مع إرتفاع الدخل، وهذا ما يطلق عليه خبراء الإقتصاد بـ" **مرونة الدخل المنخفضة للطلب على المنتجات الزراعية**".

في هذه النقطة بالتحديد المزارعون يرغبون في تبادل منتجاتهم الغذائية الفائضة ليس مع غيرهم المزارعين بفائض الغذاء وإنما بالملابس والمأوى وغير ذلك، فإن مثل هذا الوضع يفترض وجود الإنتاج الصناعي وبالتالي المزيد من التنمية (تلبية الحاجيات الأساسية التي تتطلب شكلا من أشكال النمو الإقتصادي). يشير (**Kitching, 1982**) إلى العالم الحقيقي على أنه إقتصاديات غير مغلقة، وهي جزء من نظام عالمي أين الدول القومية تمارس التجارة مع بعضها البعض، غير أنه لا يمكن بالنسبة للبلدان الزراعية أن تتبادل فائض منتجاتها الزراعية بمنتجات البلدان الصناعية، في مثل هذا الوضع بعض البلدان تحتاج إلى التصنيع ويمكن لها من توسيع الإنتاج والدخل من خلال زيادة الإنتاجية في الزراعة، وهذا هو أساس نظرية " **الميزة النسبية**" والتي مفادها " أن البلدان يجب أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات الرخيصة والفعالة والقادرة على المنافسة"، لكن في نظر (**Kitching, 1982**) فإن مرونة الدخل المنخفض من الطلب على المنتجات الزراعية تعمل خارج إقتصادات مغلقة ووهمية وتوجد على مستوى عالمي، وبإعتبار أن الطلب على المنتجات الزراعية يرتفع بسرعة أقل للمنتجين الزراعيين مقابل المنتجين الصناعيين، وكنتيجة لهذا الإنخفاض المنتجون الزراعيون سيدفعون أكثر نسبيا للواردات الصناعية ضد المبالغ التي يحصلون عليها من صادراتهم، لذلك فإن الإقتصاديات الزراعية يجب أن تعمل بشكل أسرع من أجل أن تحتفظ على الزيادة ولو قليلة للبقاء دون إتخاذ أية معايير. وفي العالم الحقيقي، أين يوجد فوائض من المنتجات الزراعية رخيصة الثمن، فبالتالي ليست قاعدة لتستند عليها البلدان في محاولة للتنمية والتطور فقط على أساس الإنتاج الزراعي.

قد تكون هناك ضرورات سياسية لتحريك فرص التصنيع لتقليل الإعتماد على الموردين الأجانب في تكنولوجيا معينة وبناء مقدرة مستقرة، ما يبدو هو أن المنطق السياسي الإقتصادي للدول ذات الإقتصاديات الزراعية سوف تحاول جاهدة تبني عمليات التصنيع، وتثبت وجودها إلى جانب غيرها من البلدان الصناعية. في هذا الصدد، يترافع (**Kitching, 1982**) تماما من قضية التصنيع عن طريق وفورات

الحجم، فهذه الإقتصاديات تستند في نشاطها على إستثمارات بنطاق واسع وكثيف لرأس المال والتي لها تأثير في خفض تكلفة وحدة الإنتاج والزيادة في حجم الإنتاج (هكذا بلد مع إنتاج **1000** وحدة سنويا بتكلفة **100** للوحدة)، لكن مع التكنولوجيا الناتجة عن الإبتكار (يزيد البلد في الإنتاج فيصبح **2000** وحدة سنويا بتكلفة **75** فقط للوحدة). السبب الرئيسي لإنخفاض تكاليف الوحدة هو عن طريق تكثيف إنتاجية العمل مع زيادة الإبتكار التكنولوجي (**Kitching, 1982**). بما أن هذه الإقتصاديات الداخلية تعزز نطاق الإقتصاديات الخارجية مثل إمكانية الوصول إلى مرافق البنية التحتية المتطورة لائقة للموردين وأسواق مستقرة والتي تقع عادة في المدن، وبالتالي الميل التاريخي للصناعات على أساس تجمع الصناعة في بعض المناطق (**Kiely, 2005, p. 09**). وكتلخيص بسيط فإن (**Kitching**) قد إستند للتصنيع حجج ثلاث رئيسية كالتالي:

- للإنتاج الزراعي حدود محدودة بسبب الدخل المنخفض بالنسبة للطلب على المنتجات الزراعية؛
- وجود وفورات الحجم في الإنتاج الضخم؛
- تنشأ الإقتصاديات الخارجية من التركيز المكاني للصناعة في المناطق الحضرية (**Kitching, 1982, p. 12**).

وبالتالي، فهناك أكثر من حالة للتصنيع فالحجة الأساسية هي أن هناك إرتباط كبير بين **التصنيع والتنمية**، الإقتصاديين الكلاسيك من (**Adam Smith**) إلى (**Karl Marx**) قد تقاسموا وجهة النظر الضمنية للتنمية بإعتبارها الزيادة في إنتاج السلع، هذا ما يتناقض مع آراء القرن التاسع عشر للجمهوريين (الشعبيون) الذين إعترضوا على وجهة النظر بتركيز السلطة الإقتصادية والثروات التي أنشأت من التصنيع، وكانوا أكثر إهتماما بقضايا التوزيع من أمثال **Amsdem** [1] و (**Alice H Amsdem,**

[1] في مقال بحث لـ **Alice H Amsdem** الذي يحمل عنوان " **إنتشار التنمية : التصنيع المتأخر نموذج لدول جنوب شرق آسيا**"، نموذج التصنيع المتأخر قد نشأ بعملية إقتراض التكنولوجيا وطرق التعلم، مدعوما بتدخل الدولة الذي له دور أكثر نشاطا في توفير ذلك، حيث أن غياب التكنولوجيا الرائدة يعني أن المؤسسات هي مكيفة فقط لإستخدام تقنية واحدة فقط وأقل تنظيما في إستخدامها، فالتدخل الحكومي هنا يتمحور في كيفية ضبط عملية توزيع الدعم العادل لمعايير أداء الصادرات حيث ربما تجري بنظام مراقبة أكثر كفاءة.

(**1991, p. 285**. وإذا كان أحد يقبل بأن التنمية هي في المقام الأول الزيادة في الإنتاجية والإنتاج والدخل، فعليه أن يقبل بالعلاقة السببية الوثيقة ما بين **التصنيع والتنمية الإقتصادية** (**Balassa, 1978, p. 182**).

1.2. التصنيع والنمو الصناعي

يرى (**Chandra, 1992, p. 04**) أن **التصنيع** " يعبر عن الزيادة في حصة الناتج المحلي الإجمالي نظرا لمساهمته في قطاع الصناعات التحويلية، هو عبارة عن عملية تنطوي على تغيير في بنية (أو إعادة تشكيل) الإقتصاد، فالنمو الصناعي في حد ذاته لا يكفي للتصنيع لأن هناك قطاعات أخرى من الإقتصاد قد تزيد إنتاجها بنفس المعدل، فمن الضروري لقطاع **التصنيع** أن ينمو أو يزيد". تركيبة الإقتصاد يتم قياسها من قبل مجموعة من النشاطات الإقتصادية بإستخدام التصنيف الصناعي للقياس الدولي، كالتالي : المناجم _ **التصنيع** _ الخدمات _ البناء _ تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق _ النقل والمواصلات _ التمويل و التأمين والعقارات _ الأنشطة غير المصنفة في مكان آخر (**Kitching, 1982, p. 10**).

التعريف السابق للتصنيع لا يجب أن يعطي إنطباعا بأنها عملية إقتصادية بحتة هو أكثر من ذلك بكثير، فعملية **التصنيع** هي "عملية للتحول الإجتماعي التي تنطوي على تغييرات إقتصادية وسياسية وثقافية". (**Chandra, 1992, p. 06**). إذا **التصنيع** يعني المزيد من التخصص في الإنتاج الإقتصادي الذي ينشئ الأسواق الوطنية والدولية ويزيد بشكل كبير حصة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي للبلد أو إمتصاص المواد أيضا. الشكل أدناه يقدم المزيد من التفاصيل عن الظواهر المختلفة للتصنيع، ويؤكد طبيعة عملية **التصنيع**.

الشكل (01 / 01): الظواهر المختلفة للتصنيع

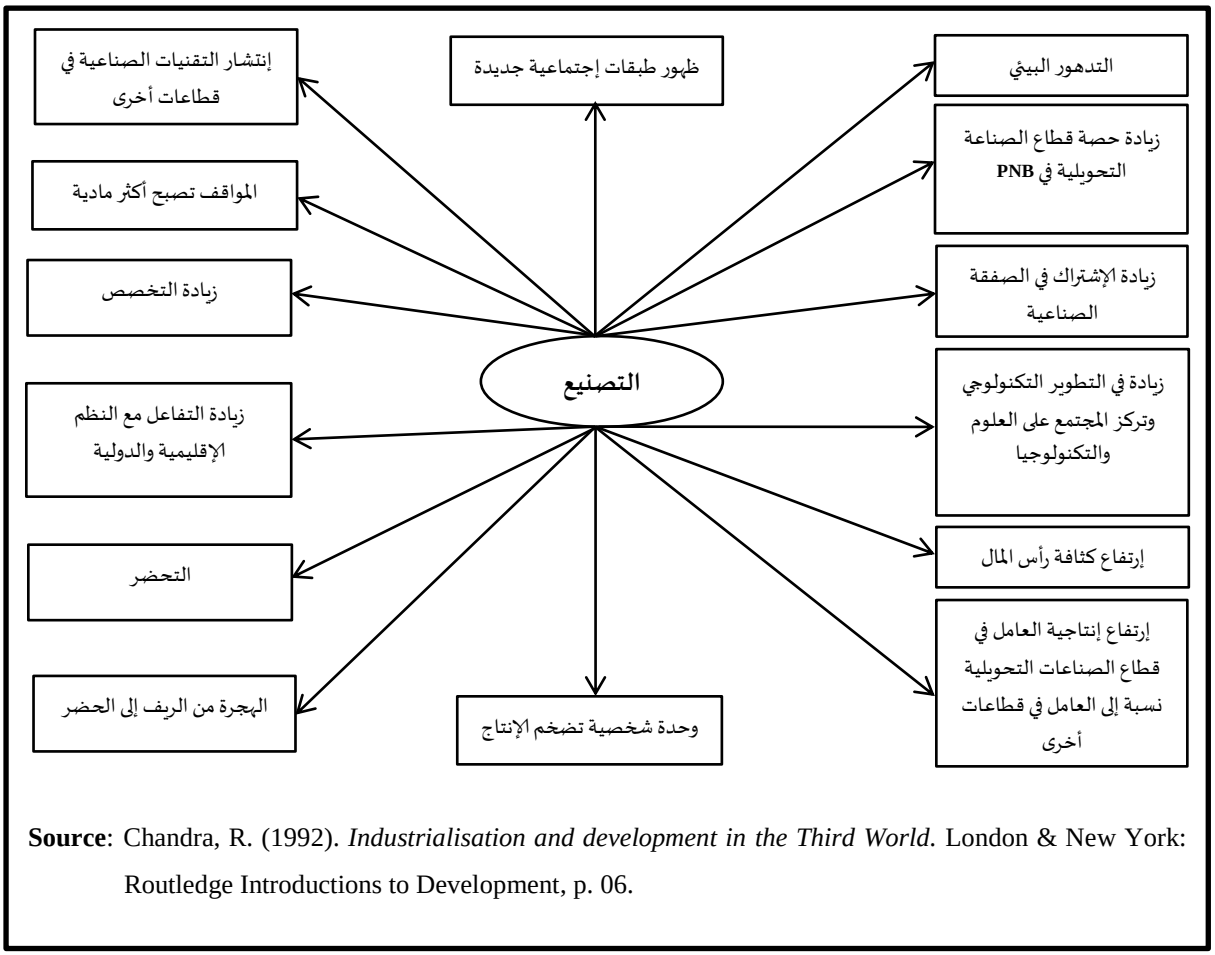

Source: Chandra, R. (1992). *Industrialisation and development in the Third World*. London & New York: Routledge Introductions to Development, p. 06.

من ناحية أخرى، (**Sid Ahmed, 2002, pp. 15 - 16**) يرى بأن **التصنيع** هو " العملية التي من خلالها يصبح بلد غير صناعي بلد صناعي". ففي الواقع، **التصنيع** هو عملية معقدة جدا بحيث لا يمكن تعريفه فقط على أساس التغييرات الكمية فقط، وذلك راجع للعديد من الأسباب نذكر أهمها والأكثر وضوحا هو أن هناك عدد من الأنشطة المصنفة تحت عنوان" **الصناعة** أو **التصنيع**" تقتصر في الواقع إلى تغيير بسيط لمنتج أساسي، ما يؤدي إلى المبالغة في تقدير الجزء الصناعي من النشاط، وكذلك وجود الإحتكارات والتعريفات الوقائية يؤدي أيضا للمبالغة في تقدير الصناعة بالعملة المحلية بسبب الإرتفاع الحاد في أسعار الصناعات التحويلية.

وفقا لـ (**Sid Ahmed, 2002**) للتغلب على هذه الصعوبة لا يمكن إعتبار البلد صناعيا (بلد مصنع)، إلا إذا كانت **نسبة الحد الأدنى من PIB** يتم إنشاؤها من قبل **القطاع الصناعي** (**25%** في هذا الصدد هو الحد الأدنى). بالعكس، المشاركة بالحد الأدنى هو غير كافي للدلالة على **التصنيع** فبعض البلدان النامية مع قطاع إستخراجي كبير يمكنها تلبية هذا المعيار، وهكذا هناك بعض إقتصاديات التعدين والنفط أين قطاع التصنيع الخاص بالسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية هو مجمع بدائي فقط، فغالبا ما ظلت الحاجة لمعيار آخر للتصنيع الذي يعكس التغيير الهيكلي الحقيقي في الإقتصاد بدلا من التغيير في متغير واحد.

في هذا الصدد، تظهر أهمية **مساهمة الصناعة التحويلية في PIB** وعلى وجه الخصوص مساهمة الفروع الديناميكية في **PIB** والتي تشكل المعيار الحاسم. ليكون المعيار ذا معنى يجب أن يستكمل مع عنصر آخر، فحصة السكان في القطاع الصناعي ليست سوى تأثر جزء كبير من السكان بسبب وجود القطاع الصناعي، وبالتالي يمكننا القول أن جزءا على الأقل من الإقتصاد هو صناعي. على هذا الأساس، بلد حيث **25%** من **PIB** يأتي من القطاع الصناعي الذي **60%** منه على الأقل هو نتيجة للتصنيع، والذي على الأقل عشر مجموع السكان يعمل في الصناعة يمكن إعتباره صناعيا.

يرى (**Sid Ahmed, 2002**) إن هذا التعريف ما هو إلا ملخص يتجاهل مشكلة درجات التصنيع أو نسبة **نمو نصيب الفرد من الدخل** ومن التصنيع معا. فمن الممكن لبلد صناعي أن يسجل إنخفاضا في نصيب الفرد من الدخل نسبيا وعلى العكس تماما في إقتصاديات القطاع الأولي (يعتمد على إستخراج وتصدير المادة الأولية فقط) ذات تصنيع منخفض قد يتزامن مع إرتفاع في نمو دخل الفرد، بالتالي يتحدد وضع للتنمية من دون النمو. هناك متغيرات أخرى قد تفسر أيضا عدم وجود علاقة منهجية بين دخل الفرد الواحد والتصنيع، فعلى سبيل المثال نذكر: حجم البلدان _ النظام السياسي _ تخصيصات من الموارد _ النظام الإقتصادي _ تقارير مع دول بالفعل صناعية. بالتالي فـ (**Sid Ahmed, 2002**) قد طرح تساؤلا مهما

هو كالتالي : هل يوجد نموذج صناعي موحد؟ الإشكالية في رأيه هي معقدة بالفعل، فقد حاولت العديد من الدراسات الإجابة عليها بمناهج مختلفة : توزيع العمل بين القطاعات _ مساهمة كل من السلع الرأسمالية والسلع الإستهلاكية _ الملامح العامة للتنظيم.

وجود أو عدم وجود نمط موحد هو أيضا أساس المشكلة المطروحة للعلاقة بين **التصنيع ومستوى دخل الفرد**. ففي حالة وجود مثل هذه العلاقة يترتب على ذلك أن التصنيع هو شرط لنمو الدخل في البلدان النامية، ورغم ذلك فإن وجود إقتصاديات صناعية بالفعل سيؤثر على الأقل وبشكل جزئي لظروف التصنيع في البلدان النامية. إن وجود نمط موحد ثابت للنمو الصناعي من عدمه هو قضية هامة قد نوقشت من زاويتين في نظر (**Sid Ahmed, 2002**)،أولا : تجري نفس أنواع التغييرات والتحولات الإقتصادية (وجود نمط موحد للنمو الصناعي)، ومنه يمكن الإنتظار للتصنيع، ثانيا : تتعلق بالمعرفة المثلى للأسباب الممكنة وعواقب الخروج عن النمط العادي.

في دراسة لنماذج تاريخية عن **النمو الصناعي**، ظهرت حاجة ملحة للتخطيط الإقتصادي والصناعي بشكل عام، واحدة من الدراسات الرائدة في هذا المجال هي لـ (**Hofmann, 1970, p. 114**) في كتابه "نمو الإقتصاديات الصناعية"، كتب بأن :" **الحجة الرئيسية لدينا بغض النظر عن المبالغ الرئيسية المنفقة على المدخلات _ بغض النظر عن عوامل المكان _ بغض النظر عن حالة التكنولوجيا، هيكل القطاع الصناعي للإقتصاد يتبع نموذجا موحدا**"، فالمواد الغذائية والمنسوجات والجلود وصناعات الأثاث بإعتبارها صناعات السلع الإستهلاكية، دائما هي تتطور في وقت مبكر من خلال عملية **التصنيع**، لكن صناعات معالجة (تحويل) المعادن وتصنيع السيارات والهندسة والصناعات الكيماوية هي صناعات رأسمالية تتطور أسرع من المجموعة الأولى، حيث يمكن ملاحظة كل ذلك في جميع مراحل التصنيع، وكنتيجة فإن نسبة العائدات الصافية (القيمة المضافة) في صناعات السلع الإستهلاكية تنخفض بإنتظام مقارنة مع صافي السلع الرأسمالية (**Sid Ahmed, 2002, p. 18**).

هذه العملية التدريجية وفقا لـ (**Hofmann, 1970**) تتميز بعدد من المراحل التي يمكن أن تكون قد حددت لجميع الإقتصاديات الليبرالية، كالتالي :

1. **المرحلة الأولى** : نسبة السلع الإستهلاكية المنتجة إلى السلع الرأسمالية المنتجة هي **5**(+**1**) إلى **1**؛
2. **المرحلة الثانية** : هذه النسبة لا تزيد عن **2,5**(+**1**) إلى **1**؛
3. **المرحلة الثالثة** : النسبة هي **1**(+**0,5**) إلى **1**.

بحسب (**Hofmann, 1970**) يمكن وصف نموذج النمو على النحو التالي : السلع الإستهلاكية المنتجة في المرحلة الثانية (من حيث صافي الإنتاج) مع منتج يمثل نصف السلع الإستهلاكية. يتم تأسيس التوازن في المرحلة الثالثة مع تراجع في نسبة صافي صناعات السلع الإستهلاكية من السلع الرأسمالية لعينة كبيرة من البلدان.

الجدول (01 / 01): النمو الصناعي وفقا لـ (Hofmann) : التغييرات في صافي عائدات نسب السلع الإستهلاكية والسلع الرأسمالية

البلدان	البرازيل	الشيلي	المكسيك	الأرجنتين	الهند	انجلترا	فرنسا	نيوزيلندا	و.م.أ
السنوات	(1940-1907)	(1944-1912)	(1940)	(1943-1908)	(1948-1891)	(1908-1851)	(1921-1861)	(1950-1906)	(1947-1850)
قيمة معامل المنتج الصافي	(03-07)	(2,8-5,3)	(5,2)	(1,8-4,7)	(3,7-09)	(0,7-4,7)	(1,5-4,5)	(2,1-5,5)	(0,7-2,4)

Source: Sid Ahmed, A. (2002). *Economie de l'industrialisaion à partir des ressources naturelles (I.B.R)* (Vol. 01). Belgique, p. 19.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن بعض البلدان المتقدمة قد إتخذت المرحلة الأولى قبل التصنيع في أواخر القرن التاسع عشر مثل **إنجلترا العظمى** _ **فرنسا** _ ..._ إلخ، الخطوة التي إتخذتها البلدان الأولى كانت ما بين (**1906** إلى **1948**) مثل **البرازيل** _ **الهند** _ ..._ إلخ، المرحلة الثانية قد إتخذتها بعض البلدان الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر مثل **فرنسا** _ **ألمانيا** _ **الولايات المتحدة الأمريكية** _....._ إلخ، بلدان أخرى لم تتخذها إلا حوالي سنوات **1940** مثل **نيوزيلندا** _ **البرازيل** _ **الشيلي** _ **الأرجنتين** _ ...._ إلخ.

المرحلة الثالثة لم يتم إتخاذها إلا مع حلول **1950** من قبل بعض البلدان الصناعية مثل **الولايات المتحدة الأمريكية** _ **فرنسا** _ **إنجلترا العظمى** _..._إلخ. وبشكل أكثر دقة نركز على دور الصناعة في هذه العملية، هنا لاحظ (**Hofmann, 1970**) بأن دور هام يلعب من طرف الصناعات النسيجية والغذائية في المرحلة الأولى والثانية، والصناعات التعدينية والهندسية تلعبا الدور في المرحلة الثالثة. العديد من الإنتقادات قد وجهت إلى نموذج (**Hofmann**)أبرزها يأتي كما يلي :

- وجود فقر وضعف الإعتماد على البيانات الإحصائية المستخدمة على وجه الخصوص للفترة المتعلقة بالقرن التاسع عشر،هذا منع من القيام بالمزيد من المقارنات الحقيقية بين الدول؛
- إعتراضات حول التصنيف المستخدم، فبعض الصناعات تنتج في الوقت نفسه كل من السلع الإستهلاكية والرأسمالية والكيماوية على سبيل المثال، أو ببساطة القيمة الدقيقة لنسبة العائدات الصافية لـ (**Hofmann**) ترتبط إرتباطا وثيقا بتصنيف صناعات محددة.

هذه الإنتقادات تقوم أساسا، في عدم التشكيك بوجود تراجع في نسبة العائدات الصافية للفئتين الرئيسيتين للصناعات المختارة. بحسب (**Hofmann, 1970, p. 116**) يمكن الوصول إلى ذلك الآن بشكل أسرع في البلدان الصناعية الجديدة مثل : **أستراليا** _ **جنوب إفريقيا** وذلك راجع لتوافر المادة الأولية المهمة في هذه البلدان ومهاجرين ذوي المهارات العالية، إضافة إلى رؤوس الأموال والضغوط التنافسية.

بشكل عام، البلدان التي لديها قطاع تعدين كبير في المرحلة الثالثة لنموذج (**Hofmann, 1970**) جنبا إلى جنب مع البلدان الصناعية القديمة، هذا من شأنه أن تكون هناك حالة لإقتصاديات متعلقة بتصدير النحاس _ النفط _ والغاز حيث أن هذا يشكل قيدا خطيرا للنموذج ولمفهوم **التصنيع** الذي يكمن وراءه. على هذا الأساس، تتحدد مساهمات كل من (**Chenery** و **Taylor**) _ (**Temin** و **Syrquin**) _ (**Jameson** و **Kader**). بناءا على تحليل الإنحدار لأقسام قطع زمنية لمنتج العديد من القطاعات الصناعات ولعدد كبير من البلدان، هذه الدراسات حاولت تحديد نماذج أخرى **للنمو الصناعي**. تبعا لذلك، (**Sid Ahmed,**

(**2002** ذكر بأن هناك تغييرات وتحولات كبيرة في الهيكل الإقتصادي أثناء القيام **بعملية التصنيع**، يأتي أبرزها كما يلي :

- تقوية الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية؛
- التغييرات في تركيبة المنتج الصناعي؛
- التغييرات في تقنيات الإنتاج ومصادر التوريد.

قام (**Chenery, 1982, p. 03**) بتقدير معادلة الإنحدار اللوغاريتمي الخطية ،حيث تعتمد القيمة المضافة للفرد الواحد على دخل كل فرد من السكان. حيث تدرج المعادلة وفق الصيغة الموالية :

$$\mathbf{Log\ V_i = log\ B_{i1}\ logY + B_{i2}\ logN}$$

حيث، $\mathbf{V_i}$: القيمة المضافة للفرد في الصناعة أو في القطاع **i**؛

$\mathbf{B_{ii}}$: مرونة النمو.

$(dV_i) / (V_i) * (dY) / (Y)$……..…….....$B_{2i}$ (مرونة البعد)

(دخل الفرد القومي والسكان على التوالي) Y, N……(dVi) / (Vi) * (dN) / (N)

إنحدارات **القيمة المضافة للفرد الواحد في التصنيع** والقطاع الصناعي بأكمله يمثل معاملات عالية لمحددات على التوالي : $\mathbf{R_2 = 0.931}$ للصناعة التحويلية، و**0,963** للصناعة، مرونة النمو ($\mathbf{B_{ii}}$) للصناعة التحويلية تقدر بـ **1,44** و **1,36**. وفقا لذلك، فإن (**Chenery**) إستنتج ما سماه بـ (نموذج معاصر للنمو) الذي يميز على النحو الموالي :

- الجانب الأبرز من هذا النموذج هو زيادة حصة المنتجات الصناعية من **17%** (**12%** منه هو لقطاع الصناعة التحويلية وحدها) لمستوى دخل قدره **100$** إلى **38%**(**33%** منه هو لقطاع التصنيع) لمستوى دخل قدره **1000$**. حصة النقل والإتصالات تتضاعف في هذه الفترة أيضا في حين ينخفض الإنتاج الأولي من (**45%** إلى **15%**).

سجل (**Chenery, 1982**) بأنه لا يوجد بلد ينحرف فيما يتعلق بالقيمة المضافة للصناعة للفرد الواحد لـ **50%** من مستوى الناتج عن إنخفاض في نصيب الفرد من الدخل. وفقا لـ (**Chenery, 1982**) في إقتصاد ذو تقدم معتدل، المنتج الصناعي سيرتفع كما هو مخطط لعشرين عاما إذا زاد دخل الفرد بنسبة **1,5%** سنويا، في رأيه لا يوجد تنمية صناعية حيث يمكن أن تكون متقدمة أو متأخرة لأكثر من عشرين عاما. وفي دراسة لاحقة لـ (**Taylor, 1994, p. 03**) قد أدرجت متغيرات أخرى التي تعكس بشكل أفضل وزن الصناعة في الناتج القومي، أضيفت إلى التغييرات التفسيرية السابقة : **لنصيب الفرد والسكان من الدخل** ، المتغيرات التالية : **حصة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في PNB** وفي **الصادرات المصنعة**.

عن أكثر الجوانب البارزة في التحول الهيكلي للإقتصاد هو زيادة **مشاركة الصناعة التحويلية** في مقابل إنخفاض مشاركة الزراعة. إن إعادة تخصيص رأس المال والعمل للقطاع الريفي نحو القطاع الحضري هو من بين الجوانب الأخرى المرتبطة بالتصنيع الذي هو نتاج التغيير المنخفض في الهيكل الإنتاجي، و قد قدما (**Syrquin & Chenery, 1989, p. 08**) عددا من الفرضيات لشرح هذه العملية وعليه يمكن تصنيفها في الفئات التالية :

- التطبيقات المتعلقة بالطلب، بناءا على **تعميم قانون آنجل**؛
- التطبيقات المتعلقة بالتجارة، بناءا على التغييرات في **الميزة النسبية** مع تراكم رأس المال والمهارات؛
- التطبيقات التكنولوجية، بما في ذلك إستبدال المنتجات الطبيعية وآثار المعادلات التفاضلية على نمو الإنتاجية.

إن هدف (**Syrquin & Chenery, 1989**) هو من أجل تبيان التفاعلات المعقدة بين العوامل الثلاثة السابقة على هيكل الإنتاج، هذه المحاولة ستؤدي حتما إلى **نموذج للتصنيع**. ففي نظر (**Chenery**)، التغييرات في الطلب ليست هي السبب الرئيسي وراء **النمو الصناعي** فإذا بلد ذو دخل ينمو من دون التغيير في الميزة النسبية فقط فثلث التصنيع العادي يساهم في **PNB**. التغييرات في ظروف العرض الناتج

عن التغييرات في تكاليف عوامل الإنتاج النسبية بالتوازي مع زيادة في الدخل ،يولد هذا إحلال الإنتاج المحلي على الواردات، هذه **التغييرات في العرض** هي أكثر أهمية في تفسير نمو الصناعة من مستوى الطلب (**Chenery, 1982, p. 05**).

إذا فـ **70%** من النمو الصناعي قد فسر من قبل (**Chenery**) عن طريق مستويات إنحدار نصيب الفرد من الدخل ،وعوامل أخرى تدخل : آثار الحجم الناجمة عن الإختلافات في حجم البلدان المتأثرة بالإختلافات في تخصيصات من الموارد. ففي نموذج (**Chenery** و**Taylor**) لدور الحجم والموارد في النمو الصناعي قد تم التمييز بين ثلاثة بلدان : بلدان كبيرة _ بلدان صغيرة تركز على الصناعة _ بلدان صغيرة تركز على الإنتاج الأولي.

في البلدان الكبيرة، حصة الصناعة في **PNB** تتزايد بسرعة من **16%** لمستوى دخل قدره **100$** إلى **32%** لمستوى دخل **400$** إلى حد أقصى قدره **37%** عن دخل قدره **1200$**. في مخطط النمو في البلدان الصغيرة التي تركز على الصناعة هو مشابه لسابق من حيث الآثار لمستوى الدخل، لكن المتغيرات الأخرى في معادلات الإنحدار لنموذج (**Chenery** و**Taylor**) تمارس تأثير مختلف. إن التغييرات الأخرى في هيكل الصادرات بين المنتجات الأولية والمنتجات المصنعة تعكس بنية مختلفة للمنتج العام. وعلى العكس، بالنسبة للفئتين السابقتين المنتج الأولي يتراجع بينما المنتج المصنع يرتفع لمستوى دخل الفرد قدره **270 $** ، هذه المساواة في البلدان الصغيرة التي تركز على الإنتاج الأولي تفرض مستوى دخل مساو لـ **800$**. هكذا قد بين كل من (**Chenery** و**Taylor**) بأن الموارد الطبيعية مثل النفط يولد إنحرافات كبيرة جدا في الوسط وتمارس تأثير أقل على مشاركة الصناعة مما أدى إلى تقارب المخططات الثلاثة الموالية (**Sid Ahmed, 2002, p. 24**).

الشكل (02 / 01) : المخططات القطاعية للنمو الصناعي وفقا لـ (Chenery و Taylor)

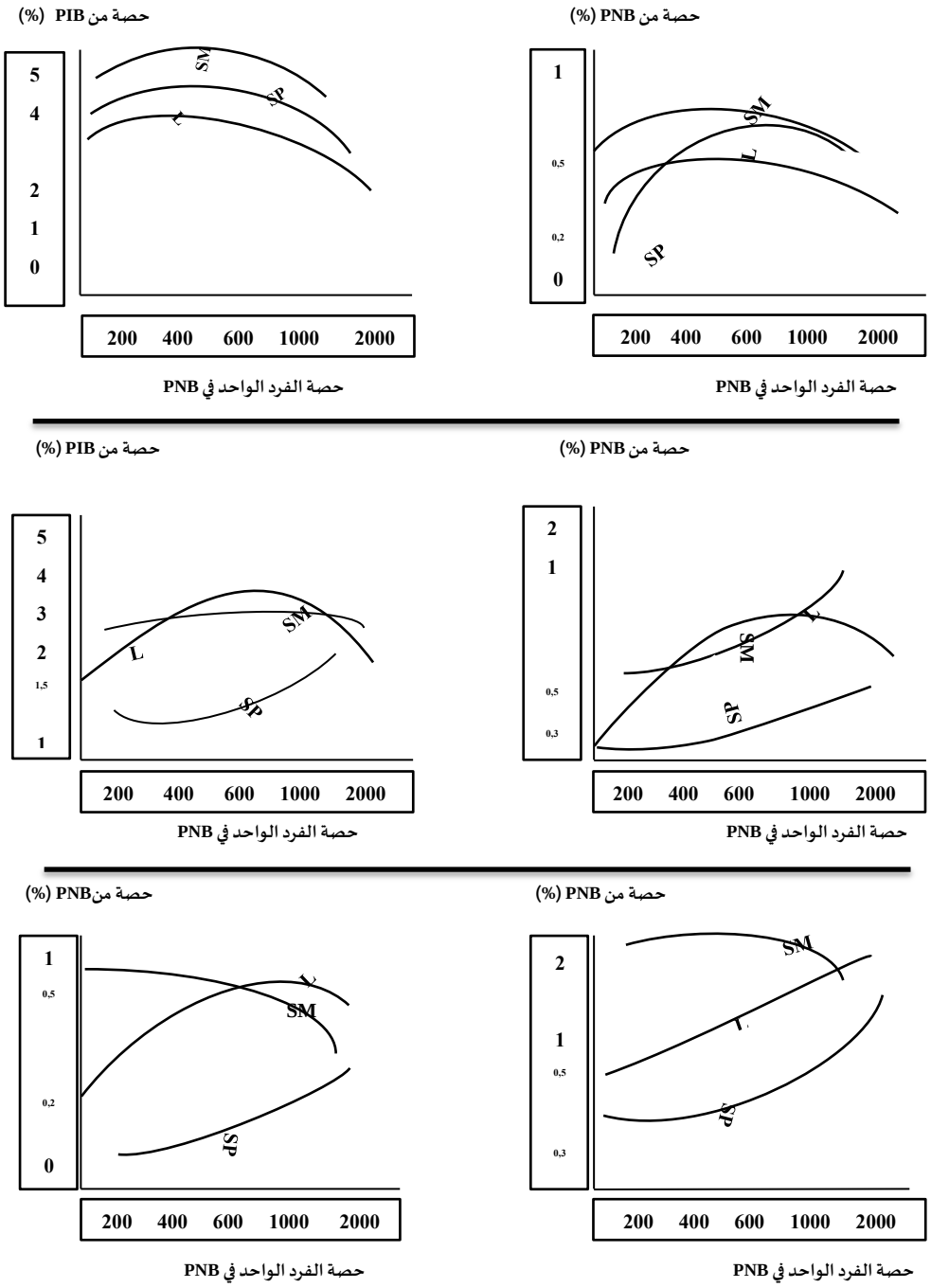

Source: Sid Ahmed, A. (2002). *Economie de l'industrialisaion à partir des ressources naturelles (I.B.R)* (Vol. 01). Belgique, (P. 25).

إن ما يمكن إستخلاصه من المخططات الثلاث هو مدى **مشاركة الصناعة التحويلية في PNB**. العلاقة القائمة بين الدخل للفرد الواحد وحصة الصناعة التحويلية في **PNB** لثلاث مجموعات من البلدان

سالفة الذكر: البلدن الكبيرة (**L**) _ بلدان صغيرة ذات التركيز على الصناعة (**SM**) _ بلدان صغيرة ذات التركيز على الإنتاج الأولي (**SP**)، هو مبين في الشكل أعلاه حيث نلاحظ الميل إلى الهبوط لتغيرات (صعودا أو هبوطا) المشاركات الصناعية التي وصلت مرة واحدة لمستوى عالي نسبيا من الدخل، وليس هو الحال في البلدان الصغيرة ذات مستوى دخل مرتفع نسبيا (**Sid Ahmed, 2002, pp. 24 - 25**).

نمط تركيز البلدان الصغيرة على الإنتاج الأولي، قد سارع الزيادة في نتاج العديد من الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. في مستويات الدخول المرتفعة تقريبا في أغلب القطاعات الصناعية، الإختلافات بين مساهمات المنتج الوطني عند مستويات مرتفعة للدخل ينخفض مع إرتفاع الدخل. لسوء الحظ الدراسة لم تأخذ بعين الإعتبار تأثير توزيع الدخل على الهيكل الصناعي، فالإختلافات في الهياكل الصناعية يمكن أن تفسر الإختلافات في نصيب الفرد من تخصيصات الموارد في حالات مثل : **نيوزيلندا**.

بالمثل، الدراسة التي أجرتها (**الأمم المتحدة**) على **النمو الصناعي** نشرت سنة **1963**، إستندت إلى تقنيات الترابط المتعددة مقارنة لمستوى التصنيع لعدد من المتغيرات كالتالي : **نصيب الفرد من الدخل** _ السكان كمؤشر لحجم السوق _ **حصة تكوين رأس المال في PNB** _ التخصيصات من الموارد الطبيعية _ **الإنفتاح على التجارة الدولية** _ **العوامل التكنولوجية** (التي تحدد وفورات الحجم) _ توريد مهارات تنظيم المشاريع المعينة والتكاليف النسبية لرأس المال والعمل. النموذج المستند هنا هو قريب من نموذج (**Chenery**) مع إستناء واحد وهو إضافة متغير ثالث الذي يتمثل في النسبة بين القيمة الفعلية والقيمة المحسوبة لقطاع التصنيع بأكمله. أربع مجموعات من المعادلات تقدر في نموذج (**الأمم المتحدة**) _ (**Chenery** و **Syrquin**) كالتالي (**Sid Ahmed, 2002, p. 25**):

$\mathbf{Log\ V_0 = \alpha_1 + \beta_1 log\ y/p + \gamma_1 logp + \delta_1 logd}$…….. **(الأمم المتحدة)**……..…(1).

$\mathbf{Log\ V_0 = log\alpha_2 + \beta_2 log\ y/p + \gamma_2 logp}$….....(**Chenery**)……...…...(2).

$\mathbf{Log\ V_0/p = \alpha_3 + \beta_3 log\ y/p + n_3(log\ y/p)^2 + \gamma_3 logp + \varepsilon_3 log\ k + k_3 loge_p + \lambda_3 loge_m}$……(**Chenery** et **Taylor _ Petits et grands pays**)……...……..…..(3).

$\mathbf{Log\ V_0/p = \alpha_4 + \beta_4 log\ y/p + k_4 log\ e_p + \lambda_4 log\ e_m}$.....(**Chenery** et **Taylor _ pays SM** et **SP**)…….....……..(4).

y : إجمالي الدخل؛

d : درجة التصنيع، يعني الإختلاف بين القيم الملاحظة والتي يمكن التنبؤ بها لـ $\mathbf{V_0}$ لقطاع التصنيع بأكمله لكل البلدان؛

k : **هي حصة تكوين رأس المال في PNB**؛

$\mathbf{e_p}$: حصة الصادرات الأولية في **PNB**؛

$\mathbf{e_m}$: **حصة الصادرات المصنعة في PNB**؛

- حصة المعاملات التي لا يمكن مقارنتها بدقة؛

β : لتسليط الضوء على مرونة النمو المحددة في الدراسات.

من خلال المعادلات يبدو هناك نوعا من الإتساق في الترتيب من حيث مستوى مرونة النمو في مختلف القطاعات. المرونات الأعلى تبعا لـ **الأمم المتحدة** هي : الورق _ المنتجات المعدنية _ الآلات _ الصناعات المعدنية والأساسية _ آلة الطبع. وتبعا لـ (**Chenery**) فهي : المنتجات المعدنية _ الآلات _ الورق _ البترول _ منتجات الفحم. وفقا لـ (**Chenery** و**Taylor**) هي : الصناعات الأساسية المعدنية _ المنتجات المعدنية اللافلزية _ منتجات المطاط والطباعة والنشر _ المنتجات المعدنية المصنعة _ معدات النقل. بالنسبة للبلدان الصغيرة التي تركز على الإنتاج الأولي، الترتيب هو كالآتي : الورق _ المواد الكيماوية _ المنتجات

البترولية _ المنتجات المعدنية الأساسية _ الآلات ووسائل النقل. بالتالي نرى بأن دراسة (**الأمم المتحدة**) تؤكد بعض نتائج إختبار كل من (**Hofmann** و**Chenery**) حول تغيير في تكوين المنتج بين السلع الرأسمالية والسلع الإستهلاكية، مرونة الدخل للصناعات السلع الإستهلاكية التي تتروح بين (**0,89**) إلى (**0,72**) وللصناعات السلع الرأسمالية (**1,55**) إلى (**2,03**) (**Sid Ahmed, 2002, p. 28**).

نتوجه بعدها إلى نموذج (**Kader**) ، الذي حاول أبعد من ذلك بكثير في التقسيمات الفرعية للبلدان في دراسة (**Chenery** و**Taylor**)، حيث بين أنه إذا بلدان العينة ركزت على الصناعة وأخرى على الإنتاج الأولي والتي هي في حد ذاتها تقسم إلى بلدان صغيرة وكبيرة "مجمع لأنماط التنمية"، حينها تبرز : بلدان صغيرة تركز على الإنتاج الأولي _ بلدان كبيرة تركز على الإنتاج الأولي _ بلدان صغيرة تركز على الصناعة _ بلدان كبيرة تركز على الصناعة. الفكرة الأساسية لـ (**Kader**) هي أن التخصيصات من الموارد التي تعتبر القوة الرئيسية للتحول الهيكلي والحجم يلعبان دورا ثانويا في التنمية. تشمل العينة على **64** بلدا تنتشر بالتساوي تقريبا بين البلدان المتقدمة والنامية مقسمة لمجموعتين على أساس مؤشر التوجه التجاري، تم إختيار **26** بلدا تتوجه نحو التركيز على الإنتاج الأولي _ **38** بلدا تتوجه نحو التركيز على الصناعة ، وبعدها يتم تحديد البلدان الصغيرة والبلدان الكبيرة على أساس معدل السكان (أقل أو أكبر من **10** ملايين) (**Kader, 1985, pp. 205 - 206**).

لقد تم إحتساب حصة كل مجموعة إنطلاقا من نتائج دراسة (**Chenery**)، مستوى الدخل يتروح بين **250** إلى **8000$** فيما يخص المشاركة في الدخل، الصناعة بحسب (**Kader**) تزيد من مستوى الدخل بينما العكس بالنسبة للإنتاج الأولي، فالنتائج التي تحصل عليها تشير إلى أن الصناعة تتزايد بمعدل مرتفع نسبيا من **10%** لدخل قدره **250$** إلى **19%** لدخل قدره **1000$**.

نفس العملية ترصد إلى هيكل التجارة فتقديرات أنماط التجارة تكشف عن وجود زيادة كبيرة من صادرات السلع المصنعة في إجمالي الصادرات، حيث مساهمتها تمر من (**14%** إلى **17%**) وإنخفاض في

الواردات (21%، 23% إلى 16%) في نطاق دخل (250$ إلى 8000$)، فرق ملاحظ بين المجموعات التي تركز على الصناعة والإنتاج الأولي. فيما يتعلق بنسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الصادرات لمستويات الدخل المختلفة، لمجموعة الإنتاج الأولي هي 02% لدخل قدره 250$ مرورا إلى 06% لدخل قدره 8000$، والعكس للمجموعة الصناعية النسبة تبدأ بـ 47% لدخل قدره 250$ وترتفع بإنتظام لتصل إلى 77% لدخل قدره 8000$ (Kader, 1985, p. 206).

الإختلاف بين المجموعتين من حيث نسبة الواردات الرأسمالية على إجمالي الواردات هو أقل وضوحا، للمجموعة الأولى النسبة هي تمر من 17% لدخل قدره 250$ إلى 20% لدخل قدره 2000$، بعدها تنخفض لـ 18% لمستوى دخل قدره 8000$. المجموعة الصناعية النسبة إنخفضت من (23% إلى 16%) في نفس فترة الدراسة. نموذج (Kader) قد وفر نتائج مثيرة للإهتمام عن أسباب التصنيع. في الفرضية حيث تبقى نسب تصنيع الصادرات والواردات من رأس المال مستمرة على جميع مستويات الدخل للفرد الواحد، فإن الطلب المحلي يساوي القيمة المضافة للفرد الواحد لدخل مساو لـ 125$ تقدمت بشكل متناسب مع دخل الفرد، فأصبحت مساهمة الطلب المحلي في النمو الصناعي هي 39% لدخل قدره 250$ تم تنخفض إلى 31% لدخل قدره 8000$، وفي نفس الوقت الصادرات زادت من 22% إلى 47% لمستويات الدخل 350$ و 8000$. (Kader, 1985, p. 207)

الطلب المحلي يلعب دورا أكثر أهمية في عملية التصنيع بالنسبة للمجموعة الأولى عن المجموعة الصناعية، في هذه الحالة فإنه يساهم بنسبة 50% لدخل قدره 250$ إلى 56% لدخل يتراوح من 1000$ إلى 2000$، بعدها تنخفض إلى 47% لدخل مقدر بـ 8000$. كما أن توسيع تصدير بدائل يلعب دورا أقل أهمية في المجموعة الأولى عن المجموعة الثانية. المجموعة الأولى، التوسع في الصادرات يساهم بـ 80$ لمستوى دخل قدره 250$ وينخفض بعدها إلى 05% لدخل قدره 1000$، ويرتفع بعدها إلى 24% لدخل قدره 8000$ (كل هذا ملخص في الجدول الموالي) (Kader, 1985, p. 207).

الجدول (02 / 01) : المساهمة المقدرة لعملية التصنيع في PNB وفقا لـ (Kader)

الدخل بـ ($) / المساهمة في PNB (%)	250	500	1000	2000	4000	8000
كل البلدان						
الطلب المحلي	0,39	0,37	0,36	0,35	0,33	0,31
التوسيع في الصادرات	0,22	0,22	0,25	0,29	0,37	0,47
إحلال الواردات	0,39	0,41	0,39	0,36	0,30	0,22
البلدان ذات التركيز على الإنتاج الأولي						
الطلب المحلي	0,50	0,55	0,55	0,56	0,54	0,47
التوسيع في الصادرات	0,08	0,05	0,05	0,06	0,11	0,24
إحلال الواردات	0,42	0,41	0,40	0,38	0,36	0,29
البلدان ذات التركيز على الصناعة						
الطلب المحلي	0,16	0,14	0,13	0,12	0,12	0,13
التوسيع في الصادرات	0,16	0,19	0,22	0,25	0,28	0,32
إحلال الواردات	0,67	0,67	0,66	0,64	0,61	0,60

Source: Kader, A. A. (1985). Development patterns among countries reexamined. *The Developing Economies, XXXIII*(03), p. 219.

نتوجه لآخر نموذج لـ (**Chenery** و**Syrquin**)، نتائج النموذج يمكن عرضها في ثلاثة عناصر أساسية: الطلب النهائي المحلي _ الصادرات والواردات _ الطلب الوسيطي. من خلال النماذج يمكن تقدير التغييرات في تكوين القدرة والقيمة المضافة على أساس تغيير تكوين كل عنصر من هذه العناصر. لتوضيح التغيير الهيكلي في هذا النموذج، يتم التعبير عن كل عنصر كنسبة مئوية من **PNB**، ويتم التعبير عن الهيكل الإقتصادي لمستوى الدخل بـ **V** الذي يرتبط إلى مستوى الدخل **I**، والزيادة في إجمالي الناتج لكل قطاع من المستوى **I** إلى المستوى **V** بقي مساويا لمجموع من ثلاث عناصر، في حين تبقى القيمة المضافة ثابتة عند **100%**، وعليه الناتج الإجمالي الكلي يزيد من **151%** إلى **182%** من **PNB**. هذه الزيادة تعكس نمو المنتجات الوسيطية بإعتبارها سلعا وسيطة. في هذه المرحلة، التصنيع يمر من **15%** إلى **36%** بينما يمر الإنتاج الأولي من **38%** إلى **09%**. (**Syrquin & Chenery, 1989, p. 27**).

أسباب الزيادة في الصناعة التحويلية تختلف تماما عن تلك المتعلقة بالمنتج الأساسي، فالتراجع بالنسبة للمجموعة الأولى يعزى إلى إنخفاض في الطلب المحلي والإختلاف في الصرف (مبين في الشكل الموالي).

الطلب على السلع الوسيطة لا يزال مستمرا مقارنة بـ **PNB**، وبالعكس الزيادة في الطلب الوسيطي يحسب لأكثر من **50%** هذا راجع إلى زيادة مساهمة التصنيع في **PNB**، في حين أن الزيادة في الطلب المحلي يمثل **12%** فقط من الزيادة في الناتج الخام، ما يستدعي إعادة النظر في فرضية أن التصنيع يفسر إلى حد كبير من **آنجل**. إن ديناميكيات التصنيع وفقا لـ (**Syrquin & Chenery**) تستند إلى التحولات في مصادر النمو، فبحسبهما فإنه يتم إضافة معادلات النمو للنموذج الأساسي لتعزيزه، حيث معدل النمو الشامل ينتج عن تفاعل العرض والطلب، ونمو المنتج يتم تحديده عن طريق نمو المعروض من المدخلات وكفاءتها مثل علاقة النمو لـ (**Harrod _ Domar**) (**Sid Ahmed, 2002, p. 42**).

وفقا لـ (**Syrquin & Chenery**) هذه العلاقة تقدم صورة جيدة عن نموذج للنمو في نموذج يجمع بين قيم إيرادات القطاع لمستويات مختلفة من الدخل وبمعدلات النمو القطاعية، معدل النمو الإجمالي يمكن التعبير عنه كمتوسط مرجح لمعدلات النمو القطاعية. هذا التركيز على مساهمات مختلف القطاعات في النمو أدرج في الجوانب التالية :

- النمو الزراعي من الموتقع أن يكون محدودا بسبب التكنولوجيا والموارد الطبيعية إلى (**04%** أو أقل)، بينما يتوقع الزيادة في إجمالي العوامل المنخفضة خلال الخطوات الأولى بسبب فائض العمالة المتاحة لكن مع النمو؛
- تصنيع المنتجات يتم تحديده من قبل الهياكل التجارية والطلب، هياكل الصرف تعكس التحول في الميزة النسبية قياسيا بكثافة رأس المال، بينما في هذا الإطار زيادة الإنتاجية هي أعلى قليلا في التصنيع من باقي القطاعات الرئيسية الأخرى؛
- معامل السلع الرأسمالية الإجتماعية هو مرتين أو ثلاثة أعلى من المتوسط، لكن ينخفض مع إرتفاع الدخل؛

- مرونة الدخل لخدمات الطلب هو قريب من الوحدة والخدمات يتم تسويق جزء منها فقط **Moshe Syrquin, 1988, pp. 481 - 482**). جميع نتائج التحولات تتلخص في (الرسم البياني الموالي)، حيث تظهر لأول مرة مساهمات كل من القطاعات الرئيسية في النمو الشامل وهي مستمدة من مساهمة العمل ورأس المال ومن الزيادة في الإنتاجية الكلية لعوامل التي هي نتاج القطاعات (**Sid Ahmed, 2002, p. 47**).

الشكل (03 / 01) : المصادر القطاعية للنمو وفقا لـ (Chenery و Syrquin)

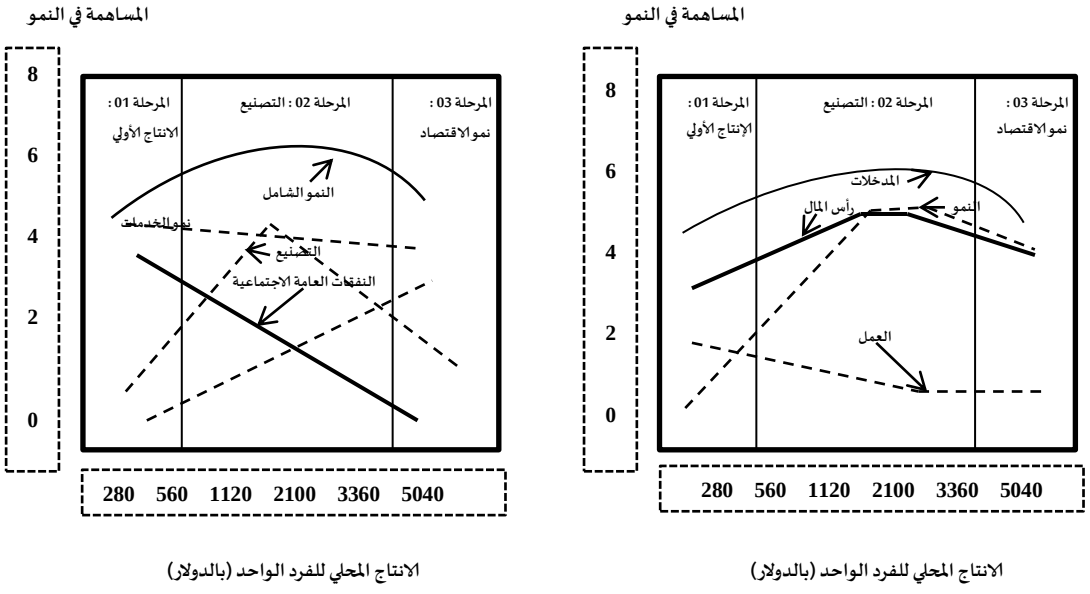

Source: Sid Ahmed, A. (2002). *Economie de l'industrialisaion à partir des ressources naturelles (I.B.R)* (Vol. 01). Belgique, (p. 24).

النمو المتسارع من **4,9%** للفترة من **1** إلى **6,7%** للفترة **4** يعزى إلى الزيادة في معدل الإستثمار من **13%** إلى **16%** من **PNB**. توجه الموارد للقطاعات بزيادة عالية في الإنتاجية (تأثير إعادة التوزيع)، وتراجع مساهمة العمل يعكس التباطؤ في النمو السكاني لمستويات عالية من الدخل، مما يتم تعويض ذلك بالزيادة في إنتاجية العمل. ثبات نسبي لمساهمة رأس المال نتيجة إنخفاض إنتاجيتها الحدية ما إستدعى تعويض ذلك بالزيادة في معدل الإستثمار. هذا التحول النموذجي لمصادر النمو إستخدم لتحديد المراحل

الثلاث للتحول : المرحلة الأولى (الإنتاج الأولي) _ المرحلة الثانية (**التصنيع**) _ المرحلة الثالثة (نمو الإقتصاد) (**Sid Ahmed, 2002, p. 48**).

المرحلة الأولى (الإنتاجية الأولية) : و التي تحددها غالبية الأنشطة الأساسية، الزراعة أساسا بإعتبارها مصدرا أساسيا لنمو ناتج السلع القابلة للتسويق. الوزن المهم للزراعة في القيمة المضافة هو السبب لنمو البطيء خلال هذه المرحلة. في جانب العرض من المرحلة الأولى، تتميز بإنخفاض معدلات تراكم رأس المال ونمو متسارع للقوى العاملة وضعف النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

المرحلة الثانية (التصنيع) : تتميز بنقل ثقل مركز الإقتصاد من الإنتاجية الأولية إلى التصنيع، ففوق مستوى دخل **400$** مساهمة الصناعة التحويلية أكبر من مساهمة الإنتاج الأولي، حيث يحدث هذا التحول في مستوى أدنى أو أعلى من الدخل بواسطة تخصيصات من الموارد وتنفيذ السياسات التجارية (موضح في الرسم البياني أعلاه). في جانب العرض من هذه المرحلة، ظلت مساهمة تراكم رأس المال في معظم المرحلة وإرتفاع معدلات الإستثمار التي تميل إلى تعويض الإنخفاض من وزن رأس المال في دوال الإنتاج القطاعية.

المرحلة الثالثة (نمو الإقتصاد) : تتميز من جانب الطلب بإنخفاض مرونة الدخل للطلب على السلع المصنعة وحصتها في إنخفاض الطلب المحلي. هذا الإتجاه عوض مؤقتا بزيادة في الصادرات وكنتيجة نهائية حدوث انخفاض حصة الصناعة في **PNB** وفي القوى العاملة. نقطة التحول جاءت من (**Chenery** و**Syrquin**) في جميع الإقتصاديات الصناعية على مدى السنوات العشرين الماضية. من جانب العرض، الإختلاف الأساسي بين المرحلة الثانية والثالثة هو الإنخفاض في مساهمة المدخلات جنبا إلى جنب والتي تقاس بشكل تقليدي. مساهمة رأس المال تراجعت في وقت واحد بسبب تباطؤ النمو والوزن، إضافة إلى ذلك تباطؤ النمو السكاني حد من التوسع في القوى العاملة في البلدان المتقدمة. على الرغم من أن مستوى الإنتاجية الكلية للعوامل مرتفع نسبيا إلا أنه أقل صلة بالتصنيع وأكثر على نطاق واسع مع بقية

قطاعات الإقتصاد. الزراعة مرت بإنخفاض في الإنتاجية إلى إنتاجية عالية، السبب وراء ذلك هو النزوح المستمر للعمل خارج قطاع الزراعة وتضييق الفجوة بين الزراعة والقطاعات الأخرى التي تحفز على إستبدال رأس المال بالعمل كالتحسينات التكنولوجية (**Sid Ahmed, 2002, p. 48**).

هناك العديد من الإفتراضات التي طرحت حول العلاقة المحتملة بين الزيادة في الإنتاجية وبعض الظواهر ذات الصلة : كالتحول من الزراعة للصناعة _ نمو الصادرات _ سياسات الإقتصاد الكلي، كلها تشير على ضرورة التصنيع في جميع نماذج النمو الصناعي.

1.3. التصنيع وسياسات التصنيع

مصطلح سياسات التصنيع عند (**Labory & Patrizio, 2006, p. 2006**) يشير إلى "مجموعة التدابير التي تتخذها الحكومة والتي تهدف إلى التأثير على الأداء الصناعي للبلاد لتحقيق الهدف المنشود. من جانب آخر، سياسات المنافسة تشير إلى موقف الحكومات التي تتبنى المنافسة بين الشركات في صناعات التنمية الإقتصادية وإلى التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف المنشودة، بالتالي فسياسة المنافسة هي جزء لا يتجزأ من جانب العرض لسياسة التصنيع".

إن مجمل التدابير والسياسات المتخذة من طرف الحكومة تؤثر على الصناعة بطريقة واحدة أو بطرق أخرى، هذا حسب رأي (**Patrizio** و**Sandrine**)، فمن المفترض أن هدف الحكومة من وراء سنها للسياسات المختلفة (سياسة التصنيع _ سياسة إقليمية _ سياسة هيكلية _ سياسة منافسة)، هو تحسين رفاهية مواطنيها والذي يتحقق عن طريق تخصيص الموارد بكفاءة مع خلق الرفاه بوثيرة أسرع مقارنة مع بلدان أخرى (عن طريق تحسين القدرة التنافسية الدولية). الصناعة يعتقد أنها المساهم الأهم في عملية خلق الثروة لأسباب عديدة، فيترتب على الحكومة التي ترغب في تحسين مستوى الرفاه وتصميم التدابير التي ستؤدي إلى التخصيص الكفء للموارد وخلق الثروة، وإلى إقتصاد إنتاجي قوي وتنافسي وبالتالي (إقتصاد ثري)، هناك إتفاق عالمي بين علماء الإقتصاد أن المنافسة بين الشركات في الصناعات

يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتسهيل تحقيق الهدف المنشود. في هذا الصدد، يمكن التطرق لوجهات النظر التي تبسط فهم العلاقة ما بين المنافسة والصناعة وبالتالي فهم سياسات القدرة التنافسية (**Labory & Patrizio, 2006**)، كل ذلك يأتي كما يلي :

أولا، المنهج الصناعي الكلاسيكي الجديد : العلاقة ما بين الصناعة وسياسة المنافسة يمكن القول بأنها الوجهة المهيمنة على التيار الكلاسيكي الجديد (من خلال نظرية المنافسة والإحتكار والتنظيم). في هذا النهج، **ينظر للمنافسة كنوع من هيكل الصناعة** (بشكل مثالي أو ناقص)، حيث أن المنافسة الكاملة تتميز بوجود العديد من الشركات التي تنتج منتجات متشابهة جدا، وتوفر المعلومات بشكل متناظر حول أوضاع الشركة والصناعة والتنقل الحر للموارد، فعلى سبيل المثال : لا حواجز جمركية أمام دخول وخروج الشركات في الصناعة. في مثل هذه الظروف، الشركات لا تستطيع التأثير على السعر الذي يحدده التفاعل بين العرض والطلب في هذه الصناعة. إضافة على ذلك، الأسعار لا تغطي سوى متوسط التكاليف ووجود أرباح طبيعية فقط.

حسب (**Labory & Patrizio, 2006**) عكس المنافسة الطبيعية هو الإحتكار فإذا كانت لدينا شركة واحدة فقط في قطاع الصناعة مع تطويق الدخول، في هذه الوضعية المحتكر سوف يزيد من الأرباح بفرض سعر أعلى من سعر الشركة في المنافسة الكاملة عن طريق تقييد الإنتاج، وكنتيجة لذلك فإن المستهلكين في النهاية يدفعون أعلى الأسعار لإقتناء بضائع أقل ما ينجم عنه **سوء تخصيص الموارد**، لأن الإنتاج يتم تقييده مقارنة بما كان عليه الوضع في المنافسة الكاملة.

وجهة نظر الكلاسيك الجدد تتمحور حول أن القلق ينبغي أن يكون في كيفية **تخصيص الموارد بكفاءة** من أجل تعظيم رفاهية المستهلكين. تبعا لذلك، الإحتكار يؤدي إلى فشل السوق بسبب خطأ في هيكل السوق الذي يطلق عليه بفشل السوق الهيكلي، فعند وجود مثل هذه الإخفاقات يمكن **للحكومة أن تتدخل لتصحيحها**.

- **نظرية التنظيم الصناعي** : قد بينت نماذج لإحتكار القلة أشهرها " **تسعير الحد**" من مختلف المساهمين مثل (**Modigliani**) الذي وضع سنة **1950** نموذجا يبين بأن هناك حواجز أمام الدخول في الصناعة مثل : وفورات الحجم (إقتصاديات على نطاق واسع) _ تمايز المنتجات _ متطلبات رأس المال الأولي _ مزايا بسبب الإختلافات في التكاليف المطلقة التي تواجهها شركات مختلفة، و من المسلم به أنه مع وجود مثل هذه الحواجز لا يمكن إنشاء شركات قادرة على الدخول إلا في حالات نادرة.

لمعرفة درجة الإحتكار، الإقتصاديون عادة ما يستخدمون تدابير التركيز فإذا ثم بشكل كبير التركيز على الصناعة فمن المفترض وجود أدلة واضحة لخفض نسبة المنافسة _ إمكانية التواطؤ _ الحواجز الإستراتيجية _ إرتفاع الأسعار. مع ذلك، فإن العلاقة بين التركيز وقوة السوق في شكل إرتفاع الأسعار هو أمر مشكوك فيه، فيمكن أن تكون الشركات الأكثر كفاءة تنمو بشكل أكبر (مما يزيد من درجة التركيز) وأيضا الربحية، أما القضية الحاسمة في هذا السياق النظري هو التواطؤ على الأسعار والحواجز أمام الدخول. دراسات أجريت عن الحوافز أكدت وجودها وأهميتها بإعتبارها حافز للإبتكار (**Labory & Patrizio, 2006, pp. 435 - 436**).

- **تكاليف المعاملات** : هي وسيلة من خلالها الشركات قد تزيد حجمها وبهذه الطريقة يتم التركيز على الصناعة وإستيعاب الأنشطة التي يمكن أن توضع في السوق. إن كل من (**Coase** سنة **1937**) و (**Williamson** سنة **1975**)، والكثير من الإقتصاديين الآخرين يعتقدون بأن خفض تكاليف المعاملات في السوق هو من أحد أهم الأسباب في تحديد حجم الشركة، **إذا تم زيادة حجم الشركة فهو نتيجة لتخفيض حجم المعاملات**.

ثانيا، منهج التطوري القائم على أساس الموارد : هي وجهة النظر البديلة للنهج الكلاسيكي الجديد (المنافسة والإحتكار _ السياسة الصناعية والمنافسة)، وهي المنظور القائم على تطور الموارد والكفاءة. ضمن هذه الفئة العريضة، هناك مجموعة من المساهمين الذين يتشاركون في الرأي القائل بأن : "

المنافسة ليست مجرد نوع من هيكل السوق، الأمر لا يتعلق فقط بكفاءة تخصيص الموارد النادرة لكن أيضا بإنشاء وقبض القيمة (الثروة)" (Labory & Patrizio, 2006, p. 438). هناك إعتقاد واسع بأن الشركات هي المساهم المهم جدا في خلق القيمة، وأن كل شركة هي كيان فردي التي تختلف عن الشركات الأخرى في المقام الأول من حيث الموارد المتميزة _القدرات أو الكفاءات.

تسلسل هذا المنظور هو مثير للإعجاب، هذه الوجهة قد شملت آراء العديد من الآباء المؤسسين مثل (**Adam Smith** سنة **1776** _ **Karl Marx** سنة **1959**)، والأكثر تأثيرا في الآونة الأخيرة للإقتصاديين من أمثال (**Joseph Schumpeter** سنة **1942** _ **Edith Penrose** سنة **1959** _ **George Richardson** سنة **1972** _ **Lance & Nelson** سنة **1982**). بإختصار، الإقتصاديين الكلاسيك مثل (**Smith**) و (**Marx**) ركزوا على خلق الثروة، كلاهما يرى بأن المنافسة هي عملية تنظيمية للأسعار ومعدلات الربح وليس نوع من هيكل السوق. (**Smith**) وصف بأن المكاسب الإنتاجية هي مذهلة من خلال التخصص _ تقسيم العمل _ جيل يمتلك المهارات والإختراعات داخل المصنع، أما (**Marx**) إفترض بأن هناك جدلية في العلاقة القائمة بين الإحتكار والمنافسة (حيث تؤدي المنافسة إلى الإحتكار ،الإحتكار بإمكانه الحفاظ على نفسه من خلال النضال التنافسي) ، ف (**Marx**) قد ركز على المنافسة بإعتبارها صراع بين أرباب العمل والموظفين (**Labory & Patrizio, 2006**).

(**Joseph Schumpeter**) قد نقد (**Marx**) ووصف المنافسة بأنها" **عملية التدمير الخلاق من خلال الإبتكارات**" (**Bienchi & Labory, 2006, p. 439**) ،حيث يرى بأن الإحتكار ضروري فقط كمكافأة على الإبتكارات وهو سمة الأداء الفارق للشركة المبتكرة ونشر التركيز ليكون نتيجة لهذا الإبتكار. أما (**Penrose**) يرى سنة **1959** في كتابه " نظرية النمو للشركة" بأن الشركات تعبر عن حزم من الموارد بتفاعلها تولد المعرفة التي يطلق عليها " **بالموارد الزائدة**"، وهو حافز للشركة للنمو والإبتكار (لأنه يمكن إستخدامها بما يقارب **صفر التكلفة الحدية**). بناءا على (**Penrose & Richardson** سنة **1972**) فقد

لاحظا بأن الشركات تتنافس وتتعاون على نطاق واسع، هذا التعاون ليس فقط في تحديد سعر التواطؤ كما تفترض (النظرية الكلاسيكية الجديدة)، لكنه يقع بين السوق والتسلسل الهرمي ويحدث عندما تقوم الشركة بأنشطة ثابتة ومتكاملة ولكن مختلفة (تتطلب قدرات مختلفة). (**Nelson & Lancer** سنة **1982**) قد ركزا أفكارهما على وجهة النظر القائمة على أساس الموارد، فأبرزها الشركة التي تشمل في وقت واحد حزمة من الشركات تتميز كل واحدة منها بالمعرفة والمهارة والكفاءة، حيث يسمح هذا العمل في بيئة متطورة والتي لا تعتمد بالضرورة التنقل إلى منظمة متطورة (**Labory & Patrizio, 2006, p. 439**).

التركيز على التطور على أساس الموارد _ المعرفة _ الكفاءة له منظور منهجي الذي سهل في ظهور تغيير كبير في الصناعة، المنافسة والسياسات التنافسية، كلها تؤكد على أن المعرفة والإبتكار هما نتاج إمكانيات التكوينات المؤسسية المختلفة الوطنية والإقليمية والأنظمة القطاعية من نهج الإبتكار. عمل (**Michael Porter**) سنة **1990** بشأن القدرة التنافسية الوطنية، قد رسم وإتصل بوجهة النظر القائمة على التطور على أساس الموارد (**Michael E Porter, 1990, p. 01**). المنافسة ترتبط بالقرب والموقع وهذايربط بعمل (**Richardson**) وقد تم تطويرها من قبل (**Porter** سنة **1990** _ **Krugman** سنة **1991** _ **Oodriec** سنة **1998** _ **Dunning & All** سنة **1998**)، فمثلا (**Porter**) قد إدعى بأن المنافسة المحلية هي أكثر فعالية من المنافسة الأجنبية، فهذه ستكون لها آثار مهمة في وضع سياسات المنافسة المحلية (**Labory & Patrizio, 2006, p. 440**).

في إطار **سياسات التصنيع** المتخذة من طرف الحكومة، يرى كل من (**د. زعباط عبد الحميد، أ. سحنون عقبة**) بأنها تقسم عادة إلى سياسات هيكلية أو ظرفية وكذا إلى سياسات عمودية أو أفقية بغرض الهدف المرجو منها :

أولا، بحسب المدة الزمنية للسياسة التصنيعية : يتم تقسيمها إلى :

- **سياسات ظرفية** : هي السياسات التي تعالج إختلالات ظرفية (قصيرة المدى) وتكون محدودة التأثير وتطبق غالبا في قطاعات دون القطاعات الأخرى (سياسات صناعية عمودية).
- **سياسات هيكلية** : هي السياسات التي تكون نتائجها وأهدافها بعيدة المدى، وغالبا ما تعالج الإختلالات في الخصائص الهيكلية للأسواق، وقد يكون هذا النوع من السياسات أفقية أو عمودية حسب الأهداف للسياسة الإقتصادية العامة المطبقة في بلد معين. عادة ما نجد أن السياسات التصنيعية المطبقة لا تنحصر في نوع واحد ولكن الشائع على المستوى العملي وجود توليفة من عدد كبير من السياسات التصنيعية طويلة وقصيرة المدى، لتحقيق الإستقرار في الأسواق من جهة **وإضفاء بعض المرونة على التدخل الحكومي من جهة أخرى**.

ثانيا، حسب أثرها على القطاعات الإقتصادية : يتم تقسيمها كما يلي :

- **سياسات أفقية** : هي سياسات التي تشمل عدة قطاعات إقتصادية وتكون ذات أثر مشترك بين هذه القطاعات، مثلا **التطور التكنولوجي** يعتبر سياسة أفقية بإعتباره يمس كافة الأنشطة الإقتصادية كالإتصالات والمصارف والتأمين.....إلخ.
- **سياسات عمودية** : هي سياسات التي يمس أثرها نشاطا أو **قطاعا إقتصاديا واحدا**، مثل سياسات الدعم في قطاعات معينة أو تأهيل أيدي عاملة خاصة بقطاع معين. رغم إختلافهما، إلا أنهما متكاملان من الناحية العلمية، **فالسياسات الأفقية** تظم الجوانب العامة التي فيها كل أو أغلب القطاعات الإقتصادية، في حين أن **السياسات العمودية** تهتم بتنظيم قطاعات معينة لذلك تكون أكثر خصوصية ودقة وملائمة لقطاعات إقتصادية دون الأخرى (**عبد الحميد و عقبة، 2012، الصفحات 14 - 15**).

لسياسات التصنيع العديد من الإجراءات في العديد من الدول، في إطار مجموعة من الأدوات والإجراءات وفقا لـ (**OCDE**) :

- الإجراءات الخاصة بترقية الإستثمارات المادية واللامادية، كالإجراءات الجبائية وتعليمات السياسة المالية؛
- الإجراءات الخاصة بالقطاعات الصناعية؛
- إعانات المباشرة وغير المباشرة؛
- إعادة الهيكلية الصناعية؛
- تحديث وعصرنة القطاعات الصناعية التي بلغت مرحلة النضج؛
- إجراءات المحافظة والإبقاء على القطاعات التي تعرف تراجعا في أنشطتها؛
- تدعيم القطاعات الناشئة حيث التطلعات الواعدة؛
- الإجراءات الهادفة إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات؛
- إجراءات التنمية الجهوية والمحلية؛
- سياسات المحافظة على البيئة والسياسات الطاقوية المرتبطة بالقطاعات الصناعية؛
- الإجراءات المرتبطة بالتجارة والإستثمارات الدولية؛
- التعاون الدولي والتعاون داخل التكتلات الإقتصادية (**عبد الحميد وعقبة، 2012**).

من جهة أخرى، يرى (**Altenburg, 2012, p. 22**) بأن سياسات التصنيع دائما لها آثار على المساحة أو الفضاء الإقتصادي بدرجة أنه يقوي **الشركات الناشئة** مع تجميع الآثار غير المباشرة لهاته الأنشطة لتتحقق في مكان آخر، حيث تصبح عنصرا من عناصر السياسة الإقليمية. صناع السياسات يجب أن يكونوا على علم بالآثار المترتبة عن النشاطات خصوصا الإجتماعية والنظر في ما إذا كان هناك حاجة للتدخل أم لا. إن زيادة الإختلافات المكانية ليست بالضرورة سببا للقلق، فعلى سبيل المثال عند (**Altenburg**)، الإختلالات المكانية ضرورية لإستغلال **إقتصاديات التكتل** مما يساهم في زيادة الإنتاجية والدخل، فبالطبع قد تكون هناك حالات عندما ينحرف التكتل وينتج آثار غير مرغوب فيها مثل تلف في

النظم البيئية في المناطق المكتظة بالسكان، والمناطق الصناعية أو خلق مستويات غير مقبولة إجتماعيا الناجمة عن التفاوت في الدخل. صناع القرار لا يزالون بحاجة للإعتراف بأن " **تمركز الأفراد والثروة هو نتيجة للتنمية الإقتصادية**". الكلاسيك الجدد على وجه الخصوص هم يشككون في توجه الحكومة ضد إتجاهات التكتل، فأحدث تقرير للتنمية في العالم أعطى رسالة واضحة جدا في هذا الصدد " **إن التمركز المتزايد للأفراد هو محاربة للنمو في حد ذاته**".

إن مسألة ما إذا كان، وإلى أي مدى، وكيف ينبغي أن تشجع الحكومة الأنماط المكانية الأكثر توازنا للتنمية، والسعي نحو تأييد النشاط لتحقيق ظروف معيشية أفضل للأفراد في المناطق المتأخرة، فالحكومات في كل من البلدان النامية والمتقدمة في كثير من الأحيان تتخذ تدابير لتشجيع التوزيع الجغرافي الأكثر توازنا للنشاط الإقتصادي، أبرز مثال على ذلك (صناديق التنمية الإقليمية الأوروبية)، هي تشجع الإستثمارات ومبادرات التنمية المحلية في المناطق الأقل حظا، من أجل الحد من الإختلالات الإقليمية والإجتماعية داخل الإتحاد، فمثلا قد تم إختيار مجموعة واسعة من السياسات في البلدان النامية لإقناع رجال الأعمال بالإستثمار في المناطق المتخلفة ولتشجيع الصناعات الصغيرة في المدن الصغيرة والقرى، وخلق أقطاب نمو جديدة خارج المناطق الإقتصادية الأساسية (**Altenburg, 2012, p. 22**).

صناع السياسة هم يواجهون الإختيار بين إقتصارهم على سياسات عمياء مكانيا (من دون دراسة)، وبين محاولة التأثير في المواقع المختارة من خلال الإستثمارات الخاصة من أجل إتباع إستراتيجية نمو متوازنة. تقرير التنمية في العالم لسنة **2009** قدم دليلا على أنه حتى عندما يكون نمو غير متوازن يمكن أن يكون شاملا لأن الأفراد يهاجرون إلى أماكن حيث مستويات الأجور _ التحويلات المالية _ أو لنطاق مالي أكبر لتقديم الخدمات العامة. لذا إقترح التقرير بالإعتماد على " **المؤسسات المقامة في أماكن عمياء**"، وضع مجموعة إصلاحات لخلق المزيد من مناخ الأعمال للمستثمرين _ ضمان تقوية حقوق الملكية _ تحرير

الأسواق _ الأراضي لأشخاص القانون بما في ذلك الفقراء _ الهجرة إلى المناطق الأكثر إزدهارا. في البلدان التي تعيش فيها نسب كبيرة من السكان بعيدا عن المراكز الإقتصادية الديناميكية، فينبغي على الحكومات أن تحسن البنية التحتية بما في ذلك الطرق السريعة والسكك الحديدية والإتصالات. إصلاحات السوق والإتصال ينبغي أن يسمحا للتكثل الإقتصادي بالتموقع في الأماكن المناسبة مع التوزيع الجغرافي السكاني لمتطلبات السوق، وبالتالي ينبغي للحكومات سوى اللجوء إلى سياسات هادفة لتحقيق التنمية الإقتصادية في المناطق المتأخرة وفي الحالات الإستثنائية، يوصى بهذه السياسات بشكل مؤقت فقط وفي حالة الإنقسامات الطبقية التي تعيق التنقل الحر للعمل (**Altenburg, 2012, pp. 22 - 23**).

2. حركة التصنيع في البلدان المتقدمة

درجة التطور والرقي الذي بلغته بعض البلدان الصناعية الكبرى من مجموع العالم، كان له إنطلاقة تاريخية بارزة لا مثيل لها، إتسمت بتغييرات وتحولات جذرية مست أغلب النظم الإقتصادية _ الإجتماعية _ الثقافية _ والسياسية _ ...، **فالثورة الصناعية** هي منبع التغير والتحول والإنطلاقة كانت من **إنجلترا** وبالتحديد في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ،فأعتبرت النقطة الأولى للتحول الصناعي هو إستعمال الآلة (الماكنة)، تلتها إنطلاقة ثانية وثالثة للثورة الصناعية التي تميزت بإستعمال تقنيات تكنولوجية جديدة وإستعمال موارد طاقوية جديدة لتشغيل الآلة (**Jacques, 1998, p. 01**).

2.1. الثورة الصناعية : المفهوم والنشأة التاريخية

مع بداية القرن الثامن عشر الأحداث إنطلقت بإنطلاق **الثورة الصناعية** التي أعتبرت عملية جد معقدة غطت العديد من الأبعاد وغيرت سير الإقتصاد، وأنشأت القواعد الأساسية **للعولمة الإقتصادية** " التي تعني زيادة الإندماج الإقتصادي على مستوى العالم الناتج عن زيادة نطاق عمليات تحرير تجارة السلع والخدمات وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، ويعبر المصطلح أيضا إلى سهولة إنتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية والتكنولوجية عبر الحدود الدولية" (**Kebabdjian, nd, p. 01**)، التي إزدهرت في

القرن العشرين فحلت محل النظم الإنتاجية الأساسية الأولية وجسد بذلك الصفة الأولى **للعولمة**. من جهة ثانية، جسدت بإنطلاق مجموعة من الإختراعات التقنية التي عدلت طرق الإنتاج ووجهت بذلك مسار العملية الإنتاجية، فكان أساسا ما بين **(1760 – 1800)**. مصطلح الثورة الصناعية (**La Révolution Industrielle**) أخذ العديد من المعاني، وكان ذلك راجع للسرعة التي عرفتها الأحداث الناجمة عنه، فأعتبرت:

- الحدث الذي غير طبيعة الأنظمة سواء الإجتماعية أو الإقتصادية من خلال طرح ورقة الإختراعات والتحسن التقني في مختلف الميادين؛
- الحدث الذي قدم وحدة جديدة في عمليات الإنتاج والتي أصبحت بذلك وحدة إجتماعية المسماة بـ "**المصنع**" (**Premiére Vague: mercantilisme et révolution industrielle, p. 20**).

إنطلاقة **الثورة الصناعية** كانت من **أوروبا** بعدها إنتشرت في العديد من الأقاليم الجغرافية الأخرى مثل: **الولايات المتحدة الأمريكية _ اليابان**، فولادة **الثورة الصناعية** وإفتتاح عصر الآلة تم بالتحديد في **إنجلترا** ما بين **(1770 – 1780)**، في **إنجلترا** وفي هذا التاريخ بالتحديد راجع للعديد من العوامل أبرزها :

- تطور الزراعة _ القطاع الزراعي وشبه تضاعف لعدد سكان المنطقة أدى بدوره إلى إرتفاع الإنتاج والطلب على المنتجات أهمها النسيج والحديد، ما نتج عنه ازدهار التجارة الخارجية؛
- ظهور منتج جديد (القطن) مستورد من المستعمرات، نشط عمل المؤسسات وأعتبر سوق جيد ومقاوم سمح بأن يباع بشكل أكبر وأكثر إتساعا على نظيره من المنتجات الأخرى؛
- ظهور مجموعة إبتكارات كان لها الدور الفعال في رقي الإنتاج (رفع إنتاج القطن سنة **1733**)، وتفعيل عمل الآلة (تشغيل آلة الغزل سنة **1765**) كلها ساهمت في الرفع من الإنتاج وتخفيض الأسعار؛
- إن لمنتجي الأقمشة القطنية والحديد الدور البارز في ترشيح الصناعة في **إنجلترا** (**Hall, Delgado, & Ehui, 2004, p. 429**).

نظرا للتسلسل الزمني لإنتشار **التصنيع** في العالم، **إنجلترا العظمى** تقدمت بنحو خمسون عاما على منافسيها أولهم كان **فرنسا**، فكانت الأولى التي دخلت في عملية التصنيع، بعدها الصناعة إنتشرت إلى دول أخرى من مناطق أخرى مثل **شمال أوروبا وغربها _ الولايات المتحدة الأمريكية**، شيئا فشيئا أصبحت **إنجلترا** القوة الأولى في الصناعة بالتحديد سنة **1890** وإزدهارها قاد إلى الإنطلاقة الأولى للأمبريالية حيث يعني هذا المصطلح سياسة التوسع للدولة، تنتقل إلى أقاليم أخرى تحت إسم التبعية السياسية _ الإقتصادية _ الثقافية في أفريقيا وفي المحيط الهادي. إنتشار الثورة الصناعية في بقية العالم تم بشكل متفاوت، فنحو نهاية القرن التاسع عشر الصناعة تضاعفت خارج **أوروبا** مثلا : **روسيا _ اليابان _ باقي روسيا وأمريكا الجنوبية _ الدول تحت السيطرة الإستعمارية**، وباقي الدوال خارج هذه العملية (**Les révolutions industrielles en Europe aux Etats - Unies au 19 siécle, 2004, pp. 01 - 04**).

لقد تم التمييز بين الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية وذلك إستنادا للتسلسل الزمني للإختراعات الكبرى، فقد أعتبر القرن التاسع عشر قرن الإختراعات الرأسمالية، العلماء نشطوا بفضل إنجازات العلم والطلب الإقتصادي الذي نما الإنجازات المعتبرة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الإختراعات الرأسمالية قد طورت مختلف الميادين الإقتصادية وأيضا المجتمع ككل (إستخدام الآلات البخارية من طرف (**Watt**) سنة **1982** في فترة الثورة الصناعية الأولى _ المحول من طرف (**Bessemer**) سنة **1856** الذي سمح بتحويل السبك الحديدية إلى الفولاذ، وهي آلة خاصة في فترة الثورة الصناعية الثانية _ إلى الهاتف لـ (**Bell**) سنة **1876** _ والمحرك البخاري سنة **1885**، وإكتشاف موارد طاقوية جديدة أدت إلى ظهور إختراعات جديدة كان ذلك في فترة الثورة الصناعية الثانية. وللتمييز بين الثورتين الأولى والثانية، نستعرض الجدول الموالي (**Diffusion et mutation du l'indystriel à partir de l'Europe, 2006, p. 02**).

الجدول (03 / 01): التمييز بين الثورتين الصناعيتين إستنادا إلى المورد الطاقوي المتميز

	الثورة الصناعية I	الثورة الصناعية II
الإنطلاقة والبلدان المبادرة	1810-1780 إنجلترا	1900-1880 و.م.أ
نوع المورد الطاقوي	الفحم - البخار	الكهرباء - البترول
نوع الأنشطة الممارسة	النسيج(القطن) – التعدين وصناعة الصلب (صناعة الفولاذ)	صناعة المركبات
النقل والمواصلات	القطار - الباخرة	الميترو - الترام - السيارات - تيليغراف
نظام العمل	العمل اليدوي والميكانيكي جزئيا	العمل الميكانيكي والعقلاني: العمل بحسب سلسلة من المهام البسيطة والمتكررة عن طريق عمال متنقلين

Source: Diffusion et mutation du l'indystriel à partir de l'Europe. (2006). *Manuel d'histoire - géographie*, (p. 02).

2.2. الثورة الصناعية مظهر من مظاهر التحول والتغير

إنطلاق الثورة الصناعية (**1780 – 1810**) من **إنجلترا** وإنتشارها في كل **أوروبا** و**الولايات المتحدة الأمريكية**، حفز عن طريق إبتكارات جديدة مثل الطاقة الكهربائية _ الصناعة الكيماوية _ المحرك البخاري _ الفولاذ، حول بذلك معظم هياكل المؤسسات وقوى مصير طبقة الكادحين (**Prolétariat**)، أي كل ما يمكن التفكير فيه لقيام عالم جديد أكثر عدالة ومحو الديكتاتورية في المجتمع، وبث مجتمع من دون طبقية. فكيف لهاته الظاهرة من تحويل العديد من الدول؟

2.2.1. الثورة الصناعية كمحرك للنمو

أولا، ارتفاع الطلب : في الدول المعنية، كثرة السكان نتج عنها كثرة الطلب (تضاعف عدد السكان بالتالي تضاعف الإستهلاك هو الآخر)، فهذه الدول عرفت نموا ديموغرافيا عن باقي الدول الأخرى نجم عنه نمو الإستهلاك مع بداية **1850**، منتجان لم يكونا متاحان هما القطن والسيارات أصبحا متاحان والطلب عليهما أقوى، وكذا المؤسسات هي الأخرى رفعت إستثماراتها وذلك بشراء أكثر لمواد التجهيز هذا سمح بالإنتاج بالكم والنوع، وبالتالي أصبحت تصدر أكثر عن باقي المؤسسات الموجودة في دول أخرى وذلك

بفضل نمو تنمية المؤسسات (**Madsen, Banerejee, & Ang, 2010, p. 264**). من الجدول الموالي نلاحظ تقديرات لعدد السكان التي توفر السياقات للمقارنة الدولية.

الجدول (04 / 01): عدد السكان لبعض الدول المختارة (1900/1500) /الوحدة: مليون نسمة

عدد السكان في دول مختارة للفترة ما بين (1500 – 1900)				
السنوات	أوروبا (USSR/ W)	جنوب ووسط أمريكا	شمال أمريكا	المجموع
1500	84	39	3	**126**
1600	111	10	3	**124**
1700	125	10	2	**137**
1800	195	19	5	**219**
1900	400	75	90	**587**

Source: Floud, R., & Johnson, P. (2008). The cambridge economic history of modern Britain (1700 - 1860). *Industrialization, 01*, (p. 453).

قبل عام **1800** كانت **أوروبا** تمثل **20%** من سكان العالم وما يقارب نسبة **79%** من سكان الدول المختارة (مبين في الجدول أعلاه)، زادت النسبة إلى حد ما منذ عام **1500**، وبهذا **أوروبا** كانت تتوسع عن طريق التجارة العابرة للقارات في كل من **أفريقيا** و**آسيا** و**أمريكا**، هذه التجارة ولدت تدفقات عكسية للأفكار _ المصنوعات _ المواد الخام بحركة سريعة للسفن والشعوب من القارات الأخرى نحو **أوروبا** وبعد ذلك إلى **الأمريكتين** (**Madsen, Banerejee, & Ang, 2010, pp. 25 - 26**).

ثانيا، إطار ليبرالي (حر): الليبيرالية ساهمت في تنمية النمو، فهي تعبر عن تيار إيديولوجي أو مذهب يتعلق بالحرية والقيمة الأعلى (الدفاع عن الحرية) في إطار مخطط سياسي وإقتصادي، حيث ترفض بتاتا تدخل الدولة في الإقتصاد حتى في وقت الوقوع في الأزمات، وتؤكد قانون السوق الذي يحدد الأسعار وعلى ضرورة وأهمية التبادل الحر فالمنتجات بإمكانها المرور بحرية. لكن مع بداية القرن العشرين هذا المذهب سجل تراجع بسبب أولا الثورة البلشفية (**La Révolution Bolchevique**) التي أنشأت نظام إقتصادي مسير من طرف الدولة، يعتمد على نظام الجماعة والتخطيط، وثانيا الأزمة الكبرى في سنوات الثلاثينات، ومنه إدخال الدولة في الديناميكية الإقتصادية هو من أجل تجنب الكوارث ومراقبة السوق، وفي سنوات الثمانينات رجعت **الليبيرالية** إلى **أوروبا** (**Floud & Johnson, 2008, p. 453**).

ثالثا، ولادة الرأسمالية : الرأسمالية هي نظام أين المؤسسات تستخدم رأس المال أكثر فأكثر (كل ما يسمح به من أجل عمل المؤسسات)، وهي نظام الملكية وتخصيص وسائل الإنتاج والبحث عن الربح (**Folio, 1997, p. 11**). خلال القرن التاسع عشر على خلاف العديد من الأنظمة تأسست الرأسمالية في **أمريكا** وإنتشرت بعدها في **أوروبا الغربية**، أتاح قدوم الرأسمالية :

- الإرتفاع السريع لكمية النقود المتداولة؛
- إزدهار النقود الورقية؛
- نمو النقود الكتابية (الشيك) في نهاية القرن التاسع عشر؛
- تنمية مست أكبر البنوك في أوروبا وأمريكا؛
- ولادة ونمو شركات المساهمة؛
- تركيز ودمج المؤسسات (**Folio, 1997**) .

2.2.2. الثورة الصناعية أساس التحول الصناعي

الصناعة هي قاعدة للإقتصاد، فهي تعتبر نشاط مفتاح للإقتصاد وتطور هذا القطاع بنا إنجازات إقتصادية ضخمة. مع نهاية القرن الثامن عشر، التحولات الإقتصادية بدأت في فترة الثورة الصناعية الأولى (**1770 – 1780**)، وآثارها بقيت لمدة طويلة بفضل الإختراعات التي رافقتها مثل الفحم _ النسيج _ الفولاذ _ الآلة البخارية، ومع بداية سنوات **1880** إنطلقت ثاني ثورة صناعية وذلك مع إكتشاف البترول _ الكيمياء _ الكهرباء.

أولا، نظام تقني جديد : سنوات **1880** تميزت بنظام تقني جديد مربوط بموارد طاقوية جديدة وتقنيات إنتاج جديدة، فالكهرباء والبترول لعبا دور المورد الطاقوي المنافس لمادة الفحم، البترول أستخدم في تشحيم محركات الآلات وفي الإضاءة. **روسيا** و**الولايات المتحدة الأمريكية** الدولتان اللتان إكتشف فيهما مورد البترول وذلك مع بداية القرن التاسع عشر، الكهرباء هو مورد طاقوي مستخرج من الطاقة

الكهرومائية أستخدم لإضاءة المحركات ووسائل النقل. ظهور موارد وتقنيات جديدة للإنتاج نتج عنه ظهور صناعات جديدة ومصانع، هذا أدى إلى ظهور ما يعرف **بالتنظيم العلمي للعمل** (**L'organisation Scientifique du Travail**) لـ (**Ford & Taylor**) وحسن بذلك شروط العمل (**Les révolutions industrielles en Europe aux Etats - Unies au 19 siécle, 2004, p. 02**).

ثانيا، القطاعات الصناعية : ما بين (**1780 – 1880**) الصناعات النسيجية (**Les Industries Textiles**) والصناعات التعدينية (**Les Industries Métallurgies**) كانت القطاعات الأساسية وبعد سنة **1880** الصناعة الكيماوية وصناعة السيارات والصناعة الكهربائية أصبحت قطاعات جديدة، فالسيارات ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر لمدة طويلة ظلت كوسيلة فاخرة في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإعتماد على نموذج (**Taylor**) القوي مكن من إنتشارها بشكل أوسع وبأسعار منخفضة وبنفس اللون. بداية من سنة **1910**، الصناعة الكيماوية كانت ذات فائدة للعديد من الإختراعات مثل : الألوان الإصطناعية _ الأسمدة _ المنتجات الصيدلانية _ الأنسجة الإصطناعية _ نتجات التنظيف، أما الصناعة الكهربائية مكنت من صناعة محركات للسيارات والإضاءة والمعدات الكهربائية ولهذا السبب فالإنتشار تم بسرعة (**Diffusion et mutation du l'indystriel à partir de l'Europe, 2006, p. 04**).

رابعا، إنتشار غير عادل : المناطق قديمة التصنيع (**شمال غرب أوروبا _ شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية**) جذبتها البلدان والمدن الكبرى لإحتوائها العديد من المستهلكين الجدد، لكن ليس كل المناطق قديمة التصنيع نجحت بتفوق في الثورة الصناعية الثانية، **إنجلترا العظمى** خسرت صدارتها وأصبحت في المرتبة التي تلي الرابعة (أنظر الجدول أدناه) (**Harley, p. 52**)، **ألمانيا** و**الولايات المتحدة الأمريكية** إغتنمتا الفرصة وواكبتا التحولات التي حملتها الثورة الصناعية الثانية، وبالتالي **الولايات المتحدة الأمريكية** أصبحت الأولى في الصدارة.

الجدول (05 / 01) : النسبة التقريبية للواردات في الإستهلاك المحلي لكل من المواد الغذائية والمواد الخام (1913 / نسب مئوية)

النسبة المئوية للواردات في الإستهلاك المحلي لكل من المواد الغذائية والمواد الخام لسنة 1913	
المواد الغذائية	
قمح	80
لحم	45
منتجات الألبان	45
المواد الخام	
خام القطن	100
خام الصوف	80
خام الحديد	60
القصدير	90
الرصاص	90
النحاس	100
	100

Source: Harley, C. K. (n.d.). Foreign trade compeition and the expanding international economy. (p. 52).

إن نحو ثلاثة أرباع إجمالي الواردات كانت من الأطعمة والمواد الخام هي المصدر الرئيسي فقط للعرض الإنجليزي. من جانب آخر، تألفت الصادرات الإنجليزية بشكل رئيسي من عدد قليل من الصناعات الرئيسية : منسوجات القطن بنسبة **25%** _ الحديد والصلب بنسبة **15%** _ الآلات بنسبة **07%** (**Harley, p. 52**).

2.2.3. الثورة الصناعية أساس للتحول التدريجي

التحولات الصناعية أثرت على العديد من النشاطات الإقتصادية، لكن التحول كان بطيئا ولا مثيل له :

أولا، تطور الزراعة: ظهور زراعة آلية (إستخدام الآلة) مفتوحة على الأسواق وتقنيات زراعية كان في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، التطور كان سريع بفضل الآلات التي حلت محل الإنسان والحيوان : الجرار _ الحاصدة. العمل أصبح يتم بأكثر سرعة وبأقل تكاليف لليد العاملة، إضافة إلى إستخدام الأسمدة والإنتاج المعالج. الأمريكيون هم الخبراء الأوائل الذين طوروا الزراعة بعدها تطورت في **أوروبا**، ولكن بشكل ضعيف وبطيء.

ثانيا، تطور التجارة: إزدرهت التجارة الخارجية مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فتطورت عمليات التبادل بتطور النقل وإنخفاض الرسوم الجمركية، التبادل التجاري كان يتم بكل حرية (مبين في الجدول الموالي). معدلات التبادل التجاري **لإنجلترا** توضح السقوط الهائل لصادراتها مقابل الواردات ما يدل على نمو التجارة في أقاليم أخرى خارج **إنجلترا**، من **170** سنة **1820** إلى نحو **100** سنة **1860**، وبعد ذلك ظهور إرتفاع طفيف نتيجة لتطبيق تعريفة بالكامل بنسبة. **40%** فكان ضروريا لتوقيف الحرارة القادمة من الخارج المصحوبة بمنتج المنسوجات خصوصا (**Harley, p. 52**).

الجدول (06 / 01): يوضح معدلات التبادل التجاري (1820 _ 1910)

معدلات التبادل التجاري (1820 _ 1910) : مؤشر أسعار الصادرات مقسوما على الرقم القياسي لأسعار الواردات (متوسط 10 سنوات)	
1820	170
1840	130
1860	100
1880	110
1900	130
1910	130

Source: Harley, C. K. Op. Cit, (p. 55).

بعد سنة **1945** تم تثبيت الرسوم الجمركية وذلك ناتج عن إستقرار للنظام النقدي آنذاك، عمليات التبادل الداخلي هي الأخرى عرفت تحسن فظهرت محلات كبرى وإزدهرت عمليات الدعاية والإشهار التي أصبحت شيئا فشيئا تشبه ما هو عليه في أيامنا هذه، الزبون أصبح مكيفا لشراء المنتجات وولادة القرض الموجه للإستهلاك.

ثالثا، ثورة الإتصالات: العلاقة التي كانت قائمة بين الفرد والمسافة تغيرت في القرن التاسع عشر،الأفراد أصبحوا ينتقلون بكل سرعة وذلك مع إختراع السكك الحديدية _ شبكات السكك الحديدية _ القاطرة (**Bogart, 2008, p. 312**)، إنتشار كل تلك الوسائل كان ما بين (**1850 _ 1914**)، ومع حلول القرن العشرين أصبح هناك حركة كثيفة للنقل ظهرت مع إختراع السيارات الذي تم خصوصا في **أمريكا** (**Premiére Vague: mercantilisme et révolution industrielle, pp. 23 - 25**).

2.2.4. الثورة الصناعية كإيقاع للنمو الإقتصادي

النمو ليس إيقاعا منظما (هناك فترة نمو مرتفع وفترة نمو ضعيف)، الإقتصاديون يستخدمون مصطلح **التوسع** (**L'expansion**) عندما يكون هناك نمو مرتفع، ومصطلحي الركود أو الكساد (**Récession _ Dépression**) عندما لا يكون هناك نمو، فالنمو لا يمكنه أن ينخفض أو ينقص وإلا سيكون هناك مشكل صغير في دولة ما مثل : وجود حروب. هذه الفترة قد عرفت العديد من الأزمات المتوسعة ممتدة من (**1850** إلى **1939**) والمعروفة كأزمة **1929**، في تلك الفترة النمو لم يكن على نفس الوثيرة بالنسبة لكل الدول الصناعية الكبرى عموما والتي تحتوي على قاعدة تصنيعية خصوصا.

أولا، الطور الأساسي للتوسع : بداية من (**1850 _ 1873**)، ظهر هناك نمو إقتصادي قوي ومرتفع في مختلف القطاعات، كقطاع الصناعة خصوصا مس المواصلات (شبكة السكك الحديدية) وقطاع التهيئة العمرانية مع تغيير وتعديل المدن وتهيئة الأقاليم، وأيضا في مختلف الدول مثل : **الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا**. في **إنجلترا** النمو كان منخفض وفي **اليابان** سجل النمو إنطلاقة مستقرة وأكثر هدوءا. (الجدول الموالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الصناعية المختارة) (**Floud & Johnson, 2008, p. 455**).

الجدول (07 / 01): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الصناعية للفترة (1820 _ 1913)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في مناطق مختارة من العالم (1820 _ 1913) / الوحدة : الدولار الدولي لـ 1990		
	1820	**1913**
أوروبا الغربية	744	3.473
أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي (سابقا)	483	1.507
اليابان	500	1.387
العالم	565	1.510

Source: Floud, R., & Johnson, P. Op. Cit, (p. 455).

بداية من سنة **1920** : سميت بالسنوات **المجنونة** حيث تميزت بـ :

- النمو الإقتصادي في **الولايات المتحدة الأمريكية** و**اليابان** قد عرف قفزة كبيرة مقارنة بـ **أوروبا** مع ظهور أزمات مصاحبة للنمو كما حصل في **ألمانيا**؛
- النمو لم يكن على نفس الوثيرة، حيث أن القطاعات الإقتصادية لم يمسها النمو بإستثناء **الولايات المتحدة الأمريكية** فالنمو مس جميع قطاعاتها الإقتصادية؛
- الصناعات التقليدية مثل النسيج عرفت نموا مقارنة بالصناعات الجديدة التي عرفت نموا إقتصاديا أكبر (خصوصا في الصناعات الكيماوية وصناعة السيارات) (**Desmet & Parente, 2012, p. 233**).

ثالثا، الطور الأساسي للأزمات : قبل سنة **1850**، الأزمات الإقتصادية ربطت بقطاع الزراعة فقط (المجاعة _ الأوبئة)، بعدها ربطت الأزمات بالإقتصاد. فبعد سنة **1850** ظهرت أزمتان كبيرتان سببتا أكبر إنخفاض إستمر نحو عشرون عاما ما بين (**1873** و **1893**)،هما أزمة البورصة وأزمة إفلاس البنوك بداية من **ألمانيا** إلى دول أخرى مثل : **فرنسا** _ **الولايات المتحدة الأمريكية**، ما نتج عنه إنخفاض للإنتاج وإرتفاع معدلات البطالة. بعد تلك الفترة بالتحديد ظهرت أزمات مست دول أخرى، فبورصة **نيويورك** سببت أول أزمة، العديد من البنوك أفلست بسبب الأزمات وحتى العديد من المؤسسات هذا ما نتج عنه حتمية تدخل الدولة في الإقتصاد (ظهور مصطلح **الدولة المسيرة** : **أي الدولة التي تؤخذ بزمام الأمور**) (**Desmet & Parente, 2012, pp. 233 - 234**).

ومنه فإن عملية التصنيع التي تطورت في غضون قرن ونصف، مست أولا بلدان **أوروبا الغربية** قبل **الولايات المتحدة الأمريكية** و**اليابان**. ظاهرة **الثورة الصناعية** هي ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ الإقتصادي للحضارات الإنسانية، مكنت الدول الصناعية الكبرى المذكورة سابقا من حفر فجوة الثروة والتنمية مقارنة مع بقية العالم (**Diffusion et mutation du l'indystriel à partir de l'Europe, 2006, p. 06**).

2.3. الثورة الصناعية : الجيل الثالث

الثورات الصناعية إرتكزت أساسا على إنتشار تكنولوجيات جديدة مصحوبة بأنظمة طاقوية جديدة، **فالثورة الصناعية الأولى** تميزت بإستخدام (آلة الطباعة _ المحرك البخاري) مستندة على الطاقة الأحفورية (الفحم _ البخار)، **والثورة الصناعية الثانية** تميزت بإستخدام (الراديو _ التلفاز _ المحرك بإحتراق داخلي) مستندة على الطاقة البترولية والكهربائية (**Rifkin, 2012, p. 01**).

حسب (**Rifkin**)، إقتصادي _ مؤلف وباحث _ مستشار سياسي وإختصاصي في التنبؤ الإقتصادي والعلمي من نزعة مادية وصاحب كتاب "**الثورة الصناعية الثالثة**"، البارز **بالولايات المتحدة الأمريكية** سنة **2011** وترجم سنة **2012**)، المتضمن "**باب مفتوح في عصر لن يكون هناك وجود للبترول مستقبلا بإعتباره مورد غير متجدد**"، الحل بنظره هو بإستخدام الموارد المتجددة: الحرارة الشمسية _ الطاقة المائية _ طاقة الريح _ الحرارة الجوفية للأرض _ حركة المد والجزر _ طاقة الكتلة الحية، وفي هذا طرح برنامجا سياسيا الشهير بإسم **الثورة الصناعية الثالثة** مع تأكيد الضغط الضروري لتحقيق خطط البرنامج (**Mathieu, 2013, p. 02**).

إذا **فالثورة الصناعية الثالثة** (**La Troisième Révolution Industrielle**) يمكن أن تحدث في الوقت الذي تجتمع فيه الموارد الطاقوية الجديدة مع تقنيات وتكنولوجيا جديدة للإتصال. **الثورة الصناعية الأولى والثانية** قد تركتا مجالا للطاقة المتجددة والأنترنت، وفي نظر (**Jeremy Rifkin**) هما محورا **الثورة الصناعية الثالثة**.

وسائل جديدة للإتصال	⟺	نوع جديد للطاقة

تستند الثورة الصناعية الثالثة على خمس ركائز أساسية، وهي تجسد الإتجاه العام للقدوم نحو سلطة جانبية (**Le Pouvoir Latéral**) هي أحسن من السلطة الهرمية (**Hiérarchique**) كالتالي :

- الإنتقال أو التحول لإستخدام الطاقات المتجددة؛
- العقارات: تحول العقارات إلى محطة جامعة لطاقات مركزية صغرى لها مقدرة التحويل بين المواقع؛
- تخزين محلي للطاقات المتجددة : وذلك بنشر تكنولوجيا الهيدروجين وتقنيات تخزين أخرى في كل مبنى عبر البنية التحتية لتخزين الطاقة المتقطعة؛
- إستخدام الأنترنت لأجل تبادل الطاقة عبر (الشبكة البينية لتبادل الطاقة) تعمل بوصفها شبكة الأنترنت (عندما الملايين من المباني تنتج محليا، في الموقع،يمكن إستخدام كمية صغيرة من الطاقة وبيع الكمية الزائدة ومشاركتها مع الجيران القاريين)؛
- المركبة الكهربائية : تغيير وسائل النقل بالإنتقال إلى المركبات الكهربائية الموصلة ببطارية أو خلايا للوقود، مع مقدرة شراء وبيع الكهرباء على الشبكة التفاعلية الذكية.

عندما يتم الجمع بين الأعمدة الخمسة فإنها تشكل قاعدة تكنولوجية للتجزئة من شأنها أن تزيد بشكل كبير من إنتاجية الشركات والصناعات، وخلق فرص تجارية جديدة وتطور خلق فرص للعمل. البنية التحتية للثورة الصناعية الثالثة، تحسن القدرة التنافسية التجارية في المنطقة وتضعها قبل المناطق الأخرى الذين لا يزالون يعملون على نموذج من الطراز القديم للثورة الصناعية الثانية **La troisiéme révolution industrielle est en marche, 2013, p. 09**). وعليه، تظهر الحاجة لتخزين الطاقة وذلك لأن الشمس لا تلمع في كل وقت وكذا الريح لا تهب دوما، إذا تخزين الطاقة يكون عن طريق الهيدروجين؟ (هي عبارة عن أبحاث جارية)، ووجوب إنشاء الشبكات الكهربائية وهذا ما طبق من طرف (**E.O.N الفرنسية _ الألمانية E.D.F_**) وكذا إستخدام وسائل للنقل موصولة ببطاريات مشحونة، هي عملية تنموية لبرنامج المركبات الكهربائية الغاية منها هو تحقيق **75%** من المسافة المقطوعة مدفوعة بالهيدروجين هو مشروع أوروبي لسنة **2014**، ويتطلب رابط وصل بين مراكز الإقامة الصغرى ونقاط لإعادة شحن البطارية (مبين في الشكل الموالي).

الشكل (04 / 01): أهداف المشروع الأوروبي من الثورة الصناعية الثالثة

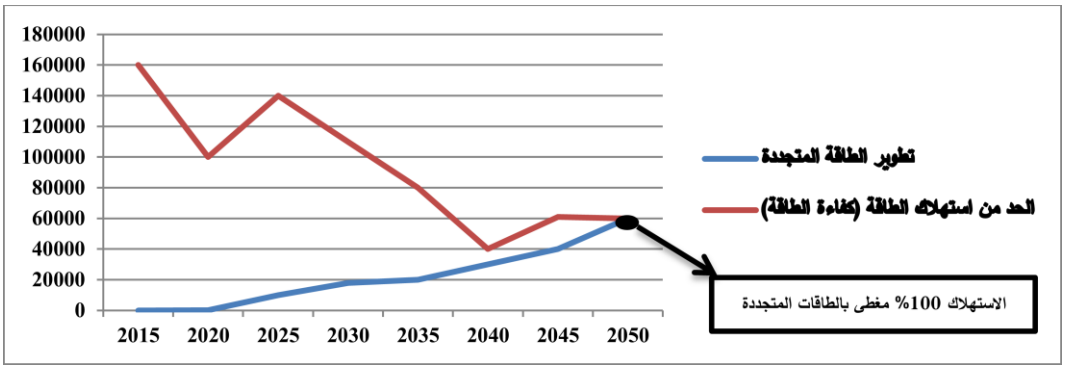

Source: La troisiéme révolution industrielle est en marche. (2013). *Dossier de Presse*, (p. 09).

فيما يخص مشاريع إستخدام الموارد المتجددة نجد المشروع الأوروبي المتوقع إنجازه في **2050** الذي يتعلق بإستخدام الموارد المتجددة حيث يتمثل محتواه :

- تقليل نحو **20%** من إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون مقارنة بسنة **1990**؛
- رفع نحو **20%** من إقتصاديات الطاقة؛
- الوصول إلى إستخدام نحو **100%** من الطاقات المتجددة في الإستهلاك المحلي لسنة **2050** (**La troisiéme révolution industrielle est en marche, 2013, p. 09**).

إن المرور من النظري للتطبيقي هو صعب حيث معظم قادة الشركات من المستحيل لهم أن يعترفوا بأن عصر الثورة الصناعية الثانية قد دفن مع ظهور عصر جديد بارز، يستند على موارد طاقوية جديدة لم يعتادوا التعامل معها. نحن نمر من عصر الملكية إلى عصر بارز " **جيل كبر على الأنترنت همه يظهر بصفة جلية**"، غير أن المنظرين الكلاسيك يكرهون فكرة إقتصاد قائم على تبادل الإبداع _ المعرفة _ الكفاءة _ وحتى السلع والخدمات في شبكات متطورة للأنترنت متاحة لعامة الناس. إنتاج سلعة للتبادل هي فكرة رأسمالية قوية أصبحت اليوم تعطي مردودية منخفضة في إقتصاد ذكي أين تكاليف التبادل لا تتوقف على أن تصبح مجانية، وفي هذا السلع والخدمات ستتخلى عن تلك الأماكن المعتادة للتبادل وتدخل في شبكات تعاونية أين عملية البيع والشراء هي مسألة ظرفية (**Mathieu, 2013, p. 03**).

3. حركة التصنيع في البلدان النامية

بالنظر إلى الرقعة الجغرافية الواسعة والموارد المالية والبشرية الهائلة، يمكن إعتبار البلدان النامية كقوة مؤثرة في العلاقات الإقتصادية الدولية. لكن رغم الإستقلال السياسي الذي حصلت عليه هذه البلدان، وإندماجها في المنظمات الدولية ظلت إقتصاديا عاجزة عن تحقيق الحركية الإقتصادية، لأن محور الصناعة بات يسيطر على البيئة وتشكيلها، ويضع القواعد للتعامل التجاري، والبلدان النامية المتخلفة ليس أمامها سوى أن تتعايش وتتكيف مع هذه البيئة التي أضحت فيها خاضعة لقواعد السوق، بالإضافة إلى أن التقسيم الدولي للعمل أدى إلى إحتكار البلدان المتقدمة للقطاعات الحيوية ذات الإمكانيات التكنولوجية المتطورة، في حين أن البلدان النامية ظلت محتفظة بالقطاعات الراكدة ذات التأثير المحدود في الإقتصاد. ومنه أتت ضرورة الإدراك لأهمية تقليص فجوة الصناعة ما بين البلدان المتقدمة والنامية (**عدون و شنوف، 2003، صفحة 75**).

3.1. حتمية التصنيع في البلدان النامية

إن العلاقة القائمة ما بين **التنمية** و**التصنيع** هي علاقة غير مستغربة ومتنوعة ولابد من وضع أسباب لشرح محاولات البلدان النامية للإلتزام بالتصنيع، بعض الحجج الرئيسية تأتي كما يلي :

- أعتبر التصنيع في البلدان النامية ضرورة ملحة نظرا لارتباطه التاريخي مع التنمية، بسبب عدم وجود نموذج تنموي آخر وبالتالي يستلزم التصنيع؛
- فضلت البلدان النامية التصنيع لكونها إستنفذت إمكانيات للتنمية الزراعية، نظرا لكون أسعار السلع الزراعية لم تواكب أسعار السلع الصناعية (قد تم توضيحة في الجزء الأول من الفصل). بعبارة أخرى، تدهور معدلات التبادل التجاري للسلع الزراعية؛
- مع زيادة الدخل لن يكون هناك زيادة متناسبة في إستهلاك المنتجات الزراعية (أي إنخفاض مرونة الطلب على الدخل من المنتجات الزراعية)، وبالتالي الحد من قدرتها التنموية على المدى البعيد. من

جهة ثانية، السلع المصنعة لديها أعلى مرونة طلب على الدخل وعلاوة على ذلك، العديد من المنتجات الزراعية تواجه مشاكل كبيرة نتيجة إنخفاض حجم الإستهلاك بسبب التغييرات في نمط الحياة؛

- حتى عندما ينظر للتصنيع كبديل للتنمية الزراعية لابد من تشجيعه لأنه يكمل القطاع الزراعي، حيث يمكن للتصنيع من مساعدة السلع الزراعية التي هي جزء من العملية التصنيعية ويزيد من دخل البلاد الناتج عن معالجة السلع، حيث بحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " أن المزيد من المعالجة للسلع الزراعية التي تصدرها البلدان النامية يمكن أن يزيد دخلها بنسبة **50%** على الأقل"؛
- يشجع التصنيع الكفاءات الإنتاجية والتسويقية في القطاع الزراعي ويوفر المدخلات الزراعية مثل : الآلات _ الأسمدة ويحسن توافر المواد الغذائية والأطعمة المصنعة، حيث يمكن تجهيز الأغذية والقضاء أيضا على مشكلة تخمة السوق من خلال توفير منفذ للإنتاج. علاوة على ذلك، الزيادة في التصنيع تمكن من تحسين الموقف التفاوضي للدول الإقليمية والحكومات الوطنية من معالجة السلع القابلة للتلف. التصنيع يمكن أن يساعد القطاع الزراعي من خلال إستيعاب العمالة في القطاع الزراعي وترشيد الزراعة، وهناك درجة المكننة ضرورية لزيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي؛
- معظم سكان البلدان النامية تتزايد بسرعة حيث أن توليد فرص العمل المؤقت لسكان المناطق لم يواكب النمو السكاني والبطالة والعمالة الناقصة هي مرتفعة، وقد شوهد التصنيع كمصدر رئيسي للعمالة الإضافية وخصوصا المصادر التقليدية للعمل مثل : الزراعة والتمدين _ الخدمات والبناء، وأصبحت فرص العمل مشبعة. التصنيع لا ينص على نسبة عالية من القوى العاملة في العديد من البلدان النامية، ولكن جادل العديد من نقاد (سياسات التصنيع في البلدان النامية)، بأن طبيعة التصنيع المكثف لرأس المال قد أضعف من مساهمته في الحد من البطالة والعمالة الناقصة؛

- التصنيع يفضل كإستراتيجية للتنمية بسبب الإستخدام الكفء لموارد الأرض، الزراعة هي المستخدم الواسع من الأرض وهي كمية محدودة. في الواقع، مع مرور الوقت يتم فقدان مساحات الأراضي المتاحة للمجتمع، وأصبحت إنتاجيتها هامشية، التصنيع يصبح ذو إمكانية الإستخدام الأكثر كفاءة للأرض، هكذا بالنسبة للبلدان الصغيرة مثل : **هونغ كونغ** _ **سنغافورة** لم يكن هنالك بديل سوى التصنيع؛
- أعتبر التصنيع كأبرز عامل لديه المقدرة على جلب النقد الأجنبي مع الصادرات وتوفير الخبرة اللازمة لأصحاب المشاريع؛
- العديد من **البلدان النامية** تسعى للتصنيع لأنها ترغب في تقليل الإعتماد على تكنولوجيا البلدان المتقدمة، فالتكنولجيا هي أساس كبير للإنتاج الإقتصادي وزيادة الإنتاجية إلى حد ما، ومع ذلك فقد جعل التصنيع هذه الدول أكثر إعتمادا على البلدان التي وضعتها في إتفاقيات ترخيص التكنولوجيا وعلاقات الديون؛
- أقوى البلدان في العالم هي أيضا معظمها تصنيعية هذه ليست مصادفة، فالعديد من البلدان النامية مثل : **البرازيل** _ **الهند** _ **الصين** كلها واعية بالدول العسكري في التصنيع وهذا بالتزامهم الصناعات الثقيلة واسعة النطاق والآن على نحو متزايد في تطوير الإلكترونيات المتقدمة (**Chandra, 1992, pp. 01 - 04**).

إذا إعتبرنا أن **البلدان النامية** كقوة مؤثرة في العلاقات الإقتصادية الدولية من جهة إمتلاكها لخزان المواد الضرورية لأي نشاط إقتصادي وعلى رأسها الطاقة، فإن محدودية هذا الجزء من العامل في مجال النمو أصبحت واضحة، فالسكان والإنتاج الصناعي ونعني بذلك الإستثمار يباشران تأثيرات إيجابية على النمو في حين أن الغذاء والموارد غير المتجددة وتدهور البيئة تبين حقيقة أن الطبيعة ليست دائمة بل هي قابلة للهلاك، فإستهلاك المواد الطبيعية غير المتجددة سوف يقضي على فرص الحياة في الدول التي

تملكها الآن. البلدان النامية مهددة بهذا المصير بإعتبارها تمتلك أراضي بها جزء كبير من المواد الأولية كالبترول والنحاس كالتي تملكها : **زامبيا _ شيلي _ زائير _ بيرو** أكثر من **70%** على مستوى العالم، الرصاص الذي تملكه البلدان النامية يمثل ثلاثة أرباع من صادراتها وأيضا **80%** من إجمالي صادرات الألمنيوم غير المصنع. .كلها أسباب مختلفة لإنتهاج التصنيع وهذا ما يثير إلتزام قوي من المخططين والسياسين في البلدان النامية (**عدون و شنوف، 2003، الصفحات 75 - 76**).

3.2. وجهات النظر المتعلقة بتحليل التصنيع في البلدان النامية

يمكن القيام بدراسة التصنيع في **البلدان النامية** من وجهات نظر مختلفة، هذه المقاربات المختلفة تؤثر بشكل كبير على النتائج المستخلصة لطبيعة الدراسات نفسها، قد تم إستخدام وجهات النظر المختلفة المسؤولة إلى حد كبير عن تفسيرات متضاربة للتصنيع في **البلدان النامية**، وقد شوهدت بشكل كبير في أعمال كل من (**Andre Guendr**) و (**Bill Warren**). وفقا لذلك، يمكن تحديد أربع وجهات نظر رئيسية هي: دراسات في الجغرافيا الصناعية _ النهج الإقتصادي الكلاسيكي الجديد _ النهج الماركسي بما في ذلك المدارس على حد سواء الأرتوذكسية والماركسية الجديدة _ وآخر نهج هو نهج التبعية، حيث تتم مراجعة كل ما سبق على النحو الموالي :

أولا، نهج جغرافيا الصناعية : سيطرت الجغرافيا الصناعية تماما عن طريق التحليل المكاني للصناعة، وإلى حد كبير على تفكير (**Alfred Weber**). في الماضي مصطلح **الجغرافيا الصناعية** تسميته أعتبرت خاطئة وصفا للكثير من هذه الأعمال في هذا النهج من التحليل، إن الإنشغال مع التحليل المكاني مع كل عيوبه لا يقل أهمية حيث ساهمت دراسة **الجغرافيا الصناعية** لفهم التصنيع في كل من البلدان النامية والمتقدمة (**Chandra, 1992, p. 13**).

الجغرافيون الصناعيون هم مهتمون أساسا بتحديد موقع المؤسسات التصنيعية وتطوير نماذج لشرح هذه المواقع، وكذلك الإشارة إلى المواقع المثالية لتقليل التكاليف التشغيلية وزيادة الإيرادات، ففي الكثير

من الحالات الأفراد يعملون على إستخدام النظرية المكانية لما ينبغي أن يكون ذلك المكان موقع للتصنيع، وليس ماذا يكون الموقع (أي يبحثون عن أسباب تموطن التصنيع في موقع ما وليس عن الموقع في حد ذاته).

يرى (**عمر سالم المحمدي**)، بأن ظاهرة تركز الصناعات في أماكن محددة تعتبر ظاهرة جغرافية تتمتع بمقومات التموطن وتشكل عناصر جذب لمشاريع جديدة، والتي تعتبر العامل الحاسم في عملية التنمية وللتغيرات الهيكلية المكانية. تركز الأنشطة الصناعية في مناطق أو مراكز محددة من الإقليم هي عبارة عن تباين مقومات العملية الإنتاجية من إقليم إلى آخر، والتي تؤدي إلى ظهور صناعات مختلفة وتركزها في منطقة دون أخرى، أو تظهر بسبب وجود عوامل محلية تشجع على تموطن نشاط صناعي معين في الإقليم، لذلك فإن أسلوب التحول والتناسب الصناعي يهدف إلى تحديد وتميز أنماط النمو المختلفة للأنشطة الصناعية في الإقليم بمعرفة الأنشطة التي تنمو بمعدلات أعلى من المستوى الوطني التي تنمو بمعدلات أقل منه (**المحمدي، 2009، الصفحات 01 - 02**). لذلك، فقد إحتل موضوع التموطن أهمية بالغة في سياسات التصنيع لمختلف الدول خاصة بعد أن تزايد دور الصناعة في الإقتصاد، وتزايد عدد المشروعات الصناعية في مناطق دون أخرى، إضافة إلى أسباب متعددة إقتصادية وإجتماعية وبيئية وغير ذلك (**المحمدي، 2009، صفحة 06**).

علاوة على ذلك، يرى كل من (**Rajesh** و **Chandra**) بأن الموقع هو جانب واحد فقط من التصنيع، حيث أنه بالنسبة للغالبية العظمى من المصانع الصغيرة فقرارات تموطنها على أساس الموقع هي تابعة لقرارات تجارية أخرى، والشركات المصنعة أصبح من المفروغ منه أنها سوف تقوم بتحديد الموقع الذي ستنشط فيه. بالتالي، فالتصنيع عملية واسعة ودراسة جزء منه (الموقع) أعطى محدودية لهذه العملية الحاسمة، محللي **الجغرافية الصناعية** هم لم يدركوا هذه العيوب على الأقل حتى أواخر **1970**، فقد توسع نطاقها بشكل كبير لتشمل دراسة النهج الصناعي كله (**Chandra, 1992, p. 14**).

ثانيا، النهج الكلاسيكي الإقتصادي الجديد : في دراسة التصنيع في البلدان النامية، الإقتصاديون الكلاسيك الجدد هم المهيمنون، فدراسات لـ (**OCDE**) قد أشارت بالفعل إلى العديد من الدراسات الحديثة المتعلقة بسياسات التصنيع في البلدان النامية مثل دراسات كل من (**Will _ Hughes _ Cody**) كتوضيح للتوجه الرئيسي للنهج الكلاسيكي الجديد إلى **التصنيع في البلدان النامية**. حيث يرى هذا التوجه بأن السمات الرئيسية للنظام الصناعي في البلدان النامية تناقض أعمال محللي جغرافية الصناعية، حيث الموضوعات التي يتناولها هذ التوجه تشمل : الهيكل الصناعي _ الإستفادة من إنتاج العوامل _ أنواع ومستويات الحماية _ السياسات الصناعية العامة _ التمويل _ نقل التكنولوجيا الصناعية _ توزيع الدخل _ الشركات متعددة الجنسيات _ السياسات التجارية. مع ذلك، بالرغم من الموقف البارز لها والأدوات المتطورة، الإقتصاد الكلاسيكي الجديد لم يكن قادرا على تقديم مساهمة كبيرة في فهم التصنيع في البلدان النامية بسبب إفتراضه الأساسي المتعلق بفعالية آلية السوق، ونقل عوامل الإنتاج ودور الدولة. إضافة إلى ذلك، عزز التوجه الكلاسيكي الجديد مفهوم قيمة العلوم الإجتماعية الحرة ورفعت القضايا الإجتماعية لوضع حد للمشاكل التقنية، العديد من الدراسات عانت من الإهمال الكامل لمعتقدات البعد التاريخي للتصنيع المعاصر (**Chandra, 1992, p. 14**).

ثالثا، النهج الماركسي : هو تحدي متزايد للطرق التقليدية في النظر إلى القضايا الإجتماعية والإقتصادية في العقدين الماضين، تزايد صعود **الماركسية** مع فشل النظريات التقليدية في التعامل مع البطالة وعدم المساواة الإجتماعية والإقتصادية والتدهور البيئي والهجرة. **للماركسية** منهج تاريخي مستفاض من معالجة الأسئلة المطروحة ويأتي هذا مع تركيز (**Marx**) على التحليل التاريخي ويؤكد أيضا على النهج الشمولي في رؤية المشاكل في مجملها، على عكس ميل الإقتصاد الكلاسيكي الجديد القائم على مشاكل محددة. ينبع هذا التركيز من الإعتقاد الماركسي بالترابط بين الأشياء وعلى البحث عما هو كامن وعن التفسيرات الأساسية له.

بالإضافة إلى تلك الجوانب المنهجية، **الماركسية** تغلبت على أوجه القصور الرئيسية في العلوم الإجتماعية التقليدية بتأكيدها على الطبقة وقوة التحليل ووضوح علاقات القوة التي هي حاسمة في أي تفاعل إجتماعي، حيث أن الطبقات تمثل المجموعات الأساسية في المجتمع حتى لو كنا نقبل بتصنيف ثنائي القطب أساسه العمال في مقابل الرأسماليين. أخيرا، الماركسية لديها مصلحة قوية في تغيير الوضع بدلا من القيام بدراسة حالة، ففكرة التغيير والممارسة هي راسخة ومتأصلة في الماركسية (**Chandra, 1992, p. 15**).

رابعا، نهج التبعية (الإعتماد) : يتكون منظور التبعية من مكونين أساسين لمنهجية إجراء الدراسات في **البلدان النامية** ومجموعة من الأفكار هي ليست تماما نظرية التي توجه نحو إعطاء تفسير، من المهم معرفة أن العديد من التفسيرات التي يستخدمها هذا التوجه هو رسم متحرر من الماركسية.

أنصار هذا التوجه يصرون مثل الماركسيين على التحليل التاريخي المستفاض من دراسة الحالات، بحجة أن جزءا من تفسير **البلدان النامية** يمكن العثور عليه من طبيعة الإتصال بينها وبين البلدان المتقدمة، يصر أنصار هذا النهج على إتباع النهج الشامل لتنمية **البلدان النامية** وذلك لإستحالة التحليل الفردي والمنعزل ، ذلك لأن نظام **البلدان النامية** هو نظام مرتبط تماما. كثيرا ما تعبر التجارة الدولية عن قوة العلاقات الدولية، ويعتبر التصنيع على أنه سياق لإستراتيجيات التنمية في **البلدان النامية**. إن وجهات نظر نهج التبعية ترفض رؤية المنظرين الحديثين ورؤية الماركسيين الأرثدوكسين على أن أسباب تنمية **البلدان النامية** هي التي يمكن العثور عليها في الهياكل الداخلية للبلدان، حيث يتم تحليلها ليس فقط لفحص السبب في أنها تطورت لديهم في هذا الإتجاه ولكن لتقييم **إستراتيجيات التنمية المستقبلية**. وفقا لهذا النهج (التبعية)، " **البلدان النامية هي بلدان تابعة وهامشية حيث أن البلدان الهامشية هي تلك البلدان التي تم فيها منع تطور الرأسمالية**" (**Chandra, 1992, p. 18**)، وبالتالي آفاق التنمية تنخفض حيث أن المجتمع الهامشي هو مجتمع ممركز، ففي حالة إقتصاديات ممركزة، التنمية تتركز في قطاع

السلع الرأسمالية وإنتاج السلع الموجهة للإستهلاك الأفراد، هذه المجتمعات لا تعتمد على العلاقات الخارجية هذا راجع للقيود المفروضة على المنتجات الصناعية في البلدان النامية.

3.3. التصنيع في البلدان النامية منذ الإستقلال

بعد **الحرب العالمية الثانية**، القادة السياسيين **للبلدان النامية** فضلوا تبني **إستراتيجيات التنمية القائمة على التصنيع** السريع، عن طريق إنتاج المواد الخام بإعتباره إرثا من الحقبة الإستعمارية، حيث كان يعتبر التصنيع أمرا ضروريا للرفع من مستوى معيشة الأفراد، فالكثير من **البلدان النامية** مثل بلدان **أمريكا اللاتينية** سنوات **1930** بدأت في **التصنيع** بشكل جزئي إستجابة لظروف السوق العالمية غير المواتية، لذا أعتبر **التصنيع** ذو دور ريادي في بناء الأمة في عالم التنمية، حيث سيكون دوره هو تعزيز النمو الإقتصادي ورفع مستويات المعيشة وزيادة قوة البلدان الجديدة في النظام العالمي. بالتالي، "**إلى أي مدى تكون البلدان النامية صناعية بنجاح؟**".

على مدى السنوات السبيعين الماضية، قد كان هناك تحول بعيد المدى عن تمركز الإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي حتى أواخر **1920**، **أوروبا الغربية _ أمريكا الشمالية _ اليابان** كلها شكلت أكثر من **90%** من الإنتاج الصناعي في العالم (**Chandra, 1992, pp. 16 - 17**) ، ومنذ ذلك الحين كان هناك بعض التحركات بعيدا عن التقسيم الإستعماري للعمل. مع حلول **1980**، تراجعت حصة أقوى بلدان العالم إلى نحو **60%** هذا الإنخفاض زاد نتيجة التوزيع العالمي للصناعة من **8,4%** إلى **25,4%** (**Gordan, 1988, pp. 05 - 07**). إنخفضت في الواقع حصة **البلدان النامية** من **14%** إلى **13,9%**، مع ذلك تمت الصناعة في جميع **البلدان النامية** لجزء من فترة ما بعد الحرب، لكن ليس بسرعة خصوصا في العالم الشيوعي. إن مساهمة الصناعة في الناتج الإجمالي القومي في **البلدان النامية** زادت من حجم الإنتكاسات المثقلة بالديون سنة **1980**، فمن (**1960** إلى **1985**) في **بنغلادش** كانت النسبة **08%** إلى **26** (**Kitching, 1982, p. 07**) % بين عامي (**1965** و **1983**) زادت الصناعة في البلدان منخفضة الدخل حيث كانت حصتها من

الناتج المحلي الإجمالي من **29%** إلى **34%**، وفي البلدان متوسطة الدخل (الأقل) من **24%** إلى **33%**، ومتوسطة الدخل (الأعلى) من **35%** إلى **37%**(**Kiely, 2005, p. 60**) .

مع نمو الصناعة كانت هناك تحولات مهمة في البنى التحتية، قد شكلت نسبة العمالة الصناعية في الإقتصاديات ذات الدخل المنخفض حوالي **09%** من السكان عام **1965**، وإرتفعت إلى **13%** بحلول عام **1981**، أما الأرقام المقابلة للبلدان ذات الدخل العلوي كانت **13%** و **17%** وبالنسبة للبلدان ذات الدخل العلوي كان من **21%** إلى **28%**. علاوة على ذلك، في جزء من **البلدان النامية** كانت هناك فترات من النمو الصناعي لم يسبق لها مثيل، فعام **1930** شهدت دول **أمريكا اللاتينية** نمو صناعي سريع ومؤخرا دول **حديثة التصنيع في شرق آسيا** تصدر بنجاح منتجات صناعية إلى العالم (**Chandra, 1992, p. 35**) ، حيث ارتفعت قيمة صادراتها (هي ساحقة في التصنيع) من **04** مليار **$** عام **1975** إلى ما يقارب **44** مليار**$** عام **1985**، زيادة بنحو **40** مليار**$** (**Chandra, 1992, p. 35**). وقد أدت هذه الأرقام إلى المطالبة بما يسمى بالتقسيم الدولي للعمل الذي حل محل الهياكل الإستعمارية القديمة القائمة على الإقتصاد العالمي. بالرغم من ذلك، لا تزال حقيقة أن **البلدان النامية** ككل كانت ناجحة إلى حد كبير في زيادة حصتها من الإنتاج الصناعي العالمي، وحصتها من الصادرات الصناعية في عام **1980**، صادرات المصنوعات للبلدان المتقدمة نحو **البلدان النامية** تعادل **3,6%** مرات من تدفقات **البلدان النامية** نحو البلدان المتقدمة، وللتلخيص :

- توسعت الصناعة في **البلدان النامية** منذ الإستقلال؛
- بالرغم من هذا التوسع، ظلت حصة **البلدان النامية** ككل في التوزيع العالمي للصناعة تابثة أواخر **1940**؛
- قد توسعت بعض **البلدان النامية** على حساب بطاقة الشركات متعددة الجنسيات بسرعة (**Kiely, 2005, p. 61**).

3.4. البلدان النامية والشركات متعددة الجنسيات

في عقد السبيعينات، ظهر إتجاه ملحوظ نحو زيادة حركة إنسياب الشركات متعددة الجنسيات إلى **البلدان النامية**، حيث يرى (**نوري، 2010**)، بأن " الشركات التي تمارس عملياتها عبر الحدود الدولية يطلق عليها بالشركات متعددة الجنسيات، حيث يشير مصطلح الأم إلى الشركة التي تستثمر في العمليات الدولية وتشير الدولة المضيفة إلى الدولة التي تمارس فيها الشركة متعددة الجنسيات نشاطها، وعملية الإدارة الإستراتيجية لا تختلف في الشركات الدولية عنها في الشركات المحلية من حيث المفاهيم التي تقوم عليها ولكن العملية ذاتها أكثر تعقيدا في الشركات الدولية، نظرا لوجود عدد أكبر من المتغيرات والعلاقات، كما أن الفرص والتهديدات الإجتماعية والثقافية _ الديمغرافية _ البيئية والسياسية _ الحكومية _ التشريعية _ التكنولوجية _ التنافسية التي تقابل الشركات متعددة الجنسيات لا يمكن حصرها، ويزداد عدد هذه العوامل ودرجة تعقدها بصورة ملموسة مع إرتفاع عدد المنتجات التي يتم إنتاجها وعدد المناطق الجغرافية التي تتم خدمتها" (**نوري، 2010، صفحة 155**). مع النمو الهائل الذي حدث في نشاط الشركات الإحتكارية دولية النشاط وسيطرتها على تكنولوجيا الإنتاج والتسويق والدعاية والنقل والتمويل، أصبح الشطر الأعظم من التجارة الدولية للمواد الخام الأساسية في قبضة هذه الشركات، الأمر الذي جعلها تتحكم في حجم الدخول القومية **لبلدان النامية** المنتجة لهذه المواد (**الموسوي، 2011، صفحة 299**).

بالرجوع تاريخيا، بالرغم من كون معظم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية بين البلدان الرأسمالية المتقدمة، قد وجدت بعض تدفقات الأموال الإنتاجية نحو المحيط الخارجي في أواخر القرن التاسع عشر. معظم تلك الإستثمارات كانت في إنتاج المواد الخام، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية كان هناك توسع كبير في الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية الهامشية. من (**1950 إلى 1984**)، نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر **للولايات المتحدة الأمريكية** في الصناعات التحويلية نحو البلدان النامية قد زاد من **15%** إلى **37%**. بحلول **1993** كان هناك ما يقدر بنحو **80** مليار **$** من الإستثمار

الأجنبي المباشر في البلدان النامية، إن الإستثمار من قبل الشركات متعددة الجنسيات تم بتشجيع من أنشطة البلدان النامية، والتي غالبا ما قدمت حوافز للمستثمرين مثل الإعفاءات الضريبية _ محور الرسوم الجمركية على الواردات _ وبنية تحتية متطورة (**Kiely, 2005, p. 65**). تبعا لما سبق، لابد لنا من معرفة الأثر الإنمائي للشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية لاسيما في مجال **التصنيع**. حسب (**Ray Kiely**) يمكن تقسيم الحجج إلى إتجاهين : صف المدافعين وصف النقاذ :

الموقف المؤيد للشركات متعددة الجنسيات : هو موقف أخذ عن الليبراليين الجدد وبعض الماركسين كالكاتب (**Warren** سنة **1981**) و (**Vernon** سنة **1977**)، جادلا بأن **الإستثمار الأجنبي المباشر** من قبل الشركات متعددة الجنسيات يشكل صافي ربح البلد المستقبل، وهذا للأسباب الموالية :

- الإستثمار الأجنبي المباشر يزيد من أسهم رأس المال في بلد ما وبالتالي يكسب البلد العملة الأجنبية؛
- يطور الإستثمار الأجنبي المباشر الروابط الهامة في الإقتصاد مثل تطوير الإمدادات المحلية والمبيعات من صناعات السلع الوسيطة؛
- يوفر الإستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية التكنولوجية التي تمكنها من المنافسة مع الدول الرأسمالية المتقدمة؛
- يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تكييف المنافسة وبالتالي الرفع من الكفاءة الإقتصادية سواء داخل البلد أو ضمن الإقتصاد العالمي؛
- يوفر الإستثمار الأجنبي المباشر فرص العمل للعمال داخل البلدان النامية؛
- يزيد الإستثمار الأجنبي المباشر من دخل السكان المحليين ما يؤدي إلى زيادة إستهلاكها؛
- إن تعزيز النمو الإقتصادي للشركات متعددة الجنسيات يعزز الإستقرار السياسي على المدى الطويل؛

الموقف المعارض للشركات متعددة الجنسيات: إن منتقدي الشركات متعددة الجنسيات يرون بأن :

- الإستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى زيادة في الدخل بالنسبة لبلد معين، فتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج (البلد الأم) قد يتجاوز التدفق المحلي (البلد المضيف)؛
- الروابط مع الإقتصاد المحلي هي نادرة، في حين أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بإنتاج وإستيراد المدخلات المطلوبة بدلا من الحصول عليها من الموردين المحليين؛
- التكنولوجيا المكتسبة من الإستثمار الأجنبي المباشر هي غير ملائمة على سبيل المثال : قد تعتمد على كثافة رأس المال وذلك من شأنه خلق فرص عمل قليلة في الإقتصاديات العمالة الرائدة؛
- الشركات متعددة الجنسيات تستغل موقف إحتكاري في الإقتصاديات المحلية حتى لا تخلق المنافسة ولا تؤدي للزيادة في الكفاءة؛
- يتم إنشاء فرص قليلة من قبل الشركات متعددة الجنسيات في **البلدان النامية** يمكن أن تؤدي إلى قلب في سيادة الدول، من خلال تشجيع الإنقلابات العسكرية أو تجنب بعض الضوابط الدولية المتعلقة بالبيئة؛
- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات كلها مروجة لقوى التنمية من جهة أو وكيل للتخلف من جهة ثانية (**Kiely, 2005, p. 66**).

المبحث الثاني: مكانة التصنيع في أهم نظريات التنمية الإقتصادية

العديد من الأبحاث أجريت حول مفهوم التنمية الصناعية خصوصا بالبلدان النامية، وتحددت على ضوءها العديد من النظريات المختلفة، تلك النظريات قد بينت الأهمية الإقتصادية للتصنيع كعامل دفع لمسار التنمية بمختلف قطاعاتها في تلك الدول، حيث نوجزها فيما يلي :

1. نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن

حدد (**Bessam, 2011, p. 01**) نهجين لنظرية النمو (**نهج النمو المتوازن ونهج النمو غير المتوازن**)، حيث في إطار النهج المتوازن للنمو حدد (**Nerks**) من خلالها إستراتيجية التي ينبغي أن يقوم بها البلد عن

طريق مجموعة إجراءات واسعة من الصناعات قصد تحقيق نمو مستدام، بهدف خلق وظائف كافية لتوليد الطلب على منتجات صناعية جديدة، وذلك عن طريق " **الإستثمار الأولي على نطاق واسع**". أما النهج غير المتوازن للنمو في إطاره يعتقد (**Hirschman**) أنه سيكون هناك إختلافات قطاعية ناجمة عن خلق أنشطة لن تحوي في بداية الأمر على موردين أو عملاء محلين، فإذا كان عدم التوازن هذا قوي ما يكفين فإنه سيتم إنشاء تأثير سحب أنشطة مكملة كرد فعل. في الواقع،القدرات وموارد تنظيم المشاريع التي لا تزال خفية، متناثرة، وتستخدم بشكل سيء من الأفضل تعبئتها، هذه الفكرة (من الآثار الجانبية) تنطوي على إنتاج صناعة يمكن أن تكون عامل إنتاج داعم لقطاعات أخرى.

1.1. النمو المتوازن مقابل النمو غير المتوازن

بدأ النقاش المعارض بين النهج القائم على النمو المتوازن وغير المتوازن سنة **1943**، بعد مقال نشر لـ (**Paul _ Rosenstein Rodan**) في ما يخص مشاكل التنمية الصناعية في **شرق آسيا وجنوب شرقها**. نقطة الإنطلاق لـ (**Rosenstein**) كانت بالإعتراف بأن فائض السكان في القطاع التقليدي (الزراعي) لم يأت بأية إنتاجية، فكان الحل المقترح هو بنقل الأعداد الزائدة من السكان من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي، بالرغم من إنكاره لسياسة النمو المتوازن إقترح (**Rosenstein**) النظر إلى القطاع الصناعي كمؤسسة للتجزئة وموحدة، وفي هذا قد ذكر مثالا يخص مصنع الأحذية على أنه مؤسسة واحدة منفردة النشاط، والتي أختنقت بسبب عدم كفاية الطلب. بدلا من ذلك إقترح (**Rosenstein**) أن يتم إتخاذ مليون عاطل عن العمل في القطاع التقليدي ودمجه ليس في صناعة واحدة، لكن في سلسلة من الصناعات التي تنتج الجزء الأكبر من البضائع أين العمال سينفقون أجورهم، هذا ما لم يخلق سوق إضافية خاص بها. علاوة على ذلك، فقد أكد (**Rosenstein**) الحاجة الملحة من الجهد المتواصل إلى مرحلة للنمو الذاتي وكان هذا هو مضمون نظرية " **الدفعة الكبيرة**". هذا التحليل هو أساس نهج النمو المتوازن الذي دعا إليه (**Regnar Nurks**) (**Alacevich, 2007, p. 03**).

1.2. نيركس ونظرية النمو المبتكرة _ الإقتصاد الأحادي الحديث

(**Nurks**) هو واحد من مجموعة من المنظرين الأوائل للتنمية الإقتصادية الذين شككوا في نظرية التجارة الأرتوذكسية لـ (**David Ricardo**)، كونها أساس لعملية التنمية. يرى (**Jan Kregal**) بأن كل من (**Regnar Nurks**) و (**Paul _ Rosenstein Rodan**) أعتبرا أهم الدعاة إلى النمو المتوازن كوسيلة لدعم التصنيع في الإقتصادات المتخلفة، حيث أعتبر أيضا أن الإقتصاد المتطور هو الإقتصاد الصناعي (**Kregal, 2007, p. 02**). لقد دعمت " **نظرية النمو المتوازن**" مع ما يمكن تسميته بالحجج الكلاسيكية إستنادا لمحددات تفاعل العرض والطلب على المدى الطويل، لاسيما تلك التي قدمها كل من (**Young Allen**) و (**Joseph Schumpeter**) سنة **1920**، بالإعتماد على التحليل لتغيير بنية التجارة الدولية في القرن العشرين. خلافا لذلك، الأفكار الكينزية جاءت لمعالجة المشاكل قصيرة الأجل التي تواجه الإقتصاديات الصناعية المتقدمة، حيث يرى (**Jan Kregal**) بأن هذه النقاشات هي مبكرة في تحديد الفرق الواضح للتنمية وهو ما أدلى به (**Albert Hirschman**) (**Kregal, 2007, p. 02**).

في نظر (**Nurks**) " **الإقتصاد الأحادي**" هو التحليل الإقتصادي الوحيد الذي يمكن تطبيقه على جميع المشاكل الإقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما أصبح أساس "سياسات التكييف الهيكلي" المشروطة بقروض من المؤسسات المالية متعددة الأطراف، وهو ما أوحي لـ (**Nurks**) إلى فكرة تبني "إستراتيجية تقليدية تستند على التخصص الأمثل مدفوعا بأسواق مالية". قد حصل توافق في الأداء التصنيعي لإقتصاديات الأسوية الحديثة سنة **1980** وتحسن الأداء المبكر لبلدان مثل (**المكسيك _ البرازيل _ الأرجنتين**) أين تبنوا هذا النهج. بالرغم من ذلك، قد إندلعت الأزمة في المكسيك سنة **1994**_ ثم في آسيا سنة **1997**_ تليها البرازيل سنة **1999**_ والأرجنتين سنة **2001**، وعلى إثر ذلك أثير شكوك حول دعامة هذه النظرية. قد عزز هذا الوضع بتراجع في معدلات النمو وخلق بطيء لفرص العمل التي صاحبت هذه السياسة. من جهة ثانية، يرى (**Nurks**) أن البلدان النامية تواجه مشكلة في إيجاد مصدر بديل

للتمويل لتعبئة الموارد المحلية من العمالة الناقصة، ما يستدعي تركيز البلدان النامية على السياسات التي تنتج خلق الطلب المحلي دون الإعتماد على الموارد الخارجية (**Kregal, 2007, pp. 02 - 03**).

1.3. الشروط الجديدة تتطلب نظرية للتنمية جديدة

أشار (**Nurks**) إلى أن الحل القائم على سوق واحدة سيكون في هجرة عوامل الإنتاج للبلدان الأقل نموا نحو مراكز النمو في الإقتصاديات الصناعية، أين هناك كسب العوائد هو أعلى، يبدو واضحا تماما أن رأس المال قد إتخذ في الواقع هذاالمسار في العديد من البلدان بعد **1930**، حيث أصبح هذا صعب التطبيق على نحو متزايد وبالتالي أدى إلى تفاقم عدم التوافق ما بين نمو الصادرات الأولية ونمو السكان (**Kregal, 2007, p. 03**).

1.4. النمو الداخلي من خلال التصنيع المحلي _ كجواب واضح

إقترح (**Nurks**) بدلا من ذلك، ما إعتبره بديلا أكثر "**واقعية**" على أنه إذا كانت ظروف الطلب لمجموعة واسعة من المنتجات الأولية غير مواتية للنمو، وإذا كان رأس المال الخارجي غير قادر على تقديم الدعم للتنمية، فينبغي للبلدان النامية تبني إستراتيجية للتنمية ناجحة، وهي "**الشروع في مسار داخلي يقود النمو من خلال التصنيع المحلي**". حجة (**Nurks**) للتصنيع، هو بتغير في معدلات التبادل التجاري الذي يميل للحث على التحولات في إنتاج وفي توزيع الموارد، سوف يؤدي حتما إلى مواجهة التغيرات في معدلات التبادل التجاري. في هذا قد طرح إشكالية تخص البلدان النامية في كيفية إختيار غستراتيجية مثلى للتصنيع تحت بدائل لكيفيات تمويل رأس المال المطلوب لدعم التصنيع، في غياب تدفقات كافية لرؤوس الأموال الخارجية. خلافا لذلك، (**Alacevich, 2007**) يرى بأن بعض الباحثين ينظرون إلى عملية التنمية على أنها غير متوازنة إلى حد كبير، فوجهة نظر (**Albert Hirschman**) و (**Paul Stakhtn**) اللذان يعتبران أساس نظرية النمو غير المتوازن، هو فشل نظرية النمو المتوازن كونها نظرية للتنمية والتي تنطوي "على عملية تغيير لنوع واحد من الإقتصاد إلى نوع آخر أكثر تقدما" ، لكن مثل هذه العملية تعطى على نحو

ميؤوس منه بإعتبارها وصلت لنتيجة مفادها أن الإقتصاد الصناعي الحديث، مكتفي ذاتيا و/أو مستقل يوضع على قدم المساواة مع القطاع التقليدي المستقل (**Alacevich, 2007, p. 04**).

إعتبر (**Hirschman**) أن الموارد والعناصر الضرورية لعمليةالتنمية الكاملة هي **خفية**، وربما **غير متوفرة** ولكنها مع ذلك **موجودة**، فالتنمية في نظره لا تعتمد كثيرا على إيجاد توليفات مثلى لموارد معينة وعوامل الإنتاج والقدرات الخفية، والمبعثرة وغير المستخدمة على النحو الصحيح، وإنما هي عملية تنطوي على مزج لهذه العناصر، حيث أن من بين أهم جوانب نظرية "**النمو غير المتوازن**" هو تسليط الضوء على البقعة و/أو الأمكنة التي تسمح بإجراء أنشطة أكثر وبشكل أكثر سرعة (**Alacevich, 2007, p. 04**).

2. نظرية أقطاب النمو

تعود نظرية **أقطاب النمو** للإقتصادي (**François Pérou**) سنة **1955**، وهي أساس نظري لعملية تخطيط التنمية الإقتصادية. إن أساس هذه النظرية هو المنطقة التي يجب أن ينظر إليها على أن لديها عدد مؤكد ولا يتجزأ من الخصائص المترابطة، مما يسهل تمييزها عن غيرها من الأقاليم. وفي هذا الأساس، يرى (**Komarovsky & Bondaruk, 2013**) أنه يمكن ضمان تنمية إقتصادية مع إنخفاض الناتج المحلي أو مستوى دخل الفرد (قصور المدخلات)، ذلك على حساب الموارد الخارجية المطلوبة لدعم عمليات الإستثمار وإعادة إنتاج رأس المال، وبالتالي تحفيز النمو الإقتصادي. من المهم جدا لتحديد "**قطب نمو**"، تنفيذ برنامج للتنمية الإقتصادية الذي يفرض بالتأكيد مساهمة الإيرادات العامة المحلية من أجل خلق ظروف مواتية للنمو الإقتصادي. الخطوة الأولى، هو تطوير وتنفيذ برامج ذات الصلة بـ "**إنشاء قطب نمو**"، والتي من خلالها يتم تنفيذ سلسة من التغييرات المنهجية التي تقود المنطقة إلى مستوى أعلى من التنمية الإقتصادي (**Komarovsky & Bondaruk, 2013, p. 01**)، لهذا فالبرامج نقوم بتوضيحها في النقاط الموالية :

- التنفيذ العملي للبرامج يؤخذ وقتا أطول نسبيا؛

- تقييم عملية التغيير يكون بإستخدام أدوات قياس كمية (الإقتصاد القياسي) ومؤشرات كمية (القطاع الإجتماعي)؛
- جذب إلزامي للموارد والإستثمارات الخارجية؛
- توطين الأعمال في "قطب نمو"؛
- **مزيج من مبادئ السوق والحكومة** الذي يسمح بدراسة خيارات مختلفة من التوجهات التنموية، والتنبؤ بإختيار المنطقة الأكثر مثالية.

وفقا لـ (**Komarovsky & Bondaruk, 2013**)،فإن إدخال منهجية تطويرية في تنفيذ برامج التنمية الإقتصادية على أساس مبادئ "**أقطاب النمو**" ، مفهوم التنمية سيتمتع بآفاق جيدة ومستمرة. إن الإختلافات الحديثة في تنمية الموارد توفر نموذج لأقطاب النمو بالنظر في خيارين محتملين هما :

- بدء أقطاب النمو على أساس **التمويل العام** لأغراض خاصة،
- تحدد أقطاب النمو أين تتركز الموارد المتاحة والظروف المواتية للتنمية الإقتصادية، وجذب الإستثمارات الأجنبية فضلا عن **بينة تحتية متطورة** ومتاحة.....إلخ

المقارنة بين الخيارين يسمح بإستنتاج أن النموذج الأساسي هو واحد من نماذج التنمية الإقتصادية المحلية الذي قاعدته نظرية أقطاب النمو ومراكز التنمية لـ (**François Pérou**) سنة **1955**، وفي حالة توطين محدود للموارد يمكن إدخال قطب النمو من خلال مفهوم "**نقطة نمو**". وراء فكرة **François**) (**Pérou** المتعلقة بأقطاب النمو يكمن مفهوم المراكز والمناطق من فضاء إقتصادي، أين توجد المؤسسات المعنية في النظام الدولي لتوزيع العمل، وبهذا يصبح موقع جذب لأقطاب عوامل الإنتاج التي توفر للأخيرة إستخداما أكثر فعالية، وبالتالي فإنه يؤدي إلى زيادة تركيز الشركات ونتيجة لذلك تتشكل أقطاب النمو الإقتصادية. في نفس الساق النظري، يرى كل من (**Komarovsky & Bondaruk, 2013, pp. 01 - 02**) أن أقطاب النمو هي إدارة من **الإدارات العامة** المحلية لأي دولة من الدول التي تسعى لتحقيق تنمية

إقتصادية مكانية، حيث يتم تنفيذ أفكار أقطاب النمو في أشكال معينة مثل : مناطق حرة إقتصادية _ حدائق تكنولوجية _ مجمعات صناعية _ ...إلخ، والنتيجة أنه يمكن إجراء كل ذلك في حالة توطين محدود من الموارد الذي يمثله مفهوم "**أقطاب النمو**".

ومنه، لقد تم تعميم مفهوم "**آلية الإدارة العامة**" في سياق دراسة مسبقة لإنشاء وتطوير "قطب النمو" يسمح هذا بتحديد النظام الذي يحدد ترتيب أنواع معينة من النشاط ويميز تعاقب الظروف والعمليات التي تشكل أي إجراء. هذه الآليات يمكن أن تمثل مجموع الوسائل الإقتصادية والتحفيزية والقانونية مدعومة بموضوعات الإدارة العامة ضمن مسار عملية تنموية إقتصادية وإقليمية (**Komarovsky & Bondaruk, 2013, p. 02**). يلخص الجدول الموالي التنفيذ العملي لأقطاب النمو ضمن لوائح النظرية لثلاث نماذج تأتي كما يلي :

الجدول (01/08) : التمييز بين النماذج الثلاث المدعمة لعملية التنمية الإقتصادية

أنواع النماذج	خصائص النماذج الثلاث التي تدعم عملية التنمية الإقتصادية
أقطاب النمو	مراكز ومناطق من الفضاء الإقتصادي حيث الشركات الإقليمية هي الرائدة، وهو موقع متطور كثيف بالصناعات الحيوية يؤدي إلى تأثير متناغم ومظهر من مظاهر المراكز الصناعية والأطراف الفاعلة.
الكتل الإقتصادية	موقع كثيف بمستوطنات حضرية متحدة إلى وحدة معينة لا تتجزأ مع إنتاج متقدم ووصلات ثقافية وإجتماعية، وهو يشكل من أشكال التركيز الإقليمي للطاقات الصناعية والموارد المختلفة (المالية _ البنية التحتية _ الإستثمار _ الإعلام _ ...إلخ.
المجموعات الإقتصادية	تتركز على أراضي الشركات المترابطة من معدات ومكونات وموردي الخدمات الخاصة والبنية التحتية، معاهد البحوث والمنظمات الأخرى التي تكمل بعضها البعض، وتعزيز المزايا التنافسية بعضها البعض والنظام ككل.

Source: Komarovsky, K., & Bondaruk, V. (2013). The role of growth poles for regional development. *Journal of public administration - finance and low*, (p. 06).

إن تجربة العالم في العقد الماضي قد أظهرت فعالية عالية لـ "**قطب النمو**" في إنشاء المشاريع، حيث أن تنفيذها العملي أولا وقبل كل شيء هو بتحديد الأراضي التي هي منظور للتنمية وإمكانية توفير الموارد الخاصة بها، والإنضمام إلى الشبكة الحالية لهذه الأقطاب (**Komarovsky & Bondaruk, 2013, p. 02**).

3. نظرية الدفعة الكبيرة

(**Adam Smith**) في القرن التاسع عشر و (**Young Allen**) في القرن العشرين، كان لهم حدس لمفهوم " **زيادة العوائد**" والذي مفاده " ضرورة التكامل بين القطاعات وذلك لتعزيز الإنتاجية في كل منهم، مع زيادة الإنتاج أكثر من نسبة إستخدام الإنتاجية". إن أول من ساهم في هذا الحدس في أول مخطط للنظرية الإقتصادية هو (**Paul Rosenstein _ Rodan**) سنة **1943** في مقال نشره يحمل عنوان "**مشاكل التصنيع في أوروبا الشرقية وجنوب شرقها**"، وفي إطاره قد حدد نظرية "**الدفعة الكبيرة أو القوية**" في سبيل خروج البلدان الفقيرة من فخ الفقر، وهذا سيكون عن طريق الإستثمار على نطاق واسع من خلال تعزيز وتشجيع الدولة لإستغلال التكامل بين القطاعات. إن فكرة "**زيادة العوائد**" قد أحدثت تأثيرا كبيرا على السياسات التنموية، فالتنمية الإقتصادية هي ليست فقط قضية تعليم _ صحة _ بنية تحتية، ولكن كل ذلك معا، لأنها تفعل آثار تنجم عنها زيادة العوائد الخارجية وهذا لأن مساهمة القطاعات فيما بينها هو نتيجة هندسية لإشراك واضعي السياسات وأصحاب المشاريع العامة والخاصة معا (**Le big push de Paul Rosenstein - Rodan, 2009, p. 01**).

لقد عرض كل من (**Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989**) فكرة (**Rosenstein**) بأن "إنتهاج **التصنيع** في العديد من القطاعات الإقتصادية في وقت واحد يمكن أن يعود بالفائدة للإقتصاد ككل، وحتى ولو أن أي قطاع إنتهج **التصنع** لوحده وبطريقته الخاصة". وبالتالي، فإن تحليلهم لفكرة (**Rosenstein**) كان في سياق إقتصاد تنافسي ناقص مع الآثار غير المباشرة للطلب الكلي وتفسير "**الدفعة الكبيرة**" في **التصنيع** بوصفها **خطوة من توازن سيء إلى توازن جيد**. وفي هذا الإطار (**Kevin _ Andrei**) و (**Robert**) قد وضعوا ثلاثة آليات لتوليد الدفعة الكبيرة وتحليل أهميتها بالنسبة للبلدان الأقل نموا. في نظر (**Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989**) أن البلدان تقريبا التي لديها خبرة في نمو الإنتاجية ومستويات المعيشة على مدى السنوات **200** الماضية، قد حققت ذلك بإنتهاجها التصنيع، فنجاحها في الصناعة وتحولها إلى إنتاج المنتجات الصناعية كان بالإستفادة من وفورات الحجم التي نمت الطبقة الغنية، فكان

في **بريطانيا** مثلا بحلول القرن الثامن عشر، وفي **كوريا الجنوبية واليابان** بحلول القرن العشرين. لكن، بالرغم من مكاسب واضحة من التصنيع ونجاح العديد من البلدان في تحقيق ذلك لا يزال العديد من الدول الصناعية الأخرى فقيرة. السؤال الذي يمكن أن يطرح في هذا الصدد، ما الذي يسمح لبعض البلدان بإنتهاج التصنيع عن غيرها من البلدان الأخرى التي لم تستطع ذلك؟، وفي سياق هذا هل بإمكان الحكومة التدخل لتسريع العملية؟ (**Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989, p. 1011**).

إن من بين الأسباب الكثيرة وراء نقص النمو في البلدان النامية الذي هو قيد مهم الذي نوقش كثيرا في موضوعات خاصة بالتصنيع، قد تمثل في ضيق الأسواق المحلية، فعند ضيق تلك الأسواق وتقييد التجارة الخارجية، الشركات قد لا تكون قادرة على توليد ما يكفي من المبيعات لزيادة العوائد الناجمة عن التقنيات، ما يؤدي إلى التوقف عن التصنيع. في هذا السياق، يرى **(Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989)** بعض النماذج من إقتصاديات مع أسواق محلية ضيقة والتي في إطارها قد نوقش عن سبل توسع تلك الأسواق، بحيث يمكن لأي بلد أن يخرج من فخ التصنيع. بالتالي، فالتركيز هنا ينصب على مساهمة التصنيع في قطاع معين الذي ينتج عنه توسيع حجم السوق في القطاعات الأخرى، مثل هذه الآثار غير المباشرة تؤدي إلى إحتمال تنسيق إستثمارات في مختلف القطاعات **بتشجيع وتعزيز من طرف ا لحكومة** فهو أمر ضروري للتصنيع. هذه الفكرة للإستثمار المنسق هو أساس مفهوم "**الدفعة الكبيرة**" التي عرضت من قبل (**Paul Rosenstein _ Rodan**) سنة **1943** ومناقشتها من قبل العديد من الباحثين الآخرين.

وفقا لـ (**Rosenstein**)، إذا إعتمدت قطاعات مختلفة من الإقتصاد أن تزيد من عوائد التقنيات في وقت واحد، يمكن أن يخلق هذا دخلا يصبح مصدرا للطلب على السلع في القطاعات الأخرى، ويؤدي إلى توسيع أسواقه وجعل التصنيع مربح. في الواقع، إنتهاج التصنيع في وقت واحد من قبل العديد من القطاعات بإمكانه الإستمرار ذاتيا حتى ولو شق أي قطاع طرق التصنيع لوحده. قد تم تطوير هذه الرؤية من قبل (**Nurks**) سنة **1953** و (**Fleming**) سنة **1955** وذلك بأن النمو المتوازن والدفعة الكبيرة تستندان إلى

عنصرين هامين. **أولا**، يجب أن يكون الإقتصاد ذو قاعدة صناعية مسبقة (أن يكون قادرا على التصنيع مسبقا) وأن يكون إقتصادي صناعي حديث فلا حاجة إذا لتحسين خارجي في التخصيصات أو الفرص التكنولوجية للإنتقال إلى التصنيع، لكن بحاجة فقط إلى الإستثمار في آن واحد من قبل القطاعات جميعا بإستخدام التكنولوجية المتاحة. **ثانيا**، أن التصنيع يرتبط بتوفر بيئة ملائمة للأعمال مع إستفادة السكان من تطور الصناعة. لقد حاول (**Kevin _ Andrei**) و (**Robert**) تبيان أهمية الآثار غير المباشرة للطلب بين القطاعات، من خلال النظر في نماذج مبسطة لإقتصاد ذو نمو منخفض لتلك الآثار غير المباشرة التي هي قوية بما يكفي لتوليد **دفعة كبيرة**، وفي هذا الأساس قد ربط كل من (**Kevin _ Andrei**) و (**Robert**) الدفعة الكبيرة مع التوازنات المتعددة في الإقتصاد، وقد فسر ذلك بأنه التحول من توازن إنتاج ريفي وتقليد بسيط إلى توازن صناعي. السؤال الرئيسي الذي عولج من قبلهم، وهو ما الذي يتطلبه الأمر لوجود مثل هذه التوازنات المتعددة؟ وإضافة إلى ذلك، التشكيك في توازن مختلف قطاعات الإقتصاد الصناعي، ف (**Pareto**) قد فضل التوازن الذي لم يحقق، بالتالي فيجب التدقيق في المعنى الذي يفيد التصنيع في الإقتصاد مع تفضيلات تابثة _ تخصيصات _ وفرص تكنولوجية. إن مصدر تعدد التوازنات في جميع النماذج الموضحة في عملهم هو العوامل الخارجية المالية الناجمة عن المنافسة غير المتكاملة مع التكاليف الكبيرة الثابتة، هذا التعدد هو غير تلقائ حيث تأتي النماذج على النحو الموالي (**Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989, pp. 1011 - 1012**) :

3.1. نموذج مع علاوة أجور المصنع

النموذج الأول للدفعة الكبيرة ينطوي على جلب عمال المزارع للعمل في المصنع وعلى الشركة أن تدع لهم علاوة الأجور، لكن ما لم تولد الشركة ما يكفي من المبيعات لأشخاص آخرين فإنها لن تكون قادرة على تحمل دفع أجور أعلى. إذا كانت الشركة هي الوحيدة في الإنتاج فإن مبيعاتها ستكون منخفضة للغاية بالنسبة لنقطة التعادل، وفي المقابل إذا قامت بإنتاج منتجات مختلفة عن طريق الإستثمار وتوسيع

الإنتاج معا، بإمكانها بيع منتجاتها للعمال فيما بينهم وهكذا سيكون بمقدورها تحمل علاوة الأجور. في هذا القسم، **الدفعة الكبيرة** الناجمة على دفع أجور أعلى للمصنع يمكن الحصول عليها بإستخدام نموذج مختلف ولكن ذو صلة بالتصنيع، فبدلا من التركيز على فارق تعويض يمكننا الإفتراض بأن الإنتاج يقع في المزرعة، وتقع المصانع في المدن وأن الطلب لدى سكان المدن هو أكثر تركيزا على المنتجات الصناعية، فعلى سبيل المثال : العيش في المدينة قد يتطلب إستهلاك الأغذية المصنعة، وبالتالي الأغذية الطازجة هي مكلفة لنقلها من قبل الشركة، والتحضر أيضا يؤدي إلى زيادة إستهلاك مصنوعات أخرى مثل : المنسوجات _ السلع الجلدية _ الأثاث، فإذا كانت هذه التغييرات في الطلب مهمة، فالتحضر في عملية التصنيع سيؤدي إلى زيادة الطلب على المصنوعات بطريقة تمكن من المحافظة على التصنيع، لكن يتطلب الأمر تحولا واحدا فقط في حزمة الإستهلاك على المصنوعات (**Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989, p. 1012**).

3.2. نموذج ديناميكي للتصنيع

في هذا القسم، يتم التركيز على الإستثمار الذي يفتقد إلى التمويل ومع ذلك يؤثر على الدخل الكلي، وذلك من خلال قيام الشركة بتوليد موارد للإستثمار عند نقطة واحدة وفي الوقت المناسب، لكن يولد توفير العمالة من هذ الإستثمار في وقت لاحق تقليل الطلب الكلي اليوم وإرتفاعه غدا. هذا التحول في تركيبة الطلب بعيدا عن البضائع اليوم ونحو السلع غدا يمكن أن يؤدي إلى خلق توازنات متعددة، و إلى عدم الفعالية في ظل الإستثمار ما لم **تنسق الحكومة ورجال الأعمال الإستثمار (التعاون ما بين القطاعين العام والخاص)** رغبة منهم وبروح تفائلية (**Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989, p. 1012**).

3.3. نموذج الإستثمار في البنية التحتية

وفقا لـ (**Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989**)، لمشروع تجهيز البنى التحتية أهمية كبيرة في تحديد حجم السوق وخصوصا أن معظم التكاليف هي ثابتة، وكنتيجة لذلك بناء السكك الحديدية غالبا ما

يعتمد على الطلب من مستخدمين محتملين، هؤلاء المتسخدمون بدورهم يمكنهم الوصول إلى أسواق أكبر من ذلك بكثير إذا كان بإمكانهم بثمن بخس نقل بضائعهم بإستخدام السكك الحديدية. وفي هذا السياق، ليس من المستغرب فيه أن البنية التحتية بشكل عام والسكك الحديدية بشكل خاص لها الفضل في تفعيل عنصر هام من عناصر الدفعة الكبيرة، حيث أن بناء السكك الحديدية مهم لأنه يتفاعل بشكل وثيق مع التصنيع، وبالأخص منذ أن تشارك العديد من القطاعات في دفع تكاليف خط السكك الحديدية التي بدورها تخفض تكاليف الإنتاج الفعالة، فقطاع التصنيع أساسا لديه تأثير خفض إجمالي تكاليف الإنتاج لقطاعات أخرى.

لا يتم إلتقاط هذه الآثار الخارجية للإستثمار من قبل الشركة ما يجعلها مجالا للتوازنات المتعددة، قد لا تحصل السكك الحديدية على إنشاء وقد لا يتم التصنيع ما لم يكن هناك ما يكفي من الزبائن المحتملين، هناك سببان منفصلان وراء ذلك (عدم حصول السكك الحديدية على إنشاء حتى ولو كانت ذات أهمية إجتماعية وراء بناءها). أولا، إذا كانت السكك الحديدية غير قادرة على التمييز بين سعر مستخدميها، فإنه سيتولد سوى جزء من الفائض الإجتماعي وهذا يعكس فقط السبب المعتاد لماذا المحتكر يستثمر في ظل التكنولوجيا الحديثة، فإذا السكك الحديدية تولد من كل شركة جميع الأرباح التي يتم الحصول عليها من خلال إستخدام خدماتها، فلن تؤدي إلى عدم الكفاءة وإضافة إلى ذلك إذا حصل وأنشأت السكك الحديدية مرة احدة، لا يزال هناك عدم يقين خارجي ما إذا كان الإقتصاد هو إقتصاد تصنيعي. وكما هو الحال في النموذج السابق، إذا كان القطاع يدفع لبناء مصنع فقط عندما تقوم القطاعات الأخرى بنفس الشيء حتى بعد بناء السكك الحديدية، سيكون هناك فرصة لتوازن سيء في ظل التصنيع، فإذا أنشأت السكك الحديدية فهو الفرار من تلك النتيجة وهي عدم الحصول على أي عملاء، وبالتالي لن يتم إنشاء السكك الحديدية - **(Murphy, Sheleifer, & Vishny, 1989, pp. 1012 .1013)**

المبحث الثالث : الأسس والركائز المدعمة لإستراتيجية التصنيع

التصنيع وإستراتيجية التصنيع هما جوهرا الإقتصاد ومحركه، فالعملية تستند إلى ركائز عديدة تدعمه وتضمن إستمراريته وإستقراره مهما إشتدت التغيرات في أوضاع البيئة الإقتصادية الدولية، فغياب واحد من تلك الدعائم يؤدي إلى خلخلة القطاع وضعف إستراتيجيته. أهم تلك الركائز نوردها في ثلاثة نقاط تأتي على النحو الموالي :

1. رأس المال عامل دعم للتصنيع

1.1. رأس المال المادي

لرأس المال أهمية تكمن في كونه مصدرا لعملية التنمية حيث وفقا لـ (**أ.د الهاشمي مقراني**) فإن الدول النامية التي تريد الخروج من التخلف،يجب عليها أن تقوم بتوفير أكبر حجم ممكن من الموارد الإدخارية وإستثمارها في طاقات إنتاجية صناعية، على غرار ما فعلته البلدان الصناعية المتقدمة التي إنتقلت من بلدان ذات طابع زراعي إلى بلدان ذات طابع صناعي، وعليه فإن التراكم الرأسمالي هو جوهر التنمية الإقتصادية (**مقراني، 2010، صفحة 28**). كما ترى (**OCDE, 2001, p. 31**) أن رأس المال المادي " هو مجموع المعدات التي تستثمر الشركة من خلالها في إنتاج السلع والخدمات، وعلاوة على ذلك فإن الإستثمار في التكنولوجيا الجديدة هي نقطة إنطلاق للتعلم من خلال الممارسة من جديد، ومن بين أشكال التعلم تشتمل تحسين المعدات الجديدة والأعمال الهندسية وترتيب التقنيات القائمة، وكذا زيادة كفاءة العمل"، تلك المعرفة لا يمكن تخصيصها للشركة التي تنتجها، هي حتما تنتشر لشركات أخرى، فالإستثمار له تأثير مزدوج فهو يعمل مباشرة على النمو، وغير المباشرة على التقدم التقني. بناءا على ما سبق، نميز خمس مراحل للنمو الإقتصادي وفق نظرية (**Rostow**) هي : مرحلة المجتمع التقليدي _ مرحلة التهيؤ للإنطلاق _ مرحلة الإنطلاق _ مرحلة النضج _ مرحلة الإستهلاك. في تحليله، خلص (**Rostow**) إلى أن " الإرتفاع بمعدل تكوين رأس المال هو أول الشروط الثلاثة وأهمها والتي يجب على البلدان النامية تحقيقها

إذا أرادت الوصول إلى مرحلة الإنطلاق، بحيث تزيد نسبة الإستثمارات المنتجة إلى **10%** من ناتجها القومي، إلى جانب ظهور قطاع أو أكثر من قطاعات الصناعات التمويلية التي تحقق معدلات نمو عالية وأن تتوفر على بيئة سياسية وإجتماعية وثقافية مناسبة" (**مقراني، 2010، صفحة 29**).

كما أكد (**Arthur Lewis**) أن التنمية الإقتصادية يتوقف نجاحها إلى تحقيق زيادة كبيرة في التراكم الرأسمالي إلى جانب المعرفة والقدرات الكفئة. أما(**Nurks**)، فقد جعل من تحليل العوامل المحددة لعرض رأس المال والطلب عليه في البلدان النامية مركزا محوريا في كتابه " **مشاكل رأس المال في البلدان المتخلفة**"، لكنه كان أكثر حذرا من غيره من المتحمسين لدور رأس المال لأنه لا يكفي لوحده لتحقيق التقدم الإقتصادي. مع ذلك، الإقتصاديون الليبراليون لم يتحمسوا وحدهم لدور رأس المال في عملية التنمية الإقتصادية، بل تحمس لها أيضا الإقتصاديون الماركسيون الجدد أمثال (**Paul Baran**)، الذي يرى بأن البرنامج الإستثماري يجب أن تقوم به الدولة وليس المشروعات الخاصة، وأن تكوين رأس المال على نطاق ضخم أمر ضروري لتحقيق عملية التنمية التي شبهها بالطائرة التي تتطلب عملية إقلاعها، الوصول إلى سرعة عالية (**مقراني، 2010، الصفحات 29 - 30**).

1.2. رأس المال العام

في إطار تحليل الدور الإنتاجي **للبنية التحتية** الذي شهد تنمية ونماء في وقت مبكر في السنوات الأخيرة ترى (**Veganzones, 2000, p. 02**) بأن النظرة إلى دور رأس المال العام كعامل من عوامل النمو الإقتصادي قد تطورت بشكل ملحوظ على مدى العقد الماضي، فالإستثمار العام في البنية التحتية هو الآن ينظر إليه على أنه عامل يحسن الأداء الإنتاجي وإستثمارات القطاع الخاص، وفي هذا يساهم في النمو من خلال تعزيز جانب العرض في الإقتصاد. هذا التحول قد أظهر من خلال تقدير دالة الإنتاج كثيفة رأس المال العام (مدعمة ببنية تحتية). على أساس هذه النتائج نماذج جديدة للنمو سرعان ما أخذت بعين الإعتبار **الإنفاق العام**، بإعتباره عامل كسب لإنتاجية مكتفية ذاتيا وتحقيق النمو على المدى

الطويل. في معظم الأدبيات الإقتصادية، **البنية التحتية** تعتبر سلعا وسيطية تسهل عملية التبادل التجاري وتحسن إنتاجية مدخلات أخرى في الإنتاج. لكن الطبيعة الإنتاجية **للبنية التحتية** تنطوي أيضا على عوامل خارجية تتولد بين الشركات والمناطق والأنشطة، وفي هذا يتم التركيز على العوامل الخارجية المكانية التي تسمح بإعادة النظر في طرق جديدة ضمن مسألة التنمية الإقليمية، فبالإضافة إلى البنية التحتية مثل : الكهرباء _ النقل والمواصلات، ركز البعض على البنية التحتية الإجتماعية لاسيما التعليم والصحة اللذان يساهمان في تحسين إنتاجية العمل والتكيف مع التقنيات الحديثة.

غالبا ما تعرف **البنية التحتية** "كونها سلعا عامة مختلطة هي أساس النشاط الإنتاجي" **(Veganzones, 2000, p. 04)** ، إن الطبيعة الإنتاجية للبنية التحتية جعلها نشاطا إقتصاديا كاملا، ولكن يتوقف الأمر على إمكانية تشكيلها ففي الواقع، عدم وجود بنية تحتية في البلدان المتخلفة حال دون تحقيقها للتنمية المرجوة، فعلى سبيل المثال : في **أفريقيا** نسبة الأمية بين السكان البالغين ما بين **20** و **60**% أكثرهم من الإناث، في حين أن تكاليف الشحن إلى أوروبا تجاوزت **30** إلى **70%** من **آسيا**، وفي **الصين 20%** من الطلب على الكهرباء وهي نسبة تبقى غير كافية. من هنا، البنية التحتية تكمن من خلال توفير السلع والخدمات الوسيطية التي ستشارك في العملية الإنتاجية، خصوصا وأن خصوصية البنية التحتية تعني القدرة على تحسين عوامل الإنتاج الأخرى **(Veganzones, 2000, p. 03)** .

للبنية التحتية دور فعال في توسيع حجم السوق من خلال تكثيف عمليات التبادل الذي قد تنشأ من جراء ذلك التطور، هذه الخصائص مكنت من تحقيق وفورات الحجم ونشر التقدم التقني، فضلا عن زيادة تقسيم العمل، مما يجعل من الممكن تطوير أوجه التآزر والتكامل بين الشركات والمناطق والأنشطة. الطبيعة الإنتاجية للبنية التحتية قد وجدت مبررا إقتصاديا لتدخل الدولة، ففي حالة البناء الفعلي للبنية التحتية، التصنيع يمكن أن لا يحدث إذا لم يكن هناك تنسيق للمشاريع الإستثمارية للمؤسسات. في ظل وجود نفور من المخاطرة العالية، فتحسبا لذلك، مالكي البنية التحتية يمكنهم وقف عمليات

إنشاؤها نظرا لإمكانية تحقيق عوائد منخفضة، ومن هنا فدور الدولة سيكون العمل على تنسيق الإستثمارات للمؤسسات من أجل ضمان **إنشاء البنية التحتية**، ومن جهة أخرى **إمكانية التصنيع** (**Veganzones, 2000, pp. 03 - 04**).

1.3. رأس المال البشري

في السنوات الأخيرة برز توافق واسع لتأكيد ضرورة تكثيف **رأس المال البشري** في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للأمم، فالقدرة التنافسية للإقتصاديات الحديثة الحيوية والإبداع في المجتمعات المعاصرة يعتمد المزيد من أشكال الإنتاج، وحركة إنتقال والتعبئة الإقتصادية للموارد البشرية. إن تركز الموارد البشرية في عملية خلق القيمة المضافة قد أسس نموذجا جديدا، تحول بشكل أساسي نحو تحويل المعلومات لمعارف ومهارات داخل المنظمات فـ "**رأس المال البشري**" _ "**رأس المال المعرفي**" _ "**رأس المال المؤسسي**" _ " **الإستثمار غير المادي**"، كلها أفكار ومفاهيم تعلن لإنطلاق ثورة مستمرة. وفقا لـ **Amartya Sen**) الحائز على جائزة نوبل للإقتصاد سنة **1988** في كتابه "**نموذج إقتصادي جديد لـ 2005**" ، يؤكد الدور الحاسم للثراث المؤسسي المبني على الإستثمار في رأس المال البشري للفترة الماوية، قد سبب النجاح الإقتصادي للرأسمالية في **الصين**. إذا ظهور الحاجة إلى التكيف مع المتغيرات الإقتصادية والتكنولجية والإجتماعية والثقافية، فظاهرة العولمة التي تعبر عن حركة تحرر كبير لإنتقال السلع ورؤوس الأموال _ التقنيات والمهارات، ولدت تسارع هذه الثورة عن طريق رأس المال البشري أو تطوير الفوائد المعرفية للأمم (**Bahloul, nd, p. 02**).

في إطار هذه الرؤية، فإن التجديد الإقتصادي والإجتماعي للأمم سيكون القاعدة الرئيسية لرأس المال البشري، الذي يعرف على أنه "مجموعة المعارف والمهارات والقدرات والعادات والعلاقات المستمرة من قبل الأفراد في حالات العمل"(**Bahloul, nd, p. 02**) . في هذا السياق، (**Garira, 2006, p. 17**) ترى بأن رأس المال البشري هو " عبارة عن القدرة الإنتاجية للفرد والتي إكتسبها من خلال تراكم مخزون المعارف

العامة أو الخاصة تتم من خلال أنشطة في شكل إستثمارات، لكن رأس المال البشري هو مختلف عن باقي الأشكال الأخرى لرأس المال (رأس المال المادي _ العام _ المالي _....إلخ)، فمن ناحية هو يؤثر على الثروة والرفاهية للأفراد، ومن ناحية ثانية فإن الفرد هو الناقل المحتمل لرأس المال البشري. تبعا لما سبق، تعزى نظرية "رأس المال البشري" للإقتصادي (**Schultz, 1961, p. 02**)، ففي نظره رأس المال البشري يتكون من تراكم جميع الإستثمارات السابقة في مجال التعليم _ التدريب أثناء العمل _ الصحة _ الهجرة _ وعوامل أخرى التي تزيد من إنتاجية الفرد، وبالتالي تحقيق المزيد من الأرباح، فالمعرفة والمهارة وفقه هي نتاج الإستثمار الإنساني الذي يترجم في نهاية المطاف بقيمة إقتصادية. يؤكد (**Bahloul, nd, p. 03**) بأن الإتجاهات الرئيسية للإستثمار التعليمي في البلدان المتقدمة والناشئة في السنوات الأخيرة كلها تبين تأثير التعليم والتدريب للموارد البشرية على القدرة التنافسية للإقتصاد. لكن على غرار ذلك، إن أداء نظم التعليم في الحقيقة هي لا تعتمد فقط على تخصيص حصة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في الغالب للكفاءة التخصيصة والإنتاجية للموارد المعبأة، ففي البلدان التي تتميز بأداء تعليمي قوي، الإنفاق على الطالب الواحد هي أعلى في التعليم العالي مقارنة بالتعليم الإبتدائي، حيث يمكن أن تتراوح من بسيطة إلى مضاعفة كما هو الحال في بلدان **الشمال الأوروبي** و**الولايات المتحدة الأمريكية**. **الهند** هي الحالة الأكثر دلالة في هذا الصدد، فالبلاد التي لديها أعلى نسبة للسكان قد نجحت في التمكن من الذرة _ الرقاقة الإلكترونية _ صناعة السيارات _ المشاركة في غزو الفضاء، وعدة جوائز منحت لجامعاتها، حيث جعلت التعليم المدرسي الإلزامي هي إستراتيجية أصلية قد تنطوي على تشكيل نخب علوية للمجتمع من خلال نظام التعليم الذي يتضمن الإستثمار في التدريب للجزء النبيل من الطبقة السكانية _ المهندسين _ الفنيين _ المديرين _ الباحثين. مع مرور الوقت والموارد ووجود مخرجات التعليم أصبحت ضمانة لإنتاج رأس المال الذي أصبح الذريعة الرئيسية لتفوق **الهند** في مجال الإلكترونيات (**Bahloul, nd, pp. 03 - 04**).

2. الإبتكار والتكنولجيا عاملا دعم لعملية التصنيع

2.1. مدخل لماهية عملية الإبتكار

لقد أعلن عن الإبتكار للمرة الأولى في التصميم الإقتصادي لـ (**Joseph Schumpeter**) سنة **1934** في كتابه "نظرية التنمية الإقتصادية"، حيث عرف (**Schumpeter**) الإبتكار على أنه "مجموعة معارف جديدة، الموارد أو المعدات" (**Gargné & Olivier, 2011, p. 07**)، وفق الذلك قد إقترح تصنيف الإبتكار إلى خمسة أنواع :

- إدخال منتج جديد أو التغيير في نوعية منتج موجود؛
- إدخال عملية إنتاج جديدة في الصناعة؛
- إفتتاح سوق تجاري جديد؛
- إستخدام مصادر جديدة للمواد الخام أو إستخدام مدخلات جديدة.
- تعديل التنظيم الصناعي مثل : خلق حواجز أمام الدخول الذي يسمح للشركة بالإستفادة من حالة الإبتكار.

قد أكد (**Schumpeter**) على الفرق الموجود بين المفهومين (الإبتكار والإختراع). في الواقع، الإبتكار يختلف عن الإختراع لأنه جزء من منظور تطبيقي، بعبارة أخرى الإختراع يجب أن يباع من أجل أن يعتبر إبتكارا. ضمن الأعمال الرائدة لـ (**Schumpeter**) قد حددت تعريفات كثيرة في الأدبيات العلمية في مجالات مختلفة مثل : الإقتصاد _ الإدارة _ التسيوق __ الأعمال الريادية _ العلوم البحثية والهندسية، وفي هذا يصنف الإبتكار إلى ثلاثة مجموعات أساسية تأتي كما يلي (**Gargné & Olivier, 2011, p. 07**) :

الجدول (09 / 01): أصناف الإبتكار

أصناف الإبتكار	
إبتكار المنتجات	هو إدخال سلعة أو خدمة جديدة أو تحسين الكثير من خصائصها أو كيفية إستخدامها الذي هو الغرض منها، هذا التعريف يضمن تحسينات كثيرة في المواصفات التقنية، المكونات، والمواد، والبرمجيات المدرجة أو الخصائص التقنية الأخرى.
إبتكار العمليات	هو تنفيذ طريقة جديدة للتسويق والتي تنطوي على تغييرات كبيرة في تصميم المنتجات أو التعبئة والتغليف، وتشجيع الترويج أو تسعير المنتج.
إبتكار التنظيم	هو تنفيذ طرق تنظيمية جديدة في ممارسات تنظيم مكان العمل أو في العلاقات الخارجية للشركة.

Source: Gargné, R., & Olivier, L. P. (2011). La performance Québecoise en innovation. *Centre sur la productivité e la prospérité*, (p. 09).

2.2. التطور التاريخي لتصنيع الإبتكار

" إذا كنت تريد أن تضع إصبعك على أفكار كبيرة،..... كنت في حاجة إلى الكثير"(**Thomas Edison**) .

(**Thomas Edison**) من مواليد **1847**، واحد من أهم المبدعين في عصره فأغلب المؤرخين يتفقون على أن (**Edison**) هو أصل **تصنيع الإبتكار**. فخلال حياته المهنية أودع أكثر من **1000** براءة إختراع (يوضح هذا أن على المخترع أن يكون له فضول لا حدود له). (**Edison**) كان يعمل مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مختلف المجالات العلمية _ الإقتصادية _ السياسية، فمصيره لن يكون هو نفسه لو كان هذا الأخير يربط إستكشافاته بشكل منهجي فقط دون أن يكون هناك طرف ثاني وثالث، أغلب اختراعاته تمتعت بمدخلات من موظفين لامعين خارجيين. من أجل مصباح متوهج(**Edison**) كان قائما على تحسين نموذج من أصل عشرين نموذجا قديما فبعد نحو **6000** إختبارا مختلفا إستغرق عام ونصف ليجد الحل، ومع ذلك الإختراع لم يتوقف في الطريق فبدون شبكة الكهرباء والمولدات الكهربائية، المصباح المتوهج ليس له نفع، هنا تعاون (**Edison**) مع خبراء في الشبكة والصناعة لتطوير أول شبكة كاملة، لم يطور فقط تقنية جديدة فبفضل إتصالاته قد ساهم في بناء صناعات كهربائية بأكملها. في نهاية حياته، قد بنا إمبراطورية صناعية فضلا عن تعزيز كبير من العلماء والمهندسين حول العالم (**Huwart, nd, p. 04**).

من عهد (**Edison**) إلى يومنا هذا، أصبحت أنشطة الإبتكار داخل الشركات ذات أهمية كبيرة بدءا من صورة المخترع داخل مختبره ومرورا بفرق منظمة للبحوث، إلى ظهور إدارات خاصة بالإبتكار في منظمات صناعية مع ميزانياتها الخاصة أين يتم إيواء المهام المتعلقة بالبحث والتطوير (على نحو **Taylor**). بعد ذلك، تم حجز المهام المتعلقة بالإبتكار للموظفين والمديرين وتحديد مسؤولين تنفيذين داخل المنظمة وليس كل الموظفين وأقل إلى أصحاب المصلحة الخارجيين عن المنظمة. بالتالي، فإن إدارات الإبتكار تحولت لحصون تضمن الحماية الفردية للباحثين فهم معزولين عن العالم الخرجي. إن هذا المنظور هو عبارة عن السياق التاريخي للإبتكار، ففي سنوات (**1950** إلى **1960**) التحدي بالنسبة لمعظم الشركات الصناعية كان لقهر الأسواق الجماعية الجديدة، والمنافسة كانت أقل شراسة والبيئة الإقتصادية أكثر قابلية للتنبؤ، بالتالي الشركات قد أصبح بإمكانها إدارة عمليات الإبتكار لديها بطريقة خطية بناءا على تحليل بسيط من تقارير التكاليف / الأرباح. من جهة ثانية، بداية من **1970** ظهرت الأزمة التي شددت البيئة الإقتصادية ما إستدعى تقديم مشاريع الإبتكار بمواعيد نهائية ومحددة وظهرت بأهداف قصيرة الأجل فقط. في سنوات **1980**، ظهرت مبادئ لإدارة الجودة مستوحاة من "**معجزة الصناعة _ اليابانية**"، فإندمجت أساليب إدارية مبتكرة في شركات أوروبية وأمريكية وبهذا أصبح تحسين جودة أداء المنتجات واحدة من أولويات المختبرات والمهندسين. مع تكثيف بوادر العولمة في سنوات **1990**، قد إستثمرت الشركات في أنظمة متطورة بغية تقصير المسافة بين العملاء والموردين مع تراجع الإبتكار (خفض التكاليف لإبتكار المنتجات) (**Huwart, nd, pp. 04 - 05**). الإقتصاد والعملية الصناعية لم تتوقف منذ ذلك الحين، **فرقمنة المعلومات** قد سرعت دورات الإبتكار وفي الوقت نفسه المستهلكين أصبحوا أكثر تنافسية وأكثر تقلبا، وقد تم إثراء عروض المنتجات بالمواد الغذائية فعلى سبيل المثال : مجموعة متنوعة من المنتجات المعروضة للمستهلكين زادت بنسبة **25%** سنويا، وفي **2010** مصنعي الهواتف المحمولة قد باعوا **900** نموذجا مختلف من الهواتف المحمولة أكثر مما كانت عليه في عام **2001**.

التقنيات أصبحت أكثر تعقيدا فالهاتف الذكي (سمارفون) الحديث غطى ما يقارب **300** براءة إختراع مختلفة وفي مجالات متنوعة جدا، في حين أن الشركات تدعم بالإنفاق على (**R&D**) من أجل السيطرة على السوق (من **A** إلى **Z**). بهذا أصبحت الأمور أكثر تعقيدا في وقت هي مطالبة بأن تكون قادرة على المنافسة، الطريقة الوحيدة بالنسبة للكثير منها لمواجهة التحديات هو بالإبتكار الذي يتوقف على الإنفتاح (فتح مجال لأطراف فاعلة مختلفة وخارجية عن بيئتها الداخلية)، مع تنفيذ التعاون وإعتناق مبادئ وديناميكيات الإبتكار المفتوح. في الجدول الموالي سنستعرض التغيرات الحاصلة في حصة البحث والتطوير بدعم من شركات صناعية كبرى للفترة (**1960- 2010**) (**Huwart, nd, p. 05**).

الجدول (10 / 01) : التغيرات في حصة البحث والتطوير بدعم من الشركات الكبرى للفترة (2010 – 1960)

السنوات	نسبة الإنفاق على (R&D) الصناعية في أيدي الشركات الأمريكية الكبرى (+10.000 من القوى العاملة)		الإستثمار في البحث والتطوير المشاريع الكبرى نسبة من PIB الأمريكي	
	نسبة البحوث والتطوير الصناعية في أمريكا	نسبة PIB الأمريكي	نسبة البحوث والتطوير الصناعية في امريكا	نسبة PIB الأمريكي
1960	0	0	0	0
1970	%80	%2,2	%70	%1,9
1980	%84	%2,35	%65	%1,6
1990	%77	%2	%68	%1,8
2000	%53	%1,1	%78	%2,1
2010	0	0	0	0

Source: Huwart, J. Y. (nd). *Les nouvelles frontiers de l'open innovation.* Agence Wallonne à l'exportation et aux investissements étrangers. Editeur responsables: entreprise globale, (p. 07).

دفع المستثمرون الماليون قادة الصناعة إلى الإبتعاد عن نموذج للتكثل الصناعي من أجل التركيز على بعض المهام الأكثر تحديدا، وهكذا في **الولايات المتحدة الأمريكية** بلغت حصة نفقات البحث والتطوير لأكثر من **10.000** موظفا بين (**1990** إلى **2000**) من **77%** إلى **53%** من إجمالي الإنفاق في البحث والتطوير على الصناعة (كل ذلك موضح في الجدول أعلاه)، على الرغم من الإنخفاض فإن الإستثمار في البحث والتطوير إستمر في النمو من **68%** إلى **78%** (**Huwart, nd, p. 05**).

تحليلا لعملية **الإبتكار المفتوح** في بعض القطاعات جرت بطرق مختلفة جدا مثل تكنولوجيا إبتكار المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، التطور السريع لسوق رأس المال الإستثماري الذي يمكن من خلاله نقل بعض مخاطر الإبتكار إلى هياكل صغيرة ورشيقة ومبتكرة جدا (الشركات الناشئة _ الفوائد العرضية[1] _..إلخ)، حيث وجهت دعوات من قبل الجهات المانحة لدعم جزء من تكاليف التطوير والإبتكار الذي أصبح ضمنيا جزءا أساسيا من العلاقة التعاقدية مع الرؤساء المقاولين، فحركة الإستعانة بمصادر خارجية لبعض العلامات التجارية الكبرى سمحت للموردين مثل (**Valeo**, **Delphi HTC _ Flex Tronics**) من أن تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات حقيقية، أحيانا توضع لقلب موازين القوى فالموردين من الدرجة الأولى والثانية الآن في الكثير من الأحيان يحددون وتيرة الإبتكار لعملائهم المصنعين (**Bienchi & Labory, 2006, p. 266**).

لوقت طويل أعتبر الإبتكار عملية خطية فزيادة الإنفاق على البحث والتطوير هو ضمان لعائد إستثماري يتناسب مع الكمية المعينة (**Sanjayalall, 1992, p. 176**) . أما بحسب (**Phillipe, 1984, p. 03**) " إن البحث والتطوير هو عبارة عن مصدر رئيسي لنمو الإقتصادي واحد من عدد قليل من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على السياسة الإقتصادية في المستقبل". أما (**Gargné & Olivier, 2011, p. 13**) فهو يرى بأن الإبتكار يلعب دورا هاما في نمو الإنتاجية من جهة، وإدخال منتج أو طريقة للتسويق من شأنه أن يزيد مبيعات الشركة أو يزيد من حصتها في السوق، ومن جهة ثانية إدخال طريقة جديدة أو أسلوب تنظيمي جديد من شأنه أن يخفض التكاليف ويزيد من كفاءة العمل. بناءا على ذلك، الإنتاجية لابد من أن تزيد لأن كمية أكبر من السلع والخدمات سيتم إنتاجها بتكلفة أقل.

[1] **الفوائد العرضية (Spin Offs)** هي شركات جديدة تأسست من قبل الأفراد أو الفرق الذين كانوا يعملون سابقا في منظمة المنشأة. المؤسسون يعتمدون على التكنولوجيا المتقدمة المحمولة من المنظمة الأم إلى المشروع الجديد، إن إنشاء كذا شركات عادة ينطوي على أربع وكلاء : منشء التكنولوجيا الأساسية (فرد أو منظمة التي تطور التكنولوجيا الأساسية إلى نقطة أين نقل التكنولجيا يستغرق أكثر) _ المنظمة الأم هي تستضيف منشء التكنولوجيا _ صاحب المشروع (أو الفرق المؤسسي)، الذي يعتمد على التكنولوجيا التي يقدمها المنشء ويتحمل الخطر للوصول بها إلى السوق _ مستثمر المشروع.

في بعض البلدان المعروفة بإستثماراتها في البحث والتطوير مثل **السويد _ اليابان** أظهرت حدود هذه الرؤية، فعلى الرغم من جهودهم لم تسجلا مزيدا من الأداء الاقتصادي مقارنة بأقرانها. ففي الواقع (**Huwart**) يرى بأن هناك جانب من الإبتكار هو صعب وهو الذي يغطي جوانب التكنولوجيا _ البحث العلمي _ إختبارات في الإنتاج الصناعي، فالإبتكار له جانب لين غاية في الإهمية، فهذا الأخير يأخذ في الحسبان الجوانب مثل : إنشاء خدمات جديدة _ التصميم _ إبتكار نموذج للأعمال _ العلاقات الإنسانية، فالإبتكار لا يفرض أو يصنع من وصفات جاهزة حيث ينشأ الإبتكار من الكيمياء _ من التجربة _ من الصدفة _ ومن البحث عن المعلومات _ ومن العلاقات الشخصية. علاوة على ذلك، فإن التكنولوجيا التي لا تلبي الحاجة لا يتوقع إستخدامها من جديد، حيث أن الذي لا يتناسب مع إستخدام الجمهور سرعان ما يفقد أي قيمة إقتصادية مهما كانت هذه الأخيرة متطورة (**Huwart, nd, p. 09**).

2.3. ديناميكيات التعلم التكنولوجي في التصنيع

في معظم البلدان المتقدمة أعتبر التصنيع "عملية التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث أين تلعب التكنولوجيا دورا حاسما"، ففي العديد من الدراسات إتضح بأن أكثر من **50%** من النمو الإقتصادي قد حقق في بلدان ذات الإبتكار التكنولوجي، بعبارة أخرى التنمية الصناعية هي "عملية بناء القدرات التكنولوجية عن طريق زيادة التعلم الذي يترجم في آخر المطاف بمنتجات وعمليات مبتكرة في سياق التغير التكنولجي المستمر" (**Linsu, 2001, p. 02**).

بواسطة الإمكانيات التكنولوجية ينبغي إمتلاك المقدرة على الإستفادة من المعرفة التكنولوجية في ميادين شتى مثل : الإنتاج _ الهندسة _ الإبتكار للحفاظ على القدرة السعرية التنافسية والنوعية. هذه الإمكانيات تسمح للشركة بإستيعاب _ إستخدام _ تكييف وتعديل التكنولوجيا القائمة، كما تسمح لها بإستخدام تكنولوجيا جديدة ومن ثم تطوير منتجات جديدة وعمليات جديدة لتلبية حاجيات البيئة الإقتصادية المتغيرة. من خلال **التعلم التكنولجي في التصنيع** الذي يتم تشكيله وتراكمه، **ينبغي**

للحكومات والشركات على حد سواء زيادة القدرة التنافسية، فالشركات ينبغي لها أن تدرج الأنشطة في هذا المجال داخل الشركة وللحكومة دور تسهيل ذلك من خلال توفير مرافق البنية التحتية الرئيسية.

في البلدان المتقدمة خصوصا، تدرج طرق **التعلم من خلال الأبحاث** الذي يساهم في الحد من كافة حدود المعرفة ليضمن تراكم القدرات التكنولوجية. بالعكس في البلدان النامية، حيث تدرج طرق **التعلم من خلال الممارسة** أين التقليد يلعب هذا الدور. مجموعة من البلدان الصناعية الجديدة على رأسها **كوريا الجنوبية _ تايوان _سنغافورة** قد تحركت بسرعة كبيرة جدا للتحول من **التعلم من خلال الممارسة** إلى **التعلم من خلال الأبحاث**. ففي دراسة شاملة لصناعة السيارات الكورية (**Kim Linsu**) قد وضعت إطارا متكاملا لتوضيح ديناميكية التعلم التكنولوجي على مستوى الشركات (موضح في الشكل الموالي). التعلم الذي يتم توفيره بسرعة عن طريق عملية التحول والإنتقال من **المعرفة الصريحة** و **المعرفة الضمنية**، من خلال المعرفة الصريحة هي تنقل بلغة رسمية منتظمة ومقننة، وبالعكس فالمعرفة الضمنية هي عملية متجذرة تنبع من العقل والجسم البشري فمن الصعب تقنينها والتواصل بها، ولا تتمكن من التعبير بها في العمل و الإلتزام والمشاركة بها في سياق محدد. التعلم وخلق المعرفة من خلال التفاعل بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية ينمو في دوامة حلزونية للإنحدار التصاعدي لمستوى الفرد إلى المنظمة (**Linsu, 2001, p. 02**).

الشكل (05 / 01): المنظمة كنظام للتعلم

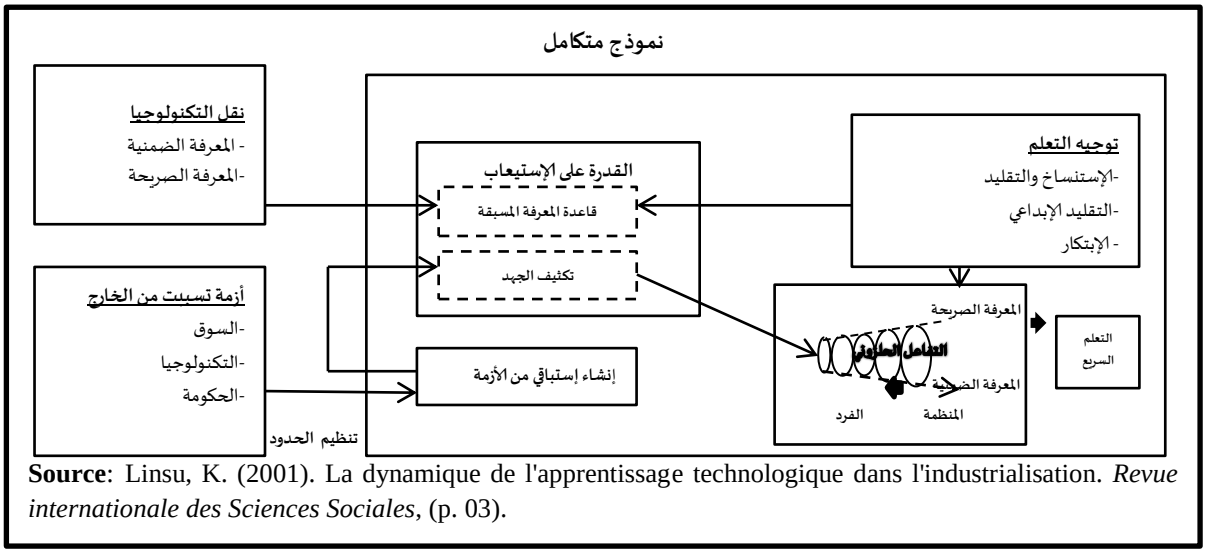

Source: Linsu, K. (2001). La dynamique de l'apprentissage technologique dans l'industrialisation. *Revue internationale des Sciences Sociales*, (p. 03).

الشكل البياني أعلاه قد سمح بتحديد العديد من المتغيرات التي تتصرف بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن عملية حلزونية لتوجيه التعليم. إن عملية التعلم تعتمد جزئيا على المقدرة على الإستيعاب والتي تتضمن عنصرين هامين هما : المعارف القائمة _ وتكثيف الجهد، قاعدة المعارف القائمة تعتبر نقطة إنطلاق أساسية لتعلم التكنولوجيا لأن المعرفة اليوم تؤثر على عملية التعلم وعلى طبيعة المعرفة من حيث الإكتساب، فهذا يؤدي إذا لخلق معرفة إضافية. شدة القوة في هذه الحالة، هي كمية الطاقة المبذولة من قبل أعضاء المنظمة على حل المشاكل، حيث لا يكفي وضع الشركات على إتصال مع المعرفة الخارجية ذات صلة إذا كانت لا تبذل جيدا للإستيعاب. من هنا، يظهر بأن التعلم أسرع وأقوى من قاعدة المعارف القائمة وتكثيف الجهد المبذول هو أكثر أهمية (**Linsu, 2001, p. 03**).

3. الإستثمارات والقروض عنصرا دعم لعملية التصنيع

3.1. الإستثمار الأجنبي المباشر

تعد الإستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أهم مظاهر العولمة. منذ منتصف **1980**، الإستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت نموا غير مسبوق تمثل في إنشاء وحدات الإنتاج في الخارج أو في الحصول على وحدات قائمة، حيث حققت في السنوات الأخيرة إرتقاءا بإستمرار (**Lavasseur, 2002, p. 02**). قد بينت العديد من الدراسات تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الأدبيات الإقتصادية، من خلال قنوات مختلفة التي بواسطتها يمكن أن يمارس آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة على النمو،أهم تلك الجوانب نذكر : نقل التكنولوجيا _ تدفق رؤوس الأموال _ إدخال عمليات جديدة _ مكاسب وعوائد انتاجية _ فتح فرص جديدة في السوق. علاوة على ذلك، البلدان النامية تنظر إليه على أنه القناة الأهم لتسهيل عملية إنتشار التكنولوجيا، حيث أن تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة على العموم تلعب دورا إيجابيا في تحفيز النمو الإقتصادي في البلدان المضيفة (**Abderrezak, 2013, p. 05**). في نفس السياق، بحوث أجريت حول **الصين** لاحظت بأن الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي وملحوظ يؤثر على النمو

الإقتصادي على المدى الطويل، من خلال التأثير على التغير التقني. فمن خلال نماذج كل من (**Barensztei de Gregorio _ Lee**) سنة **1998**، وفقهما لعبت درجة التقدم التكنولوجي دور المحدد الرئيسي للنمو أكثر من مساهمة الإستثمار المحلي، إن غالبية الدراسات نصت على أن الإستثمار الأجنبي المباشر إذا ربط بمحددات أخرى يؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي للبلدان المضيفة. ومنه يمكن تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه "النشاط الذي من خلاله يقيم المستثمرون في دولة واحدة بهدف تحقيق مصلحة دائمة، هذه العملية قد تكون لإنشاء شركة جديدة تماما أو لتغيير وضع لممتلكات الشركات القائمة من خلال عمليات الدمج والإستحواذ، النشاط في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن قياسه بطريقتين هما : من خلال تدفقات أرصدة الإستثمارات المالية، ونشاط لفروع شركات أجنبية (حقيقية) في البلدان المضيفة (**OCDE, 2002, p. 01**).

3.2. القروض والدعم المالي لعملية التصنيع

تطورت العلاقة ما بين التصنيع والقطاع المالي مع مرور الوقت، حيث تركز الإهتمام في المقام الأول على إنشاء المصانع بعدها ظهرت تدابير خاصة بإنشاء مؤسسات مالية وسيطة وفي الأخير إنشاء القطاع المالي، الذي يحدد دوره وسط بيئة تجارية وسياسية على نطاق واسع. إن حسن سير القطاع المالي يجب أن ينطوي على ضمان تدفق رؤوس الأموال كافية لصالح رجال الأعمال وأصحاب المشاريع القابلة للتطبيق، هذا هو سبب التوقيع على **إنفاقية كوتونو** الرامية على أهمية القطاع المالي في دعم القطاع الخاص (**McCarthy, 2003, p. 51**). البنوك هي الوجه الأبرز للقطاع المالي، فهي " تعتبر الوكيل الوسيط وأهم مصدر إءتماني لتمويل الأنشطة الرئيسية في الإقتصاد، حيث يعتبر توفير المال الذي يمنح من قبل الدائن (المقرض) إلى المدين (المقترض)، بموجبه يمكنه الحصول على الأموال ودفع مقابلها فائدة على أساس مسار زمني، أما بالنسبة للمدين سواء كان شركة أو فرد فالإءتمان يؤكد وجود دين ويتيح توفير الموارد المالية المؤقتة" (**Cousin, nd, p. 03**).

بالرجوع إلى **إتفاقية كوتونو في الهند** التي تخص " تمويل و دعم الإستثمارات والمشاريع الصناعية"، نصت على ضرورة التعاون من أجل توفير الموارد المالية على المدى الطويل، لتعزيز دور القطاع الخاص في مجال التصنيع وتعبئة رؤوس الأموال سواء المحلية أو الأجنبية لهذا الغرض. تحقيقها لهذه الغاية، يجب التعاون لاسيما في :

- منح مقدمة في شكل مساعدات مالية وتقنية لدعم إصلاحات السياسات، تنمية الموارد البشرية، تنمية القدرات المؤسسية أو غير ذلك من أشكال الدعم المؤسسي ذي الصلة بإستثمار محدد، تدابير لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وتعزيز قدرات الوسطاء الماليين والقطاع الخاص غير المالي _ تسهيل وتشجيع الإستثمار _ تحسين الأنشطة التنافسية؛
- الخدمات الإستشارية والتشاور للمساعدة على خلق مناخ ملائم للإستثمار وقاعدة معلومات لتوجيه وتشجيع تدفق لرأس المال؛
- رأس المال المخاطر به للإستثمار في الأسهم أو شبه الأسهم، أو ضمانات لدعم إستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، فضلا عن القروض والتسهيلات الإءتمانية وفقا للشروط المنصوص عليها و بشروط للتمويل؛
- قروض ممنوحة وفقا للموارد الذاتية للبنك، ووفقا للشروط والقوانين المتفق عليها (**Accord de partenariat entre les membres du groupe des états d'Afrique des caraibes et du pacifique, d'une part, et la communauté Europpéene et ses états membres, d'autres part, nd, p. 100**).

خاتمة

يتضح مما سبق ومن خلال التطرق للجوانب النظرية للتصنيع ولسياسات التصنيع ولأهم النظريات الموضحة لمكانة التصنيع كقاعدة للإقتصاد مرورا بحركة التصنيع في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وإلى ذكر أهم الدعائم التي يستند إليها التصنيع وإستراتيجية التصنيع، أن التصنيع بإمكانه أن يتفاعل مع العديد من المتغيرات والظواهر الإقتصادية أهمها : النمو الإقتصادي من خلال تحقيق نمو صناعي _ تحقيق بيئة تنافسية للإقتصاد من خلال جعل السياسة التنافسية جانب عرض من السياسة التصنيعية _ تحقيق تنمية إقتصادية من خلال تركيز السياسة التنموية على الصناعة أكثر منه في الزراعة. إستنادا لذلك، قد تحدد على ضوءها العديد من النظريات المفسرة للكيفية التي يؤثر بها التصنيع على المتغيرات والظواهر المذكورة سابقا، حيث نميز نظرية النمو المتوازن وغير المتوازن _ نظرية أقطاب النمو _ نظرية الدفعة الكبيرة. تلك النظريات في مجملها تستند لأسس مدعمة للعميات التصنيعية كتوفير رأس المال المادي العام والبشري _ التكنولوجيات ومناهج التعليم الموجهة _ القروض والإستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثاني : التذكير بأهم نماذج التصنيع

تمهيد

المبحث الأول: الإطار النظري لإستراتيجيات التصنيع

1. التأصيل النظري لمفهوم الإستراتيجية
2. الإستراتيجية كمفهوم تقابل السياسة كمفهوم
3. الإستراتيجية للتصنيع هي إستراتيجية للتنمية

المبحث الثاني: أهم إستراتيجيات التصنيع في الأدبيات الإقتصادية

1. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إستخراج الموارد الطبيعية
2. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على التركيز
3. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الإنفتاح

المبحث الثالث: إستراتيجيات أخرى للتصنيع

1. القطاع غير الرسمي كإستراتيجية للتصنيع
2. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على تنمية القدرات البشرية
3. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الطاقات المتجددة

خاتمة

تمهيد

منذ الحرب العالمية الثانية شهد العالم نموا إقتصاديا قويا مصحوبا بإرتفاع في عدم المساواة ما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، فـ **15%** من بلدان العالم تسيطر على **75%** من الصناعة وحجم التجارة (وفق إحصائيات البنك العالمي لسنة **2016**) وإلى **85%** من الثروة العالمية (رأس المال _ التكنولوجيا _ المعلومات)، إضافة إلى إرتفاع في مستوى المعيشة (نصيب الفرد من **PIB** للولايات المتحدة الأمريكية مثلا سنة **2013** هو **53.001$** _ وفق إحصائيات البنك العالمي لسنة **2016**)، ومقارنة بذلك في البلدان النامية هو ضعيف (نصيب الفرد من (**PNB**) **لنيجيريا** مثلا لنفس السنة هو **3.082$**). ففي الواقع، إذا مررنا بحداثة الإقتصاد فالبلدان المتقدمة تتميز بزراعة إنتاجية _ مجموعة متنوعة من الصناعات بما في ذلك الصناعات ذات التقنية العالية (الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات) _ خدمات وبنية تحتية متطورة لغاية. بالعكس في البلدان النامية يتميز بنظام زراعي موسع ومنتشر _ إنتاجها لا يلبي الطلب المحلي للسكان _ التصنيع هش مثله مثل شبكة البنية التحتية وهي أقل كفاءة من الدول سالفة الذكر. أما فيما يخص محور التجارة العالمية، فالدول النامية تتخصص أساسا في تصدير السلع ذات التصنيع البدائي (المنسوجات مثلا)، في حين البلدان المتقدمة تصدر منتجات ذات التكنولوجيا فائقة والتي ترتبط مع الزيادة في العوائد. تحليلا لما سبق، البلدان النامية التي تعاني بنية إقتصادياتها ظروفا صعبة يعود أغلبها إلى ظروف تاريخية تعود للحقبة الإستعمارية، هي تسعى جاهدة لإستغلال قدراتها ومواردها الذاتية من خلال البحث عن مخرج من الواقع الذي تعيشه، ما جعلها تتبنى إستراتيجيات تنموية ضمن سياسات تصنيعية إستخلصت من تجارب لبعض البلدان حققت نمو إقتصادي إستند على التصنيع كعامل دعم لعمليات التحول في إتجاه التعزيز الإقتصادي ومحو فجوة التفاوت بينها وبين البلدان الصناعية الكبرى. تبعا لذلك، الفصل الثاني من الجزء الأول للأطروحة خصصناه لدراسة أهم إستراتيجيات التصنيع المطبقة دوليا، في ثلاثة مباحث أساسية تأتي كما يلي.

المبحث الأول : الإطار النظري لإستراتيجيات التصنيع

لسياسات التصنيع دور كبير في دعم بنية الإقتصاد، يتجلى هذا الدور في رسم مسار عمليات التصنيع. لكن، أغلب الإقتصاديين يؤكدون على وجود متغيرات وعمليات داخلية وخارجية تمس الإقتصاد بصفة دائمة أو مؤقتة تحول دون إمكانية تطبيق تلك السياسات بالوجه الصحيح ومن ثم عدم إمكانية تحقيق كل أو بعض الأهداف المرسومة من أجلها. هنا تظهر الإستراتيجية كحلقة وصل بين وسائل سياسات التصنيع وأهدافها، عن طريق إستيعاب الواقع المتغير في إدارة وتسيير شؤون سياسات التصنيع، هذا ما سنوضحه في البحث الأول من الفصل الثاني للجزء الأول للمذكرة والذي نتناول فيه الإطار النظري لإستراتيجيات التصنيع.

1. التأصيل النظري لمفهوم الإستراتيجية

مثل مفهوم رأس المال، الإستراتيجية مفهوم موسع جدا جذورها تعود إلى العلوم العسكرية فيما يتعلق بالقيادة العامة للحرب وتنظيم الدفاع، أو بالمعنى الأدق مجموعة من الإجراءات المنسقة _ المناورات _ لضمان القوة والأمن في المنطقة. في نظر (**Deverpe, 2013, p. 03**) الإستراتيجية تعبر عن " مجموعة من الممارسات الهائلة بواسطتها المنظمات (عامة _ خاصة) أو (الأفراد _ الأسر) تميل بوعي أو بدون وعي للحفاظ على أو تحسين وضعها ضمن هيكل للعلاقات الدولية أو المحلية، الذي يشكل نظام كونه نتاج واحد موحد ومولد يعمل ويتحول على هذا النحو". من خلال هذا الترتيب الذي يتعلق بتحقيق الأهداف مستقبلا، تعتمد الإستراتيجيات أولا على الحجم أو على هيكل رأس المال المعاد إنتاجه، والذي يعني الحجم الحالي والمحتمل لرأس المال الإقتصادي، رأس المال الثقافي ورأس المال الإجتماعي الذي تملكه المجموعة وأوزانها النسبية في هيكل الأصول. ثانيا، للدولة دور يتمثل في توازن القوى بين الطبقات مع إعادة إنتاج رؤوس الأموال السابقة. هذا التسلسل المنطقي في نظر (**Deverpe, 2013**) يتم تمثيله في الرسم التخطيطي الموالي :

الشكل (06 / 01) : الدور الرئيسي للإستراتيجية

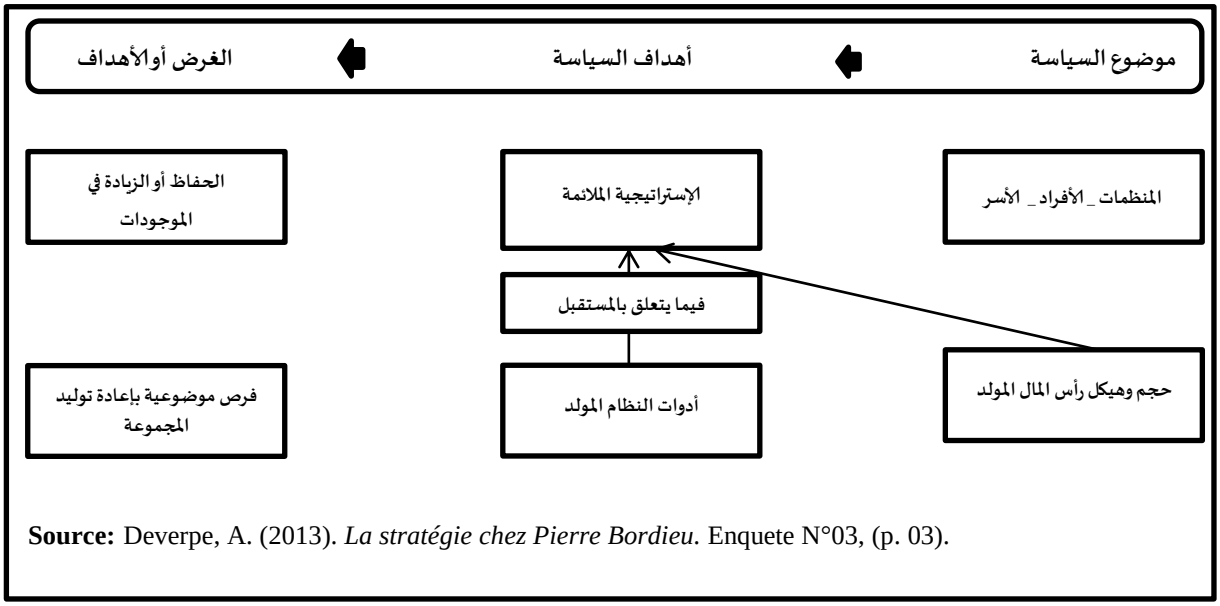

Source: Deverpe, A. (2013). *La stratégie chez Pierre Bordieu.* Enquete N°03, (p. 03).

من خلال العمل _ المناورة أو الخطة، تظهر الإستراتيجية بإعتبارها نمطا من سلوك _ طريقة العمل _ أو القيادة _ ممارسة أو نشاط له آثار مفيدة _ أو أمثل تصور للربح، فالإستراتيجية هي منتج من التطبيق العملي وهي قوة التكيف مع الأوضاع المتغيرة لأجل غير مسمى، هذا يعني إختراع دائم أو حل دائم.

بالعودة لجذور مفهوم الإستراتيجية وإلى التقنيات والمفاهيم السياسة التجارية والتخطيط الإستراتيجي، وفي الأدبيات الإقتصادية وفي نظر (**Beaver & Prince, 2004, p. 41**) تشير الإستراتيجية عن عملية ثنائية الأبعاد تتمحور حول تقرير ما يجب القيام به وإلى تنفيذ إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. بالتالي الإستراتيجية بنظره تتضمن نوعا من الوعي، فالوعي الإستراتيجي هو مجموع القدرات المعينة والتخطيط كجزء لا يتجزأ من ما هو أكثر بكثير من مجرد عمل مكتوب لتشكيل موقف تنافسي للعديد من المشاريع الصغيرة، فالواقع أن النمو والنجاح في نهاية المطاف للشركة الصغيرة من المحتمل أن يكون مفيدا بسبب قدرة الوعي الإستراتيجي للفاعليين الرئيسيين للشركة الصغيرة.

تم تكييف مفهوم الإستراتيجية للإستخدام في مجال الأعمال التجارية بعدما كان إستخدامه لأول مرة من طرف الجيش، إستخدم خصيصا لسد الفجوة بين **الغايات والوسائل كجسر**، يتم توضيح ذلك في الشكل الموالي :

الشكل (07 / 01) : الإستراتيجية كحلقة وصل بين أدوات السياسة وأهدافها

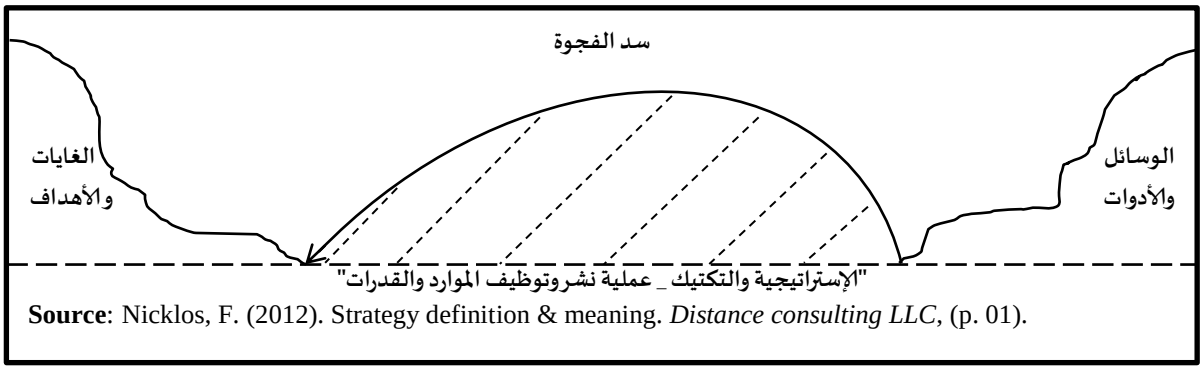

Source: Nicklos, F. (2012). Strategy definition & meaning. *Distance consulting LLC*, (p. 01).

من خلال الشكل، تشير الإستراتيجية إلى كل الوسائل التي تنفذ بها السياسة، فبحسب **(Nicklos, 2012, p. 02)**، الإستراتيجية هي " الوسيلة المثلى لتحقيق غايات وأهداف السياسة"، حيث إستند **(Nicklos)** في ذلك إلى تعريف **(Hart)** في كتابه "**الإستراتيجية العسكرية** "هي فن توظيف المعارك كوسيلة للحصول على هدف الحرب". وبنقل مفهوم إلى عالم الأعمال يبدأ مفهوم الإستراتيجية بإتخاذ النموذج والشكل المعين بعد حذف كلمة " العسكرية" فمن تعريف **(Hart)**، يجعل من السهل تحديد مفهوم الإستراتيجية في بيئة الأعمال كما يلي :

- الإستراتيجية، من خلالها يمكن تحقيق غايات وأهداف أكبر للمنظمة (عامة _ خاصة)؛
- الإستراتيجية، تشير إلى مجموعة القرارات لإتخاذ اتجاهات أساسية؛
- الإستراتيجية، تتكون من الإجراءات الهامة اللازمة لتحقيق مجموعة من الإتجاهات؛
- الإستراتيجية تجيب على التساؤل : ماهي الغايات التي تسعى إليها المنظمة (عامة _ خاصة) وكيف ينبغي لها تحقيقها؟ **(Nicklos, 2012)**؛

وفقا لـ (**Mintzberg, 1987**) فالأشخاص يستخدمون "**مصطلح الإستراتيجية**" في عدة إتجاهات مختلفة والأكثر شيوعا هي أربعة :

- الإستراتيجية هي الخطة والكيفية أو الوسيلة للوصول من هنا إلى هناك؛
- الإستراتيجية هي النمط السائد في الإجراءات مع مرور الوقت، فعلى سبيل المثال : إن الشركة تقوم بتسويق المنتجات مكلفة للغاية بإنتظام بإستخدام إستراتيجية متطورة وراقية؛
- الإستراتيجية هي الموقف،أي أنها تعكس قرارات مثلا لتسويق أوزان مناطق معينة؛
- الإستراتيجية هي المنظور، أي هي الرؤية والإتجاه.

هنا قد جادل (**Mintzberg, 1987, p. 11**)، بأن الإستراتيجية تبرز مع مرور الوقت على نحو تصادم الغايات وإستيعاب الواقع المتغير، وبالتالي البدء مع وجهة نظر للإنتهاء إلى الدعوة إلى إتخاذ موقف معين، وهو أن يتحقق عن طريق خطة وضعت بعناية مع نتيجة نهائية والإستراتيجية تنعكس في نمط واضح، هذا النمط يتمثل في شكل قرارات وإجراءات وهو ما سماه (**Mintzberg**)"**بالإستراتيجية الناشئة**".

2. الإستراتيجية كمفهوم تقابل السياسة كمفهوم

لا أحد يتردد اليوم في الإعتراف بأن الإستراتيجية تؤخذ مكانا أكثر أهمية في إدارة شؤون الدولة مقارنة بما مضى، فالتقدم السريع وإنتشار الهائل للمعلومات في كل مكان وزمان، والقوة المرعبة للصناعات النووية تدفع كل بلد لإستغلال موارده بصرامة معينة، والتركيز في بعض الأحيان على مجموعة من السياسات لتجنب الوقوع في أزمات خطيرة، أو ببساطة لضمان تنمية وتطور طبيعي. مثل هذه الجهود المنسقة هي سمة من سمات الإستراتيجية والكلمة نفسها هي تدخل ضمن مفردات السياسة، لكن السياسة والإستراتيجية على الرغم من الصلة الوثيقة بينهما، يوظفان أساليب مختلفة وقوية يترتب عنها نتائج خاصة. تبعا لذلك، لا يجب الخلط بين الإستراتيجية والسياسة، فالأولى ترتبط إرتباطا وثيقا بها، من المهم أولا تحديد الإستراتيجية مقارنة بالسياسة. للكشف عن الفرق بينهما، قد خلص (**Ollion, 1965, p. 481**)

للقول بأن السياسة تتحقق من خلال قنوات : دبلوماسية _ إقتصادية _ إجتماعية _...إلخ، حيث يتم تكييف تلك القنوات لتحقيق الأهداف الوطنية، طالما لم توجد عقبات تحول دون ذلك. في حالة وجود كذا عقبات يجب أن يكون هناك تنسيق واحد على نحو وثيق، والعمل بكل الوسائل للتغلب أو لإزالة التهديد. بالتالي سيحدث على مستوى الدولة إستراتيجية عامة أو خاصة (إقتصادية _ دبلوماسية _ ثقافية _ ..إلخ) والتي تظهر كإستراتيجية شاملة في جوهرها ، لكن حين تنفذ السياسة مع وجود عوائق وأزمات أو تهديدات حينها تظهر الإستراتيجية كأداة لرفع العقبات والتهديدات بالتالي لا يمكن أن تكون هناك إستراتيجية دون إعطاء سياسة محددة مسبقا، وإنه لا يبقى أي شك حول التبعية المستمرة من الأول إلى الثاني الذي هو سبب وجودها.

إن وضع إستراتيجيات محددة جديدة أصبح ضرورة، مع التنسيق الدقيق لها في إطار نفس السياسة، لا هيكل الدولة ولا المؤسسات يمكن أن تتجاهل هذه الحقائق، فالمشكلة الصعبة التي لابد من تكرار تحليلها على الدوام عن الحلول التجريبية التي تفرضها الأحداث، هي لا تأتي إلا بتحويل **الدور الأساسي للإستراتيجية كخادم وموظف لدى السياسة (Ollion, 1965, pp. 481 - 482)**.

2.1. التلازم والتعايش الضروري للإستراتيجية والسياسة

الطابع الكلي الذي يمكن أن تتخذه الصراعات الحديثة أدى لتصميم إستراتيجية كلية وبالتالي إلى سياسة كلية بحيث هذه الإستراتيجية يمكن أن تجد مصدرها. ففي نظر (**Ollion, 1965, p. 482**) "**يجب التأكيد أن مثل كذا سياسة كلية لا يمكن أن تؤخذ _ في العالم الغربي اليوم _ إلا لإلهام إستراتيجية كلية، وعندما تكون هذه الأخيرة ضرورية بسبب وضع ما، وبصرف النظر عن هذه الحالة _ ستكون إذا هناك سياسة بالمعنى التقليدي للكلمة**".

2.2. مشكلة المرور من السياسة للإستراتيجية

في الواقع، كيفية تصميم المرور من السياسة إلى الإستراتيجية بحيث يمكن أن يكون سهلا وسريع وقابلا للتراجع يعني قابل للإستجابة، هذا يكون بناءا على الأحداث والتغييرات في الأوضاع. كيف نقوم بتنظيم هذا التغيير في نمط الأنشطة من أجل أن يكون ممكنا عند الحاجة؟، أولا : العملية هي جد معقدة ودقيقة بما فيه الكفاية على صعيد القرارات العليا، هي تعرب عن القيادة ولكن يجب أن تترجم على مستويات مختلفة من التنفيذ من خلال إتخاذ التدابير الملموسة متخذة بالفعل أو المعلن عنها. الأمر في الواقع يتعلق بدراسة المشاكل عن كثب بصورة مشروعة جدا، من طرف الأشخاص المسئولين لهياكل المؤسسات ودراسة للأحداث ومنها إستنباط مبادئ التي من الضروري دائما أن تتيح الطريق للتوصل إلى حلول فعالة.

وفي نفس السياق، يجب أن يتم تعميم طرق للتنبؤ بمسار الأحداث من خلال أساليب للتنبؤ المستقبلية تظهر على أنها إستراتيجية مثلى وفقا لديناميكيات ونماذج خاصة. الرؤية المستقبلية التي تشمل إنعكاس الأوضاع الخارجية وآثارها على الأهداف الوطنية، يجب بالضرورة أن تدخل عالم الفرضيات وتحدد العوامل المشتركة وجميع الإستنتاجات الهرمية التي تسمح بنفس الوقت للتنبؤ بالمخاطر الرئيسية للعملية، وإتخاذ الوسائل اللازمة والأساليب والخبرات وكل مساعدة ذات قيمة في إحتضان المشكلة برمتها (**Ollion, 1965, pp. 483 - 484**).

هذه الأفكار في نظر (**Ollion**) لا تزال تشكل سوى نهج وجيز جدا لأهمية العلاقة القائمة بين السايسة والإستراتيجية وفي إظهار بالفعل طبيعتها الحقيقية. فالتوافق بين بالإستراتيجية والسياسة يفتح آفاقا واسعة ومتنوعة أهمها تكمن في مستوى المسؤولية الإلزامية لتحديد موقع كل منهما (**Ollion, 1965, p. 485**).

3. الإستراتيجية للتصنيع هي إستراتيجية للتنمية

العديد من الإستراتيجيات التنموية قد نجحت من النصف الثاني من القرن العشرين، حيث إرتبطت تلك الإستراتيجيات إرتباطا وثيقا بالسياق الدبلوماسي، التجاري والإيديولوجي (إختيار التجارة الحرة _الحماية، الدولة _ السوق، ...إلخ). بحسب (**Deuble, 2008, p. 485**) في دراسته "**إستراتيجيات التنمية**" يرى بأن أغلب تلك الإستراتيجيات تم تبنيها بداية من **1950** إلى غاية **1980** من قبل الدول المستقلة حديثا وفي أعقاب الخروج من الحقبة الإستعمارية، وفقا لذلك فقد تم تثمين الدور الرئيسي للدولة بسبب السياق العالمي الكينزي للكتلة الغربية والهيمنة الإشتراكية في الكتلة الشرقية، فتلك الإستراتيجيات من شأنها بدء التصنيع في وقت متأخر.

إن أسس إستراتيجيات التنمية تعتمد على إختيار الصناعة، فإختيار معظم بلدان العالم الثالث التركيز على الصناعة على حساب الزراعة يجري حاليا من خلال التوافق بين التنمية والتصنيع، ففي نظر (**Elsa, 1992, p. 15**) أن العديد من البلدان قد أخذوا بعين الإعتبار الأضرار الناجمة عن تخصصها في المنتجات الأولية، وكذا العوامل الخارجية الإيجابية على القطاع الصناعي مع الآثار الجانبية على القطاعات الأخرى للإقتصاد، من خلال مكاسب الإنتاجية وزيادة تأهيل العمالة من خلال تشجيع التقدم التقني، إضافة لذلك، تعتبر الزراعة قطاعا قديما ذو إمكانيات إنتاجية منخفضة والذي يتطور من خلال الإعتماد على آثار التدريب على الصناعة أو التصنيع، ووفقه نمو قطاع معين من المفترض أن يقود للتوسع في قطاعات أخرى من الإقتصاد نظرا إلى إيجابية الإبتكارات التكنولوجية التي من شأنها أن تعود بالنفع على تقنيات الإنتاج لعمل حلقة إيجابية للنمو، حيث كل قطاع يؤدي إلى التوسع من خلال ربط الآثار.

تبعا لنظرية النمو المتوازن وغير المتوازن، يرى كل من (**Regnar Nurkse**) و (**Paul Rosenstein Rodan**) أنه لابد من النظر في الحاجة لتطوير نمو متوازن عن طريق تخصيص الإستثمارات في كافة القطاعات لضمان في وقت واحد العرض والطلب لتفادي كل خلل. أما بالعكس، ف (**Albert**

(Hirschman) و **(François Perroux)** من جانبهما قد نادوا بتعزيز النمو غير المتوازن بتركيز الإستثمارات في القطاعات الرائدة في الإقتصاد "**أقطاب النمو**"، من أجل تحقيق النمو على نطاق واسع من خلال الآثار غير المباشرة. هذه الأعمال سوف تولد إستراتيجيات تقوم على تطوير الصناعات الثقيلة، بالتالي فإستراتيجيات التنمية هي تعتمد على الصناعة ودور الحكومة (**Stéphanie, 2002, p. 20**).

المبحث الثاني : أهم إستراتيجيات التصنيع في الأدبيات الإقتصادية

العديد من إستراتيجيات التصنيع تم تبنيها في العديد من بلدان العالم متقدمة أو نامية، كل واحدة منها تحمل مزايا وعيوب سنقوم بالتطرق لها في هذا المبحث، والذي سنتناول فيه أهم إستراتيجيات التصنيع المتعارف عليها في الأدبيات الإقتصادية.

1. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية

1.1. المفهوم والنشأة التاريخية للإستراتيجية

يثير مصطلح **الموارد الطبيعية** العديد من التساؤلات والنقاشات، وهو الذي يمثل شريحة الأكبر من العالم تتطور مع مرور الوقت. في القرن التاسع عشر، أعتبرت جزيرة العرب بلد فقير الموارد، هذه الصورة قد إنعكست اليوم مع إستخدام النفط بإعتباره ناقل الطاقة، إضافة إلى إكتشاف الرواسب في هذا الجزء من العالم. قبل ذلك بحلول قرن ونصف، إنطلقت أولى الثورات الصناعية في **إنجلترا** بإكتشاف مورد طبيعي طاقوي وهو الفحم الصخري، ظهر على إثره العديد من الإكتشافات التي سهلت من بناء بنية تحتية كبيرة وتغيير في نظم العمل، هذا وإلى إكتشاف آبار للنفط أدى ذلك إلى إنطلاق الثورة الصناعية الثانية في **الولايات المتحدة الأمريكية**، وإنطلاق الثورة الصناعية الثالثة في **الإتحاد الأوروبي** بالبحث عن طرق إستدامة الموارد الطبيعية وإستغلال الموارد المتجددة (**Worthington, 1964, pp. 02 - 03**).

بالنظر من حولنا، وفي أي مكان سنلاحظ ما يكفي لإظهار الدور الذي تلعبه **الموارد الطبيعية** في الحياة البشرية، حيث يرى (**Worthington, 1964, p. 03**) أن الموارد الطبيعية تتعين على كل ما يمكن للإنسان

أن يستخلصه من هذا الكون لإستخدامه في المجال المادي، ويتعلق الأمر بكل من الطاقة الشمسية أو الطاقة الناجمة عن الترسبات المعدنية والمطر، أما بيولوجيا يتعلق بالنباتات والحيوانات الأليفة والبرية والموارد البشرية. عنصر مهم لابد من أن يؤخذ بعين الإعتبار عند إستخدام الموارد الطبيعية كقاعدة وإستراتيجية للتصنيع سواء الخامة أو نصف المصنعة ألا وهي **الحفظ**. فكرة الحفظ تعني الإستخدام بحكمة، يعني دراسة حفظ رشيدة طويلة الأجل لتطوير وإستخدام الموارد الطبيعية حيث في حالة الموارد المعدنية والطاقوية، الطلب الذي يرتفع في السوق العالمية، قد يكون مرغوب فيه، هو الحد من الإستغلال خلال السنوات الأولى لنشر الفائدة على مدى فترة طويلة. بعبارة أخرى، يجب علينا الحفاظ على جزء من الموارد غير المتجددة لتلبية الإحتياجات المستقبلية، لكن ما حصل فعلا في العديد من بلدان العالم الغنية بالموارد الطبيعية المتجددة هو عكس هذه الفكرة، وقد أدى ويؤدي إلى إستنفاذ تلك الثروة حاضرا ومستقبلا، هذا مبين في الشكل البياني الموالي (**Us Energy information administraion, 2011**).

الشكل (08 / 01) : ذروة النفط في عام 2010 إلى 2030

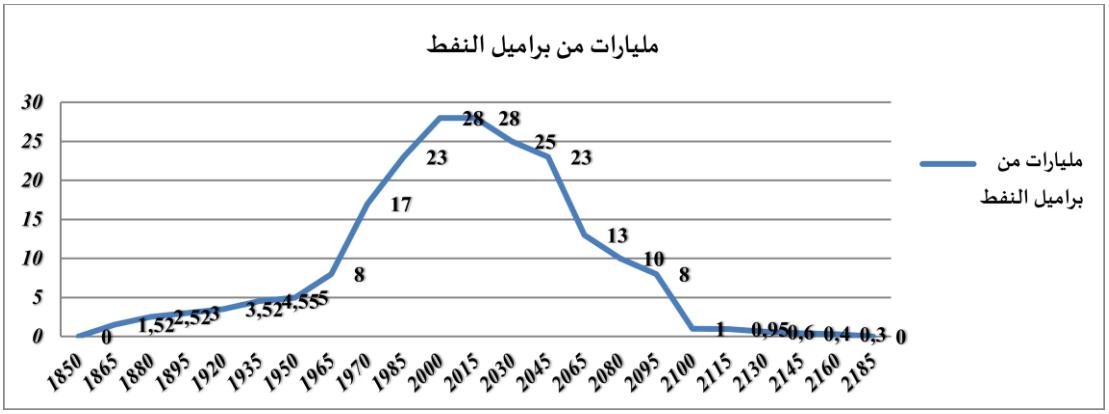

Source: Us Energy information administraion. (2011). *Peak oil in 2010 to 2030 and other top 5 dry natural gas production.* Data uptad with BP statistical review of World energy. http:// www. Eia.gov/beta/international/.

تحليلا للشكل البياني أعلاه، إن إستنفاذ ثروة النفط في العالم ما هو إلا إهمالا لمبدأ **الحفظ** والذي سببه يرجع في تنامي الصراعات على الموارد الطبيعية وتكثيف الإسغلال، وعدم حل تلك الصراعات قد

سبب ردود فعل عنيفة،أبرزها إستنفاذ مصدر الأولي والموضح في الشكل البياني أعلاه من **2010** إلى **2030** نتيجة الإفراط في الإستغلال والذي كان **1960** إلى **2009** حيث بلغ ذروته سنة **2010** وبدأ بالهبوط سنة **2030**، هذا إلى جانب تدهور البيئة وسبل العيش، وتوقف أغلب المشاريع. هذا يقودنا لإستنتاج بسيط، وهو أنه لا يمكن ضمان أمن طويل الأجل لتوريد النفط العالمي، فمن الواضح الآن أن الدول المنتجة الرئيسية له، لا ترغب في زيادة طاقتها الإنتاجية مع مستوى يتوافق مع الإتجاه الرئيسي للإستهلاك، لأنهم يفضلون الإحتفاظ به مستقبلا كمصدر للإيرادات، التي ليس لديهم الحاجة لها في المدى القصير، بعد الهبوط السريع لإنتاج الطاقة والموضح في الشكل أعلاه لغاية **2030**، يظهر بأن هناك خطر قائم في العالم الذي سيعرف أزمة نفطية خطيرة جدا خلال العقد المقبل مع أسعار عالية جدا (**Worthington, 1964, p. 04**).

1.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية

العديد من بلدان العالم خصوصا التي تحوي العديد من الموارد الطبيعية، قد جعلت من قضية تحقيق النمو تستند فقط على الموارد الطبيعية. يرى (**Kjollerston & Dalo, nd, p. 120**) بأن التجربة **التشيلية** تبين أنه بالإمكان الحفاظ على إرتفاع التصدير وتحقيق معدلات نمو مرتفعة مدعومة بصادرات للماس، أما **ماليزيا** و**تايلندا** قد لعبت الزراعة دوارا هاما في عمليات التصنيع وخلق قاعدة للتصنيع، بالتالي لا أحد يجادل بحقيقة أن السلع الأولية غير التقليدية قد إرتبطت بخصائص إيجابية جعلت من قضية التصنيع شرط لتحقيق النمو المستدام وتحقيق القدرة التنافسية. هذا التوضيح البسيط الذي قدمه كل من (**Kjollerston & Dalo, nd**) يؤكد حقيقة أن النمو الإقتصادي السريع في **شرق وجنوب آسيا**، قد إستند إلى حد كبير على تطوير الصناعات التحويلية في كل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير. على العكس من ذلك، التخصص في القطاعات القائمة على الموارد الطبيعية تظهر بإنتاجية مرضية بقليل في **أمريكا اللاتينية**. تفسير ذلك، هو أن القطاعات القائمة على أساس الموارد الطبيعية تظهر بإنتاجية أقل

مما هو متوقع منها، وأقل ديناميكية في التجارة الدولية وتكون عدد أقل من الروابط مع بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى إن لم يتم ربط تحولها مع تطوير النظم التعليمية والمؤسسات الحديثة والهياكل القانونية، فضلا عن المهارات والمواقف الجديدة التي تسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

العديد من الأنشطة من الأمثلة المختلفة التي تدل على أن إزدهار السلع الصناعية ليس بالضرورة مكانا للنمو الإقتصادي، فبعد إكتشاف النفط في بحر الشمال سنة **1969**، أدى هذا إلى تسارع النمو الإقتصادي لـ **25** سنة الموالية، ما يسمح للبلاد إلى اللحاق بالركب ومن تم تجاوز جيرانه **الإسكندنافيين**. أما في **بستوانا** فقد ساهم الإعتماد على صادرات الألماس إلى تحقيق أداء إقتصادي ملحوظ، سواءا فيما يتعلق بمتوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة، لكن أيضا فيما يتعلق بمناطق أخرى مثل شرق آسيا بين عامين **1965** و **1988**. بالتالي، يعتبر نمو الإنتاجية هو المحدد الرئيسي للنمو الإقتصادي على المدى الطويل، فالتغير الهيكلي بعيدا عن الإنتاج الأولي نحو التصنيع من المفترض أن يكون شرطا مسبقا للنمو الإقتصادي المستدام، لكن قلة الإنتاجية القابلة للمقارنة ما بين القطاع التصنيعي وغير التصنيعي قد ساهم في تفسير مدى مساهمة قطاع الموارد الطبيعية في النمو الإقتصادي، حيث يبدو أن هناك مجموعة متزايدة من الأدلة تشير إلى أن العكس هو الصحيح، في نظر كل من **(Kjollerston & Dalo, nd, pp. 120 - 121)** أن نمو الإنتاجية تكون أعلى في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاع التصنيع في كل من البلدان المتقدمة والنامية هي سريعة نسبيا، وبهذا يمكن الإعتماد على القطاع الأولي في تفعيل قطاع التصنيع، حيث خلال الفترة **1970** إلى **1987** إجمالي إنتاجية متوسط عوامل الإنتاج هي أعلى في الزراعة ولكن سلبية في قطاع التعدين، هذا دليل على أن إستخراج البترول والفحم والنحاس في **الولايات المتحدة الأمريكية** يبين أنه في حين كان معدل نمو إنتاجية عوامل الإنتاج سلبي خلال الفترة **1970**، أنشطة إستخراج المادة الأولية قد تحسنت بشكل ملحوظ بسبب إعادة هيكلة الصناعة، والتطورات التكنولوجية

الهامة والتحسينات في أنظمة التصنيع على المدى الطويل أدى إلى خفض تكاليف إستخراج العديد من المعادن على حد كبير (**Kjollerston & Dalo, nd, p. 121**).

تبعا لما سبق، سبب آخر قد يجعل من القطاع القائم على الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي، متعثر فعلى الرغم من الزيادات في الأسعار لفترة **2000** إلى غاية **2004** هي كانت متوقفة على بعض السلع والزيادات في المعروضات أدت إلى تخفيض الأسعار، فعموما المواد الأولية قد لا تكون تحت الكثير من الضغط النسبي لتغير الأسعار كحالة **الصين والهند**، قد تجسدا بحضورهما المتزايد في الأسواق العالمية كمستورد صافي للكثير من تلك المنتجات وكمصدر صافي للعديد من المنتجات الصناعية (**Sachs & Warner, 1997, p. 02**). وفقا لتصنيف **لال** (**2000**)، إن قطاعات التكنولوجيا العالية كانت محصنة نسبيا لضغوط تغير الأسعار، كل من قطاعات التكنولوجيا والهندسة تأثرت بهبوط الأسعار الوحدوية إلى حد كبير من القطاعات كثيفة الإستخدام للموارد الأولية. بالتالي، فتقلب الأسعار لا تشكل تحديا للبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، وآفاق أسعار السلع الأساسية لا تزال غير مؤكدة في المدى القصير والمتوسط، فمعدل نمو الطلب في **آسيا** سيسمح على أقل تقدير بتوفير مكان للبلدان النامية لتوسيع صادراتها السلعية من حيث الحجم.

نظريا، أسواق الوقود السائلة قد دخلت فترة من التغيير في ديناميكية العرض والطلب مع التطويق المفروض في تصدير وإستيراد للطاقة. يرى (**Tieterberg & Lewis, 2009, p. 153**)أنه للوهلة الأولى قد بدا لنا بأن الإستهلاك يتحقق عند تساوي العرض المحلي مع الطلب المحلي للطاقة، لكن هذا ليس صحيحا. فالرسم البياني يوضح هذا الأمر. نذكر بأن (S_{d1}) هو منحنى العرض المحلي وفيه يعطى وقتا كافيا لتطوير وإستغلال الموارد الأولية.

الشكل (08 / 01) : العرض والطلب على الطاقة، مع الأخذ بعين الإعتبار التأثيرات الخارجية وأمن إمدادات الطاقة

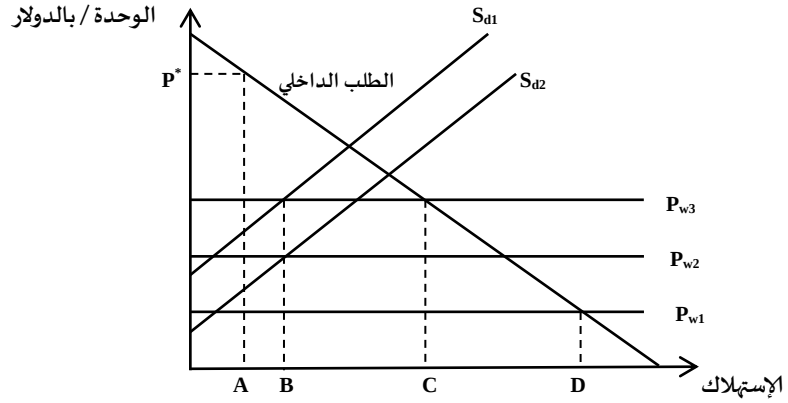

Source: Tieterberg, T., & Lewis, L. (2009). Environmental & Natural resource economics- 9 th. *Publicational data*, (p. 153).

من المنحنى أعلاه، إذا كان هناك تطويق مرفوض على الموارد، أو على تطوير موارد إضافية لا يمكن أن يحدث على الفور وفي المدى القصير وعليه فمنحنى العرض يصبح مرنا وعموديا في **A**. السعر يرتفع إلى **P*** عند مساواة العرض مع الطلب وعند التطويق، تحدث خسارة في فائض الإستهلاك قد تكون كبيرة جدا. بالتالي، إذا أراد البلد المستورد أن يصبح مكتفيا ذاتيا لا يمكنه ذلك إذا كان الوضع الفعلي هو ما يمثله المنحنى البياني أعلاه. صافي منافع التخصيص تحدث أين يعبر العرض المحلي (S_{d1}) بمنحنى الطلب وهو أقل من أن يكون كفئ التخصيص لـ (الإستهلاك) (**Tieterberg & Lewis, 2009, p. 153**).

تبعا لذلك، فالإكتفاء الذاتي هو غير فعال حتى عندما يكون (التطويق واضح) بفرض الكثير من الضرر، وأن الإكتفاء الذاتي يمكن أن يمنح الحصانة من هذا الضرر ليس أمرا محسوما، ذلك أن العلاوة المفروضة لتقليل تأثير التطويق هي أقل وأدنى ليصبح البلد مكتفيا ذاتيا، لأسباب ثلاثة :

1. التطويق المفروض على الموارد ليس حدثا معينا، فهو لا يحدث؛
2. يمكن إتخاذ خطوات محلية للحد من الواردات المتبقية؛

3. تسريع الإنتاج المحلي سوف يؤدي لفرض تكاليف الإستخدام إضافية عن طريق خفض الكميات المحلية المتاحة للمستخدمين في المستقبل (**Tieterberg & Lewis, 2009, pp. 153 - 154**).

الضرر الناجم على التطويق يعتمد على إحتمال حدوث تطويق وعلى الكثافة والمدة، هذا يعني أن منحنى (P_{w2}) سيكون منخفضا أقل بالنسبة للواردات مع إضطرار إحتمال أقل تطويق[1]. من أجل تفادي التطويق لأية واردات ذلك عن طريق إعتماد تدابير أكثر وضوحا أفضلها وضع مخزون من النفط المحلي لإستخدامه أثناء التطويق على الإستيراد، **الولايات المتحدة الأمريكية** قد إتخذت هذا المنحى[2]. بالتالي، إذا كان مخزون النفط يقدم نوعا من الحماية، ما يعني أنه يقع أقل (P_{w2}) والواردات تصبح أقل جاذبية. لكن، حتى مع تأسيس مخزون النفط فالعلاوة على خطر التطويق هي لا تساوي الصفر، بالتالي لن يتطابق (P_{w1} و P_{w2})، هنا على الحكومة أن تشغل نفسها بتحقيق مستوى كفاءة الإستهلاك وتوفير حصة فعالة من الإستهلاك تتحملها الواردات. هنا أي بلد بإمكانه توفير تعريفة على الواردات تساوي المسافة العمودية بين (P_{w1} و P_{w2}) أو حصص إستيراد والتي تساوي (**C-B**)، بهذا سوف يرتفع سعر الإستهلاك إلى p_1 ما ينجم عنه أن إجمالي الإستهلاك ينخفض إلى **C**، ويؤدي إلى تخفيض الإنتاج المحلي نتيجة للفعالية (**Tieterberg & Lewis, 2009, p. 154**).

إرتفاع أرباح النفط الذي قد تم إنتاجه على أية حال، والذي يرد على فرضية أن السياسات العامة ربما هي ليست فقط إستعادة للكفاءة وإنما أيضا إلى إعادة توزيع الثروة والموارد الطبيعية.

1.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية

العديد من الإنتقادات قد وجهت لنموذج التصنيع الذي يعتمد على إستخراج وتحويل الموارد الطبيعية خصوصا الخامات منها، أبرز ذلك يأتي في النقاط الموالية :

[1] هذا هو واقع الذي يفسر إهتمام **الولايات المتحدة الأمريكية** بنفط **المكسيك** مع العلم بأن الحقيقة من الناحية التاريخية تؤكد على أنه كان بسعر مرتفع جدا.

[2] المخزون يسمى بـ "**إحتياطي النفط الإستراتيجي**" حيث قد صمم في الأصل لإحتواءه مليار برميل من النفط، فمخزون مليار برميل يعوض ثلاثة ملايين برميل يوميا ولفترة قصيرة. هذا الإحتياطي هو بمثابة بديل للواردات من الموارد الطبيعية وهو بإختصار شكل من أشكال التأمين.

- فيما يتعلق بالإعتماد على القطاع الزراعي لدعم القطاع الصناعي وتحقيق نمو مستدام مساند لذلك القطاع، إن الإعتماد على عامل محدود الإنتاج (**الأرض**) يعني أن هناك سقف على الكمية التي يمكن زراعتها حتى بالنظر للعوائد التي يمكن تحقيقها من خلال الإبتكارات التكنولوجية والإستثمارات في البنية التحتية، ولكن بالإفتراض أن نسبة من دخل الأسرة ينفق على الغذاء الذي ينخفض مع تزايد الدخل، ذلك لا يترجم إلا بإنخفاض في متوسط معدلات نمو القطاع الزراعي من أجل القطاع غير الزراعي، وإلى تناقص نسبة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي كما أن البلد يصبح أكثر تطورا (**Tieterberg & Lewis, 2009, p. 155**)؛
- في العلاقة بين المعرفة والقطاع القائم على أساس الموارد الطبيعية، قد تم تبني دراسة على أساسها تم تحويل إتجاهات قيمة الوحدة في مختلف القطاعات المتفاوتة (في محتوى الإبتكار)، قد أظهرت بأنه لا توجد علاقة واضحة بين الإثنين بإستثناء بعض السلع ذات التكنولوجيا العالية، قد لوحظ عن طريق إستخدام قيم الوحدة بإعتبارها مؤشرا دالا على كثافة الإبتكار، والتالي القدرة التنافسية. بإعتبار أن تكلفة تقليل التغير التقني والتطور التكنولوجي غير محايدة في مختلف القطاعات، يظل قطاع المرحلة الإبتدائية لا يشمل هذا التغير، ما ينتج عنه أنه في حالة زيادة الإنتاجية بالنسبة للعديد من السلع الصناعية يؤدي ذلك إلى إنخفاض أسعاره مقارنة بأسعار السلع الصناعية في السوق الدولية؛
- إن حقيقة كون العديد من المنتجات القائمة على أساس الموارد هي لا تتطابق مع فكرة أن التطور العالي للمنتجات راجع للعمق التكنولوجي، فبعض الحالات مثل (التبغ _ ومنتجات الألبان) إرتفاع أسعارها ليس ناجما عن التطور العالي للتكنولوجيا وإنما إلى الحواجز الجمركية الهامة، إضافة لذلك فالتكنولوجيا تلعب دورا هاما في تحسين مخرجات الموارد الأولية، فعلى سبيل المثال : التجارة في مجال المنتجات الزراعية الطازجة هي ظاهرة جديدة نسبيا والمرتبطة إرتباطا وثيقا بالإبتكارات في المدخلات كالبذور المحسنة والأعلاف، وتوفير درجة حرارة للمعالجة ووضع العلامات التجارية وإستخدام مهارات

متخصصة في التكيف مع الأصناف الجديدة وتوفير أنواع ملائمة مع الظروف المحلية (**Kjollerston & Dalo, nd, p. 125**).

2. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على التركيز

2.1. إستراتيجية إحلال الواردات

2.1.1. المفهوم والنشأة التاريخية للإستراتيجية

بعض البلدان الثرية من العالم قد تطورت أكثر من غيرها فإستراتيجيتها المتعلقة بالتجارة الدولية لها دور في ذلك، حيث يرى (**Pahariya, 2008, p. 01**) أنه خلال فترة (**1950 _ 1960**) شهدت البلدان النامية إنخفاضا كبيرا لمنتجاتها الأولية في الأسواق العالمية مع تدهور معدلات التبادل التجاري إضافة إلى العجز المتزايد في ميزان مدفوعاتها. ونظرا للإعتقاد العام في فعالية التصنيع كان على البلدان النامية أن تختار بين وسائل للتصنيع القائمة من بينها : إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إحلال الواردات (**L'industrialisation par Substitution d'Importation**). إذا في نظر (**Pahariya**) فالمشاكل التي واجهت البلدان النامية المذكورة سابقا قد أدت إلى الدعوة لفرض إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات، فأول من دعا لها كان (**Prebish, 1950, p. 20**)، في نظره أن تلك البلدان قد توجهت لإستخدام إستراتيجية التصنيع عن طريق إحلال الواردات وفقا للحجة القائلة : "**بأن التوجه لتصدير المنتجات الأولية ينتج عنه إنخفاض في معدلات التبادل التجاري وفقدان الدخل**". أما في نظر (**Perrotini, Vozquez, & Aven, 2008, p. 06**) بأن (**Hins Singer**) يرى بأن (**ISI**) "تمثل محاولة لإنتاج سلع هي تحل محل السلع التي تم إستيرادها، عادة ما تصنع السلع الإستهلاكية مع مصادر محلية للإنتاج والعرض". إذا تلك الإستراتيجية في نظرهم تعتمد على إقامة الحواجز الجمركية أو حصص على بعض السلع المستوردة، وذلك في محاولة لإقامة صناعة محلية لإنتاج هذه السلع مثل (أجهزة الرادرية _ الدراجات _ الأجهزة الكهربائية والمنزلية). هذا الأمر ينطوي على مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية التي

تشجع على إنشاء محطات وراء جدران واقية. بالرغم من التكاليف الأولية للإنتاج قد تكون أعلى من أسعار الواردات السابقة، هناك العديد من المبررات المنطقية الإقتصادية لإنشاء التصنيع بإحلال الواردات، إما لأجل إقامة صناعة ستكون في نهاية المطاف قادرة على جني فوائد الإنتاج على نطاق واسع وتخفيض التكاليف (ما يسمى بحجة إقامة **الصناعات الناشئة** بدعم من الحماية الجمركية)، أو أن ميزان المدفوعات سيتحسن بسبب إستيراد سلع إستهلاكية أقل. الصناعات الناشئة يؤمل في الأخير أن تكبر وتكون قادرة على توليد صافي العائدات من النقد الأجنبي مرة واحدة بعد تخفيض متوسط التكلفة الإنتاجية[1].

الإقتصاديين الألمان والقادة السياسيين من أمثال (**Friedrish**) سنة **1981** هم الأوائل من طرحوا فكرة الصناعات الناشئة (**Les Industries Naissantes**) حيث عرفها (**Pahariya, 2008, p. 02**) على أنها "الأنشطة الإنتاجية التي تولد الإقتصاديات الخارجية في شكل **التعلم عن طريق العمل** في المرحلة الأولى من الإنشاء، حيث تلك الصناعات يمكن أن تشمل أنشطة للتصدير _ شراء السلع الغذائية في الأسواق المحلية وبيعها في الأسواق العالمية، كل ذلك من شأنه توليد اقتصاديات خارجية كبيرة في شكل التعلم عن طريق العمل". وهنا يتم التمييز بين خاصيتين رئيسيتين لإستراتيجية (**ISI**)، **الأولى** : إنشاء سوق صناعية

[1] الهياكل الحمائية المطبقة من قبل البلدان النامية مثل التي في البلدان المصنعة أثارت جدل العديد من الإقتصاديين، فالإنتقادات عديدة لكن الحجج تركزت حول مفهوم **الصناعات الناشئة**. البلدان النامية لها ميزة نسبية (**Un avantage comparatif**) محتملة في الصناعات المصنعة لكن صناعاتها لا تستطيع الصمود أمام الصناعات المهيأة جيدا في الدول المتقدمة. قبل أن تصبح الصناعات الناشئة متجذرة يجب على الحكومة أن تدعمها إلى أن تصبح قوية للتقاس للتنافسية الدولية، إذا يمكن إستعمال التعريفات أو حصص الإستيراد من أجل إنطلاق عملية التصنيع، الرأسماليين _الخواص أو العموميين ومسيريهم هم بحاجة لشراء تقنية مستحدثة لدولهم تتعلق بنوع لصناعة منتج مستورد مسبقا، أو تقنية جديدة تساهم في صناعة منتجات جارية بأفضل نوعية أو بتكلفة وحدوية ليست مرتفعة. الدول حاليا في مجال التصنيع يقتنون منتجات وتقنيات التي صنعتها وشغلتها الدول المصنعة لمدة من الزمن، لكن ما يلزمهم فعلا هو شراء تقنيات عادية ومعروفة. العمال ومسيري الصناعات الناشئة يجب عليهم تعلم تشغيل هذه التقنيات بفعالية ووفقا لمعايير الدول الصناعية، وفي بعض الحالات يلزمهم التكيف معها تقنيا لكي تطبق وفق الشروط المحلية. تلك الطريقة (الإمتهان عن طريق الخبرة)، تتطلب الكثير من الوقت ومع ذلك مادام ليس بالإمكان إقتناء الخبرة التي هي غير متوفرة، **الصناعات الناشئة** تكون حينها غير مؤهلة لتأمين صناعة ذات مردودية وتباع بأسعار الواردات المنافسة. المستثمرين الخواص يمكنهم تمويل هذه الخسائر في المدى القصير في حالة ما إذا كان هناك التنبؤ بتحقيق الأرباح في المدى الطويل، لكن على خلاف الرأسماليين المحليين في البلدان النامية لا يهتمون كثيرا لعمليات تعطي مردودية في المدى الطويل. وكحل، على الحكومات العمومية حماية **الصناعات الناشئة** من الواردات المنافسة بوضع تعريفات أو تطبيق نظم حصص الإستيراد، ولتأكيد الحماية الجمركية أو التدخل كآخر حل، **الصناعات الناشئة** عليها أن تؤهل للصمود أمام الواردات في السوق الوطنية وأن ترى في الأسواق الصادرات (هو شرط أكثر صرامة). هنا يتم فرض تعريفات جمركية وقتية وتدريجيا تتراجع نحو الصفر بالتتابع وبالقياس لتعزيز الإنتاجية وتخفيض التكاليف، وفي الكثير من الأحيان الشرط ليس مقنعا فالمنظر الصناعي في العديد من البلدان النامية مزدحم **بالصناعات الناشئة** التي لم تبلغ عمرا كبيرا، وهي بحاجة إلى حماية غير محدودة. أنظر المرجع: (**Sémon, 2010, p. 104**).

ذات صلة بميادين وأنشطة (**ISI**) من أجل الحد من مخاطر الحد المحتملة بإنشاء صناعة تحل محل الواردات. **الثانية** : على البلدان النامية حماية أسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وذلك بإقناع البلدان المتقدمة بتخفيض الحواجز التجارية ضد صادراتها المصنعة أو الإبتدائية (**Pahariya, 2008, pp. 02 - 03**).

أما بالرجوع **تاريخيا**، ف (**Granddauche, 2012, p. 02**) يرى بأن أزمة **1930** هي التي عجلت بإنهيار الإقتصاد المبني على تصدير الموارد الأولية، حيث تجلى الأمر في إنخفاض عام في أسعار السلع الأساسية فمثلا نجد منتج البن قد إنخفض من **22,5** سنتا للرطل الواحد في سبتمبر **1929** إلى **08** سنتا في **1931**، الإنخفاض كان بنسبة **64%**. لم يتم تعويض هذا الإنخفاض بزيادة في حجم الصادرات، بالتالي فالإقتصاد المبني على تصدير البن قد عرف لسنوات عديدة إنتاجية مفرطة ما أدى إلى تدهور عام في عائدات التصدير بالعملة المحلية (حيث أنها تفاقمت بسبب هروب رؤوس الأموال الأجنبية)، ما نتج عنه إنخفاض كبير في القدرة على الإستيراد. بين (**1929 _ 1930**) القدرة على الإستيراد إنكمشت لأكثر من **60%** في بعض أجزاء من **أمريكا اللاتينية** على رأسها **البرازيل**، هذا ما أنتج ردة فعل بالإنتاج محليا للمنتجات التي لا يمكن شراؤها من الخارج نتيجة زيادة تحرك الطلب على بعض الواردات في السوق المحلية، ما تسبب بعملية **التصنيع عن طريق إحلال الواردات**. تلك العملية تطلبت مرحلتين من التنفيذ كالآتي :

- **المرحلة الأولى** : تتعلق بعملية إحلال طفيفة، هذه الخطوة تتطلب رأس مال قليل ويد عاملة ذات مهارة وقدرات صناعية كبيرة وبنية تحتية؛
- **المرحلة الثانية** : تتعلق بعملية إحلال الواردات بالصناعات الثقيلة (الإسمنت _ الفولاذ _ المواد الكيماوية _ السلع الرأسمالية لصناعة المنسوجات والمعادن)، وذلك للوصول إلى قطاعات أكثر تعقيدا في وقت لاحق (المعدات الصناعية _ بناء الباخرات والمعدات الكهربائية _ الفولاذ والصلب _

البتروكيماويات _ سلع إستهلاكية مستدامة)، الأمر الذي يتطلب المزيد من رأس المال واليد العاملة وتوفير الإطار القانوني للتصنيع من طرف الحكومية (**Granddauche, 2012**).

في نفس **السياق التاريخي لإستراتيجية (ISI)**، قد إعتبرها (**Baer, 2009, p. 96**) بأنها " محاولة البلدان الأقل نموا من الناحية الإقتصادية الخروج من التقسيم الدولي للعمل الذي إزدهر في القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين، فوفقا لهذا التقسيم، **أمريكا اللاتينية** ومعظم مناطق **آسيا** و**أفريقيا** قد تخصصت في تصدير الموارد الأولية والغذائية والمواد الخام، في حين أن إستيراد السلع المصنعة يأتي من **أوروبا** و**الولايات المتحدة الأمريكية**. بالتالي، إستراتيجية (**ISI**) قد تمحورت حول إنشاء مرافق الإنتاج المحلي لتصنيع السلع التي يتم إستيرادها سابقا. نستنتج من تعريف (**Baer**) أن العديد من البلدان المصنعة على رأسها **بريطانيا العظمى** مرت جميعها بمرحلةالتصنيع عن طريق إحلال الواردات، أين كان الجزء الأكبر من إستثماراتها في صناعات أجريت لتحل محل الواردات، ففي نظره أن التصنيع عن طريق إحلال الواردات سيأتي إلى نهايته عندما يتم توجيه معظم الإستثمارات نحو بناء المقدرة على الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد الجديد. إن موجة التصنيع عن طرق (**ISI**) حدثت في **أوروبا** و**الولايات المتحدة الأمريكية** في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، هذه الإستراتيجية تتطلب تدخل الدور الفعال للحكومة من أجل تشجيع وحماية وتطوير الصناعات الناشئة، فالسمة الرئيسية لها هو طابعها الوطني. لكن أغلب الإستثمارات في البنية التحتية لمعظم تلك البلدان تأتي من الخارج والصناعات في معظمها في أيدي محلية، في حين أن تصميم الآلات والقوى العاملة الماهرة لتشغيلها يتم إستيرادها من **إنجلترا** في فترة التصنيع الكبرى. بهذا **أوروبا** و**الولايات المتحدة الأمريكية** بمجرد خضوعهما للتصنيع الأولي، فقد توقفتا عن كونهما أساسا لآلية التصنيع وفي القرن العشرين أصبحتا جزءا من عملية مستمرة للنمو ونمطا للتغير في التخصص الصناعي بين البلدان المتقدمة إقتصاديا (**Baer, 2009, p. 96**).

فقط بعد الحرب العالمية الثانية، قد أصبحت (**ISI**) أداة سياسية معتمدة للتنمية الإقتصادية. معظم البلدان **أمريكا اللاتينية** قد إعتمدت عليها كي تستعد إقتصادياتها نحو التقسيم الدولي التقليدي للعمل. أعتبرت هذه الإستراتيجية ضرورية للتعامل مع الإنفجار السكاني في المنطقة وتلبية مطالب السكان في المناطق الحضرية على نحو متزايد، إضافة لإعتقاد أن كذا إستراتيجية من شأنها جلب المزيد من الإستقلال الإقتصادي لبلدان **أمريكا اللاتينية**، فالإكتفاء الذاتي في تصنيع السلع من شأنه أن يضع إقتصاديات **أمريكا اللاتينية** تحت رحمة أقل للإقتصاد العالمي، ذلك الإعتماد على أدوات رئيسية مستخدمة لتعزيز وتكثيف الإستراتيجية والتي كانت تتمثل في تعريفات وقائية و/أو رقابية على الصرف _ أولويات و/أو تفضيلات خاصة للشركات المحلية أو الأجنبية في إستيراد السلع الرأسمالية لصناعات جديدة _ أسعار صرف تفضيلية لإستيراد المواد الخام الصناعية _ الوقود والسلع الوسيطة _ قروض رخيصة من قبل بنوك التنمية المحلية للصناعات التفضيلية _ بناء الحكومات للبنى التحتية المصممة خصيصا لتكمل الصناعات _ المشاركة المباشرة للحكومة في بعض الصناعات خاصة الصناعات الثقيلة مثل الفولاذ حيث لا رأس مال محلي أو أجنبي على إستعداد أو قادر على الإستثمار في كذا مشاريع. خلال تلك الفترة أي ما بين (**1950 _ 1960**)، ظهرت مشاركة للرأس المال الأجنبي بالرغم من أن نسبتها من مجموع المدخلات كانت في الكثير من الأحيان أقل من **10%**، حيث كان له دور فعال في إنشاء صناعات تحويلية رئيسية عن طريق نقل المعرفة والقدرات التنظيمية، كذلك في الإستثمارات في البنى التحتية والصناعات الثقيلة التي هي ملك للحكومات، فقد إعتمدت على تمويل أجنبي ومساعدات تقنية (**Baer, 2009, p. 97**).

2.1.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إحلال الواردات

إستبدال الواردات غالبا ما يقاس عن طريق التغير في نسبة الواردات إلى إجمالي توفر (واردات ذات مدخلات محلية أكثر) من منتج واحد أو فئة من المنتجات. إذا فإن نسبته تهبط على مر الزمن، لهذا يرى (**Buton & College, 1989, p. 1604**) أن إحلال الواردات ما هي إلا تعبير عن تكوين الناتج للإقتصاد

الآخذ في التغير لأن بعض المنتجات التي تم إستيرادها سابقا لم تعد مستوردة بنفس المقدار، في حين أن الطلب الكلي على الواردات كنسبة من الدخل هو دون تغير بشكل عام. الفكرة هي أنه من خلال إستبدال الواردات ببعض السلع التي هي من الإنتاج المحلي، سيتم تعديل الإقتصاد ليصبح أكثر إستقلالا و أكثر مرونة _ أكثر تنوعا وأكثر قدرة لتوليد الرفاهية كمسألة روتينية. إن إحلال بعض من الواردات بمنتجات فردية عن طريق إنتاجها محليا، هو بالتالي، وسيلة لتحقيق غاية وليس الغاية في حد ذاتها، حيث يمكن الإشارة إلى ثلاثة نقاط إضافية :

1. العديد من البلدان النامية تفرض تعريفات وحصص وأساليب حمائية مختلفة لمواجهة صعوبات في ميزان المدفوعات. لكن، في هذه الحالة تكون مختلفة تماما عن واقع سياسة إحلال الواردات، فالأسباب العديدة لإحلال الواردات قد تكون في أحيان كثيرة مصدرا للمشاكل الخطيرة، فجزء ما من أجزاء مجموعة من تلك السياسات كانت تتعرض مع بعضها البعض، فعملية صنع سياسة في بلد معين، هي بالتالي، ذات صلة في فهم كيف ولماذا البلدان تسعى لسن تلك السياسات؟ (**Buton & College, 1989**؛
2. منطق إحلال الواردات هو يختلف عن الحجة التقليدية لحماية نشاط الصناعات الناشئة ، تقع هذه الحجة على إفتراض أن هذا النشاط يمكن أن يحدد لفترة من زمن تعطى فيها الحماية وسوف يصبح في وقت لاحق قادر على المنافسة في السوق دون وقاية. إذا فتلك الخصائص الحمائية يجب أن تكون لإنتاج إقتصاد يرتفع فيه مستوى الرفاهية؛
3. يجب تمييز إحلال الواردات عن مصطلح (العزل و/فك الإرتباط) الإقتصاد مع الخارج، قد درست هذه الفكرة في وقت لاحق من قبل (**Alejandro & Carlos, 1965, pp. 495 - 460**) والذي أشار إلى "أن تخفيض أو خروج البلد من بقية العالم من أجل التنمية وتطوير البلد حقا، لا يمثل فكا للإرتباط مع

الخارج ولا عزله خلال الفترة التي يتم خلالها إعادة هيكلة إقتصاده وإعادة تنظيمه من أجل أن يؤخذ مكانه في الإقتصاد العالمي.

وفقا لما سبق، الخصائص الأساسية للإقتصاد القوي هي المرونة والقدرة على تحويل الموارد الطبيعية الواسعة إلى المنتجات وبالتالي تحديد المصير الإقتصادي الخاص بها. هناك العديد من الأسباب التي تجعل الإقتصاد غير منمى و/أو فاقد للنمو، وهو إذا بحاجة ماسة للحماية لتطوير هذه الخصائص (**Buton & College, 1989, p. 1605**).

بالتالي وبحسب (**Buton & College, 1989**)، إذا كان المبرر لتبني إستراتيجية إحلال الواردات هو حماية الإقتصاد الناشئ، حينها سينمو إلى النقطة التي يمكن أن تؤدي بنا لتصور صورة مرضية له على المستوى العالمي، إذا يجب على المجتمع تعلم كيفية حمايته وبهذا إستراتيجية (**ISI**) عليها أن تخلق البيئة التي تحدث التعلم (**Learning Occurs**)، إضافة إلى إغراءات للبحث. الحماية ببساطة تؤكد على زيادة إستثمارات المنتجين المحليين في الأسواق المحلية في إتجاهات وميادين جديدة، لكن في مقابل ذلك، لا تزال أجزاء كبيرة من المجتمع تعاني الفقر الشديد والمستمر، بالتالي فالعملية إذا برمتها تنطوي على عائدات من تكاليف فقط _ بدون مقابل، في هذه الحالة، الحماية يمكن أن تنشأ التشوه. تبعا لذلك، الأنشطة الجديدة تتعارض مع عامل تخصيصات الإقتصاد، التشوهات قد تزيد من تكلفة الحماية عن طريق خلق الإختناقات التي تجبر الإقتصاد لتقليل إنتاجها من أجل تصحيح الإختناقات (**Buton & College, 1989**).

في نفس السياق النموذجي (**ISI**)، يرى (**Buton & College, 1989**) فيما يتعلق بتوضيح النقطة في عملية **التصنيع عن طريق إحلال الواردات**، أن السبب الرئيسي في جعل عملية إحلال الواردات هي أكثر سلاسة بكثير، أقل إختلالا، وأقل بكثير في تكثيف التعلم مما عليه التصنيع في دول **أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان**، بأن التصنيع هو مسألة تقليد وإستيراد قد تمت تجربتها من قبل وهي عملية حقيقية من خلال التعلم. بالتالي فـ (**Hirschman, 1986, p. 06**) يؤكد بأن تركيز التصنيع في وقت مبكر في **أوروبا**

الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، لم يكن مقتصرا على إنتاج سلع إستهلاكية خفيفة، لكنه تضمن في البداية إنتاج سلع رأسمالية، ففي تلك الفترة تحديدا لم تكن هناك سلع رأسمالية يتم إنتاجها في مكان آخر لإستيرادها، أما البلد الأقل نموا في نظره يستورد سلعا رأسمالية مصنوعة من الخارجة لإنتاج سلع إستهلاكية تم يلغي هذا المصدر الهاما لمصادر التعلم، كل ذلك، سيخلق صعوبات كبيرة للبلد المستورد على التكيف بأي شكل من الأشكال. الرسم التخطيطي الموالي قد أستخدم لتطوير حجة أخرى، حيث تم تكييفه من قبل (**Nelson & All, 1971**) الذين إستخدموه لأغراض مختلفة إلى حد ما. المنحنى **AB** يتبع إنتاجية العمل، في ضوء الفرضية عدم حدوث تغيير في نوعية المدخلات وعدم تغيير في توفير المعرفة التقنية (**Nelson & All, 1971, p. 96**).

الشكل (10 / 01): متوسط نتاج العمل في كل من البلدان المتقدمة والنامية

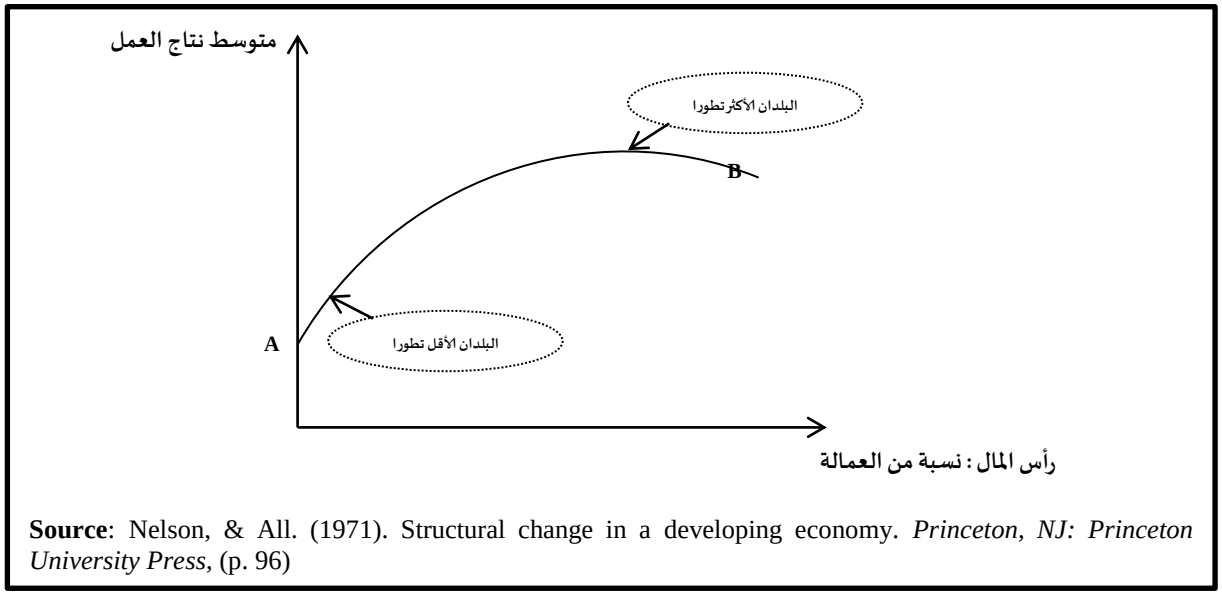

Source: Nelson, & All. (1971). Structural change in a developing economy. *Princeton, NJ: Princeton University Press*, (p. 96)

المنحنى أعلاه يوضح لنا أنه إذا لم يحصل شيء آخر في البلدان الأقل تطورا، فإن زيادة العمل من رأس المال والإنتاجية في البلدان الأقل تطورا لن يصل لمستوى (**PIB**) الذي تحصلت عليه البلدان الثرية والتي إعتمدت على المعرفة التقنية والجودة في العمل. الرسالة الرئيسية من الرسم البياني بالنسبة للحجة الحالية هي مختلفة بشكل كبير، الدول الثرية على مر الزمن قد إنتقلت تدريجيا من رأس المال ما منخفض ونسبة عمالة وإنتاجية عمل منخفضة المبين في الرسم أعلاه، خطوة خطوة إلى الوصول إلى المكانة التي هم

فيها الآن، كل خطوة قد وفرت الأساس للتعلم من خلاله تم التوصل للخطوة الموالية، فكل أعلى خطوة كان لديها شيئا مشتركا مع الخطوة الأقل، فالمنحنى إذا هو عبارة عن سلسلة من الخطوات القصيرة مرتبطة أو متعلقة بطريقة أو بأخرى لتلك السابقة (**Buton & College, 1989, p. 1611**).

بالنسبة للمنتجين في البلدان الأقل تطورا، للإنتقال من منطقتهم إلى منطقة البلدان الأكثر تطورا في فقزة واحدة قوية هو بإستيراد آلات جديدة مع التكنولوجيا الأكثر إنتاجية، وهذا ما يخالف الفكرة الأساسية لعملية التعلم وهو " **أن كل جديد له روابط قوية مع القديم**". هذا القول لا يعني أن البلدان النامية لا يمكنها تسريع تنميتها مقارنة بما حققته بلدان **أوروبا الغربية** و**أمريكا الشمالية**، فحجة التعلم هذه لا تعني بأن التقليد هو ليس بتنمية، فشرعية إحلال الواردات تكمن وراء الحماية اللازمة لمساعدة الإقتصاد على التعلم، وبشكل أكثر دقة فإن مفهوم التعلم يخبرنا بأن على البلدان النامية قد تسلقت السلم الخاص بها لكنها لم تتمكن من أن تصعد بمعدل أسرع، ويمكنه عوضا عن ذلك دفع خطوات مختلفة أكثر قربا في وقت مناسب (**Buton & College, 1989**).

2.1.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إحلال الواردات

في إطار دراستنا لنتائج إستراتيجية إحلال الواردات، سنقدم موجزا عن جداول موالية تبين تأثير إستراتيجية (**ISI**) على إقتصاديات رئيسية لمنطقة **أمريكا اللاتينية**. في الجدول رقم (**02/01**) يوضح تدابير مختلفة من التغييرات في التوزيع النسبي للناتج المحلي، حيث تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للبلدان التي تتوفر حولها بيانات الصناعة فهي بالفعل تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في العقود الأولى من القرن، لكن هذه الصناعات قد تألفت فقط من ورش عمل صغيرة، وفي عام **1950** كانت لاتزال نصف القوى العاملة في الصناعة التحويلية الحرفية كنوع من أنشطة. أما بحلول **1960** أصبحت الصناعة القطاع المهيمن في كل من **الأرجنتين** _ **البرازيل** _ و**التشيلي**. المعادلات النسبية لنمو مختلف القطاعات

تشير للمدى الزمني الذي كانت عليه الصناعة في العقود ما بعد الحرب العالمية الثانية. الجدول الموالي يبين التوزيع النسبي لإجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات الرئيسية:

الجدول (11 / 01): التغييرات في هيكل إقتصاديات بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية

الأرجنتين

	أسعار1960		أسعار1950	
	1929 - 1927	1965 - 1963	1929 - 1927	1965 - 1963
الزراعة	27,4	17,1	30,5	**18,4**
النفط والتعدين	0,3	1,5	0,6	**3,5**
التصنيع	23,6	33,7	13,4	**18,6**
الإنشاءات	2و4	3,6	3,1	**2,6**

البرازيل

	أسعار حالية				أسعار1953			
	1939	1947	1953	1960	1968	1947	1953	1960	1968
الزراعة	25,8	27,6	26,1	22,6	17,9	30,0	26,1	22,2	**20,5**
الصناعة	19,4	19,8	23,7	25,2	28,0	20,6	23,7	28,0	**29,3**
قطاعات أخرى	54,8	52,6	50,2	52,2	54,1	49,6	50,2	49,8	**50,2**

المكسيك

	الأسعار الجارية					
	1900	1910	1930	1940	1950	1960
القطاع الريفي	34,6	27,9	25,9	24,3	22,5	18,9
ق. الإستخراجي	6,4	9,1	13,5	8,5	5,7	5,4
ق. التجارة والنقل	23,4	23,4	23,4	28,5	31,0	30,6
ق.البناء والكهرباء	13,2	13,7	16,7	22,6	24,5	27,7

Source: Baer, W. (2009). Import substitution and industrialisation in Latin America: experience and interpretaions. *Latin American review, 07*(01), (p. 99).

بالنسبة لأهم الإنتقادات التي وجهت إلى إستراتيجية (**ISI**) التي وجهت لدول **أمريكا اللاتينية** يمكن تقسيمها لوجهتين :

1. **وجهة نقاد السوق** : العديد من خبراء الإقتصاد قد أكدوا بأن إستراتيجية (**ISI**) وسيلة فعالة والتي تعتمد على إستخدام الموارد لتطوير دول المنطقة. بعض الإقتصاديين الأكثر تحفظا يرون بأن الإنتاج العالمي سيكون عند تعظيمه عندما يتخصص كل بلد أو منطقة من العالم في قطاعات لهم فيها مزايا نسبية. إن **أمريكا اللاتينية** عند تخصصها بإستمرار في إنتاج المنتجات الأولية، فهذا التخصص سيزيد من الناتج العلمي ويمكن من تحقيق مستوى دخل في جميع أنحاء العالم. لكن، بسبب إنخفاض حصة

المنتجات الغذائية والأولية في التجارة العالمية التي تقوم عليها ذلك عن طريق تشجيع الصناعات واسعة النطاق دون النظر إلى حتمية الميزة النسبية. إستراتيجية (**ISI**) **لأمريكا اللاتينية** ينظر إليها على أنها المحرك نحو الإكتفاء الذاتي الوطني في تجاهل تام لمزايا التقسيم الدولي للعمل، والذي منذ فترة طويلة قد أخذت بعض الخطوط، حيث يعتبر الإكتفاء الذاتي ضار للنمو الإقتصادي السريع لعدد من الأسباب أهمها :

- **بالنظر للأسواق الصغيرة، رأس مال محدود، ندرة الأيدي العاملة الماهرة، النمو الصناعي المتكفي ذاتيا يؤدي إلى تطوير صناعات غير فعالة وعالية التكلفة**، بالتالي تكاليف ثابتة عالية لبعض الصناعات، تلك الصناعات هي تتطلب الإنتاج على نطاق واسع من أجل خفض التكاليف إلى المستويات السائدة في الدول الصناعية الأكثر تقدما. إن أبرز مثال على ذلك هو في الفولاذ وصناعة السيارات التي أنشئت في معظم البلدان الكبيرة في **أمريكا اللاتينية**. في حالة السيارات، قد تفاقم الوضع لأن عددا كبيرا من هذه الدول قد سمح بإنشاء العديد من الشركات، وبالتالي القضاء تماما على إمكانيات لإقتصاديات الإنتاج الكبير. في أواخر الستينات، كان الإنتاج السنوي من السيارات والشاحنات في ثمانية بلدان من **أمريكا اللاتينية** يقدر بـ **6.000.000** (كانت تنتجها تسعين شركة بمعدل **6.7000** لكل شركة)، حيث لخص الوضع جيدا من قبل "الحماية عادة ما تحصر الشركة المصنعة المحمية في السوق المحلية فقط، وذلك يحول دون إستغلال وفورات الحجم، لاسيما في البلدان الصغيرة وفي الصناعات أين الوفورات الحجم مهمة والدعوة للتعرف على عمليات واسعة النطاق. زيادة على ذلك، الحكومات هي حريصة على تأمين نفسها من مزايا تنافسية، غالبا ما تشجع العديد من الشركات لدخول مجال الصناعة لخلق المنافسة المحلية أين السياسات الحمائية منعت المنافسة الأجنبية. النتيجة، هو عكس ما كانت تهدفه أية سياسة حكومية،فهي قامت بتقييد نطاق وفورات الحجم ما أدى إلى ظهور الكثير من الشركات، فمع كل شركة صغيرة جدا قدرة للإنتاج حيث

سوف يتم الإستفادة الكاملة من تلك القدرة حتى (**Scitovsky & Scott, 1970, p. 60**). الجداول الموالية تبين مشاركة **أمريكا اللاتينية** في التجارة الدولية (**Grunwald & Musgrove, 1970**).

الجدول (12 / 01) : مشاركة أمريكا اللاتينية في التجارة الدولية

صادرات أمريكا اللاتينية كنسبة مئوية من الصادرات العالمية						
السنوات	1948	1950	1957	1960	1964	1968
نسبة الصادرات	%10,9	%10,6	%7,8	%7,0	%6,4	%5,0
الواردات كنسبة مئوية من مجموع اللوازم حسب التصنيفات في بعض مناطق أمريكا اللاتينية						
	السلع للمستهلكين		السلع الوسيطة		السلع الرأسمالية	
البرازيل						
1949	%9,0		%25,9		%63,7	
1955	%2,9		%17,9		%43,2	
1959	%1,9		%11,7		%32,9	
1964	%1,3		%6,6		%9,8	
المكسيك						
1950	%2,4		%13,2		%66,5	
1955	%2,3		n.a		%63,4	
1960	%1,3		%10,4		%54,9	
1965	n.a		%9,9		%59,8	

التغييرات في معاملات الإستيراد لأمريكا اللاتينية							
السنوات	1928	1938	1949 - 1948	1958 - 1957	1962	1960*	1967*
الأرجنتين	%17,8	%12,1	%11,2	%5,8	%7,1	%8,0	%6,6
البرازيل	%11,3	%6,2	%6,6	%5,8	%4,5	%7,8	%5,6
التشيلي	%31,2	%14,9	%11,5	%9,5	%11,3	%15,7	%15,7
كولومبيا	%18,0	%11,0	%10,6	%8,2	%8,8	%12,2	%8,8
المكسيك	%14,2	%7,0	%8,5	%7,8	%6,8	%7,8	%7,8
البيرو	-	-	%9,6	%16,1	%13,6	%19,0	%28,1
أمريكا اللاتينية	-	-	%10,2	%9,9	%8,7	%10,0	%9,9

Source: Grunwald, J., & Musgrove, P. (1970). Natural resource in Latin American Development. *Baltimore Review*, (p. 20).

2. **وجهة نظر نقاد هيكل الإقتصاد** : منذ الحرب العالمية الثانية، شهدت معظم بلدان **أمريكا اللاتينية** إنفجارا سكانيا، حيث أن زيادة النمو السكاني للمنطقة كان من **1,9%** إلى أكثر من **2,8%** في أواخر الخمسينات والستينات. خلال الفترة نفسها، زادت الهجرة من الريف إلى المدن بشكل كبير. الجدول الموالي يمكن أن نرى من خلاله أن معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان أكبر ثلاثة أضعاف من معدل النمو الريفي. الجدول الموالي تبين أيضا أن معدل إستيعاب اليد العاملة في الصناعة كان أصغر بكثير من معدل نمو السكان في المناطق الحضرية. من

الواضح أنه بعد عقدين من التصنيع، نسبة اليد العاملة في الصناعة التحويلية في **أمريكا اللاتينية** ككل قد إنخفض فعلا، وأن ما يقارب نصف هؤلاء العمال لا يزالون يعملون في ورش للحرفيين. يبين الجدول أيضا أنه في بعض البلدان الفردية، نسبة بعض النقاط إرتفعت لكن بشكل متواضع جدا مقارنة مع التغييرات في مساهمة الصناعة في **PIB**. بالتالي، هذا يؤكد فشل إستراتيجية (**ISI**) في خلق فرص العمل المباشرة وقلق نقاد السوق وهيكل الإقتصاد منها على حد السواء (**United Nations Economic Commission for Latin A, 1969, p. 62**).

الجدول (13 / 01) : النمو السكاني والعمالة في أمريكا اللاتينية

التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصاديا				
	أمريكا اللاتينية			
	1950	1960	1965	1969
الزراعة	53,4	47,2	44,5	42,2
التعدين	1,1	1,0	1,0	1,0
التصنيع	4,4	14,4	14,0	13,8
(الحرف)	(7,5)	(6,8)	(6,4)	(6,1)
الإنشاءات	3,8	4,1	3,9	4,5
الخدمات الأساسية	4,2	5,1	5,3	5,5
خدمات أخرى	23,1	28,2	31,3	33,0
التجارة والمالية	(7,8)	(9,0)	(9,5)	(10,1)
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0

معدلات سنوية لنمو العمالة حسب القطاعات والنمو السكاني				
	نمو العمالة		النمو السكاني	
	1960 - 1950	1969 - 1960	1960 - 1950	1969 - 1960
الزراعة	1,3	1,5	2,8	2,9
التصنيع	2,6	2,3	4,8	4,4
(الحرف)	(1,5)	(6و1)	1,4	1,4
التعدين	2,0	2,2	مجموع الحضري الريفي	
الإنشاءات	3,2	4,0		
الخدمات الأساسية	4,6	4و3		
خدمات أخرى	4,7	4,6		

Source: United Nations Economic Commission for Latin A. (1969). *Industrial development in Latin America.* Economic bulletin for Latin America, (p. 62).

2.2. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الصناعات المصنعة

2.2.1. المفهوم والنشأة التاريخية للإستراتيجية

يرى (**Andreff, 1978, p. 880**) أنه عندما نسعى لتحديد إستراتيجية قائمة على التصنيع، نقوم عندها بالتعلم من دروس بالطريقة التي جرت بها نفس العملية التصنيعية اليوم في البلدان في إقتصاديات صناعية، لكن السؤال الوحيد الذي طرح حينها : ماطبيعة الدروس المستفادة؟ إذا إلتفتنا إلى تاريخ البلدان الصناعية تجدر الإشارة هنا إلى أن **الثورة الصناعية**، قد شهد التصنيع فيها تكوينا خاصا من خلال الدور الذي لعبه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والذي بنيّ على أساس تطوير **الصناعات الثقيلة**. إن **صناعة الصلب** قد إحتلت مكانا مركزيا بإمداداتها المستمرة لصناعات ذات النمو المرتفع (وسائل النقل والتسليح،..إلخ)، وبذلك قد فتحت فرص أكثر إزدهارا للصناعات الإستراتيجية وبهذا أعتبرت الأساس الميكانيزمي لتجديد التقنيات في الصناعات التقليدية، إذا يمكن القول بأن **صناعة الصلب** أعتبرت بإمتياز **صناعة مصنعة** في ذلك الوقت. بترك الرأسمالية والتوجه للإشتراكية، نحو الإستراتيجية التصنيعية **السوفيتية** بعد **1928**، أي الفترة التخطيطية، نجد أن الصناعات الثقلية رتبت في أعلى الفروع ذات الأولوية في الخطط الخماسية (**Les Plans Quinquennaux**)، إستنادا للفرضية القائلة : "بأن الإقتصاد ككل ما قبل التصنيع يتطلب إنشاء المراكز الصناعية القادرة على تلبية تشغيل فروع أخرى بوسائل مادية، حيث إعتبرت **الصناعات الثقيلة** قطاع تصنيعي وتنميته وتطويره إعتبر خطوة ضرورية في تكوين قاعدة صناعية حديثة وأكثر إكتمالا. مرة أخرى إعتبر قطاع الصلب محور نظام التصنيع (**Andreff, 1978, pp. 880 - 881**).

إذا فمن أجل تحديد **نموذج التصنيع عن طريق الصناعات المصنعة** لابد من تعيين التطور التاريخي المزدوج له، إن التصنيف الهرمي للقطاع الثقيل عادة ما يشير إلى مشاركة رأس المال المادي _ الثابت والمتدوال في هذه الصناعات، هو أكثر أهمية على عكس فروع أخرى في الإقتصاد، ذاك هو الجانب الذي لا يمكن نقضه في حالة **صناعة الصلب**. أحيانا ما يرتبط هذا الجانب بنتائجه فعلى سبيل المثال : قيمة رأس المال للفرد الواحد المستخدمة في الإنتاج هي مرتفعة جدا مقارنة مع غيرها من الصناعات، لكن هناك

ميزة واحدة أخيرة جديرة بالذكر كتوضيح لطبيعة التصنيع الرأسمالي في القرن التاسع عشر وللتصنيع الإشتراكي بعد **1928**، تلك الميزة هي تنبع عندما لا يكون الإنتاج كاملا في تلك الفروع إما بالنسبة للإستهلاك الوسيطي أو للإستثمار في صناعات مختلفة التي يتألف منها الإقتصاد الوطني، حينها الإنتاج المباع للأفراد كإستهلاك نهائي لا يكاد يذكر أو مساو للصفر (**Andreff, 1978, p. 881**).

في نظر (**De Bernis, 1966, p. 03**) **الصناعات المصنعة** (**Les Industries Industrialisantes**) " هي صناعة أو مجموعة من الصناعات وظيفتها الإقتصادية الأساسية هي ممارسة النشاط الصناعي في البيئة المحلية له أو التغيير الهيكلي (**الإسوداد المنهجي**) في مصفوفة الصناعة الداخلية والتحولات في دوال الإنتاج من خلال جعل مجموعات جديدة من الآلات متاحة في الإقتصاد بأكمله، والتي تعزز إنتاجية عامل واحد أو الإنتاجية الكلية. هذا التعريف في نظر (**Auray, Mougeot, & Duru, 1981, p. 586**) يرى بأن أثر التصنيع ما هو إلا تطبيق لنظرية "**أقطاب النمو والآثار غير المباشرة**" لوجهة نظر (**François Perroux**). مع ذلك، فهي غامضة في العديد من النواحي، خلافا لنظريات التأثير الملهمة من فكر (**François Perroux**) ووفقا لـ (**Paelinck, 1965, p. 02**) أنها لا تقوم على معيار واحد من التسلسل الهرمي الصناعي لكن على اثنين : أولا **فكرة الإسوداد المنهجي** (**L'idée de noircissement systématique**)، وثانيا : فكرة إتاحة الإقتصاد الكلي بمجموعة جديدة من الآلات. وهنا قد لاحظ كل من (**Wladimir Andreff**) و(**Abderrahmane Hayab**) ضرورة الإحتفاظ بالجزء الأول من معايير هذا التعريف، بينما في نظرهما فـ (**Genne**) قد أصر على الجزء الثاني من هذا التعريف. إن الإزدواجية في معايير تعريف الصناعات المصنعة من المرجح جدا أنها تؤدي للتسلسل الهرمي لقطاعات مختلفة (**Les différentes hiérarchisations sectorielle**) (**Andreff & Hayab, 1978, p. 871**).

وفي ذلك يرى (**De Bernis, 1966, p. 03**) أنه إذا قبلنا بحقيقة أن سياسة التنمية ترتكز على تشجيع التغيير الهيكلي، التصنيع إذا لا يتعلق فقط بإنشاء مصانع، ذلك لأن المشكلة ليست في الإختيار بين

الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة، لكن تمكن في معرفة أي من فروع الصناعات هي القادرة على تسريع عملية التنمية الشاملة. وفقا لهذا المنطق، فنظرية **الصناعات المصنعة** التي إقترحها (**De Bernis**) يظهر فيها التصنيع مثل تحويل المجتمع ككل لمجموعة منسقة من الصناعات، إنها ليست مجرد مظهر من الصناعات ونشأة التكامل بين الأنشطة الصناعية المختلفة، بل أن كل صناعة قد وجدت لنفسها عملاء وموردين من الصناعات الأخرى. لذلك إقترح (**De Bernis, 1966, pp. 03 - 04**) أن مفهوم **الصناعات المصنعة** هو يعني" إقامة صناعات تسمح بتجذير حقيقي للتصنيع"، وفقا لذلك، لابد أن تحتوي **الصناعات المصنعة** خاصيتين رئيسيتين : **الأولى**، يجب أن تسهل عملية إندماج الإقتصاد، **الثانية**، يجب أن تسمح بظهور تنمية مستقلة. تبعا لما سبق، التنمية يجب أن تتحقق من خلال الإستثمار في مناطق وفروع مختارة (ذات أولوية)، تلك الفروع يجب أن تدمج قوتها مع الإقتصاد الداخلي وحتى الزراعة كذلك يتم دمجها في هذه الظاهرة التصنيعية، فليس فقط التصنيع يتطلب فائض للتسويق، لكن الزراعة تجد مسلكا للتسويق من خلال الصناعة (**Andreff & Hayab, 1978, p. 869**).

البحث عن فروع ذات أولوية ينطوي على أن الفروع المختلفة في الإقتصاد يجب أن تحافظ على **علاقات هرمية** فيما بينها. بالتالي، لتحديد الطبيعة الحقيقية لهذا التسلسل الهرمي، يتطلب تعيين مقدما معيارا للتصنيف ، هنا إقترح (**Aujac, 1960**) معيار أفضل عميل (**Meilleur Client**) والذي يعرف على النحو التالي : الصناعة **i** هي أفضل عميل من **k** و **k** ليست بـ **i**، إذا وفقط إذا كانت نسبة مشتريات **i** في إنتاج **k** أكبر من مشتريات **k** في إنتاج **i**، فإن معيار أفضل عميل هو مؤشر فعال في معرفة إتجاه تأثير الهيمنة (**Aujac, 1960, p. 186**). يسمح معيار أفضل عميل بتحديد التسلسل الهرمي الصناعي في كل مرة بين **مصفوفة الصناعة التثليثية** (**La matrice triangulable**). معنى ذلك، في كل مرة يصبح الأمر متاحا، يتم تغيير نظام الصناعات لتمرير كل تلك الإستهلاكات الوسيطية تحت القطر الرئيسي، أما الجزء العلوي لهذا القطر فهو فارغ. يستخدم التثليث لتصنيف الصناعات المختلفة في مجموعة من التبادلات

الصناعية إعتمادا على منبع ومصب آثارها، تلك الآثار هي الأساس لإختيار الفروع ذات الأولوية في نموذج محدد. هذا الأخير يوفر أيضا للإطار التحليلي مصفوفات بين الصناعات. بالتالي، فالمنطق أن نفترض تقنية التثليث كأسلوب لإختيار المناطق في إطار نموذج (**De Bernis**) (**Andreff & Hayab, 1978, p. 871**).

2.2.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الصناعات المصنعة

على الرغم من أن الصناعات المصنعة يجب أن تمارس عبر إتاحة الإقتصاد بمجموعة جديدة من الآلات، عندها قد يعتقد البعض من الإقتصاديين بأن هذا النوع من الصناعات يجب أن يحدد الجزء السفلي للتسلسل الهرمي بين الصناعات إذا، مجموعة من الصناعات بما في ذلك أهم الأنشطة يجب أن تقع في **تأثير العرض**. لكن، عند تقديم نشاط الصناعات المصنعة على أنه يجمع بين أفضل تأثير عرض وتأثير منفذ، فهي إذا توفر لغيرها من الصناعات على **مجموعات جديدة من الآلات**، ومن ناحية أخرى، أكثر مشترياتها هي نحو الصناعات اللوحة السفلية والتي تماس عليها تأثير السوق، وهذا ما يسمح بإنشاء صناعات أخرى (**De Bernis, 1966, p. 04**).

إن إسوداد جدول التبادلات بين الصناعات (**Le noircissement de tableau d'échange industrielle**) ليؤخذ الشكل المنهجي، يتطلب الأمر عندها تثليث الجدول الموافق للمصفوفة **B** مرة واحدة وكل ما تبقى من أعلى القطر فهو عبارة عن أصفار. إن النسب التي تقع فوق القطر الرئيسي تعزز صعود نبض صناعات المنبع، تلك المربعات خصوصا إذا كانت مهمة إلى درجة تحويلها لحافز ربح الذي يجب أن ينخفض إلى المربعات الدنيا، فإذا سنتحصل على **إسوداد مربعي متفوق** - (**De Bernis, 1966, pp. 04 - 05**).

2.2.2.1. إستخدام نموذج المدخلات والمخرجات من أجل تحديد الصناعات المصنعة

إن إستخدام نموذج المدخلات والمخرجات لتحديد الصناعات المصنعة قد إقترحه (**De Bernis, 1970, p. 547**) بنفسه في مقال بحثه مفاده إنشاء هيكل صناعي ثابت، ذلك يعني إنشاء **مصفوفة الصناعة الداخلية** (**La matrice interindustrielle**) أو ما يعرف **بالإسوداد** (**Le noircissement**)، يعني ذلك، إنشاء قطاعات مختلفة بمدخلاتها ومخرجاتها. تبعا لذلك، يتم إستخدام نموذج (**Leontief**) لتقييم الآثار غير المباشرة في بلد متخلف، حيث تطرح ثلاثة إشكاليات مرتبطة بإفتراضات منطق النموذج وشروط البناء الإحصائي (**Auray, Mougeot, & Duru, 1981, p. 587**).

2.2.2.1.1. الإفتراضات

يستند نموذج المدخلات والمخرجات بشكل أساسي على معدلات وعلى إفتراض خطي لتقنيات الإنتاج (المصفوفة **A** بمعاملات فنية **akj**، **k** تمثل كمية السلعة اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة **Y**). نشير إلى أن $\mathbf{X_k}$ و $\mathbf{Y_k}$ هما إجمالي الإنتاج والطلب النهائي للسلعة **K**. إن حل هذا النموذج يعتمد على النظام :

$$\sum akj * Xj + Yk = Xk$$

إن حل هذا النظام ما يعادل ضبط العرض إلى الإضطراب الخارجي للطلب بإفتراض أن يتم نشر الأثر الأولي في القيمة النقدية، وهو يفترض في كل فرع :

- قدرة غير محدودة على تكييف العرض مع الطلب؛
- وجود موارد غير مستخدمة؛
- صلابة سعر التعامل مع الإختلاف في تطبيق النموذج؛
- نقل الخلل الأولي من فرع إلى فرع حتى إعادة التوازن في القيمة النقدية لجميع السلع (**Auray, Mougeot, & Duru, 1981, p. 587**).

2.2.3. حدود إستراتيجية التصنيع عن طريق الصناعات المصنعة

ليس هناك ما يضمن أن يتحقق واحد من إفتراضات **نموذج الصناعات المصنعة** في البلدان النامية، فوجود الجمود القطاعي من المرجح أن يحل محل الآثار الكمية من الآثار التضخمية. ففي نظر **(Auray, Mougeot, & Duru, 1981, pp. 587 - 588)** أنه إذا قبلنا بتعريف **(De Bernis)** فالهدف حينها من النموذج هو إسوداد مصفوفة الصناعة (التغيير الهيكلي للصناعة). بالتالي، من الواضح أن التحول الهيكلي المطلوب لا يمكن أن يفهم من جدول سبق إعداده وهذا ما قد ذكره **(Andreff, 1978, p. 882)** قائلا أن : مصفوفة التبادلات لا يمكن أن تكشف ما هو ضروري للتغييرات الخاصة بها، وذلك لأنه لا يمكن أن نستنتج الحاجة إلى تدمير صناعة الصلب تحت ذريعة أنها ضعيفة وعلى العكس تماما، هذا الضعف يجب أن يبرر الأولوية التي منحت له في ترتيب التسلسل الهرمي للصناعات. فيما يلي، إستخدام الإختبار الموالي هو لترجمة الواقع القديم للنموذج، والذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج متناقضة. لنفترض أنه يتم تشكيل إقتصاد بدائي يتكون من قطاعات تحافظ على علاقات الممارسة المخططة، من خلال الرسم البياني الموالي، معنا مجموعة من الأسهم تشير إلى تأثير التصنيع.

الشكل (11 / 01) : تأثير التصنيع والمصفوفة المقابلة له

	1	2	3	4	5	6	7	8
1								
2								
3								
4								
5								
6								
7								
8								

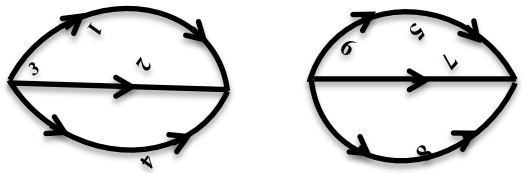

Source: Auray, J. P., Mougeot, M., & Duru, G. (1981). Peut - on définir de maniére unique la notion d'industrie industrialisante? *Tiers Monde*, *06*(24), (p. 587 – 588).

هذا النظام هو نوع إنفصالي لأنه يتم تقسيمه إلى كثلتين. الفرع **4** لا يحمل بشكل واضح أي تأثير على القطاعات **(5 _ 6 _ 7 _ 8)**، لكن من وجهة نظر **(De Bernis)** هذا النوع يمكن أن يكون مصنع إذا تطور إلى إسوداد المصفوفة، أنظر الشكل أدناه.

الشكل (12 / 01) : مصفوفة التبادلات بين الصناعات

	1	2	3	4	5	6	7	8
1		I	I	I	I	I	I	I
2				I	I	I	I	I
3					I	I	I	I
4						I	I	I
5						I	I	I
6							I	I
7								I
8								

Source: Auray, J. P., Mougeot, M., & Duru, G. (1981). Peut - on définir de maniére unique la notion d'industrie industrialisante? *Tiers Monde*, *06*(24), (p. 589).

للأسف، لابد من الإعتراف بحقيقة أن الجداول المستخدمة لتأثيرات المتسببة وفقا لـ **Andreff &** (**Hayab, 1978** إما هي تعرب عن دالة التدفقات الوسيطية أو أنها نتيجة لتقدير دالة الإنتاج. بالتطرق لأهم الإنتقادات الموجهة لجدول التبادلات الصناعية، كل من (**Andreff & Hayab, 1978**) قد إستخدما طريقتين : **الأولى** تستند على علاقة تأثير مباشرة أو ما تسمى بعلاقة **أفضل العملاء** هي تحتوي عيبين، فهي لا تحتوي الصفات التي من شأنها أن تحمل علاقة النظام الصناعي التثليتي إلا في الحالات الإفتراضية، وأنه أيضا يهمل الآثار الناجمة التي يمكن أن تعزز كبح أو عكس مسار الآثار المباشرة. ومنه، قد تحدد أسلوب ثاني الذي تنطوي على مصفوفة معكوسة $(I - A)^{-1}$ والتي تعرب عن الآثار المباشرة وغير المباشرة. لكن، التعريف المزدوج لـ **الصناعات المصنعة** يقود المؤلفين للنظر في تسلسل هرمي الذي يستند على $(I - A)^{-1}$ ، وعلى تسلسل هرمي على أساس معيار هو ربما أفضل من **معيار أفضل عميل**. في إطار هذا النهج، **معيار أفضل عميل** المذكور سابقا لديه عيب رئيسي في مفهوم تقاطع الأجزاء الوسطى لإثنين من التسلسلات الهرمية، والذي قد فسر في معياريين إقترحهما (**De Bernis**). تبعا لذلك، قام كل من (**Andreff & Hayab, 1978**) بالبحث عن فروع التي تمارس آثار الممارسة من خلال عرض الوسائل، وآثار الممارسة من خلال طلب الوسائل، خيارهم هذا أعتبر طعنا بإسم النظرية (**Andreff & Hayab, 1978**).

كل من (**Andreff & Hayab, 1978**) قد بنو النموذج على أساس العلاقات الثنائية من تأثيرات مطلقة عامة $(I - A)^{-1}$ ومباشرة (**C**)، التساؤل هنا يكمن عن الآثار المترتبة على إنتشار التغييرات الخارجية المعرب عنها بالأرقام المطلقة (مثلا : مضاعف X_k)، ومنه النموذج هو كمي بحث وشروط المصفوفة $(I - A)^{-1}$

تعرب عن كمية السلعة **j** اللازم إنتاجها لتلبية الطلب النهائي على الوحدة **k**. نذكر أنه في النهج الهيكلي، التغييرات النسبية يمكن أن تكون مهمة جدا بسبب أحجام مختلفة من الفروع المدروسة، فعلى أساس تلك الإختلافات ثم بناء الطريقة البديلة (**Auray, Mougeot, & Duru, 1981, pp. 590 - 951**).

النموذج البديل والتسلسل الهرمي الآخر قد طبق على إقتصاديات **فرنسية** و**أوروبية**، وفقه قد ثم تحليل هياكل إنتاجية قائمة على التخطيط والناتجة عن التأثير الناجم عن العلاقة السببية ما بين مجموعة مختلفة من فروع صناعية. يرتكز هذا النموذج على أن يحدد لاحقا مستوى أنشطة العلاقات الثنائية إلى مستوى التأثير الكلي (فرع **k** يؤثر على فرع **j** عند العتبة **s**، إذا زادت نسبة معطاة بـ α للإنتاج **k**، فإنها تؤدي إلى زيادة نسبية في إنتاج **j**، جميع الآثار المتسببة هي أكبر أو تساوي **s**). لترجمة تلك العلاقات من حيث قياسها في (**TEI**)، قد توضح بأن : **k** تؤثر على **j** على عتبة، حيث **s** : $\pi jk \geq s$ أو πkj هو عنصر من المصفوفة $(I - D)^{-1}$ ، **D** هي مصفوفة المعاملات الأفقية المرتبطة بـ (**TEI**). للتحول إلى التحليل البنيوي، يتم دراسة الخصائص الهيكلية التي تسببها جميع الفروع من خلال دراسة لطبيعة العلاقة التأثيرية والتي تظهر التقسيم الهام لهذه المجموعة إقتصاديا. أخيرا، قد خلص هذا النموذج البديل إلى أن مفهوم **الصناعات المصنعة** الذي يفسح مجالا للعديد من التفسيرات من الناحية التنفيذية، لا يجب أن يكون **TEI** غامضا عندما يتعلق الأمر بقياس التغييرات الهيكلية غير المدرجة بعد في الحسابات القومية، بالإمكان تعيين تسلسل هرمي واضح للأولويات الصناعية (**Auray, Mougeot, & Duru, 1981, p. 591**).

3. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الإنفتاح

3.1. المفهوم والنشأة التاريخية للإستراتيجية

التصنيع عن طريق **إحلال الواردات** (**Industrialization through import substitution**)أدى في الكثير من الأحيان إلى زيادات سريعة في الإنتاج الصناعي في معظم البلدان النامية، هذا ما دفع رجال الأعمال إلى الإستفادة من الحوافز المالية الحكومية وحماية السوق. لكن، (**ISI**) أدت إلى إنشاء صناعات

عالية التكلفة بسبب صغر الأسواق المحلية، ما يعني عدم إمكانية تحقيق إقتصاديات الحجم. في البداية، لم تكن هنالك مشكلة كبيرة لأن المواد الغذاية الأساسية والسلع الإستهلاكية كانت أسواق كبيرة لكنها تحولت إلى مشكلة كبيرة عندما حاولت الدول الشروع في الجولة الثانية لإحلال الواردات، التي تنطوي على المزيد من السلع المتخصصة والتي تحتاج لأسواق كبيرة لكفاءة الإنتاج. إضافة إلى ذلك، بسبب غياب المنافسة بين المنتجين المحليين وبين الواردات زادت بذلك التكاليف، حينها رجال الأعمال لم يسعوا جاهدين لخفض التكاليف وإلى تحسين نوعية منتجاتهم. في الواقع، قد فشلت (**ISI**) تماما في الحد من الإعتماد على الخارج، لأنه وفي الكثير من الأحيان كانت المواد الخام مستوردة. لكن الأكثر أهمية من ذلك، أن البلدان النامية قامت بشراء أو طلب تراخيص لإستعمال أو نقل التكنولوجيا ما أدى في الأغلب إلى إستنزاف كبير للموارد ومن ثم إلى المديونية (**Rajesh Chandra, p. 99**).

كل تلك العيوب، قد أظهرت الحاجة الماسة إلى كسب النقد الأجنبي، إضافة إلى الضغط المتزايد من الوكالات الدولية وبالأخص **البنك الدولي** و**صندوق النقد الدولي** لإعتماد **سياسات وإستراتيجيات تصنيعية موجهة نحو التصدير** (**L'industrialisation par l'ouverture**) لاسيما منذ **1960**، بقيادة **سنغافورة _ تايوان _ كوريا الجنوبية**، تلك البلدان قد وجهت سياساتها نحو الإنتاج للسوق العالمية بدلا من السوق المحلية. التغيير نحو **التصنيع الموجه للتصدير** تحقق مع التغييرات السياسية المبنية على إستراتيجية إستخدام **مناطق تجهيز الصادرات**، كما هو موضح في الجدول الموالي (**Stribu & Ashok, 2004, pp. 06 - 07**).

الجدول (14/ 01) : التغييرات في السياسة المستخدمة لتحقيق التوجه نحو التصدير

1	تعديلات سعر الصرف، بما في ذلك تخفيض قيمة العملة لجعل السلع أرخص دوليا.
2	تنشيط البحث عن الأسواق، بما في ذلك الحجج التجارية والمساعدات، وتنظيم المعارض التجارية في الخارج وتوفر المعلومات حول السوق.
3	سياسات التجارة المفتوحة، مع تخفيض حماية الواردات وزيادة المنافسة في التصنيع المحلي.
4	توفير الحماية من مخاطر الصرف الأجنبي.
5	تخفيض الضرائب على الصادرات.
6	توفير مناطق تجهيز الصادرات، والتي تغطي مجموعة من المزايا المالية وتبسيط البيروقراطية.
7	تدخل الدولة في سوق العمل لضمان إمدادات سهلة الإنقياد، عدم وجود النقابة العمالية، العمالة الرخيصة للإنتاج الموجه نحو التصدير.
8	تخفيف القوانين المتعلقة بالملكية، والإقتراض المحلي.
9	خصخصة أنشطة الدولة للحد من دور الدولة في الإنتاج المباشر وعموما لتوسيع دور السوق في الإقتصاد.

Source: Stribu, C., & Ashok, P. (2004). Relationship between trade liberalisation, economic growth and trade balance: an econometric investigation. *Discussion paper*(282), (p. 06 – 07).

3.1.1. إنشاء مناطق تجهيز الصادرات (ZIE)

هي ظاهرة حديثة نسبيا بطريقة كونها إمتدادا للمدينة الصناعية، تشمل **مناطق تجهيز الصادرات** ليس فقط على الكيان المكاني، وإنما على منطقة مغلقة يتم من خلالها إعطاء الشركات مجموعة واسعة من الفوائد _ مراقبة الحركات التجارية من وإلى عن كثب، وأيضا مجموعة من الحوافز. في بعض البلدان مثل **موريشيوس**، تعتبر البلاد كلها منطقة تجهيز الصادرات ليس مطلوبا من الشركات تحديد موقع في منطقة خاصة للإستفادة من الحوافز وأن يسمح لها بالدخول **لمنطقة تجهيز الصادرات**، وإنما على الشركات تصدير نسبة عالية من إنتاجها[1]. إن **مناطق تجهيز الصادرات** تمثل الطريقة الديناميكية للبلدان النامية، فهي من خلالها يتم جذب (**IDE**) وحث المصنعين المحليين على الإنتاج للتصدير. هناك مجموعة واسعة من الحوافز تقدم على نطاق واسع، موضحة في الشكل الموالي، تلك المناطق تشارك في أنشطة صناعية مختلفة لكنها تركز نشاطاتها بصفة خاصة على صناعات النسيج والملابس والإلكترونيات، لإحتوائها على عمالة رخيصة وشابة (**Stribu & Ashok, 2004, p. 07**).

[1] كان هناك توسع كبير في **مناطق تجهيز الصادرات** في العالم بدءا من **كوستريكا** و**الهند** في منتصف **1960**، وفي سنة **1986** ثمان وأربعون بلدا في **إفريقيا** و**آسيا** و**أمريكا اللاتينية**. تعمل **منطقة البحر الكاريبي 180** منطقة تجهيز الصادرات، حيث يشكل العمال في مناطق تجهيز الصادرات والمصانع في الخارج حوالي **05%** من القوى العاملة للتصنيع في البلدان النامية.

الشكل (13 / 01) : الحوافز المقدمة لمناطق تجهيز الصادرات

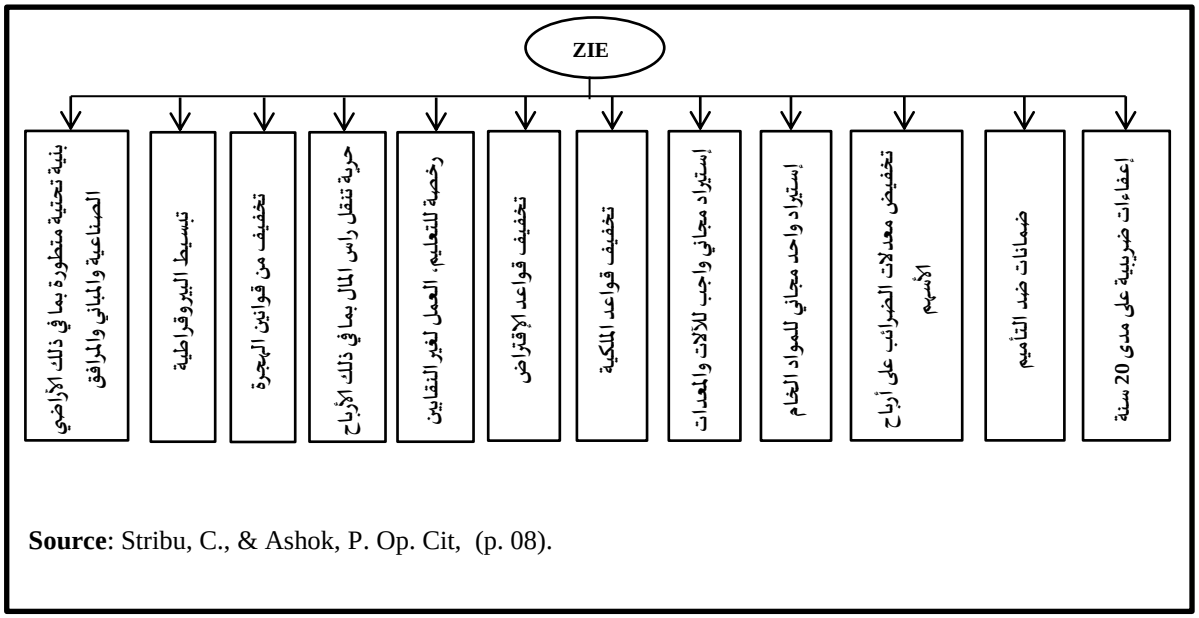

Source: Stribu, C., & Ashok, P. Op. Cit, (p. 08).

3.1.2. الخصخصة (Privatisation)

السمة الرئيسية الثانية **للتصنيع القائم على أساس التصدير**، تتمثل في **الخصخصة**. مشاكل الشركات المملوكة للدولة _ صعوبات في خدمة الديون الخارجية وضغوط من المنظمات المالية الدولية _ أدت كلها إلى قيام ثورة الخصخصة في العالم، بما في ذلك العالم الثالث. قدمت **بريطانيا** زمام المبادرة في الخصخصة بنقل ثلث القوة العاملة لديها والمؤممة إلى القطاع الخاص، الدول الأخرى أخذت حذوها مثل **فرنسا** والتي قد أممت سابقا عددا كبيرا من الصناعات في وقت مبكر من عام **1981**، كذلك **الإتحاد السوفيتي** سابقا و**الصين** أي قادة النموذج الإشتراكي للتنمية، بدأت بتحويل النظم الإجتماعية والإقتصادية لتشمل المزيد من الإنتاج الخاص والتنويع. يمكن تحقيق الخصخصة في نواح كثيرة، بما في ذلك بيع الشركات العمومية للموظفين _ للعامة أو للشركات الأخرى _ التحول إلى منظمات القطاع من نوع خاص مع ولاية تجارية _ التعاقد مع الخدمات المقدمة من قبل الدولة _ إستخدام إدارة خاصة في الشركات التي تسيطر عليها الدولة _ إستخدام رسوم المستخدم في الخدمات، وفي هذا قد مالت الحكومات

للحد من حماية الشركات الناشئة وإجبارها على المنافسة مع الشركات الخاصة المحلية والأجنبية (**Randall, 1989, p. 36**).

تبعا لما سبق، يرى (**Kiely, 2005, p. 94**) أن إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الإنفتاح أو توجيه التصدير هي تتعارض تماما مع (**ISI**) ،كونها تؤدي لنتائج عكسية، كظهور الدولة الحامية الإحتكارية _ صناعة مع تكلفة عالية، ما أدى إلى تشوه عملية التخصيص الكفء للموارد الإقتصادية. لكن بالعكس، **التصنيع الذي يعتمد على الإنفتاح** هو يجبر الشركات المحلية الناشئة على التنافس مع الشركات الأجنبية بدلا من الإستفادة من حماية الدولة، وبذلك تضطر الشركات لخفض التكاليف من أجل البقاء على بيئة تنافسية، فالتصنيع الذي يعتمد على الإنفتاح يقوم على الميزات التالية :

- الإنتاج الصناعي موجه نحو السوق العالمية بدلا من السوق المحلية المحمية؛
- الإنتاج الصناعي في سياق (أكثر أو أقل) التجارة الحرة يجبر الشركات على أن تكون فعالة أو ستعاني من عواقب وخيمة.

دعاة **الليبرالية الجدد** يرون بأن **إستراتيجية التصدير الموجه نحو الخارج** هي أكثر إنتاجية بكثير لأنها تسمح للدول القومية بممارسة ميزاتها النسبية على مستوى الإقتصاد العالمي، ذلك لأنها تسمح للدول بالتركيز على تلك السلع التي تنتج أكثر وبثمن بخس، وتبادل هذه بمنتجات الدول الأخرى (الميزة النسبية _ **Avantage Comparatif**) (**Balassa, 1981, p. 15**). أما عمليا، **فالتصنيع الموجه نحو التصدير** في نظر (**Balassa & All, 1986, p. 32**) هي "تنطوي على مجموعة من السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية بناءا على قوة السوق، أهم تلك السياسات نذكر تخفيض قيمة سعر الصرف لجعل الصادرات أرخص _ تحرير التجارة أو إلغاء الإعانات لإجبار الشركات على المنافسة _ والقضاء على تشوهات أخرى في السوق مثل الحد الأدنى للأجور والرقابة على الأسعار.

قد جادل الليبراليون بأنه فضلا عن تعزيز أكبر للكفاءة الإقتصادية (أي النمو)، تؤدي تلك الإستراتيجية إلى العدالة أكثر في توزيع الدخل. المنافسة تجبر بلد معينا بممارسة ميزته النسبية، ففي حالة لبعض البلدان وفيرة لليد العاملة، هي تستخدم تكنولوجيا كثيفة العمالة، هذا يسمح للدولة بالتنافس في السوق العالمية من خلال تكاليف لليد العاملة الرخيصة. إن إستخدام كذا تكنولوجيا يؤدي لمزيد من خلق فرص للعمل مقارنة بإستخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال كما هو الحال بالنسبة لـ **(ISI)**، ومنه العدالة أكثر في توزيع الدخل (**Weiss, 2004, p. 163**).

3.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على ترويج الصادرات وقيود الإنفتاح

هذا النموذج قد طبق على العديد من الدول أبرزها **مدن أمريكية _ هونغ كونغ _ سنغاورة _ كوريا الجنوبية وتايوان**، وبعض من بلدان أمريكا اللاتينية مثل **البرازيل _ الأرجنتين والتشيلي** (**Issa I, 2004, p. 06**). إن تعميم إستراتيجية ترويج الصادرات أدى إلى نمو أكثر من **700%** من الصادرات المصنعة في العالم الثالث، ما يعني ظهور مشكلة هامة في إستيعاب تلك السلع من قبل الدول الصناعية، حجة النموذج تشير إلى **قيد الإنفتاح** الذي تعاني منه أقل البلدان نموا من ضمن البلدان المدروسة (**منطقة جنوب شرق آسيا**)، عندما إنكمش الطلب الإقليمي في أعقاب الأزمة المالية، والذي إنعكس في النموذج الموالي تحت فرضية أن النمو في الدول النامية قد يكون مقيدا بعملات، في حين أن الصادرات هي مقتصرة بالحد الأعلى المرتبط بالأوضاع في الأسواق الدولية. (**Bacha, 1984, p. 50**).

في هذا السياق، الحد الأقصى للتصدير يمكن أن يوصل البلدان النامية لتكون دون المستوى الذي يعظم الربح في المدى القصير :

$$y_x = \bar{y}_x < y_x^* \quad \text{.....(1).}$$

قيد الصادرات سيظهر في السوق العالمية للسلع غير المتداولة بخفض دخل العائلات والطلب على الإستهلاك :

$$y = z\ \{[1 - \frac{Vx\,(1+i)}{\theta}]\ \bar{y}_x - i\omega_x - \bar{N}_x\ \} + (1 - \frac{zvx}{\theta})\ y_n \text{..... (2).}$$

بإسقاط العلاقة الموالية (**3**) على (**2**)، يمكننا تحديد الدخل التوازني لقطاع السلع غير المتداولة في غياب قيد العملة :

$yn = cy + d \Rightarrow y_k^n = k \{ [cz \{ [1 - \frac{vx(1+i)}{\Theta}] yx - i\omega x Nx \} + d$.....(**3**).

بالتالي، الدخل التوازني لقطاع السلع غير المتداولة :

$NN : y_k^n = k \{cz \{[1 - \frac{vx\,(1-i\,)}{\Theta}] \bar{y}_x - i\omega_x \bar{N}_x \} + d \}$.....(**4**).

في وجود قيد الصادرات، الطاقة الإنتاجية للقطاع غير قابل للتداول هو أكثر ضيقا لأنه يعاني في المقام الأول من تقنين العملة. على وجه التحديد، الشروط الخارجية تحدد بالكامل : حجم التمويل الخارجي المتاح وحالة الطلب العالمي أو الإقليمي. العلاقة الموالية تعطينا التعبير على ذلك :

$\Lambda = \frac{F-1}{PI} = v_n y_n + (vn - \Theta)\, y_x$.....(**5**).

في إطار الظروف الخارجية، العلاقة السابقة تصبح من الشكل :

$CE: y_k^* = \frac{\Lambda+(\Theta-vx\,)\bar{y}x}{2a}$.....(**6**) (**Dao, 2001, p. 16**).

بإفتراض أن التوازن العام الأولي يتوافق مع حالات محددة من حجم الناتج المحتمل في قطاع التصدير (y_k^*)، قيد التصدير يضع البلاد على قدرة عالية من التمويل الخارجي في قيد مزدوج، دخل القطاع قد يتعرض لحدود من خلال عدم كفاية الطلب العالمي، هو ينقل في سوق السلع غير القابلة للتداول ضعفا في الطلب المحلي للبلد والذي يبرز بشكل كبير في قيد الإنفتاح الذي يعاني منه هذا القطاع. في بلدان مع إنخفاض القدرة التمويلية الخارجية، قيد العملة يسود على كمية صغيرة من التمويل المتاح، بالتالي، سيكون هناك إنفتاح غير كاف على الصادرات ما يزيد النمو في تلك البلدان عن طريق الحد من الطاقة الإنتاجية للقطاع المحمي (**Dao, 2001**).

إن تدهور معدلات التبادل التجاري يؤثر على الإقتصاد بنفس الطريقة السابقة، لكن دون تغيير إنتاج السلع القابلة للتصدير، كونها كانت ثابتة في ظل الظروف الخارجية. إن التأثير على إمدادات القطاع غير قابل للتداول مشتق من العلاقة الموالية :

CE $\frac{\partial y_k^*}{\partial \Theta} = \frac{\bar{y}x}{vx} > 0$ .....(7).

إنخفاض Θ يقلل من قيمة الصادرات دون التأثير على حجمها والذي يبرز في قيد العملة للبلد. من جهة ثانية، التأثير على الطلب الكلي هو سلبي، فهبوط Θ يقلص في جميع الحالات صافي دخل عوامل الإنتاج، أما إنتعاش الصادرات في هذه الحالة هو مستبعد نظرا لضيق الأسواق الخارجية (أي حركة على المحور سيكون من الممكن إحداثها نسبيا)، عندها الحلول للعودة إلى الإستفادة من القدرات الكاملة سوف تستند لحجم التمويل الخارجي المتاح. كما في الحالات السابقة وتبعا للشكل البياني الموالي، تدهور معدلات التبادل التجاري يدور على التوالي من **CE** و **NN** نحو الأسفل. بلد مع إرتفاع حجم التمويل الخارجي قد يستفيد بالكامل من قدراته في تعزيز الطلب بطريقة تحرك **NN** في إتجاه الأعلى إلى غاية قطع اليمين الجديد لـ **CE** إلى مستوى قيد التصدير (يتحرك الإقتصاد من النقطة **A** نحو النقطة **B**). أما بشكل متناقض، فإن تدهور معدلات التبادل التجاري في البلدان النامية مقيد بضرورة إنفتاح سياسات التحفيز المحلية، بينما في البلدان المثقلة بالديون **كأمريكا اللايتينة**، كان مقيدا بضرورة تطبيق سياسات التكييف التي رافقتها تقييد في الطلب (**Dao, 2001**).

الشكل (14 / 01) : تدهور معدلات التبادل التجاري في بلدان ذات تمويل خارجي عالي

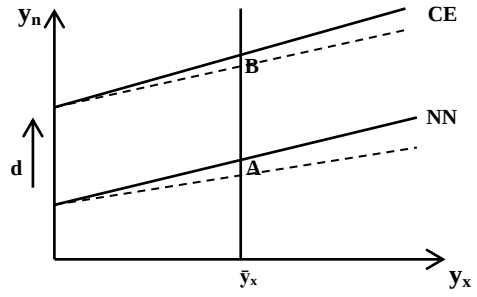

Source: Dao, T. A. (2001). Stratégie de promotion des exportations et ajustement macroéconomique. *Revue du CEPIL*, (p. 17).

إذا كان البلد يملك حجم تمويل خارجي منخفض، العودة إلى الإستفادة من القدرات الكاملة يتطلب على العكس تقييد الطلب (إزاحة **A** نحو **B** موضح يالشكل البياني أعلاه). في الواقع، بدون صدمة خارجية،

العرض المقدم من القطاع غير قابل للتداول محدود بالفعل بسبب نقص عائدات التصدير، قد دعت البلاد إلى تعويض تلك الخسارة لمنافذها التصديرية بتكميش الطلب المحلي، وذلك لإستعادة الإستغلال الكامل لقدراتها. لكن، بالتأكيد على قيد العملة، التبادل التجاري يتطلب وجود إنكماش أكبر في الطلب لإضافته إلى المستوى الأدنى من العرض. بطريقة أخرى، لضبط البلاد لابد من تدفق لرأس المال الأجنبي وبهذا سيتحرك الإقتصاد من النقطة **A** إلى **B**، من خلال الخط الجديد **CE** في إتجاه الأعلى.

الشكل (15 / 01) : البلدان ذات القدرة العالية للتمويل الخارجي في مواجهة القيد المزدوج لتمويل الصادرات

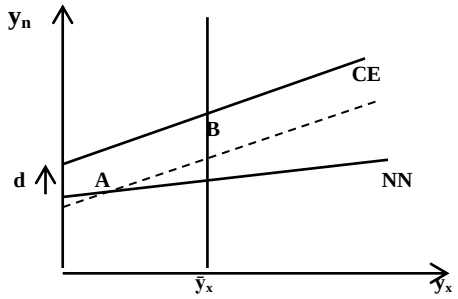

Source: Dao, T. A. Op. Cit, (p. 19).

في هذه الحالة، تشهد البلاد تقييد كل من التصدير والتمويل على التوالي، القدرة الإنتاجية للقطاع غير المتداول ستكون أكثر تضررا. الوقوف أمام الشروط الخارجية يعني خسارة كبيرة على الهامش لأن البلد لم يجهز شيئا سوى إدارة الطلب المحلي كالأداة الوحيدة للسياسة الإقتصادية. بالتالي، البلدالذي لديه أقل قدرة مالية خارجية سوف يكون أكثر تبعية (**Dao, 2001, pp. 16 - 17**).

عندما تتراجع تدفقات من رأس المال على نحو منخفض، فالبلد مع تمويل خارجي مرتفع يمكن أن يثبت الإستخدام الكامل لطاقاته في تعزيز الطلب كما هو موضح في الحالات السابقة. لكن، الصدمة الخارجية ستكون قوية جدا بما فيه الكفاية لتظهر التقاطع ما بين **CE** و **NN**. إذا فثلاثة حالات ممكنة تظهر، **الأولى** عندما يقطع اليمين الجديد لـ **CE**، **NN** إلى مستوى معين للتصدير، ليس هناك حاجة إلى سياسة

إقتصادية لأن عواقب سقوط رؤوس الأموال الأجنبية على الطاقة الإنتاجية للقطاع المحمي ستظهر لغلق المنافذ المحلية، **ثانيا** إذا كانت نقطة التقاطع تقع على يسار هذا المستوى التصديري (النقطة **A** تم توضيحها في الشكل أعلاه)، البلاد لا تزال تعاني من عائق أمام المنافذ على مستوى تصديري معين إذا ستحتاج البلد إلى تنعيش طلبها (الإزاحة نحو **B**)، **ثالثا** هي الحالة أين نقطة التقاطع تتحدد أعلى اليمين المتوافق مع حالة البلدان ذات مستوى تمويل خارجي منخفض الذي يخضع لقيد العملة (الشكل البياني الموالي يوضح ذلك). في غياب التحفيز يمكن التصدير، بالتالي فالعودة للتوازن يمر من خلال تقييد الطلب الكلي (المرور من النقطة **A** إلى **B**، بإزاحة **NN** نحو الأسفل). عندما يتخطى البلد قيدا للتصدير، فالصادرات حينها هي عامل خارجي والقدرة الإنتاجية للقطاع غير المتداول هي مستقلة عن أي حافز من خلال **E** و **i** : عديمة الفعالية على العرض، بالتالي يتم قياس تأثيرها على جانب وحيد وهو الطلب الكلي.

الشكل (16 / 01) : البلدان ذات القدرة المنخفضة التمويلية الخارجية في مواجهة القيد المزدوج لتمويل الصادرات

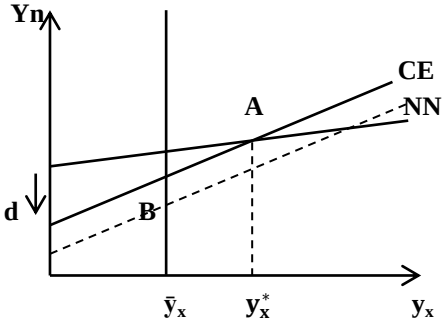

Source: Tran Thi Anh Dao. Op. Cit, (p. **19**).

بالتالي، تعطى علاقة العمل على النحو التالي :

$$N = \bar{N}x + u_x [\Lambda + (\Theta - v_x)\, \bar{y}_x] / v_n,\ \bar{N}_x = (\bar{y}_x)^{1/\beta} < N_x^* \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8).$$

نلاحظ، أن إستخدام القدرة التمويلية للبلاد يتم تحديدها تبعا للظروف الخارجية (Λ و $\bar{y}_x$). بغض النظر عن الصدمة المتعرضة، سياسات الصرف وأسعار الفائدة تثبت عدم فعاليتها في زيادة فرص العمل

لأنها محدودة بقيد العملة، هذا الأخير غير حساس لسياسة الطلب. فقط حجم التمويل الخارجي من المحتمل أن يزيد فرص العمل والإنتاج من خلال تخفيف قيود العملة (**Dao, 2001**).

3.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الإنفتاح

إعتماد إستراتيجية ترويج الصادرات كقاعدة للتصنيع وعامل جذب لـ (**IDE**)، قد سرع من دمج بعض البلدان في الإقتصاد العالمي وعلى رأسها **البلدان الآسوية** _ تحقيق نمو والحفاظ على النمو المستدام، يثبت تفوقها كإستراتيجية لتحقيق التنمية نحو الخارج مع تعزيز دور المنظمات الدولية في إنفتاح أكبر للبلدان النامية إلى الأسواق الدولية للسلع والعوامل. لكن، الأزمة الأخيرة التي تمت في المنطقة قد كشفت حدود نموذج للنمو غير المتوازن خصوصا بالنسبة للبلدان الصناعية الجديدة : فالتصنيع أيضا يعتمد إلى حد كبير على الواردات، هناك إنخفاض التنويع في القاعدة الصناعية، لابد من ثنائية بين قطاعات التصدير وقطاعات الموجهة نحو السوق المحلية (**Edwards, 1993, p. 1360**).

بإدخال السلوك التصديري وإطار متعدد القطاعات في النهج البنيوي الجديد، نموذج الإنفتاح قد سعى لإظهار أن هذه الإستراتيجية تساعد في تسريع وثيرة النمو الصناعي في البلدان النامية، لكن من جهة ثانية يمكنها أن تعزز ضعف الإقتصاد بسبب الخصائص الهيكلية المصممة. بالتالي، يتضح أنها محفوفة بالمخاطر حيث تجعل البلدان النامية تعتمد إعتمادا كبيرا على ركود الطلب التراكمي. زيادة على ذلك، بالإعتماد على التكامل المعمم في الإقتصاد العالمي، تتطلب هذه الإستراتيجية من البلدان النامية قيد قوي للطلب، ذلك أن بلد مع قدرة تمويلية خارجية قوية ومقيدة بمنافذه يجب أن يعزز الطلب المحلي إذا كان يريد التكيف مع الصدمات الخارجية (**A three - gap of foreign trasfers and the GDP growth rate in developing countries, 1991, p. 289**).

المبحث الثالث : إستراتيجيات أخرى للتصنيع

أغلب إستراتيجيات التصنيع المذكورة سابقا قد أثبتت نجاحها في نواحي وحدودها في نواحي أخرى، هذا ما إستدعى بنا إلى التطرق لبعض نماذج التصنيع قد تبنتها العديد من الدراسات الإقتصادية، وقد أثبتت فعاليتها كعنصر داعم لبعض مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية إذا توفرت البيئة والشروط الملائمة لتطبيقها. أهم تلك النماذج تأتي في ثلاثة عناصر أساسية نظهرها على النحو الموالي :

1. القطاع غير الرسمي كإستراتيجية للتصنيع

1.1. الإقتصاد غير الرسمي، المفهوم والنشأة التاريخية

حقيقة **الإقتصاد غير الرسمي** عرفت منذ **1970** حيث لا في إسمه ولا في صفته هي كلمات جديدة، فإذا رجعنا إلى القرن السابع عشر أين بالتحديد تموقع المشروع الألماني (**Lorenzo Tontina**) الذي رسم إقتصادا مبنيا على التجذر، وكذا سنة **1877** الأبحاث الإقتصادية تابعت ظاهرتي الهروب والغش الضريبي مع (**Yuri Beaulieu**) ومتابعة الإقتصاديات غير المصرح بها في المالية العامة. من هنا إشتركت الأفكار حول مصطلح **الإقتصاد غير الرسمي** (**Le secteur informel**)، بالتالي هو لن يكون مصطلحا جديدا، هذا ما أكده (**Aiczaver Griff**) على أن الأفكار التي ربطت بغير الرسمي وجدت في أول فكر لمنظري الحركة الإشتراكية، ففي كل الدول وفي كل الفترات الأفراد يحاولون دائما ممارسة نشاطات غير رسمية، وبإختصار أن يكون رائجا سنوات **1970** هذا لا يعني إنكار وجود داخلي للنشاط غير الرسمي. في نظر (**Alfred Sophie**) سنة **1980**، الإقتصاد غير الرسمي هو أقدم من القانون حتى وفي المقابل (**Bruno Lanvin**) سنة **1981** قد إحتفظ بصفة الرسمية للنشاطات المتعددة المعتمدة في البلدان غير المصنعة (**Bagalwa, 1992, p. 07**).

لا يوجد تعريف واحد للقطاع غير الرسمي في الأدبيات الإقتصادية، في الواقع نحن نتحدث عن "قطاع غير ملاحظ _ غير منتظم _ غير رسمي _ ثانوي _ مختفي _ ظل _ سري _ غير مقاس _ غير مسجل _ غير

خاضع للضرائب _ غير مهيكل _ سوق سوداء، وأيضا تافه" (**Isabella, 2011, p. 10**). فصعوبة تحديد تعريف للمصطلح ربما يأتي دائما لأنه معارض لشيء هو رسمي، حيث يعتبر النشاط الإقتصادي الرسمي" النشاط الذي يضمن إنتاج وتوزيع خبرات أو خدمات إقتصادية، ويكون تنظيمه مضمونا من طرف السوق والدولة لإستعمال النقود، بالتالي **فالقطاع غير الرسمي** هو قطاع يشمل الشركات التي لا تعمل وفقا للقانون والأنظمة المعمول بها، بشكل أكثر دقة فالشركات غير الرسمية هي تلك التي لم يتم تسجيلها في وضع جيد، تلك الشركات لا تدفع ضرائب والضمان الإجتماعي وأنها لا تدفع رسوم التسجيل ولا تتوافق مع الأنظمة الحالية (**Isabella, 2011, pp. 10 - 11**). من ناحية أخرى، إذا كانت الشركات لا تدفع الضرائب فإنها خارج نطاق آليات الدولة وبالتالي لا يمكن الوصول إلى حماية للحقوق الملكية الفكرية القانونية، أو غيرها من البنى التحتية التي وضعتها الدولة، ما يمكن ملاحظته أنه بإمكان الشركات غير الرسمية في إطار القانون أن تصبح ذات طابع رسمي (**إضفاء الصفة الرسمية**) (**Isabella, 2011**).

خلافا على ما نفرضه في المدى الطويل، **القطاع غير الرسمي** ليس بظاهرة عابرة ولا هامشية ومكرسة للإنقراض، ضخامته وتعقده في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خصوصا في البلدان النامية، هي حقيقة لا نزاع فيها ومعترف بها أكثر فأكثر (**Carlos & Cheikh, 2004, p. 01**). لتعيين كذا نشاط غير مصرح به مع مختلف النشاطات الإقتصادية المعقدة، نستعين بالشكل الموالي :

الشكل (17 / 01) : السلع والخدمات نتاج النشاط البشري

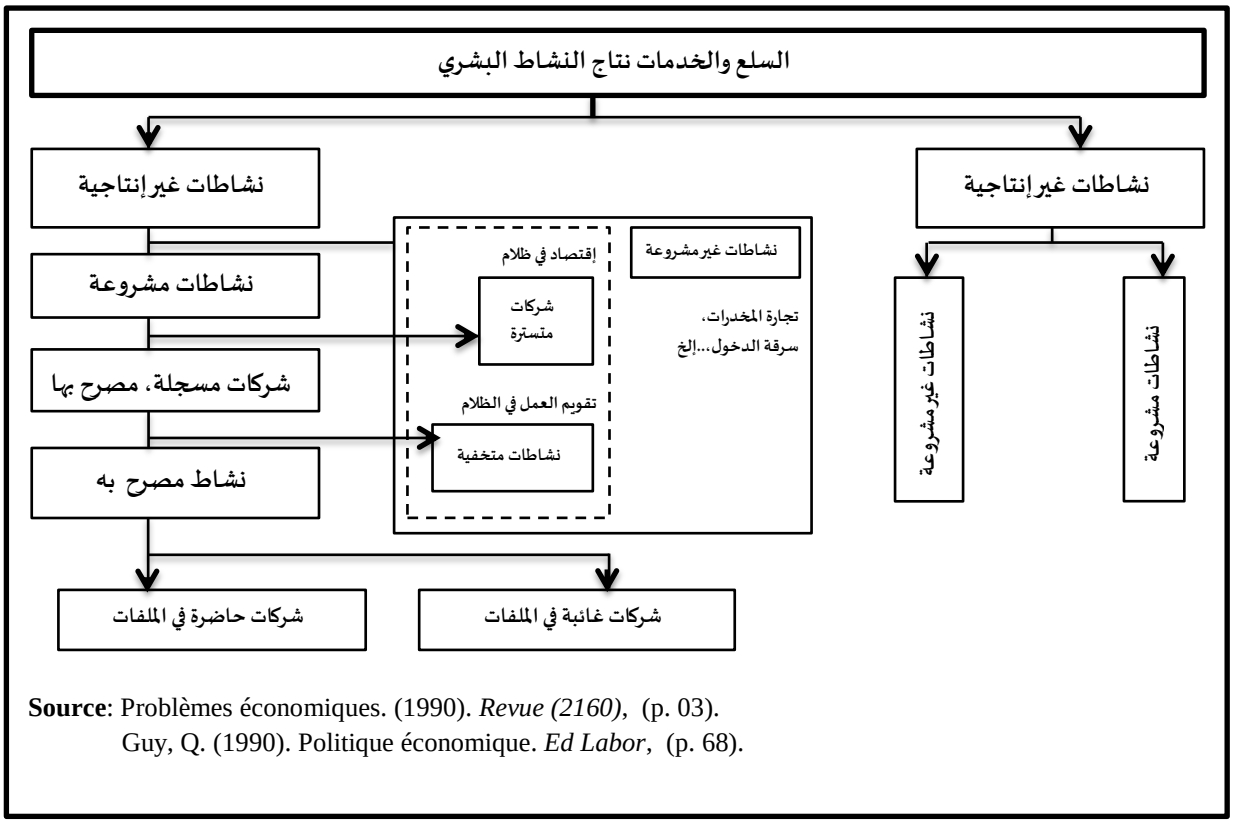

Source: Problèmes économiques. (1990). *Revue (2160)*, (p. 03).
Guy, Q. (1990). Politique économique. *Ed Labor*, (p. 68).

في **إفريقيا**، التوقعات تشير أنه على مدى السنوات العشرة الأخيرة العمل غير الرسمي مثّل ما يقارب **80**% في العمل الفلاحي، أكثر من **60%** من العمل الحضري، وأزيد من **90%** في أعمال جديدة. أما بالنسبة **لإفريقيا الشبه الصحراوية**، القطاع غير الرسمي مثل ما يقارب ثلاثة أرباع العمل غير الفلاحي، والنساء المندمجات في كذا قطاع في تلك المنطقة مثلث بحوالي **92%** من مجموع العمل المحتمل خارج الفلاحة مقابل **71%** للرجال (**De Miras, 1987, p. 12**).

في **أمريكا اللاتينية**، نسبة العمل الحضري غير الرسمي مقارنة بالعمل الحضري الإجمالي تجاوز **52**% لسنة **1990** إلى **58%** لسنة **1997**، هذا الإرتفاع يربط من جهة إلى نمو الفئة النشيطة للسكان متبوعة بعوامل ديموغرافية وإلى إرتفاع نشاط النساء وكذا إرتفاع الهجرة في المناطق الريفية نحو المدن، ومن جهة ثانية يرجع السبب إلى تقلص حجم العمل المتوفر في الإقتصاد الرسمي (**Charmes, 1984, p. 23**).

في **آسيا**، نسبة العمال غير الرسمين قدر ما بين (**45** و **85%**) في العمل الفلاحي، وما بين (**40** و **60%**) في العمل الحضري. مع ذلك، في العديد من مناطق آسيا الشرقية بالأخص (**جمهورية كوريا** _ **الصين** _ **سنغافورة**) قد لوحظ تراجع للإقتصاد غير الرسمي مع إنتشار **البنية التحتية** _ القطاع الصناعي _ الصناعة وإلى إنشاء مناصب العمل في الإقتصاد الرسمي. الدور لعب في هذا المستوى كان راجع للأهمية التي منحها التعليم والتكوين الذي سمح لليد العاملة بالإستجابة للطلب المتزايد للعمال المؤهلين بجدارة أن يوظفوا في خط الشغل الرسمي (**Nihan, 1989, p. 45**).

في غرب **أوروبا** و**أمريكا اللاتينية**، لوحظ تجمع **الإقتصاد غير الرسمي** في إنتاج _ دخول _ تبادلات ، وحتى الهبات غير المصرح بها للسلطة الضريبية أي كانت من أجل أهداف مغشوشة.

في **أوروبا الشرقية** و**الإتحاد السوفيتي** (سابقا)، وحتى سنوات السبعينات قد ميز كل من (**Kozlov**) و (**Oosebounko**) سنة **1989** ثلاثة نسخ للنشاطات غير الرسمية كالتالي :

- النسخة الأولى، تجمع العمل الفردي غير المنظم من طرف الإدارة العمومية _ توزيع المعدات وأعمال المضاربة، بإختصار إقتصاد خاص غير قانوني؛
- النسخة الثانية، تتعلق بإنتاج المعدات والخدمات مع أنها رسمية لكن مثل هذا الإنتاج يهرب من الحسابات الوطنية؛
- النسخة الثالثة، تتعلق بالنشاطات الخاصة أو حتى الشركات السرية التي تدور داخل الشركات العمومية، هذه الظاهرة تتطابق مع الطبيعة الإقتصادية للإشتراكية الكل يبقى متخفي، بالتالي هو إقتصاد مشروع لكن مشوه (**Carlos & Cheikh, 2004, p. 02**).

ظهور **الإقتصاد غير الرسمي** في **الإتحاد السوفيتي** (سابقا)، كان محاولة للتمرد ضد تأميم وسائل الإنتاج كحكم متعسف من طرف الفرد، مجهود للدفاع عن حقوقه في وسط إقتصادي وهي محاولات

سببها ندرة السلع والخدمات الناتج عن تراجع الحد الأدنى للطلب، ومنه النشاطات الصغيرة أعتبرت أول ترتيب في **القطاع غير الرسمي** (**Bagalwa, 1992, p. 14**).

النظرية الإقتصادية للتنمية في تقييمها، سمحت بإعداد ترتيب وتبنته بداية من أعمال المكتب العالمي للشغل سنة **1972**، وهو مصطلح إستخدمته (**Kate Hart**) سنة **1971** لمعرفة القطاع غير الحضري. إضافة إلى ما سبق، (**Lisa Beattie**) سنة **1980** قومت القطاع غير الرسمي بدوره الإيجابي على أنه فرع للإقتصاد ولنظام الحضري بالرغم من ضعف إنتاجيته مقارنة مع القطاع الرسمي. الحذر يكمن هنا من **طيف واسع** لنشاط إقتصادي بطابع متنوع، أما نظريا فنشاطات القطاع غير الرسمي هي قليلة وصعبة التقدير _ الإحصاء _ والتقويم (**Bagalwa, 1992, p. 16**).

لقد أعتبر **القطاع غير الرسمي** من نزعة إجتماعية مرتبطة بعلم الإنسان (**Socio – anthropologique**)، حيث تجسد أساسا بسبب إخفاقات الدولة والمحاولات العديدة التي سمحت بتصحيح عيوب نظام الدولة، وترجم في الأخير بتنمية نشاطات صغيرة وسمح لنازحي الأرياف والحضريين الذين ليس بمقدورهم الحصول على عمل في القطاع غير الرسمي بالعيش والبقاء على قيد الحياة. فبالرغم من مساهمته في تقليص شبح ندرة مناصب العمل الرسمي، النشاطات غير الرسمية تبقى هامشية وثانوية. الأنشطة التي كشفت عن القطاع غير الرسمي رتبت في سبعة معايير حسب (**Kart Hart**) سنة **1971** ،وأعيد رسمها من طرف (**Jean Charmes**) و (**Gérard Grala**) سنة **1987** كالتالي :

- سهولة الإلتحاق بالعمل غير الرسمي وذلك لغياب الحواجز عند الدخول؛
- إستعمال موارد محلية (كالإعتماد على المساعدات العائلية _ التمويل الذاتي _ الإدخار الجواري _ غياب القرض المؤسساتي؛
- الملكية العائلية للشركة؛
- الحجم الصغير للشركة (عدد العمال لا يتعدى العشرة)؛

- إستعمال تقنيات كثيفة اليد العاملة؛
- تكوين وتأهيل خارج النظام المدرسي؛
- سوق تنافسية وغير مسجلة (**Charmes, 1984, p. 24**).

ومنه فإن القطاع غير الرسمي لا ينتمي إلى القطاع الرسمي (العصري) ولا إلى القطاع التقليدي، هو عبارة عن حقيقة لإنتاج صغير مسوق من أجل إشباع الحاجات الأساسية (**Bagalwa, 1992, p. 19**).

1.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي

(**Kate Hart**) من الأوائل الذين تعاملوا مع القطاع غير الرسمي، تصميمه لسنة **1973** لم ينطوي في كون أن هذا الأخير مضر بالإقتصاد ولكنه يسمح بالفقراء بإعالة أنفسهم وذلك راجع لتشبع سوق العمل أو للأجور غير الكافية. القطاع غير الرسمي ظهر كنتيجة للنمو السكاني القوي الذي لوحظ في البلدان النامية سنوات **1970** متبوعة بزيادة حادة لعدد السكان في المناطق الحضرية، حيث كان إستخدام الآلة في الإنتاج مرتفع، والوظائف في القطاع الصناعي كانت منخفضة والبطالة مرتفعة جدا، مع ذلك النقص في الوظائف الرسمية لا يؤدي إلى بطالة سلبية فالقطاع غير الرسمي جاء ليكمل النقص (**Bagalwa, 1992, pp. 19 - 20**).

(**Laporta** و **Schleifer**) سنة **2008**، قد وضعا رؤيتين تخصان **الإقتصاد غير الرسمي**. الرؤية الأولى هي **الرؤية الطفيلية** (**La vision Parasitaire**) تلك الرؤية تؤكد بأن الإقتصاد غير الرسمي سيلحق ضررا بالإقتصاد بسبب إنتاجيته المنخفضة، ولأنه كذلك يلتقط حصصا من السوق وهذا من شأنه أن يجعله ينتمي للمنافسة الرسمية ويكون ذو إنتاجية، وفقا لهذا الرأي سيكون من المرغوب فيه أن يتم القضاء على **القطاع غير الرسمي** من قبل الحكومات عن طريق إما الحد من التهرب الضريبي، وزيادة تطبيق الأنظمة في المكان. الرؤية الثانية، هي **الرؤية المزدوجة** (**La vision duale**) هي الأقرب للواقع وأكثر دقة، هي تركز على الفرق الموجود على مستوى إنتاجية كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي وتوضح عدم إمكانية

الشركات غير الرسمية بإنتاجية أقل للدمج في القطاع الرسمي، وبالتالي فهي تبتعد عن الرؤية التطفلية وذلك لأنها لا تنظر إلى الشركات غير الرسمية على أنها في تنافس مع الشركات الرسمية، عدم فعاليتها مستبعدة في مقدرتها لوضع سعر أقل إرتفاعا لنفس المنتج. (**Schleifer** و **Laporta**) سنة **2008** يوضحان بأن النوعين من الشركات ينتجان منتجات مختلفة، الشركات غير الرسمية هي توجه لسوق الإستهلاك الأقل ثراء، وعليه إنها لا تشارك مع السوق الرسمية (**Charmes, 1984, p. 23**).

نماذج كل من (**Grossman** و **Asuma** و **Maloney**) لسنوات (**2003**، **2008**) هو مشابه **للرؤية المزدوجة** المدعاة من طرف (**Laporta** و **Schleifer**) لسنة **2008**، فهم ينظرون على أن الحكومة ليس بإستطاعتها ملاحظة رأس المال المحاز من طرف كل شركة وذلك راجع لكون العديد من هذا النوع من رأس المال ليس ملموسا ولهذا الغرض يتم التوجه **للقطاع غير الرسمي**، إذا لابد من إتخاذ تدابير من طرف الحكومة **لإضفاء الطابع الرسمي** (**La formalisation**) (**Charmes, 1984, p. 24**).

إن نموذج (**Balaj** و **Louis**) يفسر حصة **القطاع غير الرسمي** من خلال توزيع الحاجات الأولية على عدد السكان والتوقعات بشأن إضفاء الطابع الرسمي على شركات أخرى. في نفس السياق، وجد باحثون بأن خفض تكاليف إضفاء الطابع الرسمي بدلا من تقليل حجم القطاع غير الرسمي كما دعا له (**Fortin** و آخرون) سنة **1997**، يميل إلى زيادة حجمه بسبب إنخفاض في **جودة البنية التحيتة العامة** المدفوعة وبالتالي تقليل حجم القطاع غير الرسمي لا يحدث عن طريق الحد من تكلفة إضفاء الطابع الرسمي ولكن عن طريق زيادة ربحية الإستثمار في إضفاء الطابع الرسمي (**Isabella, 2011, pp. 13 - 15**). بالإعتماد على نموذج (**Dessie** و **Balaj**) سنة **2003**، يتم إفتراض إقتصاد ينتج سلعة واحدة بوجود فترتين :

في **الفترة الأولى**، جميع الشركات هي في القطاع غير الرسمي، دالة الإنتاج لهذا القطاع هي :

$g(\Theta) = \Theta$..... (**1**).

حيث **Θ** : التخصيص الأولي لرأس المال الإنتاجي.

- يتم توزيع رأس المال وفقا لدالة الكثافة : **¥**

- يتم تعظيم المنفعة خلال الفترة الأولى بإختيار مستوى الإستهلاك : **C1 = t = 1**.

في الفترة الأولى، يمكن للمقاولين دفع مبلغ **Θ** عن طريق تخصيص رأس المال من أجل **إضفاء الطابع الرسمي**، وبالتالي الوصول إلى بنية تحتية إنتاجية هو متاح بتمويل عائدات رسمية. التمويل الكامل من قبل رجال أعمال رسمين، فالبنية التحتية هي متاحة للجميع وبالتالي هي تحقق الإنتاجية لهم مع إستخدام عامل التكنولوجيا المتطور (**Isabella, 2011**).

في **الفترة الثانية**، دوال الشركات الرسمية وغير الرسمية هي على التوالي :

$y_H = f(x, \Theta)$…… (**2**).

$g_L = g(x, \Theta)$……(**3**).

الدوال f و g تتميزان بالخصائص التالية :

من أجل **X>0**، ولأاجل كل **Θ** ينتمي لـ [**Θ_** ، **Θ¯**]؛

$$\begin{cases} F_0 > 0,\ g_0 > 0 \\ F(0, \Theta) = 0 \end{cases}$$

إذا : $g(x, \Theta) > 0$ و $g(0, \Theta) = 0$؛

لكل من **x> 0** و لأجل كل من **Θ** ينتمي للمجال [**Θ_** ، **Θ¯**]، نتحصل على :

$F_x - g_x > 0$……..(**4**).

هنا **البنية التحتية** وفقا للحد المعطى أعلاه ستكون مثمرة في كلا النوعين من دوال الإنتاج (للنشاطات الرسمية وغير الرسمية)، ولإضفاء الصفة الرسمية للشركة، فينظر لهذا المكسب على أنه سبيل للمكافأة الإنتاجية بإضفاء الطابع الرسمي لتلك الشركات غير الرسمية (**Charmes, 1984, p. 25**).

1.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي

من سلبيات نموذج (**Dessie** و **Balaj**) لسنة **2003** لإضفاء الطابع الرسمي للشركات غير الرسمية، أنه في حالة عدم وجود **بنية تحتية** أو أي إستثمارات متعلقة بإنشائها، هنا رجل الأعمال الحديث ليس بإستطاعته إنتاج شيء بينما رجل الأعمال التقليدي ينتج ما يعادل رأس المال الذي يملكه (معنى ذلك أنه

في هذه الحالة النشاطات غير الرسمية تنعكس سلبيا على النشاطات الرسمية). بالتالي، عندما ترتفع نوعية البنية التحتية وإذا الإختلاف في المنحة الإنتاجية للشركات الرسمية غير عالية بما فيه الكفاية، فإن الزيادة في القيمة الحالية لإضفاء الطابع الرسمي تختلف بنفس إتجاه **جودة البنية التحتية** وعلى عدد من رجال الأعمال الذين تبنوا **إضفاء الطابع الرسمي** (**Isabella, 2011, pp. 25 - 26**).

2. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على تنمية القدرات البشرية

2.1. تنمية القدرات البشرية، المفهوم والنشأة التاريخية

« *Truly, the most distinctive feature of our economic system is the growth in human capital* »…. (**T W. Schultz, 1961**), by: (**Brian Snowdon, 2015, (p. 47)**).

قد طرح (**Snowdon, 2015, p. 47**) سؤالا جوهريا : **لماذا بعض الدول غنية وبعض الدول فقيرة؟** في نظره، أن الإجابة على هذا السؤال هو من خلال التطرق إلى الأبحاث الإقتصادية من عهد (**Adam Smith**) "ثروة الأمم" لسنة **1776** إلى غاية (**Daron Acenoglu** و **James Robinson**) "لماذا تفشل الأمم؟" لسنة **2012**، الهدف من هذه الأبحاث هو كشف سر كيفية تحقيق نمو إقتصادي وتقدم مادي. إن التطورات الحديثة في النظرية الإقتصادية قد أكدت على نحو متزايد دور **تراكم رأس المال البشري** (تحسينات في نوعية قدرات الموارد البشرية) كحقيقة مبسطة رئيسية على أنه أحد العوامل الهامة للأداء الإقتصادي لأي دولة على المدى الطويل، فالعصر الحديث هو عصر رأس المال البشري بإعتباره أهم أشكال **رأس المال البشري** في الإقتصاديات الحديثة.

تبعا لما سبق، قد بدأ الإقتصاديون بالموافقة على حقيقة أن تنمية **رأس المال البشري** هو شرط ضروري للتنمية الإقتصادية (**Diarra, nd, p. 02**). أما بالنسبة لـ (**Sen, 2003, p. 12**) قد أظهر على وجه الخصوص، أن التدريب على التوسع الإقتصادي من خلال تحسين الإنتاجية _ البحث عن محددات النمو الإقتصادي وبالتالي التنمية الإقتصادية كان دوما مصدر قلق كبير بالنسبة للإقتصاديين، وفي جميع الأبحاث الإقتصادية بدءا من (**Adam Smith**) في كتابه "البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" لسنة

1776، قد عرف مسبقا بأهمية تأهيل العامل البشري لتحديد ثروات الأمم والأفراد، فالتخصص في العمل يعني أن هناك العديد من المهام والكل يعلم بأن الفرد هو الأعلم بكيفية تسييرها. زيادة على ذلك، تقسيم العمل يظهر زيادة في الإنتاج نتيجة لتحسين التنظيم أو لتحسين طرق الإنتاج، هذا التحسن يمكن تحقيقه إذا كان الإقتصاد لديه قوة عمالة قادرة على أداء مهام محددة. بالتالي،فالأمر يتطلب وجود رجال أعمال متخصصين وذوي ديناميكية عالية (**Sen, 2003**).

إن فكرة أن نوعية التأهيل من حيث القوى العاملة هي مهمة في المجتمع، فهي ليست حقيقة جديدة، لكن ظهور مفهوم **رأس المال البشري** هو حديث نسبيا. أغلب الإقتصاديين قد إقترحوا منذ **1960** الأخذ بعين الإعتبار التدقيق على المفهوم، أبرزهم (**Schultz**) سنة **1961** و (**Becher**) سنة **1964**، حيث في منتصف الثمانينات، قدمت الأدبيات الإقتصادية عددا كبيرا من الدراسات التي سمحت بفهم أفضل لعمليات النمو والتنمية الإقتصادية، نظريات النمو الجديدة لكل من (**Lucas. Romer**) سنة **1868** و **1988** وكذا التطبيقات القياسية على النمو الإقتصادي والتي بدأت مع إختبار فرضيات التقارب الإقتصادي لـ (**Barro & Lee, 1993, p. 363**)_ (**Mankin, Romer, & Weil, 1992, p. 407**)_ (**Baumol, 1986, pp. 1072 - 1073**)، قد شاركوا أيضا في نفس السياق وذلك مع توافر البيانات للمقارنة كالناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية ورأس المال البشري.

بإعتبار أن **رأس المال البشري** هو " مجموع المعارف النظرية والممارسات والقيم المكتسبة من قبل القوى العاملة، فالتعليم للأفراد يعتبر شكلا من أشكال الإستثمار لزيادة إنتاجية العامل من خلال التكوين أكثر (**Diarra, nd, p. 02**). إذا يستخدم مصطلح رأس المال البشري من خلال حقيقة أنه يعتبر شكلا من أشكال دمج رأس المال لتكوين الأفراد، فعلى سبيل الأنواع الأخرى من رأس المال، **رأس المال البشري** هو موجود فعليا في أي بلد من هذا العالم ويختفي بإختفاء حامله. يمكن لأي بلد من الإستفادة من رأس المال البشري لديه لتحقيق نمو مستدام في (**PIB**) على المدى الطويل، وعليه هو يشكل عنصرا أساسيا في جميع

البلدان بغض النظر عن مستوى تطورها الإقتصادي. قد لاحظت (**Hugon, 2005**) أن للتعليم والتدريب أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية، ذلك أن نظرية النمو الكلاسيكية الجديدة قد بينت أن تراكم رأس المال البشري يسمح بزيادة الإنتاج، فضلا عن رأس المال المادي، فتراكم رأس المال البشري هو يسمح بزيادة إنتاجية نظام الإنتاج بوجود أثر المضاعف في الثروة متوسطة الأجل (**Hugon, 2005, p. 13**).

2.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على ترقية الموارد البشرية

يتضمن النموذج على الأقسام التالية : رأس المال البشري يضاف لنموذج النمو لـ (**Mankin, Romer, & Weil, 1992**). يعتبر النموذج أن **رأس المال البشري** عامل مستقل على الإنتاج، ويمثل في دالة إنتاج لـ (**Cobb _ Douglas**)، مع عوائد ثابتة لتوسيع نطاق الحجم في شكل مختلف عن النموذج المذكور عند (**Mankin, Romer, & Weil**). إن التعامل مع رأس المال البشري مؤشر دال على جودة العمل كما يلي :

$Y_t = A_t K_t^{\alpha} (H_t \times L_t)^{\beta}$…….. (**1**).

حيث أن : **Y** يمثل الإنتاج و **A** هو مستوى التكنولوجيا أو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. **K _ H _ L** هم على التوالي: رأس المال المادي _ رأس المال البشري _ العمل. مع **1** = (**α** + **β**)، المعادلة (**1**) يمكن تحويلها إلى شكلها المكثف بتقسيم المتغيرات على العمل وإدخال الصفة اللوغاريتمية الخطية وهي :

$\text{Log } Y_t = \log A_t + \alpha \log K_t + \beta \log H_t + \mu_t$…….(**2**).

حيث متغيرات الحالة الأدنى ك **y = Y / L** و **k = K / L** : هما الإنتاج ورأس المال المادي من حيث أنها مكثفة مع **H** بإعتبارها متوسط سنوات الدراسة، ثم تغيير قياس رأس المال البشري كما في نموذج (**Mankin, Romer, & Weil**). للوهلة الأولى، الصيغة تبدو بالفعل مناسبة للتقدير، لكن أهم سؤال الذي يمكن أن يطرح حينها، هو كيف يؤثر التعليم على المستوى الكلي للإقتصاد بالإعتماد على أدلة من الإقتصاد الجزئي؟ العوائد الكلية يمكن أن تكون أعلى بسبب عوامل خارجية الناتجة عن التعليم (على سبيل المثال: إذا التعليم ما بعد الأساسي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي ولم يتم إلتقاط أية عائدات خاصة للتعليم _ أو إذا التعليم ينتج خارجيا في شكل الحد من الجريمة _ قرارات سياسية أكثر وعيا، صحة

أفضل،...إلخ). بالتالي، للتوفيق بين التأثير الكلي من التعليم بالإستناد على أدلة من المستوى الجزئي، قد قدرت دالة الإنتاج على النحو التالي (**Mankin, Romer, & Weil, 1992, p. 408**) :

$Y_t = A_t K_t^{\alpha} HM_t (1 - \alpha)$…….. (**3**).

حيث أن : **Y** هو الإنتاج، **A** إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ، **K** رأس المال المادي و **HM** رأس المال البشري. هذه الصياغة يمكن إستخدامها لتحديد إجمالي مخزون رأس المال البشري على النحو التالي :

$HM^t = e^{\Theta Ht} L_t$…….. (**4**).

حيث أن: **HM** هو رأس المال البشري، **H** هو متوسط سنوات الدراسة وهو العودة للتعليم. بدلا من إستخدام العمالة في دالة الإنتاج البسيطة، المعادلة (**3**) يمكن أن تفسر كما إستخدام مهارة تعديل العمل. لذا، دالة الإنتاج الضمنية دون إشتراكات الزمن هي :

$Y = AK^{\alpha} (e^{\Theta H} L)^{(1-\alpha)}$…….. (**5**).

2.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على ترقية القدرات البشرية

قد تم نقد النهج النمو الكلاسيكي الجديد، ذلك أن النمو طويل الأجل في إطار هذاالنهج يتحدد وفقا لمعدل نمو خارجي الناتج عن التقدم التقني، أما نهج النمو الداخلي يقدم نماذج مع مراعاة رأس المال البشري، حيث أن النمو على المدى الطويل هو ممكن وقد فسر بمتغيرات للنموذج المذكور سابقا (**Diarra, nd, pp. 03 - 04**).

مبدئيا، هذا النهج يسمح بالتأثير على إنتاجية التعليم لتكون متباينة حسب مستوى التعليم، لكن الحدود لسوء الحظ لهذا النموذج في أنه في الكثير من الأحيان يتم العثور على نتائج من البيانات للتعليم غير صالحة للمقارنة ما بين الأدلة الكلية والجزئية للعودة إلى التعليم. في نفس السياق، في نهج النمو الجديد هناك إجماع واسع على أهمية رأس المال البشري على النمو في المدى الطويل، وذلك من خلال زيادة إنتاجية العمل أو تحسين التكنولوجيا (**Romer , 1990, p. 72**). بالتالي، يلعب رأس المال البشري دورا رئيسيا في فعالية إستراتيجيات التصنيعية وذلك بإتباع إستراتيجية التوسع في التعليم وأولوية إقامة

نظم تعليمية من بين الأولويات الإجتماعية والإقتصادية وحل قيود المتعلقة بالبيئة الطبيعية والفورية (**Hugon, 2005, p. 18**).

3. إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الطاقات المتجددة

3.1. الموارد المتجددة، المفهوم والنشأة التاريخية

يتم إنتاج الطاقة في العالم إلى اليوم بنسبة **74%** بداية من الوقود الأحفوري (النفط _ الفحم _ الغاز) و **20%** من مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة المائية _ الكتلة الحية _ الطاقة الشمسية _ طاقة الرياح)، وإلى **06%** من الطاقة النووية. العديد من الدراسات قد بينت حقيقة إستنزاف الموارد الأحفورية وفقا للعديد من النتائج أهمها : أن كمية الوقود الأحفوري المتاحة في العالم هي تنخفض وذلك من (**2010** إلى **2020**)، وسوف تستنزف قبل نهاية هذا القرن، بالتالي فمستقبل الطاقة يستند إلى الطاقة النووية المتجددة. الموارد المتجددة وغير القابلة للإستنزاف يتم تحويلها إلى طاقة حرارية _ كهربائية ولديها نسبة مخاطرة قليلة على البيئة البشرية، حيث يتم بإنتاج ممركز أو غير ممركز، لكن إلى حد الآن هو متميز بعائد منخفض نسبيا، وإلى تكلفة كبيرة ومورد متقطع أو متغير. إن إستخدام نظم الطاقة الشمسة _ الرياح _ المياه _ الكتلة الحيوية يعمل في أجزاء كبيرة من هذا العالم، وهي أكثر كفاءة وفعالية لكن إستخدامها لا يزال معزول في مواقع محددة إلى أن يصبح قادرا على المنافسة مع غيره من وسائل توليد الطاقة بسبب التوجيه المكلف جدا للكهرباء (**Bin, 2007, p. 06**).

في نظر (**Benjamin, 2011, p. 10**) أن **الطاقة المتجددة** هي :"تلك الطاقات المستمدة من العمليات الطبيعية وهي تتجدد بمعدل أسرع من معدل إستهلاكها". إن كل تلك الطاقات المستخدمة من قبل البشر هي تأتي من المصادر التالية :

- الطاقة المشعة المنبعثة من الشمس (الطاقة الشمسية) وتعكس في شكلين :
  - الطاقة الشمسية المباشرة؛

- الطاقة الشمسية المحتجزة في شكل الوقود الأحفوري أو الكتلة الحية؛
  - الطاقة الحرارية الأرضية الآتية من جوف الأرض؛
  - طاقة المد والجزر المستمدة من جاذبية الأرض؛
  - الطاقة النووية.

الشكل السائد في العالم هو الطاقة الشمسية، فهي أكثر أهمية من غيرها من الطاقات الأخرى والذي لا تستنزف مادامت الشمس تلمع (تشير التقديرات أنها منذ قبل حوالي **4,9** مليون سنة). الشكل الموالي يعطي لمحة عامة على مصادر الطاقة في الأرض (**Benjamin, 2011**).

الشكل (18 / 01) : الإستهلاك العالمي للطاقة

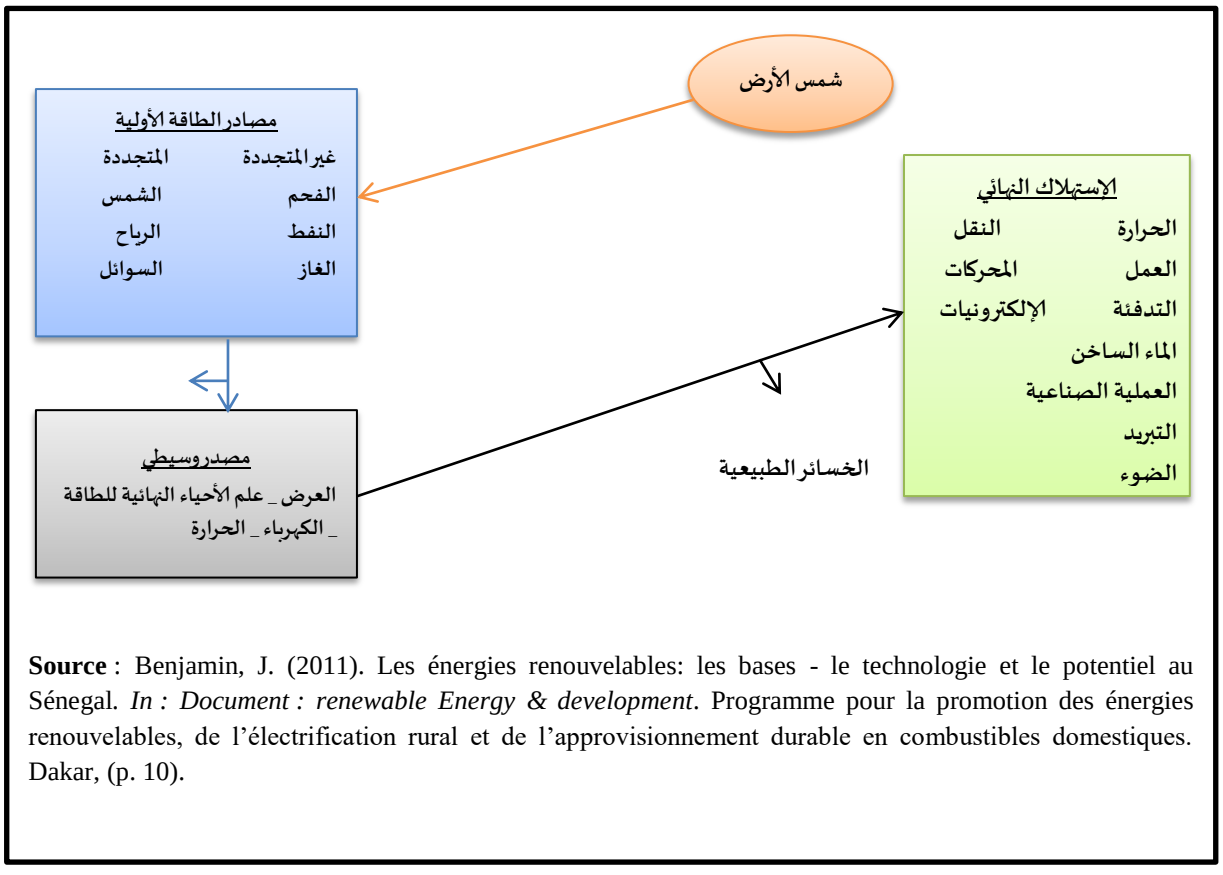

Source : Benjamin, J. (2011). Les énergies renouvelables: les bases - le technologie et le potentiel au Sénegal. *In : Document : renewable Energy & development*. Programme pour la promotion des énergies renouvelables, de l'électrification rural et de l'approvisionnement durable en combustibles domestiques. Dakar, (p. 10).

وفقا للشكل أعلاه، فالطاقات تعتمد على النظام البيئي للأرض وعلى الشمس وعلى الطاقة الحرارية الآتية من جوف الأرض. في الواقع، تشير مصادر **الطاقة المتجددة** على :

- الطاقة الهيروليكية؛

- طاقة الكتلة الحيوية؛
- طاقة الرياح؛
- الطاقة الحرارية الأرضية؛
- طاقة البحر (**Benjamin, 2011, pp. 11 - 12**).

في هذا السياق، إن قدرة الغلاف الجوي على إستيعاب المواد السامة بشكل أكثر أمنا قد طال إنتظاره، إستخدام النفط والغاز الطبيعي والفحم واليورانيوم لا يزال ينطوي على مخاطر عديدة : هذه المواد متوفرة بكميات محدودة، أسعارها ترتفع بشكل حاد وهي تخلق تبعية سياسية وإقتصادية. لكن، من خلال **الطاقة المتجددة**، لدينا مصادر للطاقة يمكن إستخدامها دون أن يبعث منها مواد سامة، وهي تتجدد بإستمرار من خلال العمليات الطبيعية حيث أنها تقاس بمقياس الحياة البشرية، وسوف تكون متاحة دوما وإلى أجل غير مسمى (**Brow, 2000, p. 16**). الدول التي بدأت في التحول لإستخدام **الطاقات المتجددة** في وقت مبكر في بعض عملياتها التصنيعية، هنا يجب أن تكتسب عائد أكبر مقارنة مع الدول المتقاعسة في مجال الطاقة المتجددة. في يوم يتم إستخدام الطاقة المتجددة هو أمر ضروري، سيكون هناك مزايا عديدة لذلك الإستخدام الناجمة عن إستنفاذ النفط الخام، أهمها :

- تتوفر في جميع أنحاء العالم؛
- هي لا تستنزف؛
- منخفظة المخاطر؛
- هي تقلل الإعتماد على إستيراد الطاقة؛
- زيادة خلق القيمة المضافة المحلية وخلق فرص العمل؛
- ضمان أمن إمدادات الطاقة (**Cosello, Polisky, & Solow, 2001, pp. 04 - 05**).

3.2. مضمون إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الطاقات المتجددة

العديد من النماذج الإقتصادية الأساسية **للموارد المتجددة**، هي تحمل نوعا من الشك حيال حجم الموارد الطبيعية والتخصص في إتباع إستراتيجية تصنيعية تعتمد على أحد تلك الموارد سواء المتجددة أو غير المتجددة، على مر الزمن. مخزون الموارد المتجددة يتغير مع نمو صافي الموارد الطبيعية والذي يمكن أن يندمج بإستخدام المعادلة التفاضلية أو الفرق الناجم عن التغير في المورد المتجدد. $\mathbf{X_t}$ يدل على مخزون من الموارد المتجددة في اللحظة t و $\mathbf{X_{t+\Delta}}$ السهم عند اللحظة $\mathbf{t+\Delta t}$، حيث إفترضنا بداية $\mathbf{\Delta t}$ هو يمثل زيادة صغيرة ولكنها إيجابية على مر الزمن. لنفترض أنه خلال الفترة $\mathbf{\Delta t}$ أن المعدل الطبيعي لنمو الصافي يعطي من خلال الدالة $\mathbf{F(X_1)}$ ومستوى المحصول يرمز له $\mathbf{Y_t \geq 0}$ ، لنفترض أن $\mathbf{X_t}$، $\mathbf{F(X_t)}$ و $\mathbf{Y_t}$ قياسها جميعا يتم بنفس الوحدة (في هذا النموذج نفترض أن كثلة أو حجم مخزون الموارد يمكن قياسه، فعلى سبيل المثال متر مكعب من الخشب، أو اللتر المكعب من المياه). إذن معدل التغير في الموارد، والإنتقال من $\mathbf{t}$ إلى $\mathbf{t+\Delta t}$ قد تحسب وفقا لـ :

$$\frac{Xt+\Delta-Xt}{\Delta t} = F(X_t) - Y_t \text{..... (1).}$$

إذا كان الزمن يستمر، حينها يمكننا أن نسمح بـ $\Delta t \rightarrow 0$ ، المعادلة (**1**) تصبح المعادلة التفاضلية على النحو :

$$\dot{X} = F(X) - Y \text{.....(2).}$$

حيث أن : $\dot{X} = {}^{dx}/_{dt}$ يدل على المعدل الزمني للتغيير في الموارد و**X _ Y** هي أسهم الموارد ومستوى المحصول في اللحظة **t** على التوالي. إذا $\Delta t = 1$ ، فالمعادلة (**1**) تصبح المعادلة الفرق من الدرجة **1** :

$$X_{t+1} - X_t = F(X_t) - Y_t \text{..... (3).}$$

المعادلة (**3**) غالبا ما تكون مكتوبة في شكل متكرر كما :

$$X_{t+1} = X_t + F(X_t) - Y_t = G(X_t, Y_t) \text{.....(4).}$$

إذا $\mathbf{X_0}$ و $\mathbf{Y_0}$ معرفتان على النحو: $\mathbf{X_1 = G(X_0, Y_0)}$، وإذا $\mathbf{Y_1}$ معرف على النحو: $\mathbf{X_2 = G(X_1, Y_1)}$، يمكن للمرء أن يحاكي ديناميكيات الأسهم لجدول زمني معروف، **Yt** من الشرط الأولي. برنامج الجداول الإلكترونية الحديثة تجعل من هذه المحاكاة سهلة نسبيا للقيام بها (**Conrad, nd, p. 03**). مؤشر

(**Stochastic**) أو تقلب البيئة قد يجعل النمو والأسهم خلال الفترة **t + 1** متغير عشوائي. لنفترض أن Z_{t+1} متغير عشوائي، ربما قد يمثل درجة حرارة المياه، يمكن أن يؤثر على نمو مخزون السمك. القيمة المحققة من Z_{t+1}، لا يمكن أن تلاحظ في بداية الفترة **t + 1**. القيمة X_{t+1} يتم تحديدها وفقا لـ:

$$X_{t+1} = G(X_t - Y_t ; Z_{t+1}) \quad (5)$$

لنفترض أنه في الفترة **t** يمكننا أن نلاحظ أو نقيس بدقة X_t، بينما عواقب X_t بينما عواقب Y_t على X_{t+1} لا يمكن ملاحظتها أو قياسها يقينا في الفترة **t**. هنا، عندما يتخذ القرار بشأن مستوى Y_t يجب أن يفترض عادة بأن المتغيرات العشوائية Z_{t+1} تكون مستقلة والتوزيع مماثل (**i , i ,d**) يتم إنشاؤه بواسطة دالة الكثافة $F(Z_{t+1})$ (**Conrad, nd, pp. 03 - 04**). بالتالي، يتم إستخدام المعادلات التفاضلية العشوائية أيضا في نمذجة ديناميكية الموارد الطبيعية.

3.3. حدود إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الطاقات المتجددة

الإقتصاد المبني على الطاقة المتجددة هو عادة أكثر صعوبة لحساب التكاليف التبادل أكثر منه في الطاقات التقليدية، ذلك بسبب الإختلافات في الطاقة المتجددة ما بين الدول وفقا للزمان والمكان، لذلك فإنه لن يكون من السهل تقديم مقارنة عامة لأشكال مختلفة من تطبيقات الطاقة المتجددة، فإذا قارنا الكهرباء بالطاقة المتجددة في ظل ظروف قياسية، كما تلك التي واجهتها في **أوروبا** (مع الإشعاع الشمسي المنخفض نسبيا، بمتوسط سرعة الرياح السنوية **06** كيلومتر / اللحظة،...إلخ)، سوف نصل فقط لنتائج نسبية للغاية، حتى عندما يمكننا أن نرى أن طاقة الرياح تمثل إلى حد بعيد الطاقة المتجددة الأكثر توفيرا في الوقت الحاضر. الطاقة الهيدروليكية بأبعادها أقل من **10 ميغاواط** لديها إلى حد كبير تكاليف التركيب والتشغيل مرتفعة جدا، وكذا الطاقة الشمسية لها تكاليف تشغيل مرتفعة هي الأخرى (**Conrad, nd, p. 04**).

خاتمة

في الفصل الثاني من الجزء الأول للأطروحة تطرقنا فيه إلى التذكير بأهم نماذج التصنيع، حيث أن الإستراتيجية التصنيعية تعبر عن عملية ثنائية الأبعاد والتي تتمحور حول تقرير ما يجب القيام به وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات السياسة التصنيعية. هنا قد أثبتنا بأن الإستراتيجية ذات صلة وثيقة بالسياسة، فهي تشكل كل الوسائل والأدوات التي تنفذ بها السياسة أهدافها ، فالوعي والرؤية المستقبلية هي سمة من سمات الإستراتيجية والتي من خلالها يمكن أن تتحقق غايات السياسة التصنيعية. تبعا لما سبق، سياسات التصنيع ترتكز على العديد من الإستراتيجيات التصنيعية منها إستراتيجيات متعارف عنها في الأدبيات الإقتصادية، وقد طبقت في العديد من بلدان العالم أبرزها إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على: إستخراج الموارد الطبيعية _ التركيز _ الإنفتاح، كل هذا قد ثم تناوله في المحور الثاني من هذا الفصل. أما المحور الأخير للفصل، قد تطرقنا فيه لدراسة أهم تلك الإستراتيجيات، إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على: إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي _ ترقية قدرات الموارد البشرية _ إستخدام الطاقة المتجددة. كل تلك الإستراتيجيات هي عبارة عن أدوات السياسة التصنيعية، لكن إن لم يتم تنفيذها تحت إشراف كل من القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (الشركات الخاصة) أي في ظل الشراكة القطاعية، فلن تتحقق تلك السياسات والإستراتيجيات بالشكل المطلوب. ومنه، سيخصص الجزء الثاني للأطروحة لدراسة سياسات وإستراتيجيات التصنيع في ظل الشراكة القطاعية في فصلين.

الجزء الثاني: الشراكة القطاعية ضمن سياسات التصنيع

الفصل الأول: شراكة القطاعين في دعم سياسات التصنيع

الفصل الثاني: الدراسات السابقة تبعا لنموذج الدراسة

الفصل الأول: شراكة القطاعين في دعم سياسات التصنيع

تمهيد

المبحث الأول: سياسات التصنيع في إطاردعم القطاع العام

1. الجوانب النظرية للقطاع العمومي
2. القطاع العام وسياسات التصنيع
3. حدود القطاع العمومي في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع

المبحث الثاني: سياسات التصنيع في إطاردعم القطاع الخاص

1. الجوانب النظرية للقطاع الخاص
2. القطاع الخاص وسياسات التصنيع
3. حدود القطاع الخاص في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع

المبحث الثالث: سياسات التصنيع في إطاردعم القطاعين

1. الجوانب النظرية للشراكة القطاعية
2. الشراكة القطاعية وسياسات التصنيع
3. حدود الشراكة القطاعية في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع

خاتمة

تمهيد

يتم اللجوء إلى السياسة التصنيعية من قبل البلدان المتخلفة من أجل توسيع القاعدة الصناعية وتحقيق التكامل القطاعي في ما بين القطاعات الإقتصادية، ومن ثم توسيع دائرة الإستثمارات القطاعية الذي من شأنه المساهمة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية بإستخدام كافة الموارد الطبيعية وغير الطبيعية _ غير مستغلة أو مستغلة بطريقة عشوائية. في هذا السياق، الكثير من البلدان قد حققت نتائج ملموسة إثر تطبيقها لتلك السياسات التصنيعية، في حين بلدان أخرى لم تحقق أية نتائج ملموسة أو بالأحرى قد حقق البعض منها نتائج سلبية من جراء تطبيقها، هذا ما أدى إلى تراجع التأييد لتطبيق السياسات التصنيعية في ثمانينيات القرن الماضي. تبعا لذلك، سوف نتناول في هذا الفصل مقاربتين مختلفتين لإتجاه السياسة التصنيعية. في المحور الأول من هذا الفصل سنتطرق فيه لموقف المؤيدين للسياسة التصنيعية، فمع وجود العولمة والقواعد التجارية والطبيعية المتغيرة للإقتصاد العالمي قد خلقت صعوبات ومعوقات أمام البلدان المتخلفة وأضعفت تأثير السياسة التصنيعية هذا ما يستدعي بالضرورة تدخل القطاع العام فقط. أما المحور الثاني من الفصل، فسنتطرق فيه لموقف المعارضين من قيام السياسة التصنيعية أي موقف الليبراليين الجدد، فمع تأكيد دور السوق في تحقيق التكامل الإقتصادي هم يشيرون إلى التأثيرات السلبية للسياسة التصنيعية المفروضة من طرف الدولة، هذا ما يستدعي فقط تدخل القطاع الخاص. أما المحور الأخير من هذا الفصل، سنخصصه لدراسة دور الشراكة القطاعية في السياسة التصنيعية، مع فشل السوق تظهر مبررات للتدخل الحكومي الذي يصبح مطلبا في إطار التعاون ما بين القطاعين العام والخاص، كل ذاك يأتي كما يلي.

المبحث الأول : سياسات التصنيع في إطاردعم القطاع العام

بغية التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية للنشاطات التي تتمتع بالعوائد المتزايدة، فإن مفهوم مؤيدي السياسة التصنيعية هم يرفضون بتاتا فكرة التكيف الآلي لقوى السوق في سبيل تحقيق التكامل الصناعي فيما بين القطاعات الإقتصادية، وينادون بضرورة التدخل الحكومي لخلق المحفزات التي تجعل من الممكن البحث عن الإمكانيات التكنولوجية ودعم تراكم القدرات الإنتاجية والمعرفية، هذا ما سنوضحه في ثلاثة نقاط أساسية من هذا المبحث.

1. الجوانب النظرية للقطاع العمومي

يرى (**Dube & Danescu, 2011, p. 03**) بأن **القطاع العام** بصفة عامة يتكون من "الحكومات وجميع الوكالات التي تسيطر عليها علنا أو الممولة من القطاع العام إلى المؤسسات _ الكيانات الأخرى التي تقدم البرامج العامة _ السلع والخدمات". مع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان أي تنظيم معين ينبغي أن يدرج تحت تلك المضلة. بناءا على ذلك، فمن الضروري تحديد معايير محددة والمساعدة في تحديد الحدود. إن ما يمكن إستخلاصه من التعريف في نظر (**De Bandt, 2015, p. 932**) أن" القطاع العمومي يشمل كل المنظمات التي لا يملكها ولا يديرها القطاع الخاص، لكن هي تلك التي أنشأت وشغلت بتمويل من الحكومة نيابة على الأفراد". هذا التعريف يعطي فكرة أن القطاع العام يتكون من المنظمات التي هي تحت تصرف الأفراد، على العكس المالكين من القطاع الخاص، أهدافهم تشمل توفير الخدمات للأفراد حيث أن الربح ليس هدفها الأولي، بالتالي فإن ما يعرقل قياس الأداء في القطاع العام سببه عدم وجود دافع الربح، أهداف متعددة وحضور خدمات غير ملموسة ذات فائدة يصعب قياسها كميا.

تبعا لما سبق، مفهوم **القطاع العام** هو أوسع من مجرد حكومة أساسية وقد يتداخل مع أرباح غير هادفة للقطاع الخاص. القطاع العمومي يتكون من حلقة توسيع للمنظمات ومع حكومة أساسية في المركز، تليها الوكالات والمؤسسات العامة، حول هذه الحلقة المنطقة الرمادية (**La zone grise**) والتي

تتكون من المقاولين الممولين من القطاع العام والشركات المملوكة من طرف القطاع العام حيث في نظر كل من (**Dube & Danescu**) هي توجد في أربع مستويات تأتي كما يلي :

- المستوى الدولي (كيانات حكومية متعددة أو شركات)؛
- المستوى الوطني (الدولة المستقلة)؛
- المستوى الإقليمي (مقاطعة / دولة داخل الدولة الوطنية)؛
- المستوى المحلي (هيئة على مستوى البلدية مثل المدينة أو المقاطعة) (**Dube & Danescu, 2011, p. 04**)

في هذه المؤسسات بحسب كل من (**Dube & Danescu, 2011**) ،القطاع العمومي عموما على الأقل هو يتكون من ثلاثة أنواع من المنظمات كالآتي :

- **الحكومة الأساسية** : تتكون من الهيئة الإدارية مع السلطة الإقليمية المحددة، المكونات الأساسية تشمل جميع الإدارات _ الوزارات وفروع الحكومة التي هي جزء لا يتجزأ من الهيكل، وتخضع للمساءلة وتقديم التقارير مباشرة أمام السلطة المركزية _ السلطة التشريعية _ المجلس _ مجلس الوزراء أو الرئيس التنفيذي.
- **الوكالات** : تتكون من المؤسسات العامة التي من الواضح أنها جزء من الحكومة وتقدم البرامج العامة، السلع أو الخدمات، لكن وجود منظمات مستقلة في حد ذاته ربما كيانات قانونية تعمل بدرجة من الإستقلال التشغيلي في الكثير من الأحيان هو ليس ضروريا، حيث قد يرأس مجلس الإدارة لجنة أو هيئة معينة أخرى.
- **المؤسسات العامة** : هي الجهات التي تقدم البرامج العامة كالسلع والخدمات لكنها تعمل بشكل مستقل عن الحكومة غالبا ما تكون مصادرها الخاصة من الإيرادات بالإضافة إلى توجيه التمويل العام، كما أنها قد تنافس في الأسواق الخاصة ويمكن أن تحقق الربح. مع ذلك،في معظم الحالات

الحكومة هي المساهم الرئيسي وهاته المؤسسات تتبع جزئيا القوانين واللوائح التي تحكم الهيكل الأساسي للحكومة (**Dube & Danescu, 2011, p. 04**).

إن خارج هذا المجال في نظر كل من (**Dube & Danescu**) في القطاع العام هي **المنطقة الرمادية**، وهي المنطقة الحدودية للقطاع العام مع نوعين من المنظمات التي قد تكون أو لا تكون جزءا من القطاع العمومي كالآتي :

- **أعمال تجارية عمومية** : هي الشركات المملوكة للحكومة والتي تسيطر عليها وتقوم ببيع السلع أو الخدمات في السوق الخاصة من أجل الربح. بالرغم من أنها لا تقدم ما يمكن إعتباره برامج عامة مثل سلع وخدمات عمومية، لكنها جزء من القطاع العام.
- **المقاولين العمومين** : هي كيانات مستقلة قانونيا خارج الحكومة التي تتلقى التمويل العام _ بموجب عقد أو إتفاق _ لتقديم البرامج العامة والسلع والخدمات الأساسية لعملها. بسبب الرقابة العامة المحدودة، عادة ما يتم تصنيف هذه المنظمات لا لكيانات الربح ولا لقطاع الخاص (**Dube & Danescu, 2011, p. 04**). كل ما سبق يتم توضيحه في الشكل البياني الموالي :

الشكل (01 / 02) : رسم توضيحي يبيّن منظمات القطاع العام

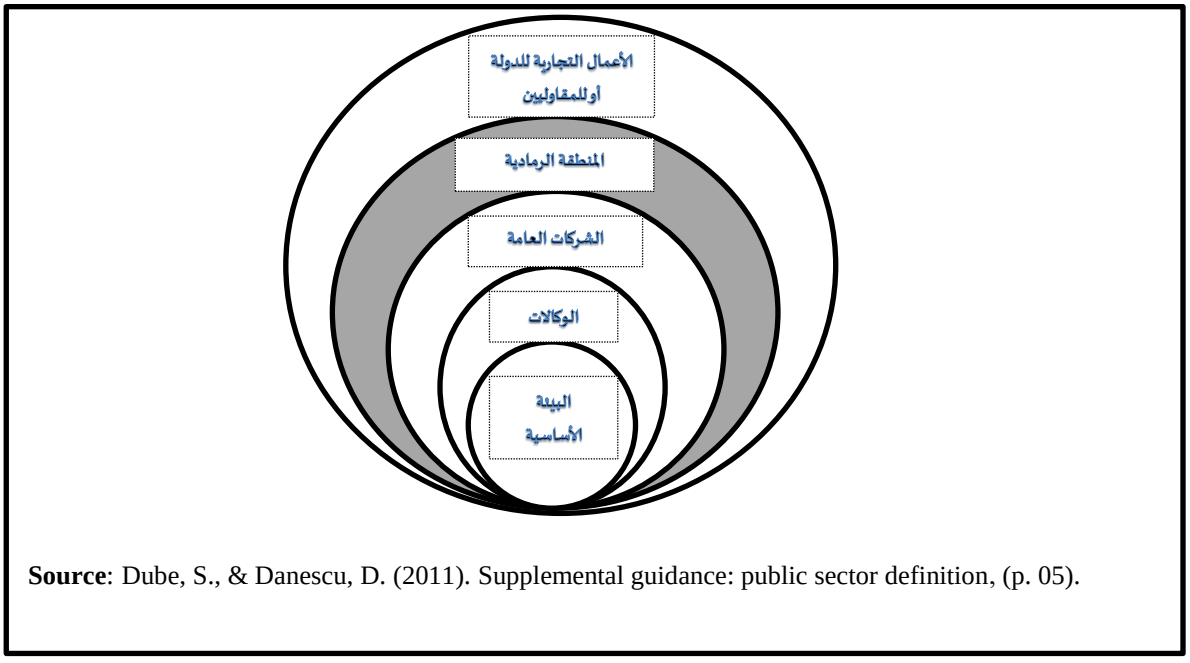

Source: Dube, S., & Danescu, D. (2011). Supplemental guidance: public sector definition, (p. 05).

طبقا للشكل أعلاه، يمكن تطبيق عدة معايير لتحديد ما إذا كان تنظيم معين في أي ولاية سياسية ينتمي داخل القطاع العام وفي واحدة من حلقات الشكل البياني، إذا لم يحدث ذلك فإنها لاتزال خارج حدود القطاع العام. بإعطاء أجوبة صريحة للمعايير المذكورة أدناه سوف نضع المنظمة ضمن الحدود، كالآتي :

- هل تقدم المنظمة البرامج _ السلع والخدمات التي يمكن إعتبارها صالحا عاما، أو التي تم تأسيسها من قبل سياسة حكومية؟
- تمويل المنظمة التي تقدمها الحكومة أو التي تحددها سياسة حكومية يتم بشكل جوهري (أي بعد دراسة معمقة)؟
- المنظمة هل هي خاضعة للمساءلة وتقدم تقارير مباشرة إلى الحكومة، بما في ذلك إدارة وكالة حكومية أو وزير من الحكومة؟
- إذا كان لدى المؤسسة مجلس إدارة _ لجنة أو هيئة معينة مماثلة، هل الحكومة تتحكم بغالبية التعيينات؟
- إذا كان لدى المؤسسة رأس المال، فهل الحكومة هي المساهم الأكبر؟
- موظفوا أعضاء المنظمة للخدمة العمومية، يخضعون لقواعد الخدمة العامة ويتلقون فوائد الخدمة العامة؟
- عموما، هل الحكومة تسيطر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على سياسات المنظمة _ والعمليات _ إدارة أو تقديم الخدمات؟
- هل هناك شروط تشريعية بالنسبة للمنظمة ليتم تدقيقها من قبل حسابات الحكومة أو المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات؟

تبعا لما سبق، قد خلص كل من (**Dube & Danescu**) على أن تحديد تعريف القطاع العام والمعايير المرتبطة به ينبغي أن تكون بمثابة دليل لتحديد ما إذا كانت المنظمات المعنية ينبغي النظر إليها على أنها مؤسسات القطاع العام (**Dube & Danescu, 2011, p. 05**).

2. القطاع العام وسياسات التصنيع

إن مؤيدي سياسات التصنيع (**Les Partisans de la politique d'industrialisation**) يرفضون تماما فرضية التكييف الآلي لقوى السوق ويعترفون بالدور الرئيسي الذي يلعبه التغيير التكنولوجي في تحقيق التنمية الإقتصادية، عن طريق دعم سياساتها وإستراتيجياتها التنموية. لهذا، فإن السوق في نظرهم لا يضمن بالضرورة التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية لكافة النشاطات التي تتمتع بالعوائد المتزايدة. تبعا لهذا النهج، فإن التدخل الحكومي هو ضروري لخلق المحفزات التي تجعل من الممكن البحث عن الإمكانيات التكنولوجية والتقنية ومن تم دعم تراكم القدرات الإنتاجية والمعرفية (**Keita, 2009, p. 269**).

في هذا السياق، فإن (**Pryce, 2012, p. 24**) قد ناقش ضرورة التدخل المتزايد للدولة في سياسات وإستراتيجيات التصنيعية، فالجيل الثالث لسياسة التصنيع في سنوات العشرينات الماضية كان له إطار فكري ثابت في التدخلات الحكومية التي تميل إلى جعل التعديلات تميل إلى المحدودية والهامشية لتشغيل الأسواق الحرة. (**Vicky Pryce**) قد طرح سؤالا واضحا حول ما إذا كان الإطار الفكري الثابت قد أعطى إعترافا كافيا لتأثير الحكومة على هيكل وبيئة الإقتصاد بشكل فعال؟ الجواب في نظره، حتى أولئك الذين يريدون أن يروا تقليص دور الدولة (أي التيار النيو ليبرالي) سوف يعترفون لاحقا بأن الحكومة في الواقع لا تزال تشارك بشكل كبير، بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تشكيل الصناعة والتجارة. من المثير للإهتمام أيضا في هذاالصدد، قطاعات الإقتصاد أين الحكومة هي الطالب (المشتري) الرئيسي قد مال إلى الإزدهار مثل : **الدفاع _ الطيران _ الفضاء _ الصيدلة**. تلك القطاعات قد إستفادة من تطوير هائل مثلما حدث

في **المملكة المتحدة البريطانية** أين العديد من القطاعات والشركات قد نمت لتصبح الرائدة عالميا في هذه المجالات (**Pryce, 2012, p. 24**).

قد تظهر بعض التأثيرات السلبية خصوصا في القطاع الإبداعي المرتبطة بعدم التغيير، هذا يبعث على القلق حول مكانتها الدولية والتغييرات المقترحة في المناهج الوطنية، ففي حالة تنفيذها سيؤثر ذلك تأثيرا خطيرا على الإمدادات في المستقبل من مصممين لهذا القطاع الذي سينظر إليه على أنه زعيم العالم. في مثل هذه الحالة، وضمانا لنظام مفتوح وعادل يسمح بالتنافس إلى حد ما، إن الشيء الذي تتطلع إليه الشركات هو مدى فعالية القطاع العام، لكن بعض التغييرات الطفيفة في السياسة يمكن أن يكون له أثر كبير، "**فغير المقصود قد يولد آثارا في بعض الحالات**". وعليه ف (**Pryce, 2012**) قد ناقش حول ما إذا كان هناك مجال للحكومة في أن تكون فيه فعالة؟ المنطقة الوحيدة لها لأن تكون أكثر فعالية، هو متى يمكن للقطاع العام أين ينظر إليه على أنه الأداة الرئيسية أو المنشأة الرئيسية لإيجاد الأسواق في مجال التكنولوجيا والإبتكار. قد أظهرت **الحكومة البريطانية** بالفعل على مدى فترة من الزمن إستعدادها للتمويل في هذا المجال من خلال "**مجلس إستراتيجية التكنولوجيا**". من خلال دعمها "**للمعهد التكنولوجي للطاقة**"، وذلك عن طريق الحفاظ على ميزانية العلوم (أي ميزانية البحث العلمي) في الوقت الذي قطعت العديد من الميزانيات الأخرى، قد ثم هذا من خلال خلق وبمرور الوقت توسيع نطاق نظام الإعفاءات الضريبية على (**R&D**)، هذا عن طريق دعم الجامعات البحثية، ومن خلال البحث مرة أخرى في نظام حقوق الملكية الفكرية لزيادة الإنفتاح والمنافسة، والسعي لتقديم حوافز ضريبية للشركات الراغبة لإجراء البحوث والتطوير في **المملكة المتحدة البريطانية** من خلال "**صندوق براءة الإختراع**"، بالتالي فهو برنامج شامل قائم على السياسات التصنيعية (**Pryce, 2012, p. 24**).

في الواقع، هناك مخاطر محتملة لقطاع الأعمال الخاص بالإستثمار في التكنولوجيا والإبتكار، فغالبا ما تكون بعيدة جدا لضمان السلامة في السوق من أية إختراعات جديدة، ومع إطار تمويلي عادة ما يكون

ناقصا في هذا الصدد. حتى في **الولايات المتحدة الأمريكية** يتدخل القطاع العام في شكل توفير منح ومساعدات للتنمية في وقت مبكر جدا، حيث يمكن للدولة أن تحفز بذلك الطلب وتتقاسم المخاطر كما حدث في قطاعات المعرفة الجديدة مثل : "صناعة أجهزة الكمبيوتر _ الإنترنت _ التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المخاطر الناتو على سبيل المثال لا الحصر"، مع دعوات لمزيد من مشاركة القطاع العام حتى في هذه المجالات، بالتالي هي ضرورة لجميع الإقتصاديات المتقدمة لتصبح "**إقتصاديات المعرفة**". إذن فالحجة بالنسبة لـ (**Pryce, 2012, p. 26**)، هو أن السوق لن يوصلنا إلى هناك، بالتالي للقطاع العام الدور الداعم في تلك الخطوة فقط. حتى في مجال تكنولوجيا الخضراء، فالكثير من سياسات الطاقة هي تستند على ما يسمى بالإستثمار ضمن سلسة من الطرق الجديدة **لمعالجة** الطاقة وتغيير البيئة. الحكومات في البلدان المتقدمة قد بدأت بالفعل بتجميع نظام بيئي مع مراكز الإبتكار التكنولوجي "أي ما يعرف بإسم **مراكز المنجنيق**"، هو مفهوم أخذ من معاهد **فرانهوفر الألمانية**. هناك خلط لدى البعض حول ما إذا كان الإبتكار "**جيد أو سيء**"، الأمر الذي أدى لعدم الثقة في الكلمة نفسها، الكثيرون يرونها على أنها بمثابة فرص للعمل التي تراق في السعي وراء الربح، بالتالي الإحتياجات هي في كيفية القيام بتكوين وتنظيم هيكل الإبتكار بطريقة سليمة أو نقل مسؤولية الإبتكارعلى عاتق الدولة، فكما جادل (**Pryce, 2012**) إن هناك بعد سياسي بطبيعته لهذه المسألة وله وجهات نظر مختلفة سيكون موجودا بالفعل لتحليل الأهمية النسبية للمسؤولية بالنسبة للإبتكار المسلم (المنقول / المحول). السؤال الفعلي هنا قد تعلق بالكيفية التي من خلالها تستطيع مختلف الجهات الفاعلة ضمن نظم الإبتكار من تحفيزهم على النحو الملائم وتشجيعهم على تقديم المزيد من مسؤولية الإبتكار. وعليه، فالحكومات تلعب دورا هنا من خلال توفير المعلومات للمستهلكين، بإعتبار أن الشركات تحتاج لإعطاء المستهلكين المعلومات ذات الصلة (على سبيل المثال عدد الكيلوميترات _ بيانات عن إنبعاث C_{o2} من السيارات)، ومن ثم تنسيقه إلى جانب

الموثوقية، كما يمكن إجبار الشركات على تقديم معلومات عن كيفية إجراء أعمالها (على سبيل المثال من خلال إلتزام الشركات بتقديم بعض المعلومات في تقاريرها السنوية) (**Pryce, 2012**).

إلى جانب كل ما سبق، يرى (**Rodrick, 2004, p. 01**) بأن العالم النامي مملوء بإخفاقات السوق، وكانت الطريقة الوحيدة التي تكمن من خلالها هروب تلك البلدان من فخ الفقر من خلال التدخلات الحكومية القوية. فملكية الدولة قد حققت بعض النجاحات، فقليل من الناس يعتقدون أن المزيد من تخطيط الدولة والإستثمار العمومي يعتبر بمثابة القوة الدافعة للتنمية الإقتصادية، حتى الإقتصاديين اليساريين الذين يبادلون الإحترام اللازم لقوى السوق والمبادرة الخاصة، هم في نفس الوقت يعترفون على نحو متزايد على أن المجتمعات النامية تحتاج إلى تضمين مبادرات الخاصة في إطار العمل العمومي (الأشغال العمومية) الذي يشجع على إعادة الهيكلة _ التنويع _ الديناميكية التكنولوجية أبعد من ما بإمكان قوى السوق توليده بمفردها. ربما هذا ليس مستغربا، وهذا الإعتراف هو الآن واضح بشكل خاص في تلك الأجزاء من العالم حيث الإصلاحات الموجهة نحو السوق كانت قد أخذت خيبة الأمل حول نتائج المحققة، وفي المقابل كانت عظيمة لاسيما في **أمريكا اللاتينية** (**Rodrick, 2004**).

3. حدود القطاع العمومي في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع

يرى (**Olson, 1973, p. 355**)أن **القطاع العام** لا يشتهر بالكفاءة، تشير هذه الملاحظة على أن معظم الإقتصاديين على الأرجح يعتقدون بأن الحكومات هي أقل كفاءة من الشركات في قطاع السوق والتجارة في المجتمع، هنا (**Olson, 1973**) لا يشير إلى حكومة محددة وإنما إلى مجموعة مختلفة من الحكومات في العديد من المجتمعات المختلفة، فالإقتصاديين هم بالتأكيد ليسوا وحدهم من يتعاملون مع الإجراءات البيروقراطية _ إجراءات مرهقة _ عدم مرونة البيروقراطية، فمهما كان ميزان الرأي هنا مختلفا، إلا أن عداد كبيرا من الأفراد العاديين من إيديولوجيات متنوعة وجنسيات مختلفة يزعمون أن الحكومات غير فعالة، وبهذا فهم يفترضون بأن القطاع العام أقل كفاءة من الشركات الخاصة الأخرى التي هي مألوفة.

تبعا لما سبق، بعض من أولئك الذين ينتقدون عدم كفاءة القطاع العام هم نوعا ما محقين، كون أن القطاع العام ليس بإستطاعته إدارة الأسواق في حالة المنافسة الكاملة. هذا ما سماه (**Olson, 1973**) بالتفكير العميق، ففي حالة وجود التوازن التنافسي التام، سوف تكون فعالة بمعنى أن أي إعتراض عقلاني لأدائها يجب أن يؤول إلى أفضل توزيع مختلف للرفاه. لكن، الحكومات لا يمكنها أن تشتغل مع الكفاءة المثلى **لباريتو**، علاوة على ذلك الأسواق بحيث لا كيان لها يمكنها أن تؤثر على ما تبيعه أو تشتريه إلى حد كبير، وربما أن القطاع هو أقل كفاءة من القطاع الخاص في معظم الحالات، معنى ذلك أن القطاع العام هو أقل كفاءة من الشركات الخاصة أو الأسواق الخاصة في ظل وجود الإحتكار أو السلطة الإحتكارية.

المبحث الثاني : سياسات التصنيع في إطار دعم القطاع الخاص

بغية مواكبة التغييرات الإقتصادية السائدة في فترة الثمانينات والتي كانت لا تؤيد بتاتا التدخل الحكومي في النشاطات الإقتصادية أكثر مما تستدعيه الحاجة إلى الإستثمارات في التعليم والصحة والأمن، هذا النهج يرى بأن السياسة التصنيعية ليس لها مكان في التنمية الإقتصادية، هذا ما سنوضحه في ثلاثة نقاط أساسية في هذا المبحث.

1. الجوانب النظرية للقطاع الخاص

الجانب من الإقتصاد والذي لا تسيطر عليه الدولة والذي يتم تشغيله من قبل الأفراد والشركات من أجل الربح هو الجانب الخاص أو ما يعرف إصطلاحه **بالقطاع الخاص**، هو في الأغلب يشمل جميع الشركات الربحية التي لا تملكها أو لا تديرها الحكومة، أما الشركات والمؤسسات التي تديرها الحكومة هي جزء من ما يعرف بإسم **القطاع العام** والذي سبق وأن ناقشناه في المبحث السابق من هذا الفصل. بينما الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية الأخرى هي جزء من القطاع التطوعي (**Ellis, 2010, p. 01**). ففي نظر (**Bonaglia & Kiichio, 2007, p. 01**) أنه من خلال خلق وإستغلال أفكار ونشاطات **القطاع**

الخاص يمكن دفع عجلة النمو في البلدان الفقيرة على حد سواء. إن إنشاء بيئة أعمال تجارية مواتية هو شرط ضروري لكنه غير كاف لتعزيز القطاع الخاص في البلدان الفقيرة، أما الحوار والشفافية والمساءلة والتقييم كلها تعزز من فعالية سياسات تنمية القطاع الخاص، حيث أن نشاط الشركات الخاصة يضيف قيمة على موارد البلد وذلك بإقتراح تركيبات جديدة في طرق إستخداماتها البديلة. في هذا السياق، يرى كل من (**Bonaglia & Kiichio**)أنه بإستعمال إستعارة (**Paul Romer**) فالنمو الإقتصادي ينبع حينها من عوائد أفضل وليس من نشاط منعدم الإيراد، فالإيرادات الجديدة هي تولد آثار سلبية أقل وتولد المزيد من القيمة الإقتصادية لكل وحدة من المواد الخام، فعلى سبيل المثال يشهد عالم الأعمال **التايلندي** أن منتجي الأناناس المعلب قد قدموا براعة في تطوير أعمالهم، بإستخدام المنتجات الثانوية (بقايا قشر الأناناس مثلا) لإنتاج عصير الفواكه والمواد الهلامية من الأناناس أو القشور المستخدمة لإعداد الأعلاف أو التحلية الطبيعية،كذلك في **الصين** متجر (**Haier**) وهو شركة تصنيع الأجهزة المنزلية، وجدت أنه في المناطق الريفية _ العملاء يستخدمون آلات الغسيل ليس فقط لتنظيف ملابسهم، ولكن أيضا لغسل الخضروات. قد تم تمرير المعلومة إلى مسؤولي الإنتاج الذين طلبوا من المهندسين إجراء تغييرات على الأجهزة الموجودة، ذلك من خلال تزويدها في مناطق الصرف الصحي لمنع إنسدادها بالقشور، بفضل هذا الإبتكار (**Haier**) أصبحت هي الرائدة في السوق الوطنية وأيضا خارجها (**Bonaglia & Kiichio, 2007, p. 01**).

بالتالي، كل من (**Bonaglia & Kiichio**) إعتبرا أن تشجيع **القطاع الخاص** ما هو إلا تحدي أمام صانعي سياسات التصنيع. في الحقيقة أنه في العديد من البلدان الفقيرة، صناع السياسات قد حاولوا لبعض الوقت تشجيع تنمية القطاع الخاص كعمود للإستراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية التي شملت أوراق إستراتيجية الحد من الفقر (**DSRP**)، تلك الأوراق قد تجلت أساسا لإدراك الحاجة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارية وإلى تعزيز النمو من جهة ثانية، الجهات المانحة تبذل جهودا حقيقية لإدارة العقبات

"**من جانب العرض**"، وتعزيز قدرة **القطاع الخاص** على الإستجابة للفرص التي تم إنشاؤها من العولمة والمشاركة في سلاسل الإمدادات العالمية (**Bonaglia & Kiichio, 2007**). إضافة إلى ذلك، (**Genteuil, 2011, p. 02**) يعتبر **القطاع الخاص** كخطوة أساسية في التوصل إلى فهم الممارسات الحالية وأن دور هذا القطاع ينبغي تحديده في أية سياسات وإستراتيجيات وطنية تنموية، وفي هذا (**Genteuil**) قد أعطت تعريفا واسعا **للقطاع الخاص**، فوفقها هو "يتضمن كل من الشركات الخاصة _ الأسر والمؤسسات الربحية التي تخدم الأسر". للمصطلح معنى محدد في الممارسة العملية بات واضحا : صلته بالمستثمرين من القطاع الخاص _ الربح للشركات _ المؤسسات الخاصة. ترى (**Genteuil**) أنه في إطار دور القطاع في التنمية، القطاع الخاص هو فعال في نظم المعونة، حيث أن تزايد مشاركة **القطاع الخاص** هي واحدة من الإتجاهات الرئيسية التي تؤثر على سياسات التنمية، فمشاركته تبدأ بإعتباره مصدرا لتمويل التنمية لكونه المستفيد من المساعدات الإنمائية الرسمية (**Genteuil, 2011**).

إن تحديد أولويات التجارة في إستراتيجيات التنمية التي تشهدها اليوم جذوره في مبادرة العولمة من أجل التجارة والتي وضعها (**OMC**) في عام **2005**، هذا الأخير هو يعطي المساعدات لتمويل المساعدة التقنية والبنية التحتية المرتبطة بالتجارة، وتعزيز القدرات الإنتاجية (**Genteuil, 2011, pp. 02 - 03**) ،هي في نظرها تمثل نحو خمس مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية. العديد من مؤسسات المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف، قد أعربت عن رغبتها في رفع الشركات الخاصة إلى رتبة الشركاء المتميزين في سياساتها الإنمائية، فمجموعة من وكالات المعونة الثنائية قد أعربت عن موقفها في بيان رسمي، على النحو التالي[1] : "بدلا من إعتبارها مجرد المانحة، نحن نختار الإعتراف **بالقطاع الخاص** كشريك على قدم المساواة حول قضايا التنمية الرئيسية". وموقف مماثل من قبل (**OCDE**) بشأن فعالية المعونة، والذي يؤكد على ضرورة توقيع بيان المشاركة مع ممثلي القطاع الخاص.

[1] بيان الجهات المانحة الثنائية : لدعم الشراكة مع القطاع الخاص من أجل التنمية ودعم إستراتيجيات التنمية، وكالات التنمية من ألمانيا _ النمسا _ الدنمارك _ فلندا _ اليابان _ النرويج _ الولايات المتحدة الأمريكية _ السويد _ سويسرا _ بريطانيا.

2. القطاع الخاص وسياسات التصنيع

إن معارضوا السياسة التصنيعية (**Les opposants de la politique industrialisation**) يرون بأن السياسة التصنيعية ليس لها مكان في التنمية الإقتصادية، حيث أن حجتهم في ذلك تكمن في كون أن تنمية البلد يجب تركها إلى عمل السوق، وأن حرية التجارة هي المعول عليها لتقييد هيكل المحفزات لصالح الصادرات وجذب الإستثمارات الخاصة بما في ذلك الأجنبية إلى الحقول التي يتمتع بها البلد بميزة نسبية تساعد على التصنيع والنمو، هذه الأفكار قد تبناها النظام الرأسمالي. وعليه، فالإستراتيجية التنموية المتبناة في فترة الثمانينات قد عكست في **إجماع واشنطن** (**Fischer, 2002, p. 12**) والذي قد إستند على الشكوك الأساسية تجاه قدرة **القطاع العام** على التدخل الفعال لتطوير قطاعات محددة، بالتالي فقد أعتبر أنصار هذه المقاربة وهم (**النيوليبراليون**) بأن قدرة الدولة محدودة لتحديد أي المنتجات سوف يكون لها تأثير على النمو والتحول الهيكلي، وعليه فإنهم يؤكدون بأن القطاع الخاص هو المعول عليه لتشخيص القطاعات الواعدة وتطويرها. في نظر (**Larner, 2000, p. 05**) فمصطلح (**الليبرالية**) هو شكل جديد للحكم السياسي والإقتصادي الذي يرتكز أساسا على توسيع علاقات السوق، إن هذاالمصطلح بالتحديد يشير إلى تبني مشاريع سياسية معينة، ويحتوي على نطاق واسع من المفاهيم بما في ذلك : العقلانية الإقتصادية _ النظرية النقدية _ المحافظين الجدد _ التسيرية والتعاقدية. في الواقع، قام (**Jenson, 1999, p. 12**) بإستخدام مصطلح الليبرالية الجديدة (**Néo libérale**) كوصف عام للأنظمة الوطنية لدولة ما بعد الرفاهية. في هذا السياق، (**Larner, 2000**) أعادت تقييم التحليل القائم على النيوليبرالية والذي الكثير من المحللين قد إستخفوا بأهميته في الأشكال المعاصرة للحكم وهو يحمل شعار "**السياسة ما بعد العنصرية**". لأول وهلة يبدو أن وجهة نظر(**Larner, 2000**) تبدو بديهية، فدوليا الحكومات الديمقراطية المحافظة والإجتماعية على حد سواء تشارك في الجدل حول العمليات لدولة الرفاه. في حين ظلت دولة الرعاية الإجتماعية على حد سواء تشارك في الجدل حول العمليات لدولة الرفاه.

في حين ظلت دولة الرعاية الإجتماعية الكينزية توفر السلع والخدمات للسكان الوطنيين وكان هذا يعتبر بمثابة وسيلة لضمان الرفاه الإجتماعي، أما الليبرالية الجديدة هي ترتبط مع تفصيل دولة الحد الأدنى، وفقا لها فالأسواق تفهم على أنها أفضل وسيلة لتنظيم النشاط الإقتصادي لأنها ترتبط مع المنافسة _ الكفاءة الإقتصادية والإختيار. تزامنا مع هذا التحول العام نحو العقيدة الليبرالية الجديدة من "**المزيد من الأسواق**"، أصبحت رفع القيود والخصخصة الموضوعات الرئيسية في المناقشات بشأن إعادة هيكلة دولة الرفاه (**Larner, 2000**). ترى (**Larner**) أن النيوليبرالية هي ظاهرة أكثر تعقيدا مما إعترف بها العديد من المشاركين في هذا النهج وفي هذا :

- **الليبرالية الجديدة يتم إعتبارها سياسة** : فالتصور المفاهيمي الأكثر شيوعا أن اليبرالية الجديدة هي بمثابة إطار للسياسة، حيث تميزت بالتحول من الرعاية الإجتماعية الكينزية نحو أجندة سياسية تحبذ عدم تقييد عملية الأسواق. غالبا ما يفهم هذا التركيز المتجدد على الأسواق لتكون مرتبطة مباشرة مع ما يسمى **بعولمة رأس المال**.

الحجة هنا واضحة، فكما ذكرت (**Larner**) أشكال جديدة من علاقات الإنتاج المعولمة والنظم المالية تجبر الحكومة على التخلي عن إلتزاماتها بدولة الرفاه، بدلا من وضع سياسات لضمان العدالة الكاملة ونظم للرعاية الإجتماعية شاملة. هنا تركز الحكومات الآن على تعزيز الكفاءة الإقتصادية والقدرة التنافسية الدولية، ونتيجة واحدة هو التراجع في أنشطة دولة الرفاه، والتركيز على توفير سوق سابق للسلع والخدمات العامة. المحللون هنا يميلون إلى أن ينسب هذا التحول في أجندة السياسة إلى الإستيلاء على المؤسسات الرئيسية وجهات سياسية فاعلة بواسطة إيديولوجية سياسية معينة تعتمد على تقديم رأس المال بأفكار جديدة المتمثلة في: حرية الإختيار _ الأمن للسوق _ دعه يعمل _ الحد الأدنى للحكومة. هاته القيم التي تدعم الإقتصاد المؤسسي الجديد مبني على نظرية الإختيار العام، ونظرية تكلفة المعاملات ونظرية الوكالات الأساسية، جنبا إلى جنب مع التركيز على النظام التسيري وكلها تشكل الأساس الفكري

للنظام اللبيرالي الجديد في تحدي نظام الرعاية الإجتماعية الكينزية، وقد قدم الدافع النظري لرفع القيود والخوصصة (**Larner, 2000, pp. 05 - 06**).

إعتماد واسع الإنتشار لهذا الفكر أدى إلى إصدار السوق الحرة لإعادة الهيكلة يعزى على تأثير من كبار السياسيين و/أو المنظمات السياسية. غالبا ما يذكر السياسين من أمثال (**Thatcher** و **Reagan**)، جنبا إلى جنب مع نظرائهم في أماكن أخرى من أمثال (**Mulroney** و **Douglas**).أخيرا، مجموعة واسعة لكل من المصالح العامة والخاصة، لاسيما تلك التي تمثل رأس المال متعدد الجنسيات، تم تحديدها على أنها " **داعمة لليبرالية السوق**" (**Larner, 2000, p. 07**). من المفترض أن اللبرالية الجديدة هي برنامج البدء بإصلاح السياسات وترشيدها بطريقة متناسقة نسبيا وإطار إيديولوجي، وعليه فهي الأنسب لتوجيه إستراتيجيات التصنيع.

- **اللبرالية الجديدة يتم إعتبارها إيديولوجية أوفكر**: الفكر النيوماركسي والتنظير الإشتراكي هي تشكل التفسير الثاني لليبرالية الجديدة. في إطار التحليلي الإيديولوجي النيوليبرالي أعتبرت نهجا أكثر من "علم الإجتماع"، حيث هي تضمنت مجموعة واسعة من المنظمات، العمليات التي يتم أخذها بعين الإعتبار.

في هذا السياق، أشهر تحليل يوضح ذلك هو التحليل التاتشري (**Thatchérisme**) المرتبط بالمنظر البريطاني (**Stuart Hall**) ،فقد رفض هذا الأخير بديل الكلاسيكية على النظرية الماركسية وقال بأن **القوة التاتشرية** تعني " القدرة على تشكيل وتحديد مواقف الأفراد أمام المواقف الإجتماعية المختلفة" (**Stuart Hall**. (**1988**). (P. **49**) **التاتشرية**[1] عملية تنطوي على تغيير في الفكر السياسي والحجة الداعمة له، ومن تم سيتم ترسيخ هيمنة إيديولوجية جديدة تقوم على مبادئ النيولبرالية (**Hall, 1988, p. 49**).

[1] تحليل (**Hall**) **التاتشرية**، في جزء من الإستجابة الفكرية إلى القبول السياسي واضح للطبقة العاملة البريطانية لمبادئ الليبرالية الجديدة، كان ذلك إستجابة لصعود ما يسمى بالحركات الإجتماعية وتمديد لاحق للسياسة والقضايا التي تخص "نمط الحياة" مثل الصحة والغذاء بشكل عام. كما أصبح عدم التجانس الإجتماعي والمحاور المتداخلة تصبح مرئية على نحو متزايد وهذا ما اضطر المنظرين الإجتماعيين لإتخاذ مسائل الهوية والذاتية أكثر جاذبية. في الواقع، من الملاحظ أن الهوية أصبحت الكلمة الرئيسية للعولم الإجتماعية، والأكثر اتساعا بالتالي ففي نظر (**Gramscian**) أن مفهوم الأيديولوجية هو شائع الآن.

- **اللبرالية الجديدة يتم إعتبارها الحاكمية**: هي تعتبر السمة الثالثة لليبرالية الجديدة، في هذه الخطوة تنتقل من (**Gramscian**) إلى (**Foucault**) ومن النيوماركسية إلى النيوليبرالية (الهيكلية)، ففي مرحلة التي تلي الفكر البنيوي، التنظير ما بعد البنيوي هو أكثر تأثرا بالنيوليبرالية والذي يرتبط مع الأدب الجديد المرتبط بالحاكمية.

هذا الأدب يميز بين الحكومة والحكم، ويقول بأنه في حين أن الليبرالية الجديدة قد تعني أقل حكومة، هذا لا يعني أبدا أقل من الحكم، بينما من جهة إشكالية النيوليبرالية، فالدولة هي معنية بتحديد حدودها من خلال الإحتجاج الفردي، من ناحية أخرى أنها تنطوي على أشكال الحكم التي تشجع المؤسسات والأفراد على حد سواء للتوافق مع قواعد السوق. من جهة ثانية، لقد إستخدم مصطلح "**إدارة السوق**" من طرف (**Larner, 2000**) لإلتقاط هذه النقطة في تحليله للنيوليبرالية. قد ألهم أدب الحاكمية تحليلات مبتكرة لإعادة هيكلة دولة الرفاه التي تبين أن إصلاح السياسات الإجتماعية يرتبط بمواصفات جديدة من بين أهداف الحكومة، حيث أن مفهوم المجتمع الجديد قد أخذ من خلال الفهم الجديد الذي يرى أنه ليس فقط الشركات تكون رائدة للأعمال _ مغامرة ومبتكرة، ولكن أيضا تكون رائدة في الموضوعات السياسية. إستراتيجية النيوليبرالية للحكم، وحدت مختلف المجالات بما في ذلك العمل _ المؤسسات التعليمية والهيئات الصحية والرعاية الإجتماعية، حيث تشجع الأفراد على أن يعتبروا أنفسهم فرديين ومسؤولين عن الأنشطة الفعالة التي تعزز الرفاه الخاص بهم. هذا المفهوم لـ "**مجتمع الفعّال**" يمكن أن يكون مرتبطا بسياسة معينة من الحكم الذاتي الذي يشجع الكل إلى العمل بالإعتماد على الذات في مجموعة من المجالات، بما في ذلك مواجهة الحركات الثقافية خارج مفاهيم السياسة التقليدية. (**Harvey, 2007, p. 65**) هو الآخر يلقي الضوء على النيوليبرالية في تحليله، فوفقه تلك النظرية الجديدة مصيرها دوما يؤول إلى خوصصة الأصول، فغياب حقوق الملكية الخاصة واضحة كما هو الحال في العديد من البلدان النامية، ينظر إليه على أنه واحد من أعظم الحواجز المؤسسية في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية

وتحسين رفاهية الأفراد. القطاعات سابقة التشغيل والتي كانت خاضعة لرقابة الدولة يجب تسليمها إلى القطاع الخاص أو تحريرها (التحرر من أي تدخل للدولة)، المنافسة بين الأفراد _ بين الشركات _ بين الكيانات الإقليمية (المدن _ المناطق والدول _ التجمعات الإقليمية) هي السمة الرئيسية في هذا النهج، لابد من إتباع القواعد الأساسية في المنافسة في السوق ومراعاتها بالشكل الصحيح (**Harvey, 2007**).

في نظر (**Harvey**) أنه في الحالات التي لا تتم بقواعد واضحة، أو يصعب تحديد حقوق الملكية يجب حينها أن نستخدم الدولة كقوة لفرض أو إبتكار أنظمة السوق. من المرغوب فيه أن يتم القضاء على البيروقراطية وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة وخفض التكاليف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، التي تنقل إلى المستهلك من خلال سلع وخدمات أرخص وبشكل غير مباشر من خلال الحد من العبء الضريبي، في هذه الحالة يجب على الدولة الليبرالية الجديدة أن تسعى بإستمرار إلى إعادة التنظيم الداخلي والترتيبات المؤسسية الجديدة التي تعمل على تحسين مركزها التنافسي ككيان وجها لوجه أمام الدول الأخرى في السوق العالمية. في حين أن الحرية الشخصية والفردية مكفولة في السوق، حيث أن كل فرد هو مسؤول عن تقييم أفعاله الخاصة وتحقيق الرفاهية الخاصة به، وهذا المبدأ يمتد إلى نواحي الرعاية _ التعليم _ الرعاية الصحية _ وحتى المعاشات (**Harvey, 2007**).

3. حدود القطاع الخاص في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع

ترى (**Rose**) أن الصيغة الجديدة للنيوليبرالية هي مع ذلك لم تدفع قدر كبير من الإنتباه للسياسة المحيطة أو إلى برامج محددة لسياسة محيطة وسياسات معينة. في نظرها، التنظيرات الليبرالية الجديدة إرتكزت فقط على موضوعات حكومية واسعة ولم تقم بتحديد مشاريع ليبرالية جديدة، بالتالي فهذا التوجه الليبرالي الجديد هو يميز بين الليبرالية المتقدمة بإعتبارها الحاكمية والليبرالية الجديدة بإعتبارها إيديولوجية أو فكر سياسي. من الواضح أنه من دون تحليل لمجمل الفعاليات المتعثرة والفوضوية لمختلف المشاريع، هم عرضة لخطر ضبط المشكلة التي كانوا يرغبون في تجنبها (**Rose, pp. 50 - 51**).

أما (**Bjonstad & Brown, 2004, p. 03**) يرى بأن للحكومة دور فعال في تخصيص الموارد في إقتصاد السوق أيضا ولا يمكن إستبعادها نهائيا، وهذا لديه أساس تقليدي في العديد من الأبحاث والأوراق العلمية. في هذا السياق، قد ذكر كل من (**Bjonstad & Brown**) إن مغادرة الظروف التي بموجبها يتم تنسيق الخيارات الفعالة في الإستهلاك والإنتاج كلها تقلل من الكفاءة، بدءا من الإستنتاج بأن في ظل ظروف معقولة، إقتصاد السوق يولد نتائج فعالة (يشار إليها أحيانا على أنها **النظرية الأولى لإقتصاد الرفاه**). في حالة الإنحراف عن تلك القاعدة سيظهر ما يطلق عليه **بإخفاقات السوق** (**Echecs du marché**).

التعميمات التقليدية **لإخفاقات السوق** لها أهمية بالنسبة لكفاءة الطاقة والتي تشمل: العوامل الخارجية _ السلع العامة _ صناعات بخفض التكاليف _ الحواجز المؤسسية للإنتقال إلى إشارات أسعار واضحة. هناك إخفاقات أخرى تتعلق بإدارة موارد الملكية المشتركة _ الإحالة والدفاع عن حقوق الملكية _ الأسواق غير التنافسية، حتى الآن قد ظهر غموض حول تحديد تعريف **لفشل السوق**، كل من (**Bjonstad & Brown, 2004, p. 03**) وآخرون قد عرفوه على أنه " يشكل خروجا عن توازن السوق الذي قد تم الحصول عليه في غيابها". للبعض، الخروج من الإنزياح عن التوازن سيكون هناك علم تام على قدرة وتمكين مخطط مركزي على إسترجاع التوازن، بالتالي الخروج أو الإنزياح عن **أمثلية باريتو** للتوازن يعتبر الأساس المنطقي لتدخل الحكومة في السوق.

ثمة نهج بديل الذي يوحي بأن هذه الإخفاقات توفر توجهات مهمة بشأن الدور المحتمل للحكومة، لكنها في حد ذاتها غير كافية لتبرير نشاط الحكومة بصفة كلية في الإقتصاد، هم يعتبرونه ضروريا لكن ليس كافيا لجعل الإقتصاد أكثر فعالية. إن الشروط الكافية سوف تتطلب تحديد مجموعة من أدوات السياسة وتنفيذ المؤسسات لها وهذا من شأنه أن يولد الفائدة الصافية المتوقع تحقيقها مع توزيع مقبول للفوائد والتكاليف (هذا ما يعرف **بشراكة القطاعين العام والخاص**). هنا قد طرحت (**Demsetz, 2002,**

(**p. 02** هذاالخيار بين خياريين هما **الدولة المثالية** (السوق المثالية) و**مؤسسة بديلة غير كاملة** (المنقوصة).أما (**Krueger, 1990, p. 15**) فقد وصفته على أنه خيار قد وضع بين فشل السوق وفشل الحكومة المحتملين، هناك أيضا تم تحديد السياسات التصنيعية بحسب الأفضلية الأولى والثانية، أولى أفضل سياسة ستنجح في إستعادة توازن باريتو المختل إلى حالته الأصلية، وثاني أفضل سياسة قد تفشل في الوصول الكامل **لتوازن باريتو** بسبب إخفاقات السوق المتعددة. نظرية ثاني أفضل سياسة مفادها أن تصحيحات للدول تتم دون الوصول الكامل **لتوازن باريتو** بسبب إخفاقات السوق المتعددة. تقول نظرية ثاني أفضل سياسة أن تصحيحات للدول دون المستوى الأمثل على أساس التحليل الجزئي (أي تصحيح واحد من عدة جوانب دون المستوى الأمثل، مثل تصحيح عدم كفاية **R&D** لكن مع تجاهل الآخرين)، مع هذه الأفضلية يتم ترك الإقتصاد الأسوء بدلا من الأفضل ذلك أنه في حالة وجود ثاني أفضل سياسة يتطلب الأمر المزيد من التحليل للوصول إلى الوضع النهائي لتوازن **باريتو المتفوق**.

من وجهة نظر (**Laskos & Tsakalotos**) فالأزمة **اليونانية** الجديدة هي شكل من أشكال الليبرالية الجديدة. بالطبع، وفقهما فإن هذا النهج قد ساهم في تشديد الأزمة في **اليونان** منذ عام **2010** عندما إضطرت هذه الأخيرة إلى التوصل إلى إتفاق مع دائنيها، بالتالي في ظل هذه الظروف التي رافقت الأزمة في **اليونان** كانت بحاجة إلى تحول في هيكل بنيتها الإقتصادية والمالية وعلى طريقة لتزال بها الفوارق الإجتماعية التي لا تزال قائمة إلى وقتنا هذا في إطار النسخة اليونانية من النيوليبرالية،هذا الأخير قد أثر على الأزمة اليونانية فقد رافقتها أزمة سياسية، ذلك نتيجة الإختلال بين هيمنة الحزب اليميني (الحزب النيوليبرالي) والمشاكل التي واجهت الحزب اليساري (الحزب التقليدي) (**Laskos & Tsakalotos, 2015, p. 34**).

ما يمكن قوله نتيجة هذا الإختلال، أن **اليونان** كانت المسؤولة إلى حد كبير عن المشاكل الخاصة التي فشلت في تنفيذ إصلاحات هامة لمعالجتها "هيكلة" قبل عام **2010**. بالتالي، الأمر يتطلب إعادة التوازن ما

بين **القطاعين العام والخاص** و هذا هو ما يكمن وراء مشكلة عجز العام والديون التي رفضت الأسواق المالية في النهاية لتمويلها (**Laskos & Tsakalotos, 2015, p. 35**). وفقهما فالنيوليبرالية لابد أن تتزامن مصالحها مع مصالح المجتمع ككل، هذا ما سيترتب عنه أن رجال الأعمال يجب أن يتاح لهم كل الظروف المواتية من أدوات وسياسات تسهل عملهم للقيام بهذه المهمة، فإستثمارات القطاع الخاص والمبادرات هي مصدر كل ثروة سواء أدى ذلك إلى خفض الأجور أو خفض القوى العاملة المرنة أو حق في دخول تلك الأنشطة مثل الصحة _ التعليم للقطاع العام. بالتالي، إن ما تعارضه النيوليبرالية ليست الدولة في حد ذاتها بل شكل معين للدولة، فرفع القيود يمكن أن يؤدي إلى إعادة التنظيم مادام هذا يضمن الربح، كما أن قوة مؤسسات القطاع الخاص في مواجهة تحديات البيئة الدولية الراهنة، وفي هذا يرى كل من (**Laskos & Tsakalotos**) ضرورة تعاون القطاعين العام والخاص لإعادة ترتيب أدوارهما في إطار سياسات وإستراتيجيات تنموية بصفة عام وتصنيعية بصفة خاصة (**Laskos & Tsakalotos, 2015**).

المبحث الثالث : سياسات التصنيع في إطاردعم القطاعين

بغية تحقيق مقاربة جذرية للسياسة التصنيعية فالسوق لوحده لا يمكنه تحقيق ذلك لأن فشل السوق يسود ولهذا فإن التدخل الحكومي يصبح مطلوبا حينها. وفقا لذلك، التعاون ما بين القطاعين العام والخاص يصبح الأداة الأمثل لتحقيق تلك المقاربة في إطار الشراكة القطاعية، تبعا لهذاالنهج الجديد السرعة والتعقيد للمتغيرات التكنولوجية وكذلك العولمة والفشل في بناء القدرات التكنولوجية يتطلب تكثيف الجهود للقدرات سواء العامة أو الخاصة في سبيل تخطي العوائق التي تحول دون التطبيق الأمثل للسياسة التصنيعية وبالتالي بناء قدرات تصنيعية. هذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

1. الجوانب النظرية للشراكة القطاعية

تشير بعض الدراسات إلى إنعدام الثقة في قدرة السلطات العامة في توفير الخدمات الأساسية في مجالات متنوعة مثل النقل، الطاقة أو الخدمات البيئية أو حتى التعليم بشكل مضطرد على مدى العقود الماضية.

تبعا لهذا، ظهرت موجة غير مسبوقة من عمليات الخوصصة التي تسيطر على جميع الإقتصاديات المتقدمة، ما ساهم بطبيعة الحال في التشكيك في نموذج (**Weberien**) للدولة والذي تمحور حول البيروقراطية والتقييم الفعال لتوفير الإحتياجات المجتمعية المتوقعة. المنظمات الدولية الرئيسية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد نمت لديهم فكرة أن التنمية الإقتصادية والنمو لا يمكن أن يتحقق من خلال الحد من القطاع العام إلى أدنى حد ممكن. في هذا ترى (**Iossa, Pouyet, & Martimort, 2007, p. 300**) "وآخرين أن السياسيون هم قادرون على جعل إصلاح الدولة العمود الفقري لنجاحهم، وفي هذا فالتسيير العمومي الجديد عند (**Anglo _ Saxons**) هو ليس لغرس إهتمامات التوجيه البيروقراطي ولا للتبرؤ من القطاع الخاص، في حين أنه يعنى برسم معالم القطاع العام ،صلاحياته والحكم الضروري كدعامة لتدخلاته".

تبعا لما سبق ترى (**Iossa, Pouyet, & Martimort, 2007**) بأن " **أقل**" أو " **أكثر**" للدولة هذا هو أفضل تعريف للدولة كهدف تحليلي للإقتصاديين _ السياسيين _ أو المختصين في العلوم الإدارية المعنية لتحديد حدود الدولة، في هذا العالم يجب أن نسعى إلى إعادة صياغة تعريف أو تحديد صلاحيات السلطة العامة لكن أيضا تقييم أدائها في أداء مهام مختلفة الملقاة على عاتقها. هذا الإهتمام بأفضل إدارة عامة هو أمر أساسي في نظرهم لتجديد الإهتمام بما تتضمنه **الشراكة القطاعين العام والخاص** (**Partenariat Public _ Privé**)، حيث قد تجد الإهتمام بها في القانون رقم **2004 _ 559** المؤرخ في جوان **2004** الذي يوفر إطار قانوني حديث عن الشراكة القطاعية بين السلطات العامة والخواص (مقدي الخدمة الخواص) (**Iossa, Pouyet, & Martimort, 2007**).

كثيرا ما تستخدم (**PPPs**) في جميع أنحاء العالم وبالأخص في **كندا** و **الولايات المتحدة الأمريكية** وفي عدد متزامن من البلدان النامية، وفي هذا ميّز بين عامي **2004** و **2005** توقيع عقود للشراكة القطاعية (عام _ خاص) في جميع أنحاء العالم لإستثمار ما مجموعه **52** مليار دولار أمريكي. هذه الترتيبات التعاقدية

في نظر (**Iossa, Pouyet, & Martimort, 2007**) هي فك الإرتباط المتزايد للدولة سواء في شكل الخوصصة _ إجراءات الإستعانة بمصادر خارجية وبشكل عام خفض دائم في حجم القطاع العام لأغراض الميزانية. إذا فـ (**PPPs**) تتمثل في أشكال تعاقدية مستخدمة في النقل _ الطاقة والخدمات البيئية، بعد ذلك تم تمديد نطاقها في الآونة الأخيرة إلى مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات وإدارة السجون. على الرغم من أن موضوع (**PPPs**) قد إجتذب منطقيا أصحاب القانون _ السياسيين _ الإجتماعيين للسلطة العامة _ المهندسين والإقتصاديين في بعض الأحيان، وكونه موضوعا يقع عند تقاطع المجالات الأكاديمية والقرار العام للأسف لم يتم الإتفاق بالإجماع على تحديد تعريف واضح لـ (**PPPs**). إضافة إلى ما سبق، الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص هي جزء من أشكال تنظيمية لتحركات فتح ولإقامة علاقة عمل بطريقة تعاقدية بين الدول والشركات الخاصة، فيما يتعلق بتصميم _ تمويل _بناء وتشغيل المشروعات العامة(**Mazouz, 2012**) . على الرغم من أن هذه الأشكال التنظيمية تختلف من حكم وطني إلى آخر، فـ (**PPPs**) تمثل الخصائص المشتركة التي تحدد أي شكل من أشكال الإرتباط الدائم للعمل بين الكيانات القانونية،إدارية منفصلة في القطاعين العام والخاص، ضمن أهداف إتخذت بشكل منفصل بغية تحقيق الكفاءة والفعالية والعدالة والإقتصاد.

هذا التعريف لـ (**PPPs**) في نظر (**Mazouz, 2012, p. 01**) أعرب إداريا، لأنه يتضمن كل من الهياكل التنظيمية والنطاق الزمني _ سمات قانونية وإدارية _ المرافق الإقتصادية والدعم السياسي والأجهزة التي تقدمها المؤسسات العامة والخاصة وفي هذا نميز:

- طبيعة هجينة من الهياكل التنظيمية لـ (**PPPs**) تمليها المتطلبات القانونية والإدارية لتفعيل المشاريع التي تبرر ذلك؛
- السقف الزمني للعقود بين الشركاء من القطاعين العام والخاص في إستدامة العمل العام والإستثمار الخاص في المدى المتوسط والطويل؛

- الإعتراف المتبادل والرسمي (التعاقدي) للخلافات الناجمة عن البعثات والأهداف من قبل الدولة والمؤسسات الخاصة هي شرط أساسي لإدارة المشاريع من خلال (**PPPs**)؛
- تستند الشرعية المفترضة من (**PPPs**) حول القضايا المتنوعة مما يجعلها شرعية من قبل كل من المؤسسات والجمهور؛
- أجهزة (**PPPs**) هي لغرض تحقيق الكفاءة والفعالية والإقتصاد والمعرفة (**Mazouz, 2012**).

إن تعقد وتنوع الأشكال التنظيمية في إطار عمل الدول والمنظمات الخاصة قد جعل مفهوم (**PPPs**) متعدد المعاني، فوفقا للشروط ما بين القطاعين العام والخاص أغلب الكتاب في المجال قد شملوا بصفة عامة العديد من الترتيبات أكثر أو أقل تعقيدا بدءا من التعاقد من الباطن إلى الإمتياز من خلال التأجير والإدارة. بالنسبة لـ (**OCDE, 2015, p. 09**)إن زيادة مشاركة القطاع الخاص في الشراكة ما بين القطاعين تتم في قطاع البنى التحتية وإدارة الخدمات العامة، من خلال وضع مطالب جديدة على الهيئات العامة لتمكين وتسهيل إدماج جهات فاعلة ومتعددة، فضلا عن فك التعقيدات ونقل المخاطر بالإنتقال نحو زيادة مشاركة القطاع الخاص في الخدمات العامة. وفي هذا السياق، لابد من وضع أطر قانونية ومؤسسية محددة جدا، فوضوح وفعالية الأطر القانونية لمشاركة القطاع الخاص (القوانين والمراسيم المتعلقة بـ (**PPPs**) بما في ذلك عقود الشراكة الكبيرة والتنازلات)، كلها ذات أهمية واضحة على حد سواء لجذب المستثمرين، وهو كضمان لنجاح مشاريع الإستثمار على المدى الطويل في البنية التحتية.

بإعتبار أن **البنية التحتية** هي الركيزة الأساسية للتنمية _ ذات فعالية _ نظم جيدة للتنظيم لتوفير الطاقة _ النقل والمياه _ تقارب العالم بسرعة في مجال الإتصالات _ وسائل الإعلام _ التكنولوجيا كلها تعتبر قاعدة للإقتصاديات الناجحة في جميع أنحاء العالم. أما على نطاق الحكومة، **البنية التحتية** هي أيضا منطقة حيث القطاع الخاص يمكن أن يكون له تأثير حيوي، في توفير الخدمات الأساسية لعدد كبير من المستخدمين بكفاءة _ عقلانية وربحية. في نظر (**Thunell & All, 2012**) أنه "مرارا وتكرارا لقد رأينا

الحالات التي جلبت المستثمرين الخواص، رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الإدارية اللازمة لتحسين أداء أصول البنية التحتية ذات الأولوية العمومية، فإعطاء أعداد كبيرة من الناس أو حصولهم على الطاقة الكهربائية _ المياه النظيفة أو تحسين وسائل النقل والإتصالات، ودمج معايير عالية من الإستدامة البيئية والإجتماعية يمكن لهذه المشاريع أن يكون لها تأثير كبير دون إستنزاف النظم الإيديولوجية الهشة التي تعتمد عليها. الطلب على هذه المشاريع والتمويل اللازم لجعلها واقع ملموس بحيث لا تستطيع مؤسسة واحدة مواجهته لوحدها ،وبالتالي فالشركات هي مضطرة للتعاون مع القطاع العام من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية. في العديد من بلدان العالم، الكثير من التركيز منصب على هيكلة وإستحداث شراكة ما بين القطاعين العام والخاص (**PPPs**) لتحسين تقديم الخدمات الأساسية ومن تم تنظيم المشاريع وتمويلها وتنفيذها على نطاق واسع لإحداث التأثير الأوسع. كل ما سبق في نظر (**Thunell & All, 2012, p. 02**) هو مجموعة صياغات تقدم دليلا واضحا على أهمية **مشاركة القطاعين العام والخاص** في إطار **الشراكة القطاعية في ظل بيئة تحتية** حسنة التصميم، بهدف تحقيق ما سمته مؤسسة التمويل الدولية "*Creating opportunity where it is needed most*".

يجب أن يتم تنظيم المشاريع من طرف **القطاع الخاص** بالإعتماد على النهج المتبع في البنية التحتية مدفوعة النتائج هذا من شأنه أن يحدث فرقا كبيرا، وإستكمالا لدور الحكومة، فالحلول المستندة إلى السوق يمكن أن توسع في الخدمات الأساسية بأسعار معقولة، ومن ثم تحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية بطرق يمكن قياسها من خلال الشراكة القطاعية. السلطات المسؤولة عن نقل سلطة الأسواق من جهة إلى أخرى _ وحدات (**PPPs**) _ السلطة المركزية المتعلقة بالميزانية _ المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات المالية العامة _ المنظمات القطاعية، يجب على كل منها أن تكون لها إختصاصات مناسبة وواضحة. وبالمثل، لابد من توفير الموارد الكافية لضمان موثوقية إجراءات السوق والتنسيق الفعال والشفافية بين الجهات المختلفة المتدخلة، من المهم أيضا بناء التشاور في المراحل الأولى لأيّ

مشروع ومعرفة التكاليف _ الفوائد والمخاطر النسبية لـ (**PPPs**) بالمقارنة مع الطرق التقليدية للسوق. من جهة ثانية، فيما يتعلق بتنفيذ السياسة المالية للدولة، الحكومات لابد لها أن تضمن بأن الميزانية الإجمالية المخصصة لمشاريع البنية التحتية أن تكون في شكل عقود (**PPPs**) (**Thunell & All, 2012**).

في ضوء هذه العناصر، التقرير لـ (**OCDE, 2015, p. 10**) يحلل الأبعاد التشريعية والتخطيط المؤسسي للشراكة ما بين القطاعين في **تونس** بناءا على المراحل الرئيسية لدورة حياة المشروع. منظمات مختلفة ومؤسسات بحثية تحدد المراحل الرئيسية من إجراءات (**PPPs**) ونقل سلطة الأسواق بشكل منفصل قليلا فعلى سبيل المثال ووفقا لـ (**FMI**) : الإنطلاق _ التقييم _ الإختيار _ التصميم _ التنفيذ _ التقييم اللاحق بعد الإنتهاء من المشروع. مع ذلك، فإن الخطوط العريضة لتلك الخطوات تتداخل إلى حد كبير وفقا لثلاثة مراحل أساسية كل واحدة منها تحتاج إلى قدرة مؤسسية محددة، وعليه:

المرحلة الأولى، تتعلق أساسا بتخطيط وتطوير المشروع، فيجب على السلطات العامة تحديد المشاريع ذات الأولوية على أساس الإحتياجات الوطنية والإقليمية، بالنسبة لكل المشاريع المحددة وتحقيق المصالح الإقتصادية التي يمثلها الوفد (وتحت أي ظروف) للخدمة العامة المتعلقة للشريك من القطاع الخاص، وتحقيق مجموعة من الدراسات الأولية التي تبرر التوازن الإقتصادي للمشروع ومعدل العائد الداخلي لجذب مقدمي عروض الجودة (**OCDE, 2015**) .هذا يتطلب قدرات تقييمية من أنواع مختلفة من العقد (**PPPs** أو غير ذلك)، وإحتساب الإنفاق العام الأمثل وكذلك الجدوى المالية للمشروع _ إضافة لإختيار فريق لمراقبة المشروع _ تحديد هوية الخبراء الإستشاريين _ والتعريف بالجدوى الزمني، كل ما سبق يعتبر ضروريا للتنفيذ قبل البدء بإجراءات المنافسة.

المرحلة الثانية، فتتعلق بالخطوات المحددة لعملية المناقصات ونقل سلطة السوق والتقييم الأولي _ إجراء التعاقد بما في ذلك منح المشروع وإبرام العقد. هذه الوظائف تتطلب معاملات الخبرة الإدارية، ورصد المناقصات وقياس الدفع للمناقصات المستلمة.

المرحلة الثالثة والأخيرة، تشمل تنفيذ وإغلاق تشمل تنفيذ وإغلاق عقد (**PPPs**) وفقا لإلتزامات الشريك الخاص فيما يتعلق بالخدمات التي ستقدم والتي يجب أن تكون محددة بوضوح. هذه المرحلة تتطلب قدرات إستثمارية فنية، رصد المشاريع ونتائج التدقيق والتعاقد الإداري على نطاق واسع (بما في ذلك التصدي لإمكانية احتياجات إعادة التفاوض). عادة يتم إغلاقه عن طريق نقل الأصول للحكومة (**OCDE, 2015**). الرسم البياني الموالي يوضح هذه الخطوات الثلاثة الرئيسية بما في ذلك الوكالات الرئيسية المعنية.

الشكل (02 / 02) : المراحل الرئيسية لإعداد وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وفق نمط (PPPs)

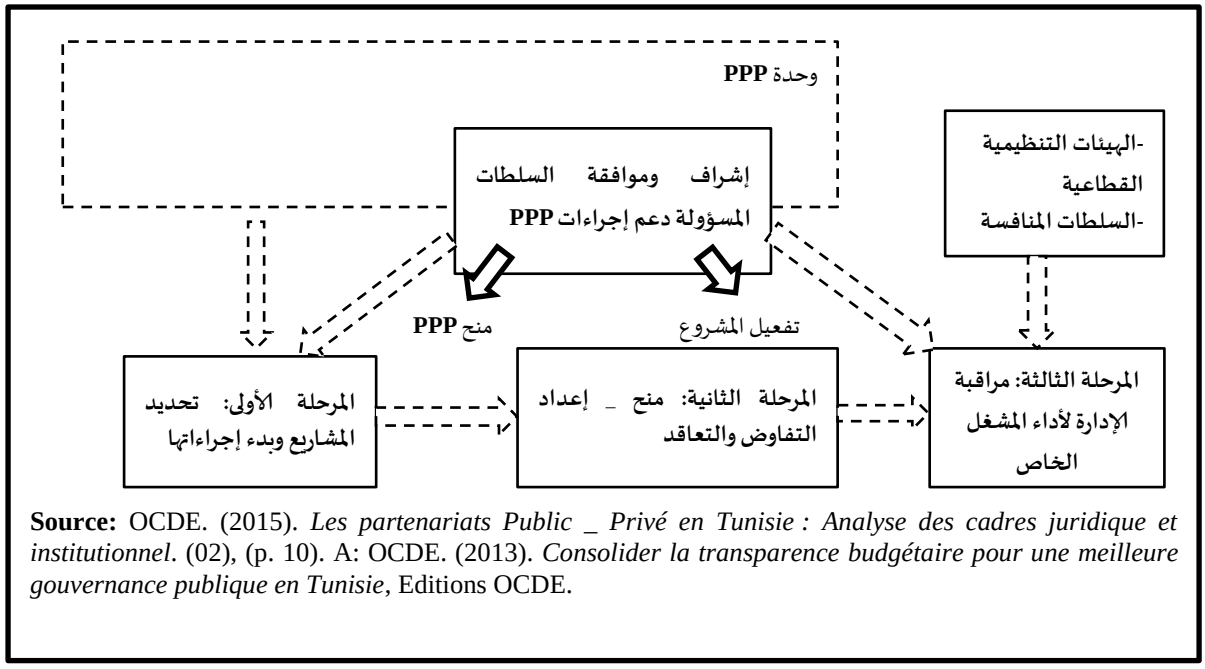

Source: OCDE. (2015). *Les partenariats Public _ Privé en Tunisie : Analyse des cadres juridique et institutionnel*. (02), (p. 10). A: OCDE. (2013). *Consolider la transparence budgétaire pour une meilleure gouvernance publique en Tunisie*, Editions OCDE.

2. الشراكة القطاعية وسياسات التصنيع

إن أصحاب **النهج القطاعي** أو **النهج البنيوي الجديد** (**L'approche néo structuraliste**) يعتبرون **السياسة التصنيعية** بأنها أي تدخل للسياسة أو مجموعة من التدخلات التي تركز على واحد أو عدد من القطاعات _ التقنيات _ المهام أو الأنشطة. ففي الممارسة العملية، يمكن للنهج القطاعي أن يتخذ أشكالا عديدة، بدءا من أداة محددة لقطاع واحد، إلى أدوات متعددة تهدف إلى قطاعات متعددة. بالتالي، النهج القطاعي قد ينطوي على الأدوات المالية _ الوصول إلى التدابير المالية _ المشورة التجارية _ آليات التنسيق

وما شابه ذلك، يمكن أن تشمل أيضا آليات مؤسسية مختلفة بما في ذلك الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص على سبيل المثال : مراكز الكفاءة _ مجالس القطاع _ فرق للعمل معينة _ الصناعة وغيرها من أشكال التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص. عموما، مبادرات أي قطاع يمكن تمييزها تقريبا إقليميا خلال القدرة التنافسية الوطنية أو من خلال إستراتيجيات النمو، هنا .(**Warwick & Nolan, 2014, p. 26**) يرون أنه في دراسة لصناعة الروبوت، يتم توجيه التدخلات القطاعية في بعض الأحيان من خلال الشراكة ما بين القطاعين (**PPP**). في إطار النهج البنيوي أو القطاعي تتخذ (**PPPs**) أشكالا عديدة تتراوح من إستخدامها في المشتريات العامة من البضائع والخدمات كوسيلة لتأمين المال للحكومة، أو التعاون في (**R&D**) في إطار إتحادات الشركات _ المجالس الصناعية وغيرها من أشكال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإلى إستراتيجية للتحالف بين القطاعين على المستوى الوطني. بالتالي، فـ (**PPPs**) في مجال العلوم والتكنولوجيا والصناعة تأخذ أهمية أكبر في إطار مزيج سياسي للبحث والإبتكار في العديد من البلدان (**Warwick & Nolan, 2014, pp. 26 - 27**).

في بعض الأعمال لـ (**OECD, 2013, p. 10**) في مجال العلوم والتكنولوجيا والإبتكار قد حددت وفقها إستراتيجية الشراكة ما بين القطاعين على النحو التالي : فهي تعتبر "إستراتيجية تعاونية وإتفاقية تعاقدية بين ثلاثة أو أكثر من أصحاب المصالح العامة والخاصة، التي تنطوي على جوهر الإلتزامات الإستثمارية الخاصة طويلة الأجل في المشاريع ذات المخاطرة العالية، والتي تدور في نطاق أوسع من المجالات العلمية والتكنولوجية الناشئة التي تبدأ أساسا من قبل الحكومة، نحو الإنحياز لإستراتيجية صناعية وإبتكارية".

تبعا لما سبق، ظهرت هنالك العديد من مبادرات لهذا النهج لعدد من الدول مثل **هولندا** والإستراتيجية التصنيعية في **المملكة المتحدة** قد إنطوت في إستراتيجية شراكة القطاعين العام والخاص، بالتالي تظهر صلة وثيقة بين الشراكة القطاعية وتقييم السياسات التصنيعية بإعتبار أن **الشراكة القطاعية الأداة الرئيسية لتقييم سياسات التصنيع** (**OECD, 2013**) .

وفي هذا يرى (**Devlin & Moguillansky, 2009**) وآخرون أن إستراتيجيات التنمية مع بداية نهج التحول الإقتصادي البنيوي مع التشخيص والتقييم ستولد الفرص الرئيسية لتحسين وضع البلاد في السوق العالمية، حيث تنطوي في تحديد المعوقات الأساسية التي تحتاج إلى أن يتم التغلب عليها، تخفيفها أو إلزالتها. بشكل أكثر وضوحا، تقييم السياسات التصنيعية و طبيعة الأهداف المتوقع تحقيقها كلها ضرورية لأن تستند إلى أدلة تجريبية بشأن قدرات الإقتصاد القصيرة، المتوسطة والطويلة الأجل وعن الإتجاهات السائدة في البيئة الخارجية. أما بالنسبة للسياسات العمومية وبرامج للتعامل مع هذه القيود الأولية، هي تحتاج لأن تراعي في إطار الوضع الفعلي للبلد قدرات القطاعين العام والخاص والتدابير التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص وإلى إتخاذ قرارات متوافقة مع أهداف إستراتيجية معينة. إن أهداف الإقتصاد الكلي والبرامج تحتاج أيضا أن تتماشى مع تلك التي ترمي إلى أنشطة محددة أو القطاعات بحيث مؤشرات السوق والحوافز التي تقدمها الحكومة يمكن جمعها بطريقة متسقة (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 102**). وعليه، ف (**Devlin & Moguillansky, 2009**) وآخرون يتساؤلون : كيف يمكن القيام بهذه المهمة؟ اليوم، على نقيض ذلك مع العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة، جهاز الإنتاج في معظم البلدان هو في يد القطاع الخاص. بناءا على ذلك، فإن الشركات الخاصة التي يجب أن تقدم معلومات السوق يمكن أن تساعد على تحديد الفرص التجارية والعقبات (بما في ذلك تلك المتعلقة بالسياسة العامة) على التحول الإقتصادي. مع ذلك، يمكن للشركات أن تكون قصيرة النظر عندما يتعلق الأمر بإتخاذ القرارات والتدابير التي قد تسفر عن أداء أفضل، هذا بسبب "**العوامل الخارجية وإخفاقات السوق**"، المذكورة سابقا في المحور الثاني من هذا الفصل، هي ذات أهمية في عالم معولم سريع التغير: مزايا المتحكمين الأوائل _ التنسيق الأمثل لعالم الأعمال _ الإستيلاء على فوائد الإبتكار والتطور التكنولوجي، ....إلخ (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 102**).

بالرغم من أن الحكومات لديها أيضا أوجه القصور فيما يتعلق بالتوفير الأمثل للمعلومات، لكن زعامتها السياسية يمكن أن تحفز إستباقية وإستراتيجية التفكير الإستشرافي حول إحتياجات البلاد وتنسيق الإجراءات الجماعية في السعي لتحقيق الصالح العام. هكذا، عندما يعمل الجانبين معا فمن الممكن تعزيز قدراتهم المنفصلة لدعم الآليات والبرامج التي من الممكن أن تتعامل مع **إخفاقات السوق**، وكذلك فشل المستمد من النظام العمومي وسياسات التخطيط نفسها. خلاصة القول: التفكير الجماعي هو عادة ما يكون أكثر ذكاء من المنهج الفكري المعزول. **النهج البيوي الجديد** يضيف بعض النقاط الهامة. **فأولا**: التحالفات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يكون أداة فعالة لإستراتيجية التنمية إذا تعاونت الدولة بشكل وثيق مع القطاع الخاص لكن مع الإحتفاظ بدرجة من الحكم الذاتي فيما يتعلق بالصالح العام أو ما يسميه (**Evans, 1995, p. 05**)" **الحكم الذاتي** هو جزء لا يمكن تجزئته". **ثانيا**: هو أنه عند وضع إستراتيجية تحول إقتصادية فعالة تعتمد على التصميم المؤسسي للعملية الإجتماعية من أجل التعاون ما بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تنتج معلومات لازمة لتحديد الفرص المفيدة إجتماعيا والتعامل مع المعوقات الأساسية للأنشطة الإنتاجية الجديدة، لكن دون الإستيلاء على الدولة (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 103**).

2.1. مجال عمل التحالفات أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص

2.1.1. الإطار التحليلي

الشكل البياني الموالي يقدم وصفا مبسطا من مجال عمل التحالفات بين القطاعين العام والخاص. في العمود الأيمن يقدم تمثيل تخطيطي عن كيفية عمل الجهات المعنية معا لبناء إستراتيجية التنمية، حيث ينبغي التأكد على أن تطوير التحالفات من هذا النوع والدور الذي تلعبه في صياغة وتنفيذ الإستراتيجيات المعينة، يعتمد إلى حد كبير للسياق السياسي _ التاريخي _ الثقافي للبلد المعني. هناك العديد من الدول التي تمكنت من الوصول لهذا السياق بشكل إيجابي مع الظروف الإقتصادية المواتية ومؤسسات فعالة قادرة

على معالجة التفاعل بين المشاركين داخل الحلف. في حالات أخرى، طبيعة السياق السياسي قد يعني أن التحالف يعتبر مجرد التعبير لتفاهم عمومي أو القبول السلبي لإستراتيجية التنمية. بمعنى آخر، على الرغم من أن درجة إتفاق بين المشاركين في التحالف سوف يشترط على مدى التطور الذي وضعت فيه إستراتيجية التنمية وتطبيقها (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 103**).

عندما يتعلق الأمر ببناء توافق في الآراء والمفاهيم والتفاعل بين الطرفين في الشراكة القطاعية العام والخاص، يمكن أن تختلف من حيث الشكل والنطاق. المحور الرأسي الأيمن من الشكل أدناه يدل على المنافسة بين القطاعين العام والخاص قد تختلف على طول نطاق منفصل والتي تعكس الخصائص المختلفة للتفاعل بين إثنين بدءا من حوار حقيقي يمكن أن ينتج إجماع حكومي للتشاور مع القطاع الخاص، هذا يساعد على إنتاج الفهم العام أو إلى ما هو في الأساس فرض إستراتيجية من دون الكثير من التشاور مع الجمهور أو الحوار. لكن، مع قدر من التفاهم بين الطرفين فنطاق المشاركة الإجتماعية في إطار الشراكة أو التحالف تختلف أيضا. المحور الأفقي من الرسم البياني يدل على أن هذا التحالف قد يتراوح بقدر العلاقة الثلاثية بين الحكومة _ الشركات _ المؤسسات الأكاديمية، لتحالف واسع جدا يشمل عمليا جميع الفئات الممثلة الرئيسية للمجتمع (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 103**).

الشكل (03 / 02) : نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص

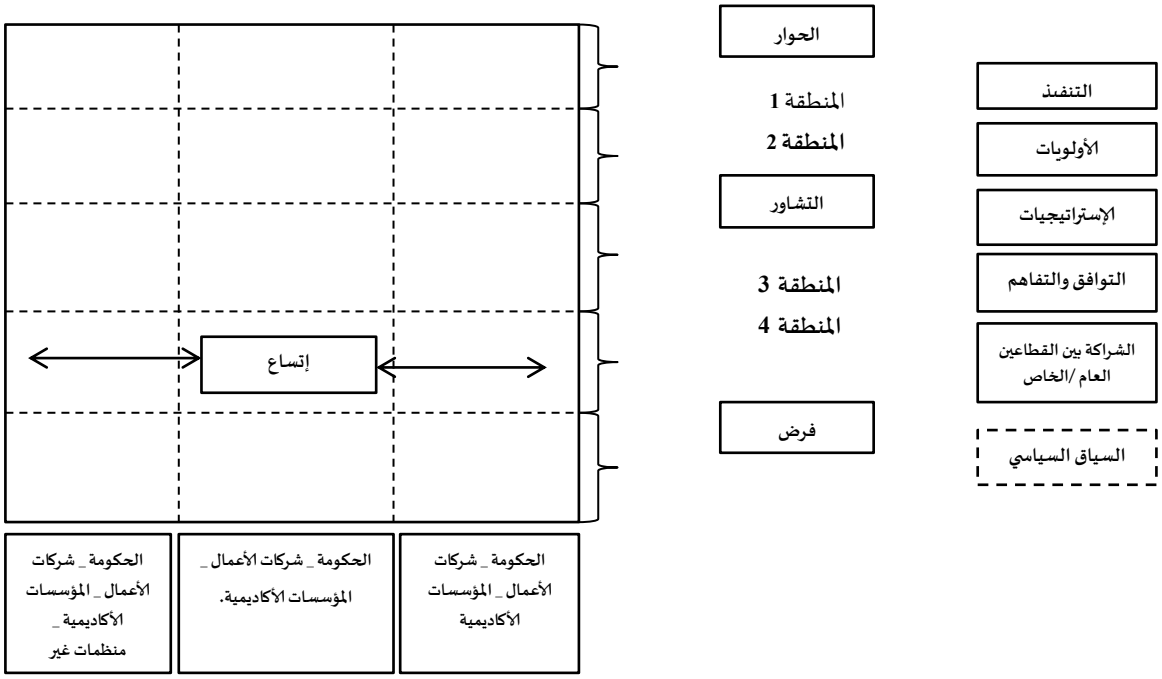

Source: Devlin, R., & Moguillansky, G. (2009). Public - private alliances for long - term national development strategies. *CEPAL Review 97*, (p. 104). A : Devlin, R. G. (2009). Formentando tigres latino américanos : principions par auna vision estratégica nationalen et Maroco de Alianzas Publicas. *Santiago Unpublished.*

أخيرا، إعتبار يجب إتخاذه من جانب ثالث غير مدرج في الرسم البياني، أن هيكل التشغيل من الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن من خلاله التعرف على المتغيرات المبسطة الثالية : **أولا**، تلك التي تعمل بشكل رسمي _ هياكل واضحة. **ثانيا**، تلك التي لديها هيكل رسمي لكن تظهر محددة، **ثالثا**، الشراكات تعمل من خلال شبكات غير رسمية أو إتفاقيات ضمنية. **عمليا**، يجب أن تكون جميع الهياكل الثلاثة الحالية في تعايش في أي شراكة بين القطاعين العام والخاص. لكن، واحدة أو إثنين من المتوقع أن تسود (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 103**).

2.1.2. الشراكات في الممارسة

في دراسة لبلدان وجد كل من (**Devlin & Moguillansky, 2009**) وآخرون أن الهياكل المهيمنة في هذا المجال هي كالتالي :

- رسمي منظم : **فنلندا _ إيرلندا _ ستغاورة**؛
- رسمي محدد (مخصص) : **أستراليا** (على سبيل المثال تركيز اللجان والمجالس على مهام محددة)؛
- ضمني / غير رسمي : **إسبانيا والسويد**؛
- هجين (إثنين أو أكثر من أعلاه) : **جمهورية التشيك _ ماليزيا _ نيوزيلندا _ جمهورية كوريا** (**Devlin & Moguillansky, 2009, pp. 103 - 104**).

إستخدام هذا التصنيف للدول حسب هيكل تحالف القطاعين العام والخاص بهم والنطاق الحقيقي للتفاعل وطبيعة التحالفات في البلدان التي شملتها الدراسة مبين في الشكل أدناه. في **إيرلندا وفنلندا**، على سبيل المثال هي تتميز بإتساع و**هيكلة رسمية** فهي قوة حقيقية في تطوير إستراتيجية وفي الكثير من الأحيان يتم تنفيذ التسلسل الهرمي للقطاع العمومي، فهي تؤدي إلى حوار إجتماعي حقيقي، والإتفاقيات التي تم التوصل إليها هي قريبة إلى كونها توافق للأراء تتجاوز الدوائر السياسية. وفقا لذلك، هذه الدول تنتمي إلى المنطقة **1** من الرسم البياني أعلاه، مع تحالفات تضم الحكومة _ الشركات والنقابات _ والأوساط الأكاديمية، ففي حالة **إيرلندا** _ المنظمات هي غير حكومية (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 104**).

الشكل (04 / 02) : الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص _ وضعية لبعض البلدان

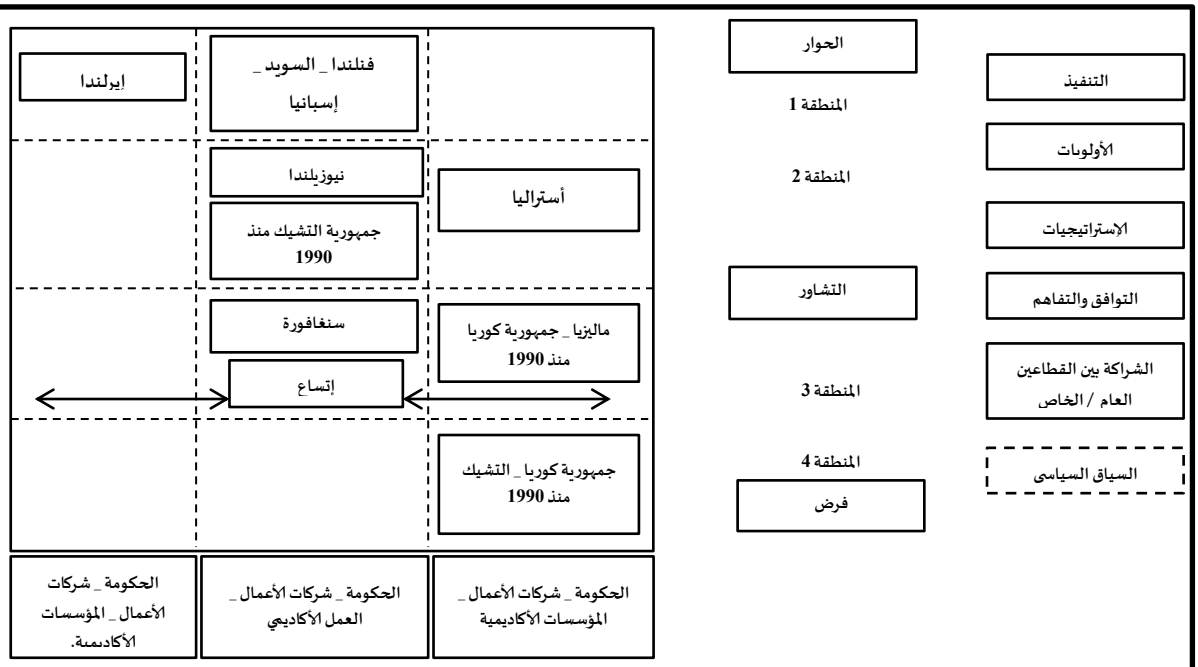

Source: Devlin, R. G. Ibid, (p. 104 – 105)

سنغافورة لديها أيضا مشاريع للشراكة بين القطاعين (العام / الخاص) واسعة إلى حد ما ومنظمة بشكل جيد، تلك التي تشارك في صياغة وتنفيذ إستراتيجيات التنمية في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقطاع العمومي، وفي هذا هي تقع في المنطقة **3** من الشكل أعلاه. إن **ماليزيا** لديها خصائص مماثلة رغم عدم إشراك النقابة. في كلا البلدين، تتعهد الحكومة بمشاورات موسعة (بدلا من الحوارات) مع شركائها وبعد ذلك يتم إتخاذ القرارات وتعلن الإستراتيجيات، هذا ما يظهر الفهم العام بدلا من الإجماع، بالتالي فخصائص تحالفاتها تضع البلدان في مجال **3** من الشكل البياني أعلاه (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 105**). من بين أهم الجوانب الجديرة بالذكر في البلدان الأربعة المذكورة لاسيما **إيرلندا** و**سنغافورة**، هو مدى إختراق التسلسل الهرمي للحكومة. هذا يحسن تبادل المعلومات وتنسيق العملية ويجعل من السهل صياغة توافق أو تفاهم. في **سنغافورة** وإلى حد ما أقل في **إيرلندا** و**ماليزيا**، هناك شكل آخر من أشكال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص: فريق دولي من مستشارين مثل **مجلس التنمية الإقتصادية** و**هيئة تنمية المعلومات والإتصالات**. في الواقع **مجلس التنمية** الذي

قاد تقليديا صياغة وتنفيذ إستراتيجات التنمية، هو يقوم بتنظيم لقاء خاص على أعلى مستوى سياسي في كل عام، بحضور المديرين التنفيذين للشركات متعددة الكبرى وممثلي الحكومة المحلية الذين يحللون إتجاهات العولمة وكذلك المتغيرات في التكنولوجيا وأنماط التجارة، هذا ليس مجرد منتدى لتبادل المعلومات المطبقة على الإستراتيجيات الوطنية، فإنها أيضا تحقق لإنشاء شبكة الإتصالات في السوق الدولية حيث الفرص الملموسة لهذا البلد يمكن تحديدها في **2005**. **ماليزيا**، أيضا شكلت مجموعة دولية من مستشارين لدعم الصياغات الحديثة لخططها الوطنية، ومع خصائص مماثلة لتلك التي في **سنغافورة**، إنها حضت بشخصيات قيادية من الأوساط الأكاديمية ومن القطاع الخاص (**Devlin & Moguillansky, 2009, p. 105**).

تتجسد الشراكة بين القطاعين عام وخاص في **إيرلندا** في مجلس خاص برئاسة (**Taoisearch**) وهو مجلس الوزراء، الذي يعقد إجتماعا بإنتظام مع ممثلي المجموعات الإجتماعية الكبرى. أما فيما يتعلق بالدعم التقني والمناقشات للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإتجاه الإجتماعي والإقتصادي المستقبلي للبلد، يعتقد أن هذا المجلس كان حاسما في نجاح التحالف **الإيرلندي** مع النموذج الإقتصادي الجديد. **فنلندا**، كانت تحوي مجلس العلوم وسياسة التكنولوجيا الذي يخدم نفس الغرض.أما **أستراليا** و**نيوزيلندا**، يمكن إعتبارهما من الحالات المتوسطة تبعا للرسم البياني المدرج أعلاه. بدلا من الإجماع، طبيعة التحالفات بين القطاعين العام والخاص لكل منهما يعتمد على تحالفات على أساس البرامج السياسية الحكومية. في **أستراليا**، الشراكة تتم بشكل رئيسي بين الحكومة _ الشركات _ المؤسسات الأكاديمية، أما **نيوزيلندا** كان تحالفها مع الشركات والمؤسسات الأكاديمية حتى عام **1999**، الهيكل المسيطر في كل تحالف هو مرن ما يعكس جزئيا درجة العداء للهيمنة، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. في **أستراليا**، الحكومة حافظت حتى وقت قريب على الموقف الأرتذوكسي، أما في **نيوزيلندا**، بعد فترة طويلة من السياسات الإقتصادية الليبرالية جدا، الحكومة تجد صعوبة كبيرة في قطاع الأعمال والمعارضة

السياسية في بناء نموذج إقتصادي على غرار التحالفات **الايرلندية** ذو تحول إقتصادي تعاوني وتفاعلي (**Nigel, 2008, p. 15**).

هيكل هجين من تحالف القطاعين العام والخاص في البلاد إذا لم يكن مستقرا ومنسقا بما يكفي لتوليد إجماع وطني دائم على إستراتيجية هيكلية شاملة تتخطى الدورة الإنتخابية، هذا ما يفسر جزئيا لماذا كان التقدم بطيئا وغير مكتمل في **نيوزيلندا** بالرغم من إنطلاق مبادرتين للتحول الإقتصادي وهي إستراتيجية تكميلية متوسطة وطويلة الأجل، ما أدى للشك. الحقيقة هي أن الشركات في هاذين البلدين لم تتوحدا بوضوح وهو ما يفسر عدم وجود توافق أو المزيد من التفاهم العام الصلب. البلاد ذات الطابع الرسمي، الشراكة فيها تظهر واسعة وذات تفاعل قوي بين القطاعين العام والخاص في كل من تصميم وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية، ولكن مساهمتها في صنع القرار تعتمد إلى حد كبير على فكر التحالفات الإدارة المختلفة. أما في **إسبانيا**، تبث أنه من الممكن بناء توافق في الآراء حول إستراتيجية تنموية وطنية في البلاد أثناء عملية التحول الديمقراطي والإندماج في الإتحاد الأوروبي عن طريق لجان ومجموعات عمل. في الوقت الحاضر، الشكل السائد للشراكة بين الحكومة المركزية والمنظمات الخاصة هي غير رسمية في طبيعتها، وتقام بشكل رئيسي بين النقابات والتجمعات التجارية، إن **إسبانيا** ربما تنتمي إلى المنطقة **1** من الرسم البياني أعلاه. في **السويد**، بلد مع توافق في الآراء، ليس من السهل جدا وصف الكيفية التي يعمل بها تحالف القطاعين العام والخاص نظرا لطابعه غير الرسمي بشكل ملحوظ (**Nigel, 2008, pp. 15 - 16**).

على الطرف الآخر ، **كوريا الجنوبية** و**التشيك** قبل عام **1990** كلاهما ينتميان إلى الزاوية السفلية اليمنى من الرسم البياني أي المنطقة رقم **4**، مع الإستراتيجيات وضعت ونفذت بشكل حصري تقريبا من قبل الحكومة والمتخصصين. **جمهورية كوريا** قبل الديمقراطية كانت تمارس تصميم خطط محددة لتنظيم أنشطة من التكتلات الصناعية الكبرى (**Chaebols**) بعدها تم بناء علاقة وثيقة بين القطاعين العام والخاص ومجموعة واسعة من الحوافز والعقوبات المطبقة من جانب واحد للشركات، لأنها الآن تملك

إقتصادا متطور جدا، فقد تخلت البلاد على التخطيط الوطني و (**Chaebols**) لديها الآن على قدر كبير من الإستقلال التجاري. فمنذ ظهور الديمقراطية، أصبحت الحكومة تقدر الدور القيم للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص الذي يمكن أن يقدم دعما **لإستراتيجيات التصنيع**. أما بالنسبة **للجمهورية التشيكية**، على الرغم من أنها تملك هياكل مناسبة وأعطت أهمية كبيرة للشراكة القطاعية التي مكنتها من إنشاء مشروع التحول الإقتصادي في النص الأول من **2000**، لكنها ضعفت في عام **2007** (**Nigel, 2008, pp. 15 - 16**). فالشراكات ما بين القطاعين العام والخاص هي الأكثر إكتمالا وأكثر فعالية في دعم إستراتيجيات التنمية المتوسطة وطويلة الأجل مع إجماع عام كافي وضح من خلال تطرقنا لأهم البلدان التي انتجت ذلك النهج الجديد.

2.1.3. بناء توافق في الآراء

إستراتيجيات طويلة الأجل التي تقوم على درجة عالية من التوافق بين القطاعين العام والخاص، يمكن أن تعطي نتائج أفضل من خلال المساعدة على ضمان وبقاء وإستقرار إستراتيجيات عبر الدورات الإنتخابية مثلا _ تشجيع أصحاب المصلحة في المشاركة في التنمية، يوفر حكما عاما ضمنيا على مدى فعاليتها وعلى حقيقة أن العمليات الموجهة نحو بناء التوافق في الآراء حول إستراتيجية معينة تمكن من تعبئة ودمج أفضل للمعلومات وظهور وجهات نظر وقدرات متاحة في البلد، بينما هذا يجعلها عرضة لتأمين تمويل ثابت للأولويات المتفق عليها (**Nigel, 2008, p. 16**).

للأسف، بناء توافق في الآراء ليس سهلا، لأنه يعتمد على عوامل متنوعة مثل الميول الثقافي _ الهياكل السياسية وتكوينات _ قوة مختلف الفئات الإجتماعية _ القيادة _ الرؤية _ الصفة التمثيلية والمكانة العامة للشركاء الإجتماعيين _ النجاحات المحققة ودرجة الإلحاح المتصور. مع ذلك، فإن الأطر المؤسسية يجب أن يتم هيكلتها بشكل صحيح لتعكس الخصائص الإجتماعية والسياسية في البلاد حيث يمكن أيضا أن تساعد على خلق إجماع على مر الزمن (**Stiglitz, 1998, p. 22**).

3. حدود الشراكة القطاعية في دعم سياسات وإستراتيجيات التصنيع

في دراسة لـ (**OECD, 2012, p. 17**) وجد بأن التقييمات لإستراتيجية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص حتى الآن تشير إلى نتائج متناقضة بشأن فعاليتها، وقد حذر التقرير من أن على الرغم من الشعبية السياسية المستمرة هناك حاجة إلى العناية أكبر بتعزيز تلك التقييمات المستقبلية. العديد من الكتابات الموجودة تبين أن التقييمات اللاحقة لـ (**PPPs**) يجب أن يتم مراقبتها وتقييمها في ختام البرامج أو خلال دورة حياة البرنامج. لكن، هذا النوع من التقييمات يركز على توضيح ما إذا كان قد تم تحديد الأهداف / الغايات وتحقيقها بدلا من التأثير الإقتصادي للشراكة القطاعية على هذا النحو.

في تقرير لـ (**OECD, 2005, p. 12**) وبالإعتماد على عدد من الدراسات لحالة **الإتحاد الأوروبي _ الصين _ اليابان _ إسبانيا**، قد أشارت إلى أن :

- تكاليف وفوائد الشراكة يجري من الصعب أصلا قياسها لأنها تعني كل الفوائد المباشرة وغير المباشرة وكذلك تكلفة الفرصة البديلة؛
- صعوبة في تأسيس البديل في غياب مجموعة من المؤشرات أو في حالة السيطرة؛
- جداول زمنية متفاوتة للمخرجات، البعض لفترة قصيرة (**03 _ 05** سنوات) والبعض الآخر على المدى الطويل (**10 _ 20** سنة)؛
- التفاعل مع أدوات سياسية أخرى مثل المنح والإعفاءات الضريبية على **R&D**.

خاتمة

الفصل الأول من الجزء الثاني للأطروحة تناولنا فيه الشراكة القطاعية في إطار سياسات التصنيع، في المحور الأول من هذا الفصل قد ثم التطرق للسياسات التصنيع في إطار دعم القطاع العام بغية التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية التي تتمتع بعوائد متزايدة، فإن **مؤيدوا السياسية التصنيعية** هم يرفضون بتاتا فكرة التكيف الآلي لقوى السوق وينادون بضرورة التدخل الحكومي لخلق المحفزات التي تدعم تراكم القدرات الإنتاجية والمعرفية، لكن هذا النهج قد أثبت فشله في تحقيق ذلك. أما في المحور الثاني من الفصل، ثم التطرق فيه لمعارضي قيام السياسة التصنيعية "**النهج النيوليبرالي**" ،فوفقهم للقطاع الخاص المقدرة على دفع عجلة النمو في البلدان الفقيرة وذلك من خلال إنشاء بيئة أعمال تجارية مواتية، لكن هذا النهج هو الآخر قد أثبت فشله في تحقيق ذلك. أما المحور الأخير في الفصل الثاني من الجزءالثاني للأطروحة، تطرقنا فيه لدراسة ما مدى دعم التعاون ما بين القطاعين العام والخاص لسياسات التصنيع، حيث في ظل إخفاقات كل من القطاعين العام والخاص في تدعيم الأنشطة التصنيعية كل واحد على حدا، مؤيدوا قيام الشراكة القطاعية "**النهج البنيوي**" هم يشجعون التعاون مابين القطاعين في الأنشطة التصنيعية خصوصا بعدما أثبتت عقود الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية نجاعتها في تسيير كذا أنشطة، وهذا ماسنحاول تحليله في الفصل الثاني من هذا الجزء، وذلك بتطرقنا لأهم الدراسات السابقة التي عالجت هذا الأمر وكذلك لأهم الدراسات السابقة المستخدمة في بناء نموذج دراستنا .

الفصل الثاني : الدراسات السابقة تبعا لنموذج الدراسة

تمهيد

المبحث الأول: الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة والعاكسة لنموذج الدراسة

1. أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع
2. أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي
3. أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت الأثر المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع

1. دراسة (**Chaib Bounoua, 2009**)
2. دراسة (**Roseman Aspilaire, 2011 & 2014**)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تناولت الأثر غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي

1. دراسة (**Alain Maharaux, 1991**)
2. دراسة (**Serigne Aly Cissé Diene, 2001**)
3. مميزات وخصوصية موضوع الأطروحة

خاتمة

تمهيد

الفصل الثاني من الجزء الثاني للمذكرة خصصناه للتطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع سياسات التصنيع _ الإقتصاد غير الرسمي _ الشراكة القطاعية في تمويل إستثمارات البنية التحتية في بعض بلدان العالم، إضافة إلى التطرق لأهم محددات كل منها سواء كانت شارحة أو عاكسة لتلك المواضيع .إنطلاقا من هاته الدراسات السابقة توضح لنا بأن الإقتصاد غير الرسمي لا يمكنه أن التأثير بطريقة مباشرة على سياسات التصنيع ، لكن بإدخال الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كمتغير وسيطي بإمكانه التأثير على سياسات التصنيع بطريقة غير مباشرة. المحور الأول من الفصل الثاني للجزء الثاني سنتناول فيه أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة والعاكسة لنموذج الدراسة، أما في المحور الثاني سنتناول فيه الدراسات السابقة التي تناولت الأثر المباشر للإقتصاد غير الرسمي على بعض المحددات العاكسة لسياسات التصنيع، أما المحور الأخير من هذا الفصل خصص للتطرق لأهم الدراسات السابقةالتي تناولت الأثر غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي، كل ماسبق يأتي كما يلي.

المبحث الأول : الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة والعاكسة لنموذج الدراسة

بغية تحديد كل من الإقتصاد غير الرسمي _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية _ سياسات التصنيع في نموذج الدراسة ،قد تطرقنا إلى بعض الأبحاث السابقة التي تناولت موضوع كل من الإقتصاد غير الرسمي (كمتغير مستقل في نموذج بحثنا) _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية (كمتغير وسيطي في نموذج بحثنا) _ سياسات التصنيع (كمتغير تابع في نموذج بحثنا) في المجاميع الإقتصادية الكلية، أبرز تلك الدراسات نوضحها على النحو الموالي :

1. أهم الدراسات التي تناولت المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع

1.1.دراسة (Walter Hofmann, 1970)، جاءت هاته الدراسة تحت عنوان "**نمو للإقتصادات الصناعية** ". وفقها ، يصنف التصنيع وفق مراحل تطور بنية الإقتصاد في البلد حيث أن نمو التصنيع يكون وفق نمو بينة الإقتصاد، هنا أكدت الدراسة لـ (**Walter G. Hofmann**) سنة **1970** على أهمية الدور الإيجابي للحكومة في التدعيم والتأثير على الأداء الصناعي في البلد والذي قد أطلق عليه تسمية " **سياسات التصنيع**" المنتهجة من قبل الحكومة، من خلال زيادة الإنفاق في إقتناء المعدات واللآلات المساهمة في العملية التصنيعية، بالتالي فدراسة (**Walter G. Hofmann**) جاءت تحمل **الطابع النظري** والتي أكدت على زيادة دعم الحكومة لتحقيق التكامل ما بين القطاعات الإقتصادية. هنا حدد (**Walter G. Hofmann**) في دراسته المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع المنتهجة من قبل الحكومة والتي قد تمثلت في : **إجمالي الإنفاق في البحث والتطوير (RD)**.

1.2.دراسة (Hollis B. Chenery, 1982) ، جاءت هاته الدراسة تحت عنوان "**التصنيع و النمو - تجربة البلدان الكبرى**". بناءا على هاته الدراسة، التصنيع يعكس مقدرة البلد على جعل المنتج الصناعي يرتفع بمستوى معتدل لعشرين عاما دون حصول أية إختلالات على مستوى الإقتصاد الكلي، ويعكس أيضا مقدرة الفرد الواحد في خلق قيمة مضافة للصناعة والتصنيع في الناتج المحلي الإجمالي، ويجب

أن تساوي هاته القيمة **50%**. وفق دراسة (**Hollis B. Chenery**) لسنة **1982** لا توجد تنمية صناعية إذا كان دخل الفرد ينخفض بنسبة **1.5%**، وبالتالي فالدراسة التي جاءت تحمل **الطابع النظري** تفترض على أن "**سياسات التصنيع**" تستند أساسا على إرتفاع مساهمة الفرد في القطاع الصناعي والتي تترجم في آخر المطاف بخلق قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي. هنا حدد (**Hollis B. Chenery**) في دراسته المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع والتي قد تمثلت في: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (**PIBA**) _ القيمة المضافة للصناعة للفرد الواحد (**VAIA**) _ القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد الواحد (**VAMA**).

1.3.دراسة (Gavin Kitching, 1982) ، جاءت هاته الدراسة تحت عنوان " **التنمية و التخلف ، نظرة تاريخية - الشعبية – القومية – التصنيع** ". بناءا على هاته الدراسة، التصنيع هو القطاع الإقتصادي المعول عليه لتحقيق التنمية الإقتصادية إستنادا لقوله" أنه إذا كنت راغبا بالتنمية فعليك بالتصنيع"، هنا رأي (**Gavin Kitching**) كان يرتكز على موجة التصنيع في سنوات **1950** إلى غاية **1960**. وعليه دراسة (**Gavin Kitching**) لسنة **1982** التي جاءت تحمل **الطابع النظري** تفترض على أن "**سياسات التصنيع**" المطبقة من قبل الدولة تقوم على أساس عمليات التصنيع المحمولة بالنمو الإقتصاد والصناعي. حدد (**Gavin Kitching**) في دراسته المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع والتي قد تمثلت في: النمو الإقتصادي (**PIB**) _ النمو الصناعي (**MVA _ VAI**).

1.4.دراسة (Ahmed A. Kader, 1985)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان" **إعادة فحص أنماط التنمية بين الدول**". بناءا على هاته الدراسة، التصنيع يصنف بحسب تصنيف البلدان حول العالم، إما بلدان كبيرة _ صغيرة في التركيز على الإنتاج الأولي، أو بلدان كبيرة _ صغيرة في التركيز على الصناعة. أكدت هاته الدراسة على أهمية التخصيصات في الموارد التي تعتبر القوة الرئيسية للتحول الهيكلي والحجم في الإقتصاد. وعليه، دراسة (**Ahmed A. Kader**) لسنة **1985** والتي جاءت تحمل **الطابع**

النظري الكمي، تفترض على أن "**سياسات التصنيع**" تقوم على أساس التخصص في الإنتاج. هنا حدد (**Ahmed A. Kader**) المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع والمتمثلة في: نصيب الفرد من الدخل (**PIBA**) _ حصة تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي (**FCF**).

1.5.دراسة (Moshe Syrquin . H, 1989)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان " **أنماط التنمية** " .بناءا على هاته الدراسة، التصنيع يبرز من جوانب التحول الهيكلي للإقتصاد، حيث أن التفاعلات المتعددة بين العوامل المحددة لسياسات التصنيع على هيكل الإنتاج هو محاولة في سبيل تحديد نموذج مثالي للتصنيع. إن هاته الدراسة تبين بأن التحولات والتغييرات في ظروف العرض سيؤدي حتما إلى إحلال الإنتاج المحلي على الواردات من خلال التغييرات في تكاليف عوامل الإنتاج السببية. إن دراسة كل من (**Moshe Syrquin** و**Hollis B. Chenery**) سنة **1989** التي جاءت تحمل **الطابع النظري والكمي**، تشير إلى أن "**سياسات التصنيع**" تقوم على أساس التغييرات النسبية في عوامل الإنتاج من جانب العرض وليس من جانب الطلب. هنا حددت الدراسة المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع والمتمثلة في: مشاركة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (**VAM**) _ العلاقة القائمة ما بين دخل الفرد الواحد وحصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (**VAMA**).

1.6.دراسة (Rajesh Chandra, 1992)، هاته الدراسة جاءت تحت عنوان " **التصنيع و التنمية في بلدان العالم الثالث**". بناءا على هاته الدراسة، التصنيع هو عملية اقتصادية بحتة التي تنطوي على ضرورة التحول الاجتماعي التي يجب أن ينطوي على تغييرات اقتصادية و سياسية و ثقافية معا، هنا فدراسة (**Rajesh Chandra**) لسنة **1992** تؤكد على الضرورة المتزايدة للتخصص في الإنتاج الإقتصادي الذي ينشئ الأسواق المحلية في البلد و كذا الدولية و الذي بدوره سيزيد من توسيع حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. إن دراسة (**Rajesh Chandra**) التي جاءت تحمل **الطابع النظري**، هي تفترض على أن "**السياسة التصنيعية**" تقوم على أساس مدى مقدرة

التصنيع على تحقيق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد نظرا لمساهمته في قطاع الصناعات التحويلية، الذي هو عبارة عن عملية التغيير في بنية الاقتصاد. هنا قد حدد (**Rajesh Chandra**) في دراسته المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع والمتمثلة في: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (**MVA**).

1.7.دراسة (**Lance Taylor, 1994**)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان " **نموذج الفجوة**". بناءا على هاته الدراسة، التصنيع يقوم على أساس إدراج متغيرات أخرى في الإقتصاد زيادة على حصة تكوين الفرد في الناتج المحلي الإجمالي. دراسة (**Lance Taylor**) لسنة **1994** التي جاءت تحمل **الطابع النظري والكمي** كما سبق وأن أشرنا إليها في الفصل السابق، تشير على أن "**سياسات التصنيع**" تقوم على أساس متغيرات أخرى التي تعكس أفضل وزن الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي. بالتالي، فالمحددات المذكورة في دراسة (**Lance Taylor**) التي تعكس المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع تتمثل في: حصة تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في النتاج المحلي الإجمالي (**FCF**) ، و في **الصادرات المصنعة والتكنولوجية** (**TEM _TEPT**) .

1.8.دراسة (**Abdelkader Sid Ahmed, 2002**)، هاته الدراسة تحت تحمل عنوان " **الإقتصاد التصنيعي المبني على الموارد الطبيعية** ". بناءا على هاته الدراسة، التصنيع هو العملية التي من خلالها يصبح البلد غير الصناعي بلدا صناعيا، فالتصنيع وفقا لدراسة (**Abdelkader Sid Ahmed**) لسنة **2002** لا يتعلق فقط بالتغييرات الكمية وإنما يتعلق بالتغييرات الجزئية لهيكل الإقتصاد. دراسة (**Abdelkader Sid Ahmed**) تشير على أن هناك عوامل يجب إدخالها في التغييرات المراد بها دعم قطاع التصنيع كالإحتكارات والتعريفات الوقائية لأنها لا تؤدي إلى المبالغة في أسعار السلع الصناعات المحلية. دراسة (**Abdelkader Sid Ahmed**) التي جاءت تحمل **الطابع النظري والكمي**،كما سبق و أن أشرنا إليها هي تفرض على أن "**سياسات التصنيع**" تقوم على أساس مساهمة الفروع الديناميكية

في الناتج المحلي الإجمالي. هنا المحددات الأساسية في دراسة (**Abdelkader Sid Ahmed**) والعاكسة لسياسات التصنيع قد تمثلت في: مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (**MVA**).

1.9.دراسة (Ray Kiely, 2005)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان " **التصنيع و التنمية الاقتصادية - دراسة مقارنة**". بناءا على هاته الدراسة، التصنيع ما هو إلا تعبير عن تنمية الناتج الصناعي في البلد المصنع، والصناعة تعتبر أهم مصدر للدخل القومي. هنا بالتحديد تفترض دراسة(**Ray Kiely**) التي جاءت تحمل **الطابع النظري**، على أن "**السياسة التصنيعية**" تقوم على أساس أن التطور الإقتصادي في البلد يتطلب فقط قيام الصناعة ،وأما الزراعة في هذه الحالة هي غير قادرة على تحقيق ذلك التطور. بالتالي،فدراسة (**Ray Kiely**) لسنة **2005** تشير إذا على أن سياسات التصنيع يجب أن تدعم بقطاع تصنيعي قوي والذي يعتبر الوسيلة لتنظيم الإنتاج، مع إفتراض وجود عملية تغيير منسقة للمجمع التقني والإجتماعي الذي يزيد قدرة المجتمع على الإنتاج بنطاق واسع. هنا المحددات المذكورة في دراسة (**Ray Kiely**) والتي تعكس سياسات التصنيع قد تمثلت في: الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**).

1.10.دراسة (Patrizio Bianchi. S, 2006) ،هاته الدراسة تحت تحمل عنوان" **الكتيب الدولي لسياسات التصنيع**". حيث بناءا عليها، "**فسياسات التصنيع**" هي تعبير عن مجموعة التدابير الحكومية المتخذة للتأثير على الأداء الصناعي بغية تحقيق الأهداف المنشأة من أجلها. سياسات التصنيع هي في جانب عرض للإقتصاد ، بالتالي فهي تظم كل من السياسات التنافسية و السياسات التكنولوجية، و السياسات الإقليمية، و السياسات الإجتماعية و أخيرا السياسات الهيكلية. تبعا لدراسة كل من (**Patrizio Bianchi** و **Sandrine Labory**) لسنة **2006** التي جاءت تحمل **الطابع النظري**، فإن "**سياسات التصنيع**" تقوم على أساس الإجراءات الحكومية المتخذة فيما يتعلق بتوفير الوسائل و إستراتيجيات و خطط تصنيعية. أهم المحددات المذكورة في دراسة كل من (**Patrizio**

Bianchi و **Sandrine Labory**) العاكسة لسياسات التصنيع تتمثل في: مؤشرات بناء المقدرة التصنيعية و هي المذكورة سابقا في الدراسات السابقة.

1.11.دراسة (Tilman Altenburg, 2012)، جاءت تحمل عنوان "**سياسة التصنيع في البلدان النامية**". بناءا على هاته الدراسة، فالإجراءات الحكومية المتخذة فيما يتعلق بتدعيم التصنيع ما يعرف إصطلاحه بسياسات التصنيع لها آثار على الفضاء أو المساحة الإقتصادية بدرجة أنها تقوي الشركات الناشئة و بهذا تصبح تلك السياسات التصنيعية عنصرا من عناصر السياسة الإقليمية . تبعا لما سبق، فدراسة (**Tilman Altenburg**) لسنة **2012** تؤكد بأن التغييرات أو الإختلالات المكانية هي ضرورية لإستغلال إقتصادات التكتل مما يساهم في زيادة الإنتاجية و الدخل، و بهذا فـ (**Tilman Altenburg**) يؤكد على حجة الكلاسيك بأن "تمركز الأفراد و الثروة هو نتيجة للتنمية الإقتصادية". أهم المحددات المذكورة في دراسة (**Tilman Altenburg**) والعاكسة لسياسات التصنيع قد تمثلت في: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (**PIBA**).

2. أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة للاقتصاد غير الرسمي.

2.1.دراسة (Jacques Charmes, 1990)، الدراسة جاءت تحمل عنوان "**قياس قطاع العمالة غير الرسمية في كل من المغرب و مصر و تونس**". وفقه فإن قياس العمل غير الرسمي والقطاع غير الرسمي في قوة العمل وإتجاهاتهما خلال العقود طويلة الأجل تدخل ضمن التحليل الإجتماعي والإقليمي والعالمي، كما أن قياس مساهمة القطاع غير الرسمي من أنشطة متعددة وأعمال أسرية غير رسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أيضا تدخل ضمن التحليل الإجتماعي للظاهرة. إضافة إلى ما سبق هاته الدراسة تبين بأن من خلال قياس الإقتصاد غير المسجل في الحسابات القومية، أدى ذلك إلى مساهمة (**BIT**) إلى تعريف كذا قطاع على كونه نسبة من إجمالي السكان

النشيطين. تبعا لذلك، أهم المحددات المذكورة في دراسة (**Jacques Charmes**) للإقتصاد غير الرسمي هي: العمالة من مجموع السكان (**TE**).

2.2.دراسة (**Jean François Gautier, 2000**)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان" **الغير الرسمي هو شكل من أشكال التهرب الضريبي: تحليل إقتصادي جزئي لتهرب المؤسسات الصغيرة من دفع الضريبة في مدغشقر**". بناءا على هاته الدراسة، فإختيار المقاول للدمج في القطاع الرسمي يكون نتيجة عملية التحكيم بين المكاسب المتوقعة في القطاعين الرسمي / غير الرسمي، هذا الخيار في دراسة **Jean François Gautier**( ) هو أقرب إلى سلوك التهرب من دفع الضرائب، من ناحية أخرى تحقيقات أخرى تظهر أساسا سوء فهم ضرورة الإلتزامات الضريبية للمقاولين، حيث أن تلك الإلتزامات تساهم بشكل كبير في تدعيم البنية التحتية. إن دراسة (**Jean François Gautier**) لسنة **2000**، حاولت تحديد كيفية قياس تأثير الضرائب على الإتجاهين الرسمي – غير الرسمي ، وفي ذلك قدم (**Jean François Gautier**) نموذجا للتهرب الضريبي المطبق على الشركات الصغيرة وهو مبني على النظام الضريبي في **مدغشقر**، حيث أنه قد إختار بيانات المسح في القطاع غير الرسمي في **أنتاناناريفو**. من إنحدار ميل الشركات المستخلص من الدراسة، فقد تبين بأنه قد أصبح رسميا و هذا يمكن أن يفسر بطريقة ذات معنى من خلال نموذج التهرب من دفع الضرائب. هنا تظهر أهم المحددات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي المذكورة في دراسة (**Jean François Gautier**) وهي : نسبة الضرائب المفروضة (**ID _ II**).

2.3.دراسة (**Klarita Gerxhani, 2004**)، جاءت تحمل عنوان "**القطاع غير الرسمي في البلدان المتقدمة و البلدان الأقل نموا : دراسة أدبية**". إن الدراسة من بدايتها كانت لتحقيق هدف مزدوج، الأول كان لإظهار لمحة أدبية عن القطاع غير الرسمي، مع التركيز بشكل خاص على نهج الإختيار العام، أما الهدف الثاني من الدراسة و هو مقارنة هذه المساهمات عبر نوعين مختلفين من المؤسسات الدولية:

البلدان ذات النمو و البلدان الأقل نموا (البلدان النامية و البلدان الإنتقالية) . دراسة **Klarita Gerxhani**) لسنة **2004** قد حددت المعايير المستخدمة لتحديد القطاع غير الرسمي بتحديد العلاقة بين القطاعين الرسمي و غير الرسمي ، و التهرب الضريبي و تحليل الإختيار العام.

2.2.4.دراسة (**OCDE, 2009**) ،هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان " **أسباب إستمرارية العمالة غير الرسمية لدول OCDE**". بناءا على هاته الدراسة، فالعمالة غير الرسمية هي نتيجة طبيعية للفقر المستمر، العديد من خبراء الإقتصاد يتصورون بأن النمو الإقتصادي هو كافي لوحده لترجيح كفة العمال إلى المزيد من فرص العمل الرسمية، لكن ما تبث هو خلاف ذلك. حسب دراسة (**OCDE**) لسنة **2009** يرى البعض أن الوظيفة الرسمية تتميز بالنقص في المعروض، وأن القطاع غير الرسمي هو الأكثر حيوية مع وجود قوانين العمل المقيدة و البيروقراطية للفاعلين الإقتصاديين الرسميين هو غير مشجع للإندماج في القطاع الرسمي. لمعالجة الوضع في نظر هاته الدراسة، لابد من الحد من تلك العراقيل كون بالنسبة للعديد من الإقتصاديين أن النمو غير كافي للحد من العمالة غير الرسمية. أهم المحددات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي المذكورة في دراسة (**OCDE**) هي: الفساد والبيروقراطية (**PRI**).

2.2.5.دراسة (**Youghourta Bellache, 2010**)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان" **الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، نهج المسح الأسري القريب – حالة ولاية بجاية**".بناءا على هاته الدراسة، نمو القطاع غير الرسمي في **الجزائر** هو مكون متجذر وهيكلي في الإقتصاد، حيث أن هناك العديد من الخلافات المطروحة حول دوره المتنامي في الإقتصاد (الديناميكي - الهامشي – الطفيلي) والذي يعكس مدى تعقيد هذه الظاهرة و إستحالة إزالتها من هيكل الإقتصاد. تبعا لما سبق، كان الغرض من دراسة (**Youghourta Bellache**) لسنة **2010** هو تحليل القطاع غير الرسمي في الجزائر لفهم ما إذا كان هناك قطاع ديناميكي أو قطاع الكفاف بالتالي، الدراسة قد إستخدمت المسح لعينة من **522** أسرة في

ولاية **بجاية**، ما يقرب **1000** عامل ، و إجراء التحليل ألعاملي و الإنحدار اللوجيستيكي .أهم المحددات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي والمذكورة في دراسة (**Youghourta Bellache**) قد تمثلت في: حجم التشوهات في هيكل الإقتصاد **كالفساد و البيروقراطية وعدم العدالة في توزيع الدخل (PRI)**.

2.6.دراسة (Isabella Pouliot Cotnoir, 2011)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان" **التصنيع و القطاع غير الرسمي في البلدان النامية**". قدمت هاته الدراسة **نموذجا نظريا** من خلال تحليل هيكل للإقتصاد، إن **النموذج النظري** المطروح في دراسة (**Isabella Pouliot Cotnoir**) لسنة **2011** قد تضمن العلاقة بين نموذجين، نموذج للتصنيع و نموذج إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي بهدف تبيان أثر التصنيع على الإقتصاد غير الرسمي. أهم المحددات الشارحة المذكورة في دراسة (**Isabella Pouliot Cotnoir**) والتي تبين كيفية ضرورة "**إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي**" هو من خلال: زيادة الإستثمارات في البنية التحتية، كي تظهر المساهمة الفعلية للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**) الذي يعتبر بدوره محدد من محددات سياسات التصنيع.

2.7.دراسة (OCDE, 2011) ، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان " **الحماية الإجتماعية و العمل غير الرسمي في الطبقة المتوسطة لدول أمريكا اللاتينية**". حيث وفقها، في **أمريكا اللاتينية** لا تزال آليات الحماية الإجتماعية تغطي نسبة صغيرة من العمال أقل بكثير من **50 %** ، هذه الوضعية ترجع إلى الهيكل المزدوج لأسواق العمل في المنطقة: العمالة غير الرسمية هي كبيرة، و غالبية العمالة في مختلف القطاعات هي تساهم بشكل غير منتظم لكنها مع ذلك "**تساهم في الإقتصاد**". دراسة (**OCDE**) لسنة **2011** قد أكدت على إرتفاع العمالة غير الرسمية في **أمريكا اللاتينية** و بقاء نظم الحماية الإجتماعية عاجزة عن تدعيم حتى نصف العاملين من هذه الفئة، بالتالي الدراسة تؤكد على ضرورة تدخل الحكومة السريع لمعالجة هذه المشكلة، ذلك مع المستويات المنخفضة من الإنتماء و كذا المساهمات

غير النظامية. أهم المحددات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي المذكورة في دراسة (**OCDE**) الفساد في هيكل آليات الحماية الإجتماعية (**PRI**).

2.8.دراسة (OCDE, 2011)، جاءت هاته الدراسة تحت عنوان" **التوقعات الإقتصادية لأمريكا اللاتينية لسنة 2011، تشكيل منطقة الطبقات الوسطى**". تبعا لهاته الدراسة، فقد إستطاعت بلدان **أمريكا اللاتينية** من الصمود أمام الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية كالعديد من المناطق الأخرى، لكن تشير الدراسة بالرغم من صمود إقتصادياتها إلا أن التوقعات الإقتصادية بخصوص مساهمة ذوي الطبقات الوسطى لبلدان **أمريكا اللاتينية** كانت ضعيفة وهي الغالبية المتحصلة على الشهادات الجامعية. هاته الدراسة قد بينت على أن الكفاءات العلمية في بلدان **أمريكا اللاتينية** تتركز أغلبها في القطاعات غير الرسمية على غرار القطاعات الرسمية، و منه تركز العمالة في قطاع خفي يحجب المساهمة الفعلية لها في التنمية الإقتصادية خصوصا بإعتبار العمالة للطبقة الوسطى تعتبر المحرك الرئيسي للإقتصاد. هنا قد حددت دراسة (**OCDE**) المتغيرات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي والمتمثلة في: نسبة العمالة النشيطة من مجموع السكان (**TE**).

2.9.دراسة (Roseman Aspilaire, 2011)، جاءت هاته الدراسة تحت عنوان" **الإقتصاد غير الرسمي في هايتي، تدابير الإقتصاد الكلي و الآثار على PIB**". حيث وفقها و من خلال إستخدام نموذج (**DYMIMIC**) قام (**Roseman Aspilaire**) بقياس حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي المحلي. تبعا لما سبق، دراسة (**Roseman Aspilaire**) قامت بإستخدام **نموذج إقتصادي قياسي** المكون من **11** متغير (**09** سببية و مؤشرين) إنتشرت خلال الفترة **2000 - 2010** ، و قد دلت الدراسة على أن إنخفاض نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، زيادة الضرائب و الإنفاق الحكومي و إرتفاع التضخم هي العوامل الرئيسية التي تؤثر في نمو الإقتصاد غير الرسمي و هذا النمو للغير الرسمي يؤثر بشكل رئيسي على إنخفاض معدل البطالة خلال العقد الماضي للاقتصاد **الهايتي**.

أهم المحددات الشارحة المذكورة في دراسة (**Roseman Aspilaire**) للإقتصاد غير الرسمي و هي: نصيب الفرد من الدخل، الضرائب و النفقات الحكومية (**ID _ II**)، معدل التضخم (**INF**).

2.10. دراسة (**Burean International du travail, 2014**)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان" **الإنتقال من الإقتصاد غير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي** " . حيث وفقها في خلال عقد **المكتب الدولي للعمل** قد تم تشكيل العوامل المحددة للإنتقال إلى الشكلية قد تعلقت أساسا بمدى توفر العمل اللائق لجميع العمال وأصحاب العمل وذلك بتوفير بيئة قانونية عادلة وعدم الإفراط في التنظيم الحكومي غير الفعال. تبعا لما سبق، فالدراسة الخاصة بالمجلس الدولي للشغل قد ذكرت أهم محددات الإقتصاد غير الرسمي المتمثلة في نسبة العمالة من مجموع المشتغلين (**TE**) والفساد و البيروقراطية (**PRI**) . أهم محددات الإنتقال للرسمية المذكورة في دراسة (**Bureau International du travail**) وهي: مدى توفر العمالة اللائقة و توفير بيئة قانونية منظمة عادلة و عدم الإفراط في التنظيم الحكومي.

2.11. دراسة (**Roseman Aspilaire, 2014**) ، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان **"الإقتصاد غير الرسمي في هايتي : الأثر ألظرفي - الدوري على PIB** ". حيث وفقها وفي ظل الفقر المتزايد لسكان **هايتي**، يلعب الإقتصاد غير الرسمي دورا بارزا في تعزيز العمل اللائق بما يساهم بحوالي **56,4 %** من (**PIB**) و هو ما إعتبره (**Aspilaire**) في دراسته الأداة الوحيدة لمكافحة الفقر، و هو كثيرا ما أهمل دوره في السياسة العمومية. دراسة (**Roseman Aspilaire**) لسنة **2014** قد تركزت على **قياس** حجم الإقتصاد الكلي و تأثيره على الناتج المحلي الإجمالي ولم يسبقه أحد في ذلك، حيث إستند على قياس حجم التأثير على نموذج (**MIMIC**) بإستخدام **10** متغيرات للإقتصاد الكلي منها **09** متغيرات سببية و متغيرتين كمؤشرات خلال الفترة (**2000** إلى غاية **2010**). أهم المحددات الشارحة المذكورة في دراسة

(**Roseman Aspilaire**) لسنة **2014** للإقتصاد غير الرسمي هي: الضرائب المحصلة (**ID _ II**) ، وإجمالي نفقات الدولة، الفساد (**PRI**) ، معدل التضخم(**INF**).

3. أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية

3.1.دراسة (Alain Bounnafous, 2005)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان " **تمويل البنية التحتية و الشراكة القطاعية في أوروبا**". حيث وفقها، فالشراكة القطاعية هي أمثل أداة لضمان سير مشاريع الإستثمار في البنية التحتية، فتبعا لهاته الدراسة (**Alain Bounnafous**) هو يرى بأن القطاع الخاص يساهم في تخفيض تكاليف مشاريع البنى التحتية و المخاطرة سواء كان كفء أو غير كفء في أوروبا، ذلك راجع لمساهمته في التقليل من حجم الإنفاق العام و رفع الأداء الاجتماعي للمشروع . تبعا لدراسة (**Alain Bounnafous**) هي تفترض على ضرورة تبني الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية في أوروبا لتحقيق هدف المشروع، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة بالتقليل من حجم المخاطر و التخفيف من عبء تمويل المشروع بمبادرات للتمويل الخاصة. أهم محدد الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية المذكورة في دراسة (**Alain Bounnafous**) لسنة **2005** وهي: مبادرات التمويل الخاصة أو مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام في تمويل البنى التحتية (**PPP Inf**).

3.2.دراسة (Frédéric Marty & All, 2006)، جاءت تحمل عنوان " **الشراكات بين القطاعين العام و الخاص في كل من المملكة المتحدة، أوروبا، إيطاليا، البلدان النامية**". حيث وفقهم يغطي مصطلح (**PPP**) جميع أشكال القطاع العام والقطاع الخاص لتنفيذ كل أو جزء من الخدمات العامة. هنا، دراسة كل من (**Frédéric Marty**) وآخرون لسنة **2006** ترى بأن هذه العلاقات التعاقدية ما بين القطاعين العام و الخاص تنطوي بموجب عقود طويلة الأجل فهي بذلك تختلف عن الخوصصة و

الإستعانة بمصادر خارجية، فالإستثمارات (البنية التحتية ، المعدات و البناء و البرمجيات) اللازمة لتقديم الخدمة يتم تمويلها كليا أو جزئيا من قبل مزود خاص. بالتالي تبعا لهاته الدراسة قد تمثلت الشراكة بين القطاعين في إستثمارات البنية التحتية في كل من **المملكة المتحدة** و **إيطاليا** و **أوروبا** و في **البلدان النامية** في شكل **عقود تمويلية** خاصة في المبادرات الخاصة لتمويل الإستثمارات البنية التحتية. أهم المحددات الشارحة للشراكة القطاعية في تمويل إستثمارات البنية التحتية في دراسة (**Frédéric Marty & All**) وهي: تمويل إستثمارات البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص (**PPP Inf**) .

3.3.دراسة (**Elisabetta Iossa, 2007**) ،هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان "**نموذج الشراكة القطاعية في البنى التحتية**". حيث وفقها، فإن الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية ذات خصائص محددة وجيدة في أغلب الأحيان كتخفيض نسبة المخاطرة و التخفيف من نسبة العبء المالي للمشروع و كذلك تبادل الخبرات و الكفاءات في تسيير المشروع، لكن وفقا لدراسة **Elisabetta Iossa**) لسنة **2007** فإنه من خلال دراسة مقارنة ما بين عقد الشراكة القطاعية و عقد الشراكة التقليدية العمومي حول التكاليف و الأرباح، قد بينت بأن عقود التقليدية أفضل من عقود الشراكة القطاعية إن زادت التعقيدات القانونية والبيروقراطية. أهم محددات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنى التحتية في دراسة (**Elisabetta Iossa**) قد تمثلت في: عقود التمويل الخاصة التي تبين مشاركة القطاعين في استثمارات البنى التحتية **(PPP Inf)**.

3.4.دراسة (**Banque Mondiale, 2009**)، جاءت تحمل عنوان" **تعزيز شراكة القطاعين بين أفريقيا و أمريكا الشمالية ، أوروبا ، آسيا الشرقية**". وفقها فمشاريع **(PPP)** يعتبر موضوع مثير للإهتمام في قائمة رغبات الحكومة لأنه في الأخير يعتبر فرصة استثمارية جذابة في عيون العديد من الشركات من القطاع الخاص المحتملين. هذه الدراسة لـ (**Banque Mondiale**) لسنة **2009** ،كانت تهدف إلى

الإستفادة من آفاق الشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص من خلال دراسة عقبة واحدة تعرقل سير نجاح مشاريع **(PPP)** والمتمثلة في مدى توفر المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب لتقديم الشركاء المناسبين لتولي تنفيذ المشاريع ذات الأهمية. تبعا لما سبق، فعقود الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية في أفريقيا بحسب دراسة **(Banque Mondiale)** قد ساهمت في تحسين تقديم الخدمات وإدارة مشاريع البنية التحتية. أهم المحددات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية المذكورة في دراسة (**Banque Mondiale**) لسنة **2009** قد تمثلت في: مشاركة القطاعين العام والخاص في تمويل إستثمارات البنية التحتية (**PPP Inf**).

3.5.دراسة (**Danburdzo Munzenda, 2009**)، جاءت الدراسة تحمل عنوان " **زيادة إستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية في أفريقيا**". حيث وفق، للقطاع الخاص دور في تفعيل مسار الإستثمارات المخططة في البلد بشكل عام وفي إستثمارات البنية التحتية بشكل خاص. تبعا لذلك، فدراسة (**Danburdzo Munzenda**) لسنة **2009** قد أكدت على أن للقطاع الخاص دور مباشر في حل أزمة قطاع الكهرباء في **أفريقيا** وذلك من خلال مساهمته في سد ثغرات تمويل المشاريع وفي خلق بيئة تنافسية، وكذلك قد ساهم في تقديم الخبرة التقنية و المهارات التسيرية و أخيرا مساهمته المباشرة في الحد من الخسائر في التكاليف. بالتالي، فدراسة (**Danburdzo Munzenda**) قد أكدت على الدور الإيجابي للقطاع الخاص في تسيير أزمة الكهرباء في **أفريقيا** . أهم المحددات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية المذكورة في دراسة (**Danburdzo Munzenda**) هي: مشاركة القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في تمويل إستثمارات البنية التحتية (**PPP Inf**).

3.6.دراسة (**Kritin Sigubonsdotti & All, 2009**)، الدراسة جاءت تحمل عنوان " **الشراكة القطاعية – لدراسة لبعض بلدان أوروبا**". حيث وفقها، جل العقود المبرمة في مجال الإستثمارات في البنية التحتية على نطاق واسع قد تمت في **أوروبا** من خلال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. تبعا

لذلك، فدراسة (**Kritin Sigubonsdottir**) وآخرون لسنة **2009** قد بينت أن جل العقود المبرمة في **أوروبا** كان لهدف إقامة وإدارة مشاريع الخدمة العمومية أبرزها مشاريع إقامة الطرق و كان مضمونها هو إقامة مشاريع للبنية التحتية من خلال المشاركة في حصص كبيرة من "**التمويل**". أهم المحددات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية في دراسة (**Kritin Sigubonsdottir**) وآخرون هي: **مشاركة القطاع العام في استثمارات البنية التحتية** ،**ومشاركة القطاع الخاص في استثمارات البنية التحتية** (**PPP Inf**).

3.7.دراسة (**Renard & All, 2012**)، هاته الدراسة جاءت تحمل عنوان" **عقود الشراكة القطاعية في روسيا**". حيث وفقها، عقود شراكة القطاعين في إستثمارات البنى التحتية قد ساهمت في رفع جودة البنى التحتية في **روسيا**، ذلك بإحتلالها المركز **13 / 140** فيما يتعلق بجودة الطرق والسكك الحديدية. هنا أهم المتغيرات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية في دراسة (**Renard & All, 2012**) هي: مشاركة القطاعين العام والخاص في تمويل برامج البنية التحتية (**PPP Inf**).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تناولت الأثر المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع

في هذا المبحث سوف نتطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي كمتغير مستقل على سياسات التصنيع كمتغير تابع في نموذج بحثنا، تلك الدراسات قد تناولت بعض النماذج الهيكلية (النمذجة الهيكلية) التي سنستخدمها في بناء نموذجنا القياسي، تلك الدراسات السابقة تأتي كما يلي:

1. **دراسة** (**Chaib Bounoua & All, 2009**)،الدراسة جاءت تحمل عنوان " **الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر: تحليل تطور هاته الظاهرة والتقييم الإقتصاد الكلي لها (1990 _ 2009)**". إن هاته الدراسة كانت بهدف تحليل محددات ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي وتطورها في **الجزائر** خلال الفترة

(**1990 _ 2009**). من أجل هذا الغرض، وظف كل من (**Bounoua & All**) وآخرون أداة **الإقتصاد القياسي** بإستخدام طريقة (**Multiple indicators & multiple causes**) (**MIMIC**) لنمذجة العلاقات بين المتغيرات المختلفة لنموذج الدراسة وتقدير حجم هذا الإقتصاد من منظور الإقتصاد الكلي. من خلال هذا الإختبار لنمذجة الإقتصاد غير الرسمي في **الجزائر**، توصلت الدراسة إلى أن كل من الإنفاق العام (**PE**) _ معدل التضخم (**INF**)_ الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون هي المتغيرات الأساسية الشارحة لهاته الظاهرة . من جهة ثانية، نتائج الدراسة أيضا توضح أن إرتفاع مستوى الإقتصاد غير الرسمي في **الجزائر** خلال الفترة (**1990 _ 2009**) يرتبط بشكل رئيسي لأسباب مؤسسية التي تشرح في نفس الوقت ضعف أداء الإقتصاد. إن طبيعة الكم الهائل من الإنفاق العام وتسييرها البيروقراطي إضافة إلى الإختلالات في سوق العمل _ عدم وجود رقابة للأسعار وتداول المال _ إنخفاض دخل العمال الأجراء يمهد الطريق لظهور أي نوع من النشاطات غير الرسمية في الإقتصاد. بالتالي، فليس بالإمكان معرفة حجمه النسبي في الإقتصاد (ولا حتى مدى مساهمته في الأنشطة الإقتصادية داخل الإقتصاد). خلصت دراسة إلى ضرورة ترشيد أفضل في الإنفاق العام وإدارة صارمة للعملة، إلى جانب الإستخدام الأمثل للموارد البشرية وتوزيع الرسمي للدخل يقلل بشكل كبير من مستوى الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر. إن النموذج الموالي لدراسة (**Bounoua & All**) نستخدمه في بناء نموذج بحثنا.

الشكل (05 /02): نموذج (MIMIC) المستخرج من دراسة (Bounoua & All)

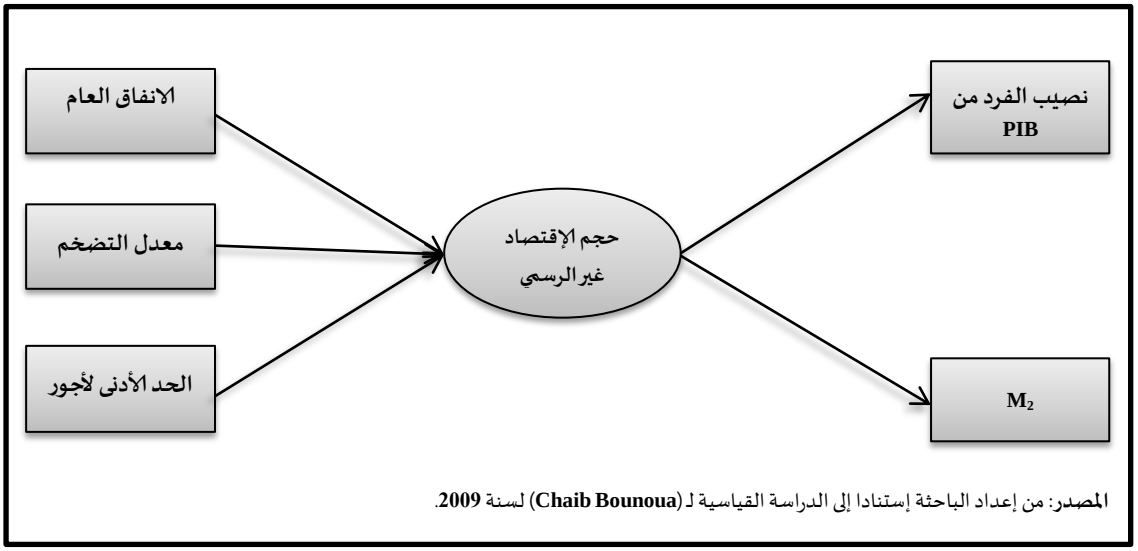

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى الدراسة القياسية لـ(**Chaib Bounoua**) لسنة **2009**.

دراسة كل من (**Bounoua & All, 2009**) وآخرون أكدت إستحالة القياس الدقيق لحجم الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد الوطني، هنا لابد من الحاجة إلى وقف إستمرار إنتشار هاته الظاهرة من خلال إصلاح الدولة لنفسها بواسطة خفض البيروقراطية في الإقتصاد، وكذلك عن طريق تخفيف اللوائح الحكومية وإعادة تنظيم القطاع الخاص من خلال تحسين بيئة أعمال مواتية له.

2. **دراسة (Aspilaire) لسنتي 2011 و 2014، والتي جاءتا تحملان عنوان " الإقتصاد غير الرسمي في هايتي: تدابير الإقتصاد الكلي والآثار على PIB " و " الإقتصاد غيرالرسمي في هايتي : الأثر الظرفي _ الدوري على PIB"**. بالنسبة للدراستين فمضمونهما إنصب حول محاولة قياس حجم الإقتصاد غير الرسمي كنسبة مئوية من (**PIB**)، فمن خلال إستخدام طريقة **النمذجة الهيكلية** (**DYMIMIC**) المكونة من **11** متغيرة خلال فترة الدراسة (**2000 _ 2010**). النتائج المستخلصة من البحث قد دلت على أن نسبة الإنخفاض المسجلة في (**PIB**) لفترة الدراسة سببها بعض السياسات الحكومية المطبقة في نفس الفترة والتي هي نفسها تعتبر مؤشرات سببية (**شارحة**) للإقتصاد غير الرسمي ،وهذا التطبيق الصارم لهاته السياسات يؤدي إلى تنامي حجم الإقتصاد غير الرسمي، وإستحالة معرفة مساهمته في

(**PIB**) . إن نموذج (**Aspilaire**) نستخدمه في تبيان طبيعة التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في **الجزائر** الذي يأتي كما يلي.

الشكل (02 /02) : نموذج (PLS) المستخرج من دراستي (Aspilaire) لسنتي (2011 و2014)

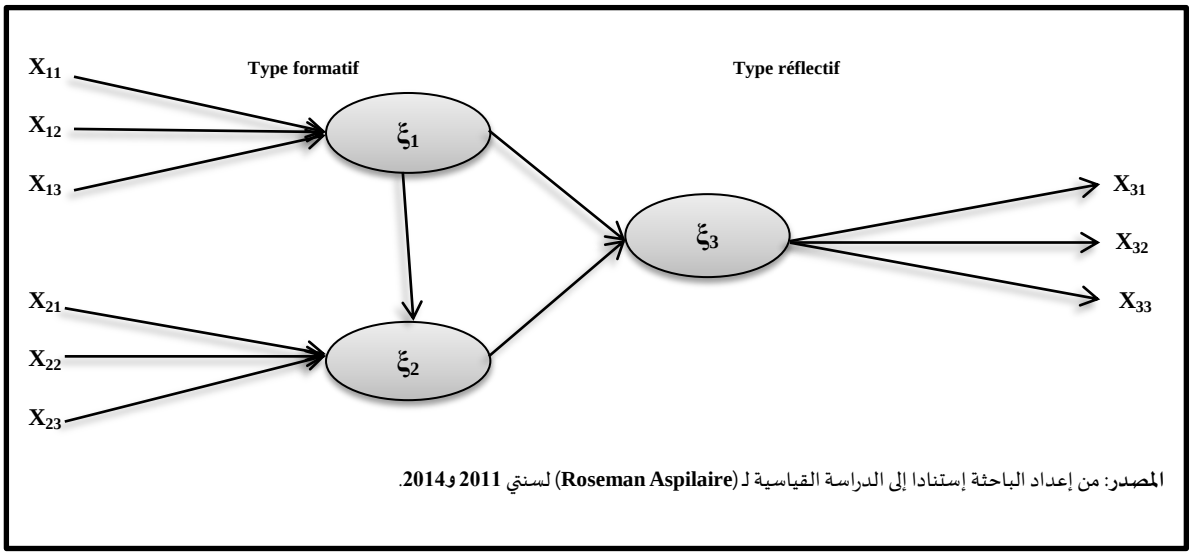

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى الدراسة القياسية لـ(**Roseman Aspilaire**) لسنتي **2011 و2014**.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة التي تناولت الأثر غير المباشر للاقتصاد غير الرسمي

في هذا المبحث سوف نتطرق لأهم الدراسات السابقة التي تناولت التأثير غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي كمتغير مستقل على متغيرات أخرى تابعة ، تلك الدراسات قد تناولت بعض النماذج النظريةالتي سنستخدمها في بناء نموذجنا القياسي والتي تأتي كما يلي:

1. **دراسة (Alain Maharaux, 1991)**، حيث جاءت تحمل عنوان "**سياسات التصنيع أو تنمية الإقتصاد غير الرسمي**". حيث وفقها، إن إمتلاك دولة **المالي** لنظام تصنيعي يحتوي على أربعة أنظمة جزئية وهي : الحبوب _ المحاصيل و الدهون الصناعية _ الفواكه والخضر _ المنتجات الحيوانية ، قد شكلت كلها جوهر وقوة التصنيع في **المالي** الذي ينبغي أن ينشأ النسيج الصناعي ،لكن مع ضرورة توفر بيئة مواتية التي هي من مسؤوليات الدولة. هنا (**Alain Maharaux**) في دراسته لسنة **1991** والتي جاءت تحمل **الطابع النظري**، قد قدم إفتراض خاص بتدعيم "**سياسات التصنيع**" في **المالي** ،والذي قد تمثل في: إلزامية دمج الشباب الخرجين العاطلين عن العمل بواسطة قنوات تقليدية للتجارة بغية

التحول من نظام إقتصادي سياسي يعتمد على المحسوبية إلى نظام إقتصادي يعتمد على خطة تصنيعية مفادها خلق مؤسسات قابلة للإستمرار إقتصاديا. إفتراض الدراسة كان مبني على ضرورة دمج "**الإقتصاد غير الرسمي**" الذي يحتوي على نسبة عمالة غير رسمية كبيرة (في **باماكو** بلغت العمالة غير الرسمية **200000** شخص تقريبا) في خطط وإستراتيجيات التصنيع في **المالي**، بإعتبار هذا القطاع (قطاع العمالة) المكمل الذي لا غنى عنه للقطاع التصنيعي لتشغيل الإقتصاد دون إحداث صراعات إجتماعية خطيرة. هذا الحل في نظره ليس سحريا، من أجل جعل الإقتصاد غير الرسمي يؤثر على سياسات التصنيع بما يمكنها من تحقيق الأهداف المنشأة من أجلها لابد من تنفيذ إستراتيجيات(**PME _PMI**) كمتغيرات وسيطية في الخطة، نتيجة الدراسة موضحة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (07 / 02) : أثر الاقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في دراسة (Alain Maharaux)

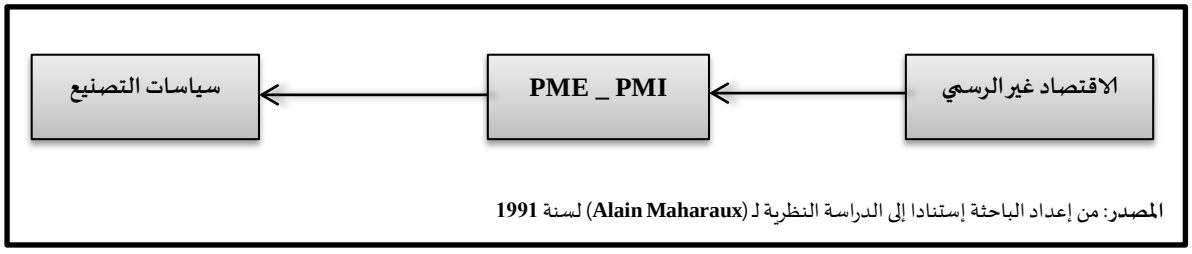

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى الدراسة النظرية لـ (**Alain Maharaux**) لسنة **1991**

2. دراسة (**Sérigne Aly Cissé Diene, 2001**)، جاءت تحمل **عنوان "القطاع غير الرسمي واللامركزية في ضوء إشراك الأمر الإداري _ السياسي للقدرات الذاتية: دراسة حالة مدينة سانت لويس"**. مضمونها يتمحور حول مدى أهمية ديناميكية القطاع غير الرسمي في تعزيز تنفيذ عملية اللامركزية من خلال مشاركة التنمية المحلية في مدينة **سانت لويس**. إن نتائج دراسة (**Diene**) لسنة **2001** قد أكدت على أنه في سياق الإقتصاد الكلي المتخلف لمدينة **سانت لويس** وبالرغم من التسهيلات الممنوحة للإقتصاد الرسمي، أظهرت على أن القطاع غير الرسمي قد رسخ مكانة بارزة في إقتصاد المدينة من خلال وصوله لتحقيق وظيفيتين أساسيتين: **أولها**، أن هذا القطاع الخفي قد تمكن من تحقيق إنتاجية لسلع والخدمات بنسبة **44,8%** من القيمة المضافة لكل الأنشطة الإقتصادية في تلك

المدينة، حيث أن مساهمته قد تمحورت في بنسبة **36,06%** من دخل المدينة في سنة **2000**، وهنا قد لعب هذا الإقتصاد دورا في تعبئة الموارد البشرية في أنشطة ذات مردودية عالية من خلال القيام بالتنمية المحلية وهذا ما نتج عنه الإستقلال المالي المسمى بـ " **اللامركزية**". **ثانيا**، أن القطاع غير الرسمي هو إستجابة بديلة للطلب الإجتماعي لسكان المدينة من خلال تلبيته للإحتياجات العائلية الأساسية. هنا، قد أظهرت الدراسة التي أجريت على مستوى الأسر والعائلات أن القطاع غير الرسمي يوفر أكثر وأفضل للإحتياجات من العمالة _ الدخل والإستهلاك النهائي من السلع والخدمات مقارنة بالقطاع الرسمي. إن المخطط النظري الموالي لهاته الدراسة سنستخدمه في تدعيم نموذج بحثنا.

الشكل (02/08) : علاقة الإقتصاد غير الرسمي باللامركزية في دراسة (Diene)

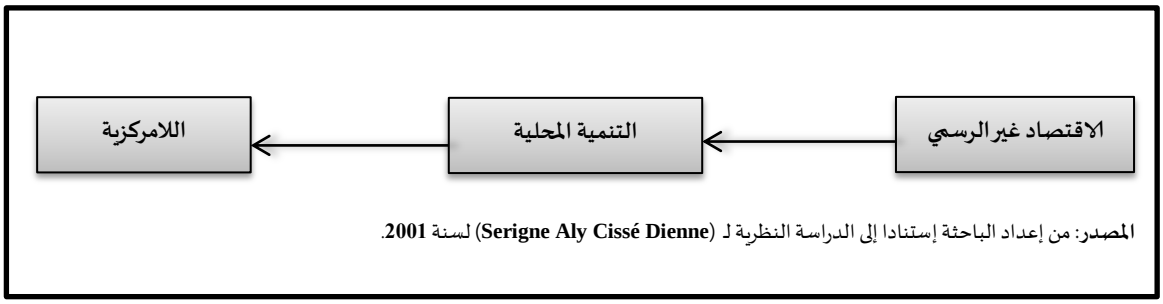

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى الدراسة النظرية لـ (**Serigne Aly Cissé Dienne**) لسنة **2001**.

3. مميزات وخصوصية موضوع الأطروحة

3.1. ما يميز بحثنا عن الدراسات السابقة

إنطلاقا من الدراسات السابقة المتناولة في هذا الفصل، حددنا النقاط الأساسية لبحثنا والتي من خلالها قمنا ببناء نموذج الدراسة. من خلال المحور الأول لهذا الفصل، قمنا بتحديد المتغيرات العاكسة والشارحة لنموذج الدراسة لكل من: سياسات التصنيع (كمتغير تابع) _ الإقتصاد غير الرسمي (كمتغير مستقل) _ الشراكة القطاعية في تمويل البنية التحتية (كمتغير وسيط)،أبرز تلك الدراسات كانت تتميز بطابع نظري بحث. أهم المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع في الجزائر إستنادا للدراسات السابقة لها هي: القيمة المضافة للصناعة _ القيمة المضافة للصناعة التحويلية _ القيمة المضافة للصناعة للفرد الواحد _ القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد _ الناتج المحلي الإجمالي _ الناتج المحلي الإجمالي للفرد

الواحد _ تكوين رأس المال الثابت _ تكوين رأس المال الثابت للفرد الواحد _ الصادرات المصنعة _ صادرات السلع التكنولوجية _ الإنفاق في البحث والتطوير _ عدد طلبات براءات الإختراع _ حجم العمالة في القطاع الصناعي _ الإستثمار الأجنبي المباشر _ حجم الإءتمان المحلي المقدم. أهم المتغيرات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي هي: معدل التضخم _ معدل العمالة النشيطة _ معدل البطالة _ الضرائب المباشرة _ الضرائب غير المباشرة _ الحقوق السياسية. أهم المؤشرات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية هي: الإنفاق العمومي في القطاع العسكري _ الإنفاق العمومي في القطاع التعليمي _ الإنفاق العمومي في قطاع المشاريع العمومية _ الإنفاق العمومي في قطاع الإسكان والتخطيط الحضري _ الإنفاق العمومي في قطاع السياحة والحرف الصناعية _ الشراكة القطاعية في تمويل القطاع الصحي _ الشراكة القطاعية في قطاع الإتصالات _ الشراكة القطاعية في تمويل قطاع المواصلات.

تبعا لما سبق، سنقوم بتحديد نموذج الدراسة الخاص ببحثنا وفقا لدراسة كل من : دراستي (**Aspilaire**) لسنتي (**2011 – 2014**) ودراسة (**Bounoua & All**) لسنة **2009**،اللتان من خلالهما سنشكل نموذج المعادلات الهيكلية (**MIMIC**)، الجانب المباشر للمعادلة الهيكلية. هاتان الدراستان كما سبق وأن أشرنا إليهما في المحور الثاني من هذا الفصل قد حددتا أثر الإقتصاد غير الرسمي على الناتج المحلي الإجمالي في **الجزائر** - هايتي(**الأثر المباشر**)، وخلصت بعدم إستحالة قياس تأثيره المباشر على (**PIB**)، استنادا لذلك سنقوم بإسقاط أثر الإقتصاد غير الرسمي على جميع المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع في الجزائر. **ثانيا** وفقا لدراسة (**Isabella Pouliot Cotnoir**) سنة **2011** والتي جاءت تحمل **الطابع النظري والكمي**، قد حددت كيفية تحقيق الإيجابي مابين "الإقتصاد غير الرسمي والتصنيع" من خلال إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي بواسطة تكثيف الإستثمار في **البنية التحتية**. **ثالثا** وفقا لدراسة (**Maharaux**) لسنة **1991**، فللإقتصاد غير الرسمي تأثير غير مباشر على سياسات التصنيع من خلال تفعيل العمالة غير الرسمية ودمجها في الإقتصاد، وذلك بإتاحة تسهيلات حكومية لإنشاء المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة (**PMI**) والصناعات الصغيرة والمتوسطة (**PMI**)، لكن الدراسة كانت تتميز **بطابع نظري** بحث، الدراسة الأخيرة كانت لـ (**Diene**) والتي قد حدد من خلالها التأثير غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على اللامركزية بوجود برامج التنمية المحلية كمتغير وسيطي (هي تحتوي نفس المتغيرات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية). تبعا لما سبق، نموذج بحثنا سيؤخذ الشكل الموالي :

الشكل (09 / 02) : نموذج الدراسة النظري إستنادا للدراسات السابقة

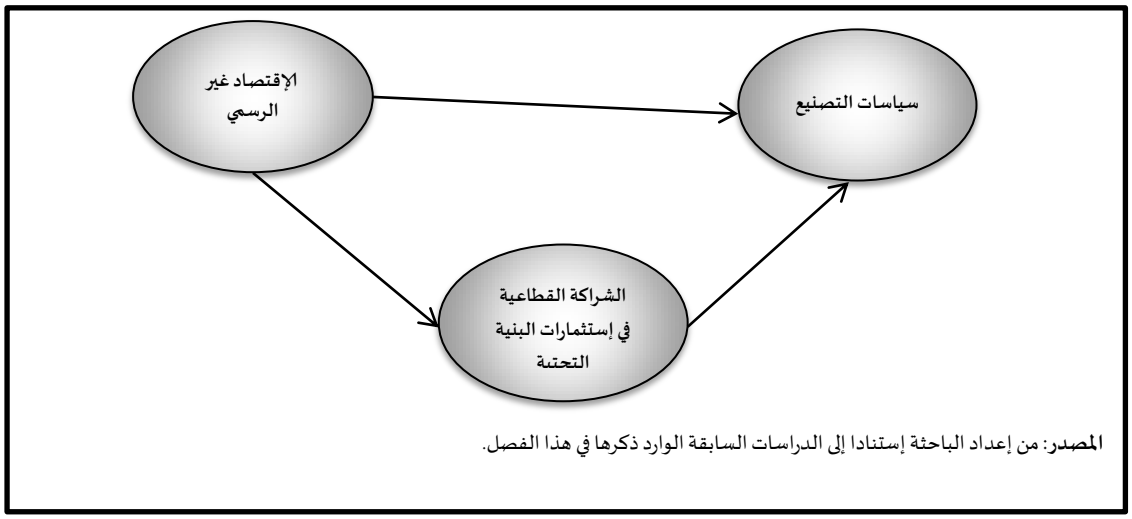

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى الدراسات السابقة الوارد ذكرها في هذا الفصل.

خاتمة

في المحور الأول من الفصل الثاني من الجزء الثاني للمذكرة تطرقنا فيه لذكر أهم الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات العاكسة والشارحة لكل من سياسات التصنيع _ الإقتصاد غير الرسمي _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية، حيث أن أغلب تلك الدراسات كانت تتميز بطابع نظري بحث. المحور الثاني من هذاالفصل، تطرقنا فيه لذكر أهم الدراسات السابقة التي تناولت التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد، حيث أن مجمل تلك الدراسات قد أوضحت إستحالة قياس التأثير المباشر للإقتصاد الخفي على الإقتصاد. المحور الأخير من هذا الفصل قد تناولنا فيه الأثر غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع، حيث أوضحت تلك الدراسات على إمكانية تأثير الإقتصاد غير الرسمي بصورة إيجابية على سياسات التصنيع بوجود متغيرات وسيطية القادرة على تعديل التأثير السلبي للتأثير الخفي للإقتصاد غير الرسمي إلى تأثير إيجابي. إن ذكر كل محددات المكونة أو العاكسة لكل من سياسات التصنيع و الإقتصاد غير الرسمي و الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية، كان لأجل بناء نموذج الدراسة الذي سنتطرق إليه في الجزء الأخير للمذكرة.

الجزء الثالث: سياسات التصنيع في الجزائر، تطور تاريخي ورؤية مستقبلية

الفصل الأول: التطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر (1970 – 2014)

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

الفصل الأول : التطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر (1970 – 2014)

تمهيد

المبحث الأول: التطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2014)

1. السياق التاريخي لتطور سياسات التصنيع في الجزائر قبل **1990**
2. السياق التاريخي لتطور سياسات التصنيع في الجزائر بعد **1990**
3. أهم نتائج إستراتيجيات التصنيع المتبناة في الجزائر قبل وبعد **1990**

المبحث الثاني: التطور التاريخي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2014)

1. السياق التاريخي لتطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر قبل **1990**
2. السياق التاريخي لتطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر بعد **1990**
3. أهم نتائج تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر قبل وبعد **1990**

المبحث الثالث: التطور التاريخي لإستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة خلال الفترة (1970 – 2014)

1. السياق التاريخي لإستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة قبل **1990**
2. السياق التاريخي لإستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة بعد **1990**
3. أهم نتائج تطور إستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة قبل وبعد **1990**

خاتمة

تمهيد

إن مسألة التصنيع في **الجزائر** في سياق معين من إقتصاد ريعي يمكن أن يفهم بشكل خاص من خلال تحليل مسار إستراتيجيات تصنيعية متبناة قبل وبعد **1990**، أي في ظل تبني الإقتصاد الموجه وفي ظل التوجه نحو إقتصاد السوق. في العديد من نماذج التنمية التي تبنتها العديد من البلدان النامية بغية الخروج من فخ الفقر والتخلف، قد لعب قطاع الصناعات التحويلية فيها دورا حاسما، فإمتلاك قاعدة صناعية وطنية هو في الواقع تحدي للإستقلال الإقتصادي والسياسي. تبعا لما سبق، بغية تحقيق إستقلال إقتصادي **للإقتصاد الجزائري** بعيدا عن التبعية الأجنبية، ينبغي تكييف كل الموارد **الرسمية وغير الرسمية** وكذا إعطاء الدور الحاسم **للقطاعين العام والخاص** في سبيل تحقيق ذلك الهدف الطموح (تحقيق أهداف سياسات التصنيع المرسومة). سنقوم بتحليل ذلك في ثلاثة محاور أساسية تأتي كما يلي.

المبحث الأول : التطور التاريخي لسياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2014)

في هذا المبحث سنقوم بإستعراض أهم التطورات التاريخية لسياسات التصنيع في الجزائر مع التطرق لأهم المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع خلال الفترة **1970 _ 2014** ،نوضحها في النقاط الموالية.

1. السياق التاريخي لتطور سياسات التصنيع في الجزائر قبل 1990

قبل البدء بدراسة التطور التاريخي للسياسات التصنيع في الجزائر قبل سنة **1990** لابد من التطرق إلى الخصائص التي يتميز بها الإقتصاد الجزائري. منذ عام **1959** أعتبر النفط والغاز المصدران المهيمنان على الإقتصاد حيث يمثلان ما يقارب **95%** من إجمالي قيمة الصادرات و **60%** من إجمالي الإيرادات الحكومية و**30%** من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذا تعتبر الجزائر من بين أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الإتحاد الأوروبي (**Algeria Economy, 2017**) . إضافة إلى ما سبق، الجزائر مع **2,4** مليون كيلومتر مربع تعتبر أكبر بلد في أفريقيا مع أكثر من مليوني كيلومتر مربع صحراء أو سهوب شبه قاحلة تمتد لغاية الجنوب، لكن البلد يحتوي أيضا على الشريط الخصب من الأراضي الصالحة للزراعة تتركز على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط. في عام **1962** قدر عدد السكان بحوالي عشرة ملايين نسمة (**Saad & Majumdar, 2005, p. 31**)، وفي سنة **2016** قدر عدد السكان بحوالي **40,4** مليون نسمة بزايدة مقدرة بـ **30,4** مليون نسمة(**Database, 2016,**) .

منذ الإستقلال أطلقت **الجزائر** مشاريع إقتصادية كبرى لإقامة قاعدة صناعية كثيفة، حيث أن الكثير من عائدات المحروقات ثم إستثمارها في مشاريع التنمية الإقتصادية، لكن بالرغم من تلك الإنجازات الهامة خصوصا في البنية التحتية (الطرق _ المصانع _ الطرق السريعة _ الجامعات،....إلخ) والتي قد أنشأ العديد منها بفضل مداخيل المحروقات والغاز فقد تخلل الإقتصاد الجزائري العديد من المراحل المختلفة من الإضطرابات التي لم يقدر على الخروج منها وكذلك لم يستطع إستخلاص دروس من الإخفاقات السابقة (**Chingnier, 2009, p. 07**) ، العديد من الخبراء أكدوا على أنها نتاج إنعدام الرؤية

الإستراتيجية للسياسة الإقتصادية المسطرة ، ففي الواقع لإجتناب عدم الإستقرار السياسي _ القانوني والإجتماعي حاولت الحكومة تبني منهج إقتصادي أقل إعتمادا على النفط والغاز (**Chingnier, 2009, p. 07**. ،هذه الفترة الزمنية (أي في ظل التوجه الإشتراكي) سنحاول إيجازها في مرحلتين متباينتين نظهرها على النحو التالي:

1.1. المرحلة الأولى (الإقتصاد المخطط _ Economie planifiée) (1962 – 1978): الفترة (**1962 – 1978**) من الإقتصاد الجزائري قد تميزت أساسا بتأميم القطاعات الرئيسية للإقتصاد وإنشاء الشركات المساهمة العمومية وإنشاء بنية صناعية وإستكمال المؤسسات العمومية (**Nacer, 2005, p. 28**. في سنة **1966** قد تم تأميم قطاع المناجم وشركات التأمين الأجنبية وتوقيع إتفاقية التعاون مع **فرنسا**، بينما سنة **1971** قد تميزت الفترة بتأميم المحروقات عندما إستحوذت الحكومة الجزائرية على **51%** من أصول الشركات النفطية الفرنسية الحاضرة على التراب الوطني، وفي نوفمبر من نفس السنة أطلقت الحكومة مشروع " **الثورة الزراعية** _ **La révolution Agraire**" و مشروع" **الإدارة الإشتراكية للمؤسسات** – **La gestion socialiste des entreprises (GSE)**" (**Goumeziane, 2003, p. 35**).

1.2. المرحلة الثانية (الأزمة وإعادة الهيكلة _ La crise et restructuration)(1979 – 1987) : خلال هاته الفترة ثم البدء بإعادة هيكلة الإقتصاد الجزائري نتيجة تفاقم الأزمة الإقتصادية النفطية الجزائرية عام **1986** إثر إنخفاض أسعار النفط الخام في منتصف **1985** والذي قد تسارع بشكل حاد سنة **1986**[1]، هاته الفترة قد تميزت بما يلي : مستوى الأسعار إلى أدنى مستوياتها _ الإختلالات الهيكلية للإقتصاد _ ركود إقتصادي وفشل في المخططات المنتهجة _ عجز في ميزان المدفوعات _ إرتفاع معدل التضخم _ إرتفاع حجم البطالة _ إرتفاع الديون ومعدل خدمتها _ إنخفاض أسعار النفط بـ **40%** قد أبطل الأوهام حول إمكانية القطاع الصناعي الجزائري في دعم القطاعات

[1] إن إنهيار أسعار النفط يكشف الضعف طويل الأجل في الدولة التي تعتمد بشكل مفرط على النفط والغاز مثل الجزائر.

الأخرى ،وهذا ما كشف مدى تبعية وهشاشة نظام مبني فقط على أداء قطاع النفط والغاز وترتب عنه زيادة الإعتماد على الخارج للحصول على الإحتياجات الضرورية من السلع والخدمات، معنى ذلك زيادة **التبعية للعالم الخارجي**. كنتيجة للظروف السابقة، إنتهجت **الجزائر** عدة تدابير من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية (**Antoine, 2009, p. 11 _ 18**).

1.3. أهم المؤشرات سياسات التصنيع في الجزائر في الفترة (1970 – 1990) : أبرز تلك المؤشرات نوجزها في المنحنيات البيانية الموالية مع شرح كل منها :

- **مؤشر تكوين رأس المال الثابث (CFC) في مقابل التصنيع (MVA) في الجزائر:** تبعا للمنحنى البياني أدناه رقم (**01 - 03**)، القيمة المضافة لتكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في مقابل القيمة المضافة للتصنيع (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **1990** قد تميزت بعدم التجانس المطلق، في الواقع ما يمكن ملاحظته أنه بالرغم من الإنفاق الضخم من رأس المال الموجه صوب الإستثمار الذي "قد يوجد على شكل وسائل الإنتاج التي تشمل : الأبنية والمنشآت _ الآلات والأجهزة _ الطاقة المحركة _ التجهيزات والمواد الأولية والتي تنتقل قيمته (رأس المال الثابت) إلى السلع المنتجة بصورة متفاوتة من خلال دورات تصنيعية و/أو انتاجية متعددة على شكل أجزاء" (**Sharma, 2006, pp. 02 - 04**) ،لم يقابله إرتفاع في القيمة المضافة للتصنيع والمتمثلة كما هو متعارف عنه في عمليات إنتاجية "التي تنطوي على إنتاج السلع والخدمات مثل : السيارات _ الكتب والملابس _ الأثاث والورق _..إلخ" (**Bosworh & Barly, 2014, p. 09**) في الجزائر خلال الفترة التخطيط المنتهجة . في هاته الفترة الزمنية، المبلغ المستثمر في شكل إجمالي تكوين رأس المال الثابت مابين (**1970** إلى غاية **1990**) قدر بـ **13.6** مليار دولار أمريكي في مقابل **5.2** مليار دولار

أمريكي والتي هي القيمة المضافة للصناعات التحويلية لنفس الفترة، قدرت الفجوة بينهما بـ **8.31** مليار دولار أمريكي والذي يمكن إعتباره خسارة لرأس المال المستثمر.

الشكل (01 - 03): تكوين رأس المال الثابت في مقابل التصنيع في الجزائر(1970 – 1990)

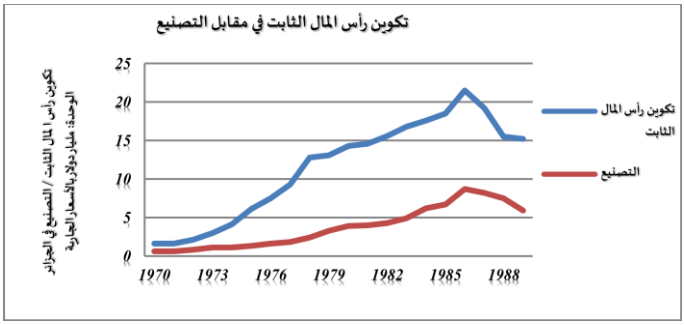

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الاحصائية الموالية :

The World Development Indicators. (**2016**). Fixed capital formation at (current prices US$ Dollars), Algeria **1970** to **2014**. **WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics/en/ algeria.cfc. Html.**

The World Bank. (**2016**). Manufacturing (value added), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.

هنا لابد من التوضيح بأن هاته الفترة قد تميزت بـ : فترة تشكيل جهاز إنتاجي وطني والإقتصاد الريعي (**1970** – **1979**) _ بداية من (**1980** – **1990**) التغيير في السياسة الإقتصادية إستجابة لإنخفاض أسعار النفط سنة **1986** والتي ولدت أزمة إقتصادية إستمرت لغاية **1990** (**OumElkheir, p. 01**). بالتالي أغلب الباحثين يعتبرون أن المبالغ التي قد ثم إنفاقها في تلك الفترة خصوصا بين سنتي (**1970** إلى **1979**) المراد منها هو خلق قاعدة إجتماعية.

- **مؤشر التصنيع (MVA) في مقابل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر**: تبعا للمنحنى البياني أدناه رقم (**02 - 03**)، القيمة المضافة للتصنيع (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في مقابل الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) خلال الفترة الممتدة من (**1970** إلى غاية **1990**) قد تميزت هي الأخرى بعدم التجانس المطلق. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصا خلال الفترة (**1970** – **1987**) هو مثير للإهتمام لكن قد تراجع بشكل ملحوظ بداية من سنة **1988** إلى غاية **1990** (الأزمة النفطية)، حيث يبين الشكل الموالي رقم (**02 - 03**) تراجع حصة الصناعات التحويلية (التصنيع) من الناتج المحلي الإجمالي، في مثل هاته الحالة حتى ولو كان الإقتصاد الجزائري مغلق مع عدم وجود منافسة أجنبية من الشركات الأجنبية من المحتم أن إنخفاض في التصنيع خلال الفترة (**1970** –

1990) يجب أن يقابله إنخفاض مماثل في حصة الناتج المحلي الإجمالي بنفس الوثيرة كي نتمكن من تفسيره على أنه إنعدام فعالية سياسة التصنيع المنتهجة خلال الفترة ،هنا التفسير الوحيد لإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي "الذي يعبر بالقيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي " (**pierre, 2012, p. 01**)، وهو مساهمة العائدات من صادرات المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت تغطيتها بـ **98%** من إجمالي الصادرات خلال نفس الفترة.

الشكل (02 - 03): التصنيع في مقابل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(1970 – 1990)

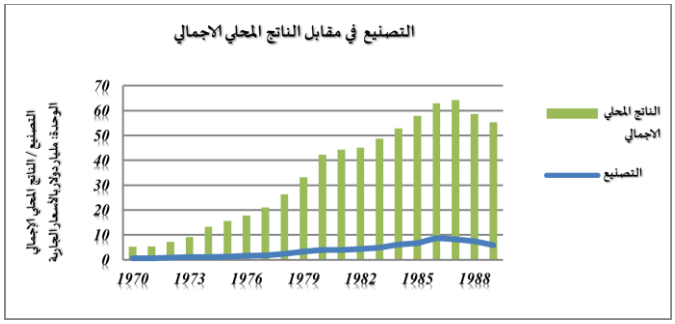

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الاحصائية الموالية :

The World Bank. (**2016**). Manufacturing (value added), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.

The world Bank. (**2016**). Gross Product (GDP), Algeria **1970** to **2014**. **WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria gdp. Html**.

نظرا لتراجع حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي، لابد لنا من توضيح النقاط الموالية، **أولا**: سبب تنامي الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (**1970 – 1987**) هو إرتفاع صادرات المحروقات، **ثانيا**: فشل السياسة التصنيعية المنتهجة من قبل الحكومة (**إستراتيجية الصناعات المصنعة**) في تفعيل قطاع التصنيع يعود سببه إلى : نقص الإستثمارات في سياسات دعم تكنولوجيا التصنيع التي تعتبر مفتاح نجاح إستراتيجية الصناعات المصنعة وفشل سياسات دعم قدات الشركات (الناشئة) غير القادرة على المنافسة، إضافة الى الإعتماد المتزايد لعائدات المحروقات في تشغيل القطاعات الإقتصادية خاصة قطاع التصنيع.

- **مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر (IDE) في مقابل التصنيع (MVA)** : المنحنى الموالي يوضح طبيعة العلاقة مابين القطاع التصنيعي والإستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية). الفترة (**1970** إلى غاية **1990**) قد عكست أهمية مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات بعد صدور قرار **1971** بإنفتاح هذا القطاع على الإستثمار الأجنبي المباشر (**Nation**

(**Unies, 2004, p. 06**. خلال هاته الفترة بالتحديد ثم توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التكرير _ التنقيب والإنتاج _ نقل النفط والغاز الطبيعي. بين سنتي (**1970** إلى **1980**) زاد نوعا ما نسبة تدفق (**IDE**) إلى قطاع المحروقات مع زيادة تنامي الإهتمام أكثر بالإستثمار في البنية التحتية للنفط والغاز نتيجة إرتفاع أسعار النفط والحظر المفروض على شركات النفط الكبرى لإمتلاك حقول النفط، حيث سمح ذلك بمعالجة النقص في الموارد المالية اللازمة لصيانة وتحديث قطاع المحروقات. مع ذلك، في هاته المرحلة أيضا الجزائر لم تسمح للشركات الأجنبية بالإنتاج مباشرة لمصلحتها الخاصة لكنها قد إستفادة من عقود مشاركة الإنتاج أو غيرها من عقود تقديم الخدمات مع سوناطراك (**Nation Unies, 2004, p. 07**) . كما هو موضح في الشكل الموالي ، قد إتسمت فترة **1980** بشبه غياب (**IDE**)، فالحكومات المختلفة في هاته الفترة كانوا مترددين حول أي تدخل أجنبي وقد شككوا في خطة إنتعاش النفط والغاز(**VALYD**) التي تضمنت برنامج إستثماري طموح جدا، هاته الشكوك قد أدت إلى شبه توقف للإستثمارات، لأن الإستثمار الجديد في (**IDE**) في قطاع الغاز والنفط لم يتم حضره بشكل صريح، ولم يتم تشجيعه بما فيه الكفاية، بالتالي هذا ما يوضح حقيقة أن جل الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر في تلك الفترة كانت تصب في قطاع المحروقات، وما يؤكد حقيقة عدم التجانس بين (**IDE**) و (**MVA**).

الشكل (03 - 03) : الإستثمارالأجنبي المباشرفي مقابل التصنيع في الجزائر(1970 – 1990)

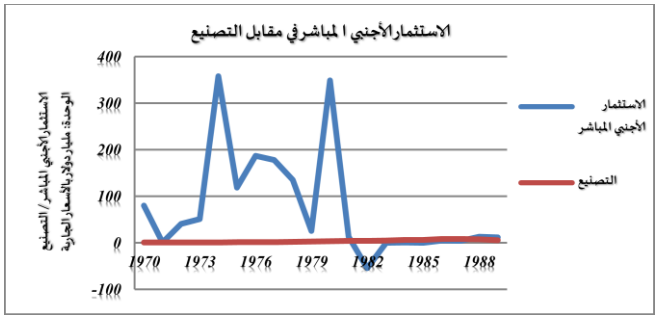

المصدر : من إعداد الباحثة إستنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

The World Development Indicators. (**2016**). Direct investment in reporting economy. **WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria fdi. Html**.

The World Bank. (**2016**). Manufacturing (value added), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.

النقاط التي يجب أن توّضح خلال هاته الفترة فيما يخص العلاقة القائمة ما بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع في الجزائر ،**أولا**: إستراتيجية التصنيع المنتهجة (**الصناعات المصنعة**) لم تهدف

إلى زيادة تدفقات (IDE) لتعزيز القطاع الصناعي بل هدفها هو تعزيز قطاع المحروقات الذي أعتبر المصدر التمويلي للإستراتيجية، **ثانيا**: الإستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة لم يسد الفجوة بين الإدخار والإستثمار لزيادة القدرة التصنيعية في البلاد والذي سيساعد على تنويع الإقتصاد **(Pieter, 2012, p. 31)**.

- **مؤشر الصادرات الصناعية (ME) في مقابل التصنيع في الجزائر (MVA)** : يمكن أن ينشأ التصنيع من خلال تدفق السلع _ رأس المال _ القوى العاملة، وفي المقابل لابد أن يخلق التصنيع سلعا موجة نحو التصدير. لكن، في نظر **(Jacques, 1981, p. 141)** أن البلدان النامية ومن بينها الجزائر على العموم تشكل صادراتها سوى نسبة قليلة من إجمالي صادرات البلدان وصادراتها الصناعية منخفضة جدا وهي كثيفة رأس المال والعمالة، بينما المنتجات عالية التكنولوجيا وذات التكلفة المنخفضة هي محتكرة من طرف البلدان الصناعية الكبرى. المنحنى الموالي يوضح طبيعة العلاقة القائمة مابين الصادرات الصناعية والتصنيع في الجزائر خلال الفترة **(1970 – 1990)** (الوحدة : مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية).

الشكل (04 – 03) : الصادرات الصناعية في مقابل التصنيع في الجزائر (1970 – 1990)

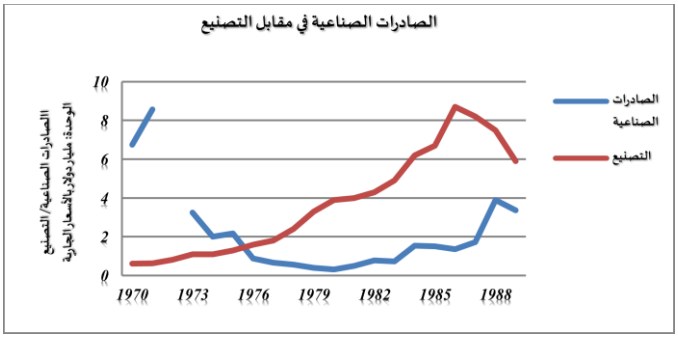

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

The World Development Indicators. (**2016**). Manufactures exports (%of merchandise exports),Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria me. Html**.

The World Bank. (**2016**). Manufacturing (value added), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.

خلال هاته الفترة **(1970 – 1990)** قدر متوسط الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الجزائر بـ (-3713, 3) مليار دولار أمريكي في مقابل متوسط التصنيع **(5,29)** مليار دولار أمريكي ،ما يعكس تراجع حصة الصادرات الصناعية في القيمة المضافة للتصنيع خلال الفترة. في نظر **(Mekarssi & Brika, 2016, p. 13)** من أن نسبة التغطية

الصادرات خلال السبعينات أقل من الواردات، ما يعني أن الواردات أيضا لم تدفع من الصادرات، وهذا يرجع أساسا إلى الزيادة المستمرة في معدل الإستثمارات _ إحتياجات السلع التجهيزية_ المواد الخام _ السلع الإستهلاكية المستوردة. أما بالنسبة لعامي **1974** و **1979** سجل متوسط قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات إنخفاضا بـ (**-1 ,603**) مليار دولار أمريكي في مقابل إرتفاع القيمة المضافة للتصنيع بـ (**2,2**)، السبب يرجع في تحسن نسبة التغطية الصادرات للواردات من (**1,6**) إلى (**1,17**) والناجم عن الزيادة في عائدات التصدير بسبب التسوية الأولى والثانية لأسعار النفط (القيمة المضافة للتصنيع خلال هاته الفترة هي دالة تابعة لعائدات صادرات المحروقات). بداية من **1980** إخفضت نسبة مؤشر التغطية، مقارنة بالفترة السابقة نتيجة إنخفاض عائدات الصادرات من المحروقات. خلال عاميّ **1983** و **1984** زادت نسبة تغطية الصادرات للواردات مرة أخرى من (**1,07**) إلى (**1,15**) بسبب الزيادة في الصادرات منها تغطية الصادرات الصناعية خارج المحروقات من (**0,734**) إلى (**1,547**) في مقابل الزيادة في القيمة المضافة للتصنيع من (**4,9**) إلى (**6,2**). أما في عام **1986**، سجل مؤشر التغطية انخفاضا حادا من (**1,03**) سنة **1985** إلى (**0,85**) سنة **1986**، يرجع أساسا إلى الإنخفاض في أسعار المحروقات حيث إنخفضت إلى النصف، مما أدى إلى الإنخفاض الكبير في إجمالي قيمة الصادرات. بعد الأزمة مباشرة، إرتفع مؤشر التغطية إلى (**1,17**) في عام **1987** ليقابله إرتفاع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى (**1,726**) مليار دولار أمريكي و إلى (**3,398**) مليار دولار أمريكي سنة **1988** (**Mekarssi & Brika, 2016, p. 14**)، يعزى هذا التحسن إلى إرتفاع أسعار المحروقات من جهة وإلى تحسن قيمة الصادرات خارج المحروقات من جهة ثانية ،وفي سنة **1989** إنخفضت قيمة التغطية بسبب إرتفاع الواردات خاصة المواد الغذائية.

- **مؤشر العمالة الصناعية – عدد طلبات براءات الإختراع – القيمة المضافة للفرد الواحد في قطاع التصنيع في مقابل التصنيع في الجزائر:** يرى (**UNIDO, 2013, p. 12**) بأن التغير الهيكلي في قطاع الصناعات التحويلية (**MVA**) يستند أساسا على محتوى تكنولوجي متزايد بالإضافة إلى إنخفاض

العمالة ورأس المال، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة القيمة المضافة لقطاع التصنيع، والعكس بالعكس تماما. في الجزائر خلال الفترة (**1970** إلى **1990**)، بالرغم من أن القيمة المضافة للفرد الواحد في التصنيع (دولار أمريكي بالأسعار الجارية) لا تزال تنمو عند إرتفاع دخل الفرد من **42** دولار أمريكي سنة **1971** إلى **241** دولار أمريكي سنة **1989**، فإن كل من القيمة المضافة للتصنيع وعدد طلبات براءات الإختراع تظهر إتجاهات مختلفة تماما تؤول نحو الإنخفاض (من **0,61** مليار دولار أمريكي سنة **1971** إلى **5,9** مليار دولار أمريكي سنة **1989**) و (من **14** طلب مقدم للحصول على براءات الإختراع سنة **1971** إلى **04** طلب سنة **1989**) يعكس ذلك في مدى إعتماد قطاع التصنيع في الجزائر في هاته الفترة على كثافة العمالة حيث تقدر العمالة من **375000** عامل سنة **1978** إلى **602000** عامل سنة **1989**(**UNIDO, 2013, p. 13**)، كل ما سبق موضح في الشكل الموالي :

الشكل (05 – 03): العمالة في القطاع الصناعي – عدد طلبات براءات الاختراع في مقابل التصنيع في الجزائر (1970 – 1990)

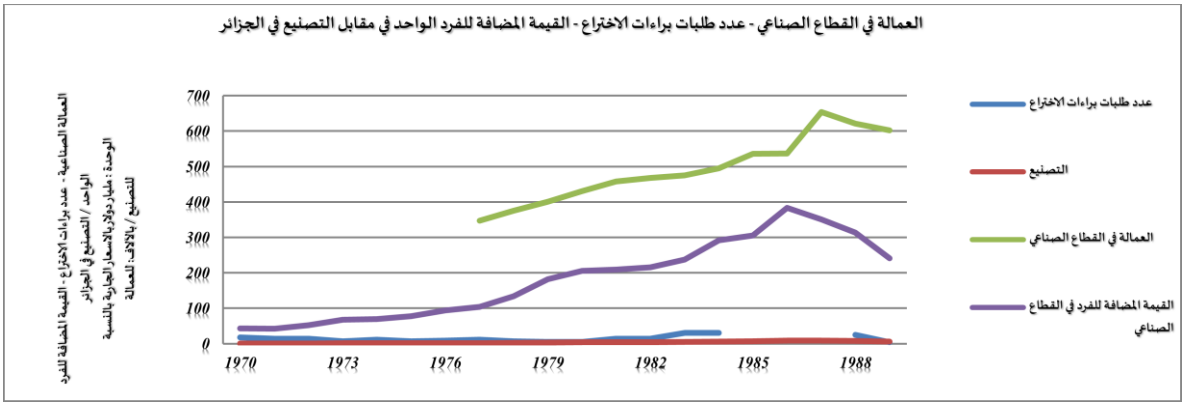

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية:

Répertoire des lois de finance en Algérie (**1962** à **2009**). L'emploi dans le secteur industriel.
Loi de finance dans les journaux officiels (**2010** à **2014**).
The World Bank. (**2016**). Patent applications, residents. Algeria. http://data.worldbank.org/indicator/IP.PAT.RESD?locations=DZ.
The World Bank. (**2016**). Manufacturing (per capita), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.

2. السياق التاريخي لتطور سياسات التصنيع بعد 1900

بداية من سنة **1990** نفذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الهيكلية تجسيدا للتحول نحو إقتصاد السوق (**L'économie de marché**) (**Thierry & Pierre, 1980, p. 475**). مع ذلك من **1990** إلى الوقت

الراهن لايزال الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على مداخيل المحروقات التي لا تزال تمثل المورد الرئيسي للدخل الوطني دون أن ينجح في تطوير **سياسية تصنيعية** قادرة على المنافسة دوليا **(Benabdallah, 2005, p. 02)**، خلال هاته الفترة (وفي ظل التوجه لإقتصاد السوق وإحتواء الأزمة) . بداية من سنة **2015** واجه الإقتصاد الجزائري صدمة خارجية شديدة ومن المرجح هي طويلة الأمد ما يستدعي إستجابة لتبني سياسية تصنيعية مثينة مبنية على ضبط أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية **(IMF, 2016, p. 02)**، سنحاول إيجاز كل ماسبق في مرحلتين متباينتين نظهرها على النحو الموالي:

2.1. المرحلة الأولى (الأزمة والخوصصة _ La crise et privatisation) (1988 – 1993): هناك العديد من الأسباب لإدخال عملية **الخوصصة** وإنتشارها في الجزائر،حيث تشمل تلك الأسباب في النقاط الموالية: تحسين الوضع المالي للحكومة وتخفيض العبء على الخزينة العمومية _ تعزيز قوى السوق والمنافسة وتحسين أداء المؤسسات الوطنية والتشجيع على توسيع نطاق الملكية التجارية. يمكن القول ،أن عملية الخوصصة في الجزائر قد بدأت منذ عام **1986** في أعقاب الإنخفاض الكبير في عائدات النفط وخطة التقشف الناجمة عن ذلك **(Saad & Majumdar, 2005, p. 40)** ،جاء أول إصلاح كبير في الشركات المملوكة من قبل الدولة (**SOEs**) في عام **1988** (القانون رقم **88 – 01**) حيث كان الهدف الرئيسي من هذا الإصلاح هو لإعادة التعريف بالعلاقة القائمة مابين الدولة وتلك الشركات (**SOEs**) والدور الذي يجب أن يلعبه كل طرف. هنا الهدف كان واضحا للسماح لتلك الشركات بأن تكون أكثر إستقلالية في أنشطتها وفي صياغة قراراتها، في حين قد ظلت الدولة هي المالك الوحيد لتلك الشركات. أما جميع الإجراءات الأخرى خلال تلك الفترة يمكن القول بأنها كانت صارمة حيث قد تمحورت حول: تخفيض قيمة العملة الوطنية _ ضبط الإنفاق الحكومي _ إمتصاص السيولة الزائدة (**كربالي، 2005، الصفحات 04 - 05**).

2.2. المرحلة الثانية (التحول لإقتصاد السوق_Le passage à l'économie de marché) (1994 _ الوقت الراهن): التحول الديمقراطي الذي يتبع **1988** قد تزامن مع صعوبة السيطرة على التوازنات الإقتصادية الخارجية، خصوصا عندما تحتّم تعامل الإقتصاد الوطني مع الأزمة التي تسبب فيها إنخفاض أسعار النفط (**1985 – 1986**)، وتبعا لذلك، قد أعتبر البرنامج الإنمائي عملية الإصلاح التي أتخذت خطوة بخطوة بداية من **1986** ليكون سنة **1988** كخيار صعب جدا وواضح للعب السوق الدور الأكبر في تخصيص الموارد، هنا (**PNUD**) قد رقى الجزائر إلى **الإقتصاد الإنتقالي**. بالتالي فأحداث **1988** – نتيجة الإنتخابات **1991** – فترة صعبة جدا من إنعدام الأمن التي تلت – الحصول على المساعدة المالية من (**FMI**) والتدابير المترتبة عن ذلك، قد عززت الحاجة الملحة للقيام بإصلاح (**Andreff, 2009, p. 41**)، وفي هذا فوصول المنظمات الدولية **لواشنطن** إلى الجزائر قد عكس في توجهها نحو التحرير والخصخصة، وبالتوازي مع خبراء من (**FMI**) قد تم تنظيم مشاورة دولية بشأن إعادة الهيكلة الصناعية من قبل (**PNUD**) ووزارة إعادة الهيكلة الصناعية ومشاركة (**MRIP**) في الجزائر. كل الخبراء المشاركين قد أدركوا الحاجة الملحة إلى إجراء إصلاحات كبيرة في الإقتصاد الجزائري (**Andreff, 2009, p. 41**). بداية من سنة **1994**، الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق قد دعم بإنخفاض قيمة الدينار الجزائري _ تحرير التجارة الخارجية _ تحرير الأسعار _ إعادة جدولة الديون الخارجية (**Goumeziane, 2003, p. 117**). بداية من **2002**، واجه الإقتصاد الجزائري صدمة إيجابية في شروط" **التبادل التجاري**" مما سمح له بأعادة الظهور كفاعل إقتصادي بعد التراجع الكبير لإقتصاده (أزمة النفط وتدعياتها) وذلك بإظهار خطتين هما: خطة الإنعاش الإقتصادي (**2002 – 2004**) و خطة دعم النمو الإقتصادي (**2005 – 2009**) بميزانية إجمالية قدرها : **180** مليار دولار.

2.3. أهم مؤشرات سياسات التصنيع في الفترة (1990 – 2014)

مؤشر تكوين رأس المال الثابت في مقابل التصنيع في الجزائر(1990 – 2014) : وفقا للمنحنى البياني رقم (**06 - 03**) مابين سنتي (**1990 – 2000**) عرف مؤشر تكوين رأس المال الثابت (**FCF**) إنخفاضا طفيفا، قدر الإنخفاض بـ **0.4** مليار دولار أمريكي في مقابل إنخفاض في قيمة التصنيع (**MVA**) لنفس الفترة بـ **3.8** مليار دولار أمريكي. إن نسبة الإنخفاض الطفيف في (**FCF**) هي تعكس إنخفاضا في قيمة رأس المال الموجه صوب الإستثمار في مختلف الأنشطة الإقتصادية، على غرار ذلك يعكس الإنخفاض في قيمة (**MVA**) إنخفاض في الأنشطة التصنيعية التي تؤول إلى مخرجات تصنيعية.

الشكل (06 – 03) : تكوين رأس المال الثابث في مقابل التصنيع في الجزائر(1990 – 2014)

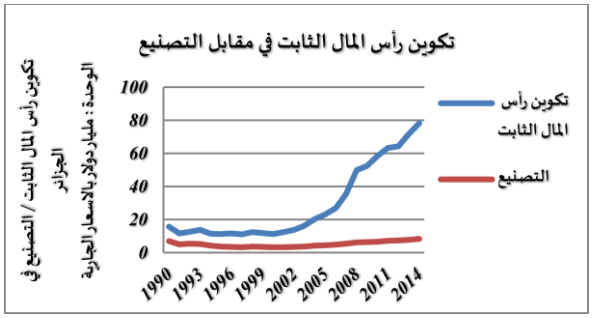

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الاحصائية الموالية:

The World Development Indicators. (**2016**). Fixed capital formation at (current prices US$ Dollars), Algeria **1970** to **2014**. **WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics/en/ algeria.cfc. Html.**

The World Bank. (**2016**). Manufacturing (value added), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.

بداية من (**2001** إلى **2014**) قدرت الزيادة في (**FCF**) بـ **65.5** مليار دولار أمريكي (مرتفعة) وهي ترجع أساسا إلى إرتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية في مقابل الزيادة الطفيفة جدا لقيمة(**MVA**) والمقدرة بـ **4.4** مليار دولار أمريكي.

- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في مقابل التصنيع في الجزائر(1990 - 2014) :** وفقا للمنحنى البياني الموالي رقم (**07 - 03**) شهد مؤشر التصنيع إنخفاضا حادا من سنة **1990** إلى غاية **2004**، حيث يقدر الإنخفاض بـ (**-2.2**)مليار دولار أمريكي) يقابله بيانات للناتج المحلي الإجمالي شهدت تراجع واضحا بداية من سنة **1991** وسرعان ما عاودت الإرتفاع سنة **2002** وكان هناك نمو كبير منذ ذلك الحين. الناتج المحلي الإجمالي يشمل أكثر من نشاط إقتصادي زيادة على التصنيع فليس بالضرورة أن يتحرك (**PIB**) وفقا للتصنيع ،بالتالي سلسة الناتج المحلي الإجمالي بداية من (**1990** إلى غاية **2014**) تتصرف بشكل مختلف تماما عن سلسة التصنيع (الصناعات التحويلية) في الجزائر. تبعا

لما سبق، يعتبر التصنيع المقياس القوي للقيمة المضافة للمصانع ، وعليه إنخفاض قيمته في الجزائر خلال الفترة (**1990** إلى غاية **2014**) يعكس هشاشة القطاع الإنتاجي الممثل بالمؤسسات المنتجة زيادة إلى غياب شبع تام للمصانع المنتجة في الجزائر على غرار المصانع المستخرجة للطاقة الأحفورية. في نفس تلك الفترة بالتحديد، شهد الناتج المحلي الإجمالي إنخفاضا وإرتفاعا، الإنخفاض إلى الإرتفاع كان ما بين (**1990** إلى غاية **2003**) وهي تعكس تراجع حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (من إلى **32.9** دولار أمريكي للبرميل الواحد).

الشكل (07 - 03): التصنيع في مقابل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(1990 – 2014)

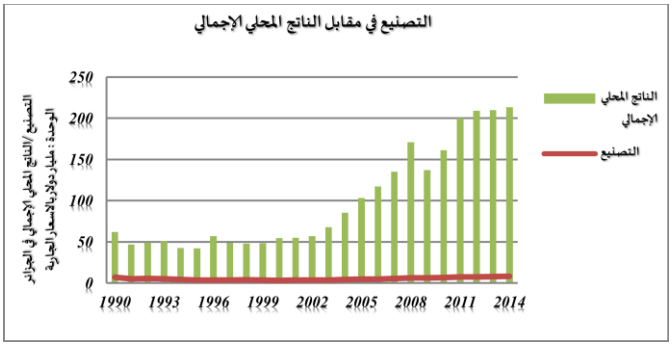

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الاحصائية الموالية :

The World Bank. (**2016**). Manufacturing (value added), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.

The world Bank. (**2016**). Gross Product (GDP), Algeria **1970** to **2014**. **WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria gdp. Html**.

إن الزيادة في الإرتفاع من (**2004** إلى **2014**) تعكس تزايد حصة النفط في الناتج المحلي الإجمالي (من **43.1** دولار أمريكي للبرميل الواحد إلى **179.9**دولار أمريكي للبرميل الواحد) **(Cotation du dinar algérien et réserves de change: reflets d'une économie rentiére, 2017)**.

- **مؤشر الإستثمار الأجنبي المباشر في مقابل التصنيع في الجزائر (1990 – 2014):** الفترة (**1990 – 2014**) قد تميزت بثلاثة مراحل : **المرحلة الأولى**، مابين (**1990 – 1995**) قد تميزت بغياب شبه تام للإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر الناجمة عن تدهور الإقتصاد من جراء إنخفاض أسعار المحروقات. كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (08 - 03) : الإستثمارالأجنبي المباشرفي مقابل التصنيع في الجزائر(1990 – 2014)

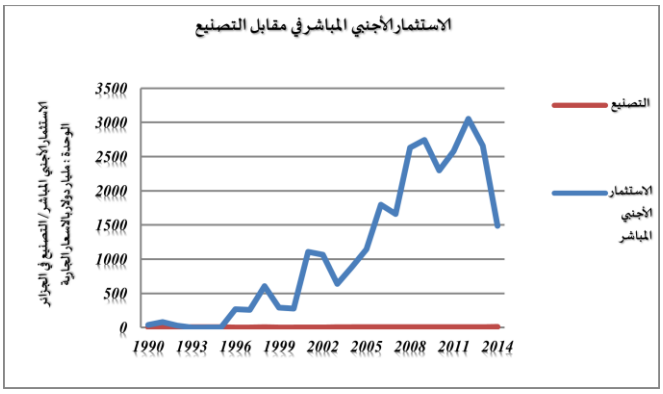

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الاحصائية الموالية :

The World Development Indicators. (**2016**). Direct investment in reporting economy. **WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria fdi. Html**.

The World Bank. (**2016**). Manufacturing (value added), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.

في **المرحلة الثانية**، مابين (**1996 – 2012**) شهد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر قفزة كبيرة (من **270** مليار دولار أمريكي سنة **1996** إلى **3052** دولار أمريكي سنة **2012**) في هاته الفترة تم تشجيع (**IDE**) إلى حد ما من قبل التشريع الضريبي الجديد الأكثر جاذبية وإطار دعم مؤسسي أنسب (قانون الإستثمار **1993** المعدل بموجب مرسوم **2001**). **المرحلة الثالثة**، مابين (**2012** إلى **2014**) تميزت بإنخفاض مفاجئ في تدفقات (**IDE**) الوارد إلى الجزائر (من **2661** مليار دولار أمريكي سنة **2013** إلى **1488** مليار دولار أمريكي سنة **2014**) يرجع سببه عند العديد من المحللين إلى هشاشة الإقتصاد الجزائري في مواجهة الأزمات الإقتصادية وإلى عدم اليقين السياسي للمستثمرين على مستوى عال من المخاطر الجيوسياسية(**UNCTAD, 2015**) .

- **مؤشر الصادرات الصناعية (ME) في مقابل التصنيع (MVA)**: من خلال الشكل الموالي الذي يبين طبيعة الصادرات الصناعية في مقابل التصنيع في الجزائر فيما يتعلق بالفترة (**1990 – 2014**)، إنخفض مؤشر التغطية (الصادرات / الواردات) من (**1,58**) عام **1991** إلى (**0,89**) عام **1993** الناجم عن الإنخفاض في قيمة الصادرات النفطية، أما نسبة الصادرات غير النفطية قد شهدت إرتفاعا ملموسا من (**2,181**) عام **1991** إلى (**3,468**) سنة **1993** يرجع السبب إلى تحرير التجارة الخارجية والإرتفاع ظل إلى غاية **1996**.

الشكل (09 - 03) : الصادرات الصناعية في مقابل التصنيع في الجزائر(1990 – 2014)

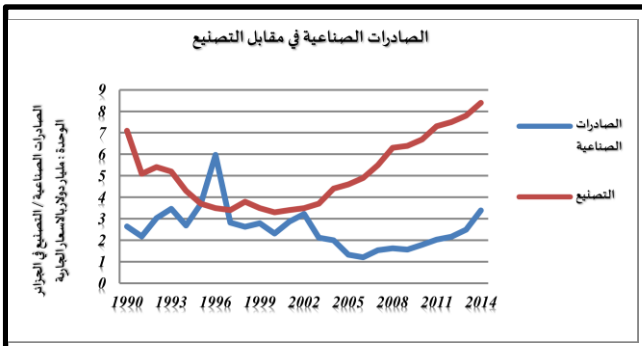

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

The World Development Indicators. (**2016**). Manufactures exports (%of merchandise exports),Algeria **1970** to **2014**. **WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics /en/Algeria me. Html**.

The World Bank. (**2016**). Manufacturing (value added), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics /en/Algeria mva. Html**.

بداية من **1996** إلى غاية **2014** سجل إنخفاض في قيمة الصادرات خارج المحروقات بـ (-**2,582**) ويرجع السبب إلى إرتفاع واردات السلع الصناعية في مقابل الصادرات (**Mekarssi & Brika, 2016, p. 15**). الشكل المقابل يوضح ذلك.

- **مؤشر العمالة الصناعية – عدد طلبات براءات الإختراع – القيمة المضافة للفرد الواحد في القطاع الصناعي في مقابل التصنيع في الجزائر (1990 – 2014)**: بداية من **1990** إلى غاية **2014**، شهدت القيمة المضافة للفرد الواحد في القطاع الصناعي إنخفاضا ملحوظا (من **282** دولار أمريكي سنة **1990** إلى **221** دولار أمريكي سنة **2014**) الذي يقابله إنخفاض في عدد العمال لنفس القطاع (من **282000** عامل سنة **1990** مقارنة بـ **626000** سنة **1989**) بإنخفاض مقدر بـ **344000** عامل، يرجع ذلك إلى برامج تطبيق الخوصصة في الجزائر والتي نتج عنها تسريح كبير للعمال في جل القطاعات الإقتصادية، في مقابل ذلك ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ إرتفاع طفيف في عدد طلبات براءات الإختراع (من **06** طلبات سنة **1990** إلى **118** طلب سنة **2013**) يرجع ذلك إلى نتائج تحرير التجارة الخارجية تبعا لتنفيذ شروط (**FMI**) والتوجه نحو إقتصاد السوق، أيضا خلال هاته الفترة شهدت القيمة المضافة للتصنيع إنخفاضا مستمرا (من **7,1** مليار دولار أمريكي سنة **1990** إلى **4,4** مليار دولار أمريكي سنة **2004**) وعاودة الإرتفاع (من **4,6** مليار دولار أمريكي إلى **8,4** مليار دولار أمريكي) هنا نلاحظ بأن القيمة المضافة للتصنيع قد نمت مقارنة بإنخفاض العمالة في القطاع الصناعي مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب مستدامة في إنتاجية العمل في جميع مستويات الدخل، أما الإنفاق في البحث

والتطوير خلال هاته الفترة فقد شوهد فقط بين سنتي **2001** و **2005** بما قيمته (**0,23** مليار دولار أمريكي إلى **0,066** سنة **2005**)، الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (10 - 03): العمالة في القطاع الصناعي – عدد طلبات براءات الإختراع/ الإنفاق في البحث والتطوير في مقابل التصنيع في الجزائر(1990 – 2014)

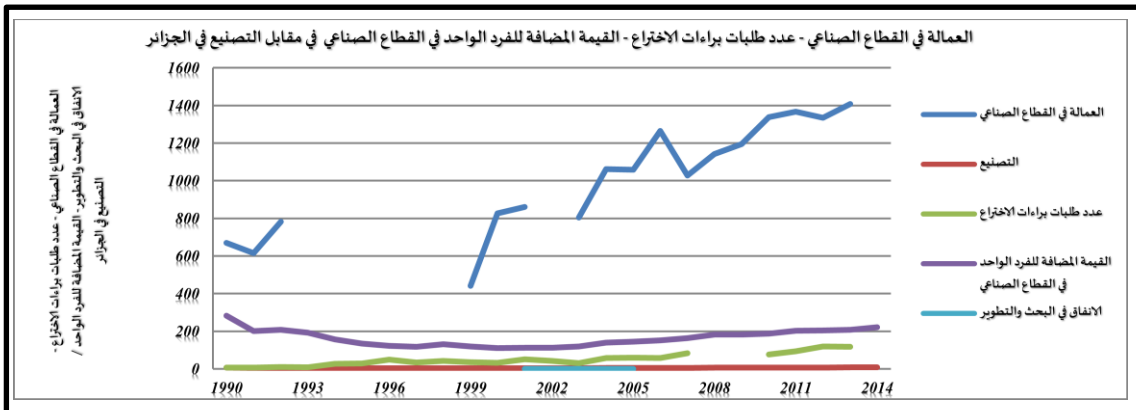

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

Répertoire des lois de finance en Algérie (**1962** à **2009**). L'emploi dans le secteur industriel.
Loi de finance dans les journaux officiels (**2010** à **2014**).
The World Bank. (**2016**). Patent applications, residents. Algeria.
http://data.worldbank.org/indicator/IP.PAT.RESD?locations=DZ.
The World Bank. (**2016**). Manufacturing (per capita), Algeria **1970** to **2014**.**WWW. Kushnirs.Org/macroeconomics _/en/Algeria mva. Html**.
The World Development Indicators (WDI). (**2016**). Research and Development Expenditure (% of GDP) in Algeria.

3. أهم نتائج إستراتيجيات التصنيع المتبناة قبل وبعد 1990

وفقا للمنحنيات البيانية السابقة التي توضح المتغيرات العاكسة لسياسيات التصنيع في الجزائر قبل وبعد سنة **1990**، إستخلصنا منها النقاط الموالية:

- قد خصصت الجزائر رأس مال ثابت (**FCF**) بغية دعم قطاع التصنيع كقاعدة تستند إليها بقية القطاعات الإقتصادية، لكن لم تساهم تلك الإستثمارات في تدعيم القاعدة التصنيعية حيث أن جل الإستثمارات التي ثم إفاقها كانت موجهة صوب بناء قاعدة إجتماعية (الزيادة في (**FCF**) في الجزائر لم يقابله زيادة مماثلة في (**MVA**))؛
- إنخفاض القيمة المضافة للصناعات التحويلية (**MVA**) قبل سنة **1990** خصوصا مع بداية سنة **1988** لم يقابله إنخفاض مماثل في (**PIB**)، حيث أن إرتفاع هذا الأخير كان ناتجا عن تغطية الصادرات

من المحروقات مانسبته **98%** من إجمالي الصادرات، أما بعد سنة **1990** سجلت القيمة المضافة للتصنيع (**MVA**) إنخفاضا مستمرا دام لغاية سنة **2014** والذي قابله إرتفاع في قيمة (**PIB**) والتي قد فسر أيضا بإرتفاع أسعار المحروقات ،وهذا مايعكس هشاشة قطاع التصنيع وسياسة التصنيع المنتهجة وعدم فعاليتهما في تدعيم الهيكل الإقتصاد الجزائري؛

- شهدت التدفقات من (**IDE**) الوارد إلى الجزائر تركزها فقط في قطاع المحروقات الذي يعتبر القطاع التمويلي الوحيد لدعم القطاعات الإقتصادية في البلاد، وهنا لم يكن لقطاع التصنيع أي فرصة في إجتذاب هذا النوع من الإستثمارات، والذي يعود سببه إلى إنعدام بيئة تصنيعية مواتية لذلك؛
- مؤشر الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات (**ME**) في الجزائر قد سجل تراجع حصته في القيمة المضافة للتصنيع، حيث يفسر تراجع الصادرات الصناعية إلى عدم إرتقاء السلع الصناعية الوطنية خارج قطاع المحروقات لمنافسة السلع الصناعية الأجنبية من جهة، وإلى كون أغلبية مخرجات القطاعات التصنيعية موجهة للسوق المحلية؛
- إعتماد القطاع التصنيعي في الجزائر على تكثيف كل من رأس المال والعمالة (**TE**) دون الإعتماد على نهج التطوير التكنولوجي (**RD**) و (**DB**) في مجال التصنيع، الذي سيقلل بدوره من حجم التكاليف الضخمة المصاحبة لإستخدام (**TE**) خلال الدورة التصنيعية في كلتا فترتي الدراسة (قبل وبعد **1990**).

المبحث الثاني : التطور التاريخي للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (1970 _ 2014)

في هذا المبحث سنقوم بإستعراض أهم التطورات التاريخية للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مع التطرق لأهم المتغيرات الشارحة (المكونة له) له خلال الفترة **1970 _ 2014**، نوضحها في النقاط الموالية.

1. السياق التاريخي لتطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر قبل 1990

قد عانت الجزائر كغيرها من البلدان النامية من إرتفاع حجم الإقتصاد غير الرسمي على مدى فترة طويلة من الزمن، حيث أن العديد من الباحثين حاولوا تقدير وتفسير الأسباب الكامنة وراء وجود هذا النوع من الأنشطة، إتفق جل هؤلاء الباحثين على أن تنامي هذا الإقتصاد يرجع لضعف الإطار المؤسسي وعدم كفاءة الإقتصاد والسياسات الإجتماعية المطبقة من طرف الحكومة خاصة بعد التحول نحو إقتصاد السوق (**Belarbi, 2014, p. 345**). حتى عام **1987**، كان الإقتصاد الجزائري مسطرا من طرف الحكومة (حالة تقديم الرعاية الإجتماعية) أين تميز بإحتكار شبه تام للأنشطة الإقتصادية من قبل الدولة، إلى جانب المغالاة في تحديد العملة وسعر الصرف الأجنبي الرسمي ما أدى إلى إتاحة ظروف مواتية للنمو السريع لأنشطة البحث عن الربح وإضفاء الطابع المؤسسي على الإقتصاد غير الرسمي. توج هذا الوضع بإنهيار سوق النفط، حيث شهد الإقتصاد الجزائري أزمة إقتصادية فادحة تسببت في زيادة واسعة النطاق في **الأنشطة السرية** التي يقوم بها الأفراد الفقراء من أجل البقاء وتلبية إحتياجاتهم الخاصة. بوجه عام هناك عدة أسباب لتشكيل محددات سببية شارحة **للإقتصاد غير الرسمي** في الجزائر والتي نوضحها في الشكل الموالي.

الشكل (11 - 03): المحددات الرئيسية لتشكل الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1970 – 1990)

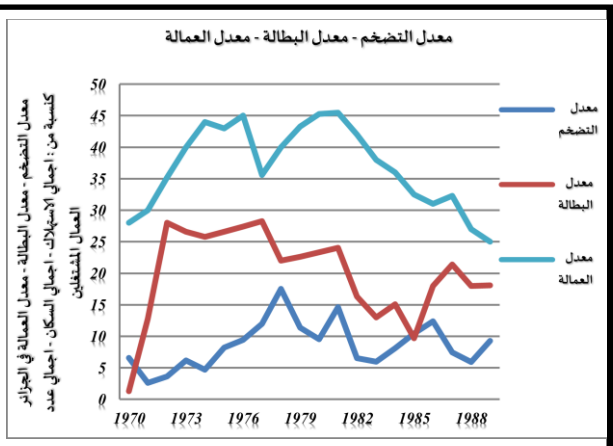

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

The World Bank Indicators. (**2016**). Inflation, Consumer prices (Annual %) in Algeria **1970** to **2014**. http://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ.

IMF World Economic Outlook (WEO). (**2016**). Taux de chômage percent of total Labor force en Algérie (**1970** à **2014**). **Ar.knoema.com/atlas/**

UNCTAD STATA. (**2016**). Employment rate in Algeria **1970** to **2014**. **Unctad_stat.unctad.org.**

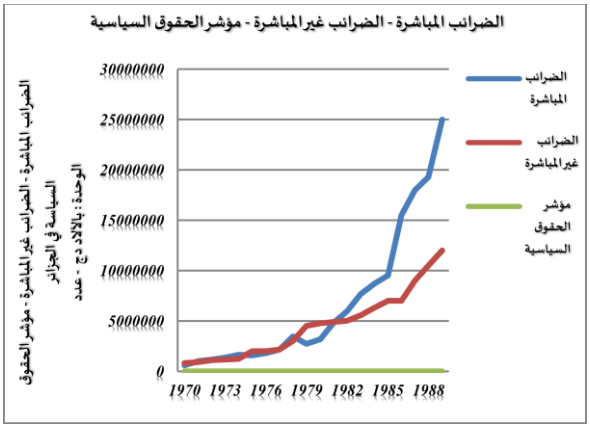

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

Répertoire des lois de finance en Algérie (**1962** à **2009**). Les impôts directs et indirects en Algérie.
Loi de finance dans les journaux officiels (**2010** à **2014**).

World Development Indicators. (**2016**). Political Rights in Algeria **1970** to **2014**. **Ar.knoema.com/atlas/**

إستنادا للشكل أعلاه، قد بلغ متوسط **التضخم** مابين (**1970 – 1990**) (**08,62%**)، هنا **التضخم** بدأ يرتفع بعد أول صدمة نفطية مما نتج عنه إرتفاع في أسعار الواردات وضغوط الطلب القوية في القطاع غير التجاري نظرا لعدم إنتظامه، إضافة إلى ماسبق، سجل عجز كبير في الميزانية الذي عولج من قبل الحكومة بإصدرا للسيولة بدون مقابل، مما تسبب في تدفقات نقدية هائلة. خلال هاته الفترة بالتحديد قد شهدت **الضرائب المباشرة** إرتفاعا ملحوظا بمتوسط (**24,41** مليون دج) يتبعها إرتفاع في **الضرائب غير المباشرة** بمتوسط (**11,18** مليون ج). ثم كبح الضغوط التضخمية في تلك الفترة عن طريق التحكم في الأسعار على نطاق واسع(**SCR, 2004**) . في المقابل، تميز **معدل البطالة**_خلال هاته الفترة، في إطار السياسات الإقتصادية للتنمية المنتهجة من طرف الدولة بإرتفاع هائل ، فمن (**1970 – 1972**) إرتفع **معدل البطالة** إلى أعلى مستوياته (من **1,2 %** إلى **28%**) و من جهة ثانية قدرت **نسبة المشتغلين** (كنسبة من إجمالي عدد السكان) لنفس الفترة (**30%** سنة **1970** إلى **25%** سنة **1989**) حيث أن نسبة الإنخفاض

مابين الفترتين قدرت بـ (05%) ، يرجع سبب إرتفاع **معدل البطالة** وإنخفاض **نسبة التشغيل** إلى سياسات تنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات مكثفة لرأس المال (**عبار و العابد، 2012، صفحة 176**) .بداية من (**1981 – 1985**) تراجعت **البطالة** بصفة معتبرة (من **24,03%** إلى **09,7%**) قابلها إنخفاض مماثل في **معدل العمالة** (من **45,5%** إلى **32,5%**). أما الفترة ما بين (**1985** إلى **1989**) عاود **معدل البطالة** إلى الإرتفاع (من **09,7**% إلى **18,1%**)، والذي قابله إنخفاض في **نسبة التشغلين** (من **32,5%** إلى **25%**) (**عبارو العابد، 2012، صفحة 176**).

2. السياق التاريخي لتطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر بعد 1990

سنة **1994** بالتحديد قد تم تنفيذ برنامج للتكييف الهيكلي في الجزائر والذي يهدف للتحول نحو إقتصاد السوق، لكن هاته البرامج أدت إلى تفاقم أداء معظم القطاعات ومنذ ذلك الحين شهد الإقتصاد الجزائري العديد من حالات عدم الإستقرار في مؤشرات الإقتصاد الكلي، من بينها تدهور سوق العمل الذي أثر على الدخل وعلى نوعية وكمية الوظائف التي ثم إنشاؤها. إضافة إلى ماسبق، لا توجد مؤسسات قوية في الجزائر والتي قد ينفذ من خلالها برامج للخوصصة إلى جانب ترشيد القوى العاملة في مختلف مستويات الحكومة بغية إستيعاب هؤلاء العاطلين عن العمل(**SCR, 2004**) . نتيجة لذلك، يعمل معظم الأفراد العاطلين عن العمل في الإقتصاد غير الرسمي من أجل تلبية إحتياجاتهم الخاصة، بسب شح مناصب العمل في الإقتصاد الرسمي، أين لم يجدوا عملا أو لأن عائداتهم لم تلب كل إحتياجاتهم لذلك إختاروا أسلوب الحياة البديلة هذه. الشكل الموالي يستعرض مؤشرات أسباب تشكل هذا النوع من الإقتصاد خلال الفترة (**1990 – 2014**).

الشكل (12 - 03) : المحددات الرئيسية لتشكل الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1990 – 2014)

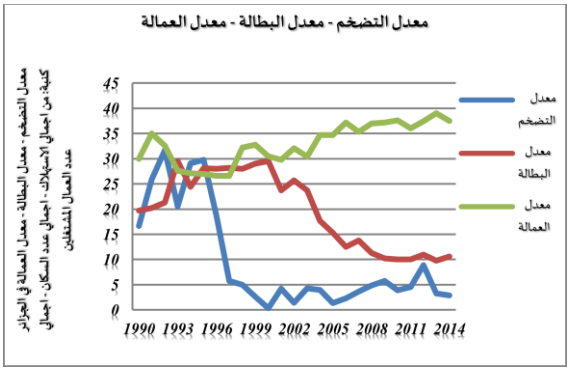

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

The World Bank Indicators. (**2016**). Inflation, Consumer prices (Annual %) in Algeria **1970** to **2014**. http://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ.

IMF World Economic Outlook (WEO). (**2016**). Taux de chômage percent of total Labor force en Algérie (**1970** à **2014**). **Ar.knoema.com/atlas/**

UNCTAD STATA. (**2016**). Employment rate in Algeria **1970** to **2014**. **Unctad_stat.unctad.org.**

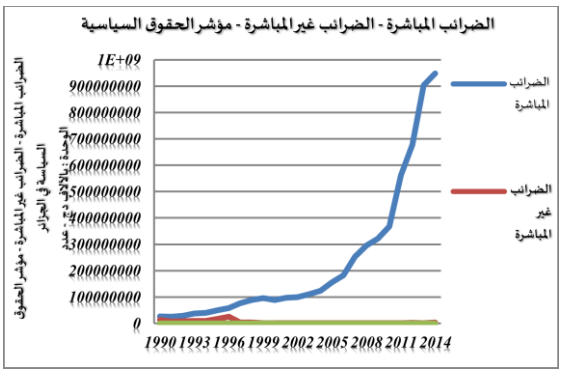

المصدر : من إعداد الباحثة استنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

Répertoire des lois de finance en Algérie (**1962** à **2009**). Les impôts directs et indirects en Algérie.
Loi de finance dans les journaux officiels (**2010** à **2014**).

World Development Indicators. (**2016**). Political Rights in Algeria **1970** to **2014**. **Ar.knoema.com/atlas/**

مابين (**1990 – 1991**)، أدت سياسة تحرير الأسعار في الجزائر الناجمة عن التخفيض الكبير لسعر الصرف إلى إرتفاع معدل **التضخم** بمتوسط (**21,27 %**). علاوة على ذلك، بين (**1992 – 1993**) أدت السياسة المالية التوسعية للسلطات لدعم النشاط الإقتصادي إلى الإرتفاع في عجز الميزانية، والذي قد عولج من خلال إنشاء النقود، ومع ذلك، إرتفاع متوسط معدل **التضخم** (**1992 – 1993**) بـ (**28,78 %**)، كذلك قد نتج عنه زيادة في قيمة تحصيل **الضرائب المباشرة** بـ (**08,2** مليون دج) أما **الضرائب غير المباشرة** شهدت هي الأخرى إرتفاعا طفيفا قدر بـ (**05** مليون دج). كان لبرنامج تثبيت الإستقرار عام **1994**، أثر طويل على **التضخم** حيث شتمل البرنامج على تخفيض كبير في قيمة العملة بـ (**50%**)(**SCR, 2004**) ، وفي هذا سجل معدل التضخم سنة **2014** بـ (**2,92 %**) (**Zaid, 2014, p. 02**). بداية من (**1990 – 1993**) شهد **معدل البطالة** إرتفاعا ملحوظا (من **19,7%** إلى **27,6%**) وواصل التضاعف إلى غاية **1999** بـ (**30,5%**) ،أما في المقابل ، قد عرفت **نسبة التشغيل** إنخفاضا مابين (**1990 – 1993**) بـ (**30%** إلى **27,6%**) وواصلت الإنخفاض إلى غاية سنة **1997** بـ (**28,2 %**)، يرجع السبب إلى تطبيق سياسة هيكلة

المؤسسات التي أدت إلى تفاقم إختلالات سوق العمل عبر الإرتفاع الكبير لنسبة البطالة والإستخدام الناقص لليد العاملة. بداية من (**1999** إلى غاية **2014**) عرف **معدل البطالة** إنخفاضا ملحوظا من (**30,5%** إلى **10,6%**) وشهدت **نسبة التشغلين** إرتفاعا ملموسا لنفس الفترة من (**32,8%** إلى **37,5%**)، حيث يرجع سبب إنخفاض **معدل البطالة** والزيادة في **نسبة التشغيل** إلى إنشاء الحكومة الجزائرية لوكالات دعم وتشغيل الشباب أبرزها: **ANEM _ ANSEJ _ ADS_ ANGEM** (**عبارو العابد، 2012، الصفحات 78 - 79**). في المقابل ذلك، مابين (**1999** إلى **2014**) شهدت **الضرائب المباشرة** إرتفاعا كبيرا بمتوسط قدر بـ(**851** مليون دج) يتبعها إرتفاع طفيف **للضرائب غير المباشرة** (**03,5** مليون دج).

3. أهم نتائج تطور الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر قبل وبعد 1990

وفقا للمنحنيات السابقة التي توضح المتغيرات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي في الجزائر قبل وبعد **1990**، إستخلصنا النقاط الموالية :

- تستند القوة الشرائية في الجزائر على أساس توزيع الدخل من النفط والغاز بشكل متزايد، حيث أن إنخفاض عائدات المحروقات سيؤدي حتما إلى تردي الأوضاع الإجتماعية وتذبذب الإستقرار الوطني. هنا بالتحديد مشكل التضخم (**INF**) الذي أساسه الإعتماد المتزايد على المداخيل الريعية، فالجزائر خلال فترتي الدراسة عانت من تضاعف الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك (مؤشر قياس معدل التضخم في الجزائر) بالرغم من سياسات الإعانات الإجتماعية المطبقة لدعم القدرة الشرائية للمستهلكين، في مقابل إنخفاض طاقاتها الإنتاجية الناجمة عن غياب شبه تام لقاعدة تصنيعية مثينة؛

- خلال فترتي الدراسة، شهدت قيمة تحصيل الضرائب المباشرة (**ID**) وغير المباشرة (**II**) إرتفاعا طفيفا في الجزائر دون أن يقابله إرتفاع جودة البنى التحتية[1]، هذا ما يسمح إستنادا للعديد من الدراسات السابقة التي سبق وأن تطرقنا إليها في الفصول السابقة إلى زيادة تنامي ظاهرة الإقتصاد غير الرسمي؛
- خلال فترتي الدراسة أيضا،بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية للقضاء على البطالة (**CH**)، بقيت معدلات البطالة مرتفعة جدا. من جهة ثانية، عرفت معدلات العمالة (**TE**) إنخفاضا وإرتفاعا طفيفا نتيجة تطبيق سياسات تدعيم تشغيل الشباب. هاتين الظاهرتين من بين أهم الأسباب تنامي الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر؛
- أما بالنسبة للمؤشر العام للحقوق السياسية (**PRI**) (هو مؤشر قد عوض في الدراسة بمؤشر الفساد في الجزائر)[2] ،فخلال الفترتين تركز بين (**6** و **7**) الذي يشير إلى غياب الحقوق القانونية والمدنية للمواطن، هذا ما يعكس تنامي الإقتصاد غير الرسمي الناتج عن الفساد الإداري والبريوقراطية وإنعدام الحرية.

المبحث الثالث : التطور التاريخي لإستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة خلال الفترة (1970 – 2014)

في هذا المبحث سنقوم بإستعراض أهم التطورات التاريخية للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية،مع التطرق لأهم المتغيرات الشارحة (المكونة له) خلال الفترة الممتدة من **1970 _ 2014**، نوضحها في النقاط الموالية :

1. السياق التاريخي لتطور الإستثمارت البينة التحتية العامة والخاصة قبل 1990

إن التمويل في إطار **الشراكة مابين القطاعين العام والخاص** في الجزائر كان لغرض محدد وهو تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع **البنية التحتية** العامة، حيث يتم ذلك من خلال مشغلين عمومين أو

[1] إن الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يتم تحصيلها من قبل الدولة تستخدم أساسا في الإنفاق على البنى التحتية: الطرق المدارس والمستشفيات والمتنزهات والحدائق والغابات، والغاية هنا من دفع تلك الضرائب سواءا كانت مباشرة أو غير مباشرة هو مشاركة جميع المواطنين في هاته العمليات.

[2] مؤشر الحقوق السياسية هو مؤشر يعكس العديد من المؤشرات أبرزها مؤشر الفساد – مؤشر الحقوق المدنية – مؤشر حقوق الإنسان.

خواص وبالأخص الجزائريين للإستفادة من عائدات الإستغلال لهذه البنى التحتية، وذلك بجذب مصادر تمويل بديلة في الموازنة العامة للدولة _ وضع ديناميكية القطاع الخاص في مجال الخدمة العامة _ إتاحة أفضل سيطرة على المشاريع من حيث التكلفة والوقت _ تعظيم الإستفادة وذلك بتقاسم المخاطر بين الشركاء (**Telidji, 2015, p. 05**). بداية من سنة (**1970** إلى غاية **1990**)، يمكن وصف **الإستثمار في البنية التحتية** في الجزائر بالميزات التالية: القدرة التمويلية الإحتكارية من طرف الدولة _ مشاركة قليلة جدا للقطاع الخاص فيها وبالأخص في القطاعات الموالية: (**الإنفاق في القطاع العسكري - الإنفاق في القطاع التعليمي – الإنفاق في قطاع المشاريع العمومية – الإنفاق في قطاع الإسكان والتخطيط الحضري – الإنفاق في قطاع السياحة والحرف الصناعية**[1]) وتوجد مساهمته في القطاعات الموالية فقط (**الإنفاق في القطاع الصحي – الإنفاق في قطاع الإتصالات – الإنفاق في قطاع المواصلات**) (**Benabdallah, nd, p. 07**). من خلال الشكل رقم (**13 - 3**)، قدرت أكبر مساهمة للقطاع العام في مشاريع البنية التحتية في **قطاع التعليم** (من **490** مليون دج سنة **1970** إلى غاية **19.360** مليون دج سنة **1990**) _ يليها **القطاع العسكري** بزيادة مقدرة بـ (**6.010** مليون دج) _ في المرتبة الثالثة **قطاع السياحة والحرف الصناعية** بزيادة مقدرة بـ (**140,988** مليون دج) _ في المرتبة الرابعة **قطاع الإسكان والتخطيط_الحضري** بزيادة مقدرة بـ (**181,113** مليون دج) _ أما **قطاع المشاريع العمومية** قد شهد إنخفاضا ملحوظا مقدر بـ (-**69,336** مليون دج). أما مساهمة **القطاع الخاص** في مشاريع البنى التحتية قد ظهرت في ثلاثة قطاعات إلى جانب مساهمة **القطاع العمومي** كما يلي: **مساهمة القطاعين العام والخاص في قطاع الصحة خلال الفترة (1970 – 1990)** قدرت بزيادة (**3596,569** مليون دج) _ **مساهمة القطاعين العام والخاص** خلال نفس الفترة في _ **قطاع الإتصالات** إنخفضت بـ (-**28** مليون دج) _ **مساهمة القطاعين العام والخاص في**

[1] نظرا لكون القطاع العمومي هو المستحود على الغالبية العظمى للتمويل في تلك القطاعات المذكروة أعلاه والموضحة في الشكل رقم (**13 - 3**)، قد إستحال جمع إحصائيات عن مساهمة القطاع الخاص في تمويل تلك القطاعات في الجزائر مع أن مساهمة القطاع الخاص في تلك القطاعات موجودة فعليا ولكن ضئيلة جدا، وبالتالي إضطررنا إلى تسمية تلك النفاقات بـ: الإنفاق العمومي على القطاع العسكري – الإنفاق العمومي على القطاع التعليمي – الإنفاق العمومي على المشاريع العمومية – الإنفاق العمومي على التخطيط والإسكان الحضري – الإنفاق العمومي على السياحة والحرف الصناعية، من جهة ثانية يمكن القطاع الخاص أن يظهر في تلك المشاريع كمسير لها وليس ممولا لها.

قطاع المواصلات قدرت بزيادة (**64,24** مليون دج). لكن في مقابل كل تلك الإسهامات التمويلية من طرف القطاعين العام والخاص في إستثمارات البنية التحتية، لم تقدر الجزائر على دعم النمو الإقتصادي من خلالها، ذلك كون أن البنى التحتية بالنسبة للعديد من الباحثين في المجال يرونها العنصر الذي يمكن أن يعزز النمو الإقتصادي.

الشكل (13 - 03) : الإنفاق العمومي والخاص على إستثمارات البنية التحتية في الجزائر(1970 - 1990)

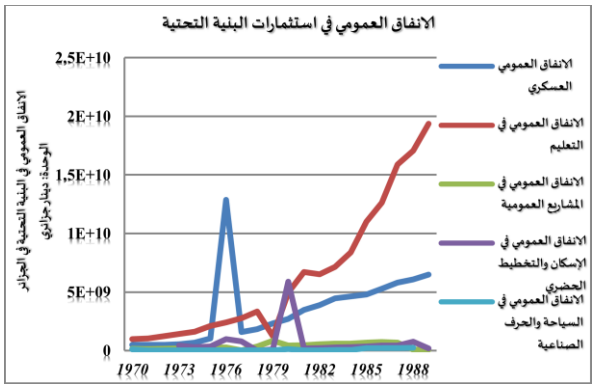

المصدر : من إعداد الباحثة إستنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

Répertoire des lois de finance en Algérie (**1962** à **2009**).Les dépenses publiques dans les infrastructures en Algérie.
Loi de finance dans les journaux officiels (**2010** à **2014**).

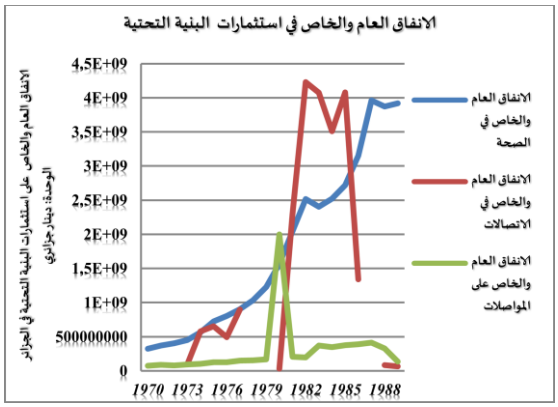

المصدر : من إعداد الباحثة إستنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية:

Répertoire des lois de finance en Algérie (**1962** à **2009**).Les - dépenses publiques dans les infrastructures en Algérie.
Loi de finance dans les journaux officiels (**2010** à **2014**).
World Development Indicators. (**2016**). Private expenditure on health (PrTHE) as % of the % total health expenditure in Algeria.
http://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.ZS
World Development Indicators. (**2016**). Investment in transports with private participation (current US$) in Algeria.
http://data.worldbank.org/indicator/IE.PPI.TRAN.CD?locations=DZ
World Development Indicators. (**2016**). Investment in Telecoms with private participation (current US$) in Algeria.
http://data.worldbank.org/indicator/IE.PPI.TELE.CD?locations=DZ

2. السياق التاريخي لتطور إستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة بعد 1990

منذ أواخر الثمانيات وبداية التسعينات، قد أدركت الحكومة الجزائرية عدم قدرة القطاع العام وحده على تلبية الإحتياجات المتزايدة الإقتصادية والإجتماعية الضرورية للبلد، ومن أهم النتائج المستخلصة هي اللجوء إلى القطاع الخاص كضرورة حتمية للتوجه نحو إقتصاد السوق (**Korichi, 2013, p. 01**). لكن، أغلب القطاعات البنى التحتية خلال الفترة (**1990 – 2014**) ظل المساهم الأكبر فيها هو القطاع

العمومي كما هو موضح في الشكل أدناه، أما **القطاع الخاص** فقد ظهر فقط في القطاعات الموالية: **الإنفاق العام والخاص في الصحة _ الإنفاق العام والخاص في الإتصالات _ الإنفاق العام والخاص في المواصلات** لكن بنسبة ضئيلة جدا. قدرت مساهمة القطاع العمومي خلال الفترة (**1990 – 2014**) في كل من: **القطاع العسكري** بـ (**947,826** مليار دج) _ **قطاع التعليم** بـ (**666,782** مليار دج) _ **قطاع المشاريع العمومية** بـ (**17,081** مليار دج) _ **قطاع الاسكان والتخطيط الحضري** بـ (**19,419** مليار دج). القطاعات المدعمة من طرف القطاعين العام والخاص تقدر مساهمتها خلال هاته الفترة : **قطاع الصحة** بـ (**2,624** مليار دج) _ **قطاع الإتصالات** بـ (**100,303** مليار دج) _ **قطاع المواصلات** بـ (**12,538** مليار دج).

الشكل (14 - 03):الإنفاق العمومي والخاص على إستثمارات البنية التحتية في الجزائر(1990 – 2014)

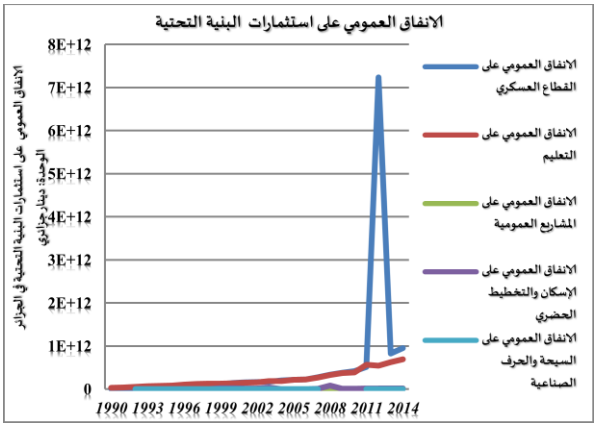

المصدر : من إعداد الباحثة إستنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

Répertoire des lois de finance en Algérie (**1962** à **2009**).Les dépenses publiques dans les infrastructures en Algérie.
Loi de finance dans les journaux officiels (**2010** à **2014**).

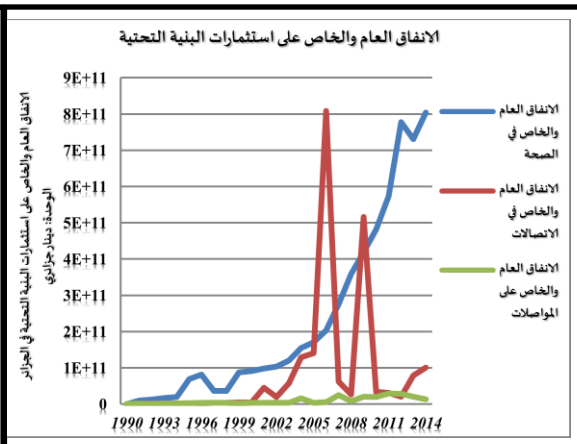

المصدر : من إعداد الباحثة إستنادا إلى المصادر الإحصائية الموالية :

Répertoire des lois de finance en Algérie (**1962** à **2009**).Les - dépenses publiques dans les infrastructures en Algérie.
Loi de finance dans les journaux officiels (**2010** à **2014**).
World Development Indicators. (**2016**). Private expenditure on health (PrTHE) as % of the % total health expenditure in Algeria.
http://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.OOPC.ZS
World Development Indicators. (**2016**). Investment in transports with private participation (current US$) in Algeria.
http://data.worldbank.org/indicator/IE.PPI.TRAN.CD?locations=DZ
World Development Indicators. (**2016**). Investment in Telecoms with private participation (current US$) in Algeria.
http://data.worldbank.org/indicator/IE.PPI.TELE.CD?locations=DZ

3. أهم نتائج تطور إستثمارات البنية التحتية العامة والخاصة قبل وبعد 1990

وفقا للمنحنيات السابقة التي توضح المتغيرات الشارحة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية في الجزائر قبل وبعد **1990**، إستخلصنا النقاط الموالية :

- إن تحليل التجربة الجزائرية في الإستثمار سواءا العام أو الخاص خلال الفترة (**1970 – 2014**) يكشف عدة مفارقات، يتمتع الإقتصاد الجزائري بكثلة المنفق العام في تمويل أغلب أنشطة البنية التحتية؛
- خلال فترة الدراسة، ظهر القطاع العام كمستحوذ على الجزء الأكبر للأنشطة التمويلية للبنى التحتية وبالتحديد : القطاع العسكري (**DMP**) – القطاع التعليمي (**DEP**)– قطاع الأشغال العمومية (**DTP**) – قطاع الإسكان والتخطيط الحضري (**DHUP**) – قطاع السياحة والحرف الصناعية (**DHTP**)؛
- خلال فترة الدراسة أيضا، قد ظهر القطاع الخاص مشاركا للقطاع العام في تمويل أنشطة البنى التحتية وبالتحديد: قطاع الصحة (**PPPH**) – قطاع الإتصالات (**PPPC**) – قطاع المواصلات (**PPPT**).

خاتمة

الفصل الأول من الجزء الأخير للمذكرة قسمناه هو الآخر لثلاثة محاور أساسية، وقد تناولنا في كل محور التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة. بالتطرق للتطور التاريخي للمتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع، قد توضح لنا بأن الجزائر وبالرغم من كل البرامج والإصلاحات المطبقة قبل وبعد **1990** لم تستطع تفعيل قطاع التصنيع ولازالت تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات. بالتطرق للتطور التاريخي للمتغيرات الشارحة للإقتصاد غير الرسمي قد لاحظنا بأن هناك العديد من العوامل التي تساهم في تنامي هذا الإقتصاد في الجزائر أبرزها: عامل التضخم والبطالة. أما في المحور الأخير من هذا الفصل، ومن خلال التطرق للتطور التاريخي للشراكة القطاعية في تمويل إستثمارات البنية التحتية قد لاحظنا إستحواذ القطاع العمومي على جل التمويلات الموجهة صوب قطاعات البنية التحتية على حساب القطاع الخاص الذي ظهر مساهما للقطاع العام بالفعل في ثلاثة قطاعات فقط، وبمساهمة ضئيلة جدا في القطاعات الأخرى والتي لم نستطع جمعها إحصائيا. الفصل الموالي والأخير من المذكرة (الفصل التطبيقي)، سنخصصه لدراسة أثر الإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الشراكة القطاعية في تمويل برامج البنى التحتية كمتغير وسيطي في الجزائر خلال فترة الدراسة (**1970 – 2014**).

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد

المبحث الأول: نموذج الدراسة

1. مبررات إستخدام نموذج (**MIMIC – PLS**)
2. إختبار متغيرات النموذج القياسي
3. وصف نموذج (**MIMIC – PLS**)

المبحث الثاني: النمذجة القياسية

1. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
2. التقييم القياسي للنموذج البحثي الإنطباعي والتكويني

المبحث الثالث: دراسة معاملات المسار (التقييم الهيكلي لنموذج الدراسة)

1. التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع
2. التأثير غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع
3. إختبار الفرضيات

خاتمة

تمهيد

رغم الجدل الشديد في الدراسات التي تناولت الإقتصاد غير الرسمي حول العالم مهما كان مضمونها، لعب الإقتصاد غير الرسمي فيها دورا مؤثرا في جوانب حساسة من الإقتصاد. إن توفير فرص عمل _ وإكتساب الخبرة والكفاءة في شتى المجالات _ تقليص حجم البطالة وتدني مستوى الفقر _ ....إلخ، كلها تعتبر عوامل إيجابية لنشوء الإقتصاد غير الرسمي في إقتصاديات البلدان النامية وحتى في البلدان المتقدمة. في إطار دراستنا لمدى تحقق أهداف سياسات التصنيع في الجزائر، إخترنا الإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية في سبيل تحقيق أهداف سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (**1970** إلى غاية **2014**).

منهجيا، لحل هذه الإشكالية، نستخدم النمذجة القياسية لتحديد المتغيرات الشارحة لهاته الظاهرة، وذلك بإستخدام المعادلات الهيكلية (طريقة **MIMIC**) وهذا لمعرفة أثر الإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع، بإعتباره إستراتيجية من بين أهم إستراتيجيات التصنيع، وذلك مع إدخال الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كمتغير وسيط ،حيث يعتبر هذا النهج هو النهج المتبع في دراستنا التطبيقية، في سبيل الوصول إلى إحدى الفرضيتين. بالتالي، الفصل الأخير من الجزء الأخير للأطروحة هو لتبيان طبيعة تفاعل الإقتصاد غير الرسمي مع الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية، ومدى تأثير هذا التفاعل على أهداف سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2014**، كل ماسبق يأتي كمايلي.

المبحث الأول : نموذج الدراسة

في هذ المبحث سنقوم بعرض وتبرير إستخدام النموذج الدراسة مع التطرق لبعض التحليلات التوضيحية للنمذجة بالطريقة الهيكلية (**MIMIC _ PLS**) وذلك بالإعتماد على بعض الدراسات السابقة التي تناولت هاته الطريقة مع عرض توضيحي وتفسيري لنموذج الدراسة.

1. مبررات إستخدام نموذج (MIMIC – PLS)

في دراستنا الحالية وبإستخدام نموذج (**MIMIC**) (**Multiple Causes, Multiple Indicators**) نحاول دراسة أثر الإقتصاد غير الرسمي (بإعتباره إستراتيجية تصنيعية) على سياسات التصنيع في الجزائر، وذلك بإحتساب حجمه كنسبة مئوية من هذا الأخير. هذا النموذج يحتوي على **30** متغيرة للإقتصاد الكلي، منها **14** متغيرة شارحة (**06** متغيرات سببية للإقتصاد غير الرسمي _ **08** متغيرات كمؤشر للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية بإعتبارها متغير وسيطي في نموذج الدراسة)، و **16** متغيرة عاكسة لسياسات التصنيع للفترة الممتدة من **1970 _ 2014**.

بما أنه من الصعب قياس مباشرة كل من الإقتصاد غير الرسمي _ سياسات التصنيع _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية، قد وضعت طريقة مبتكرة للإقتصاد غير الرسمي كمحاولة لتجاوز ظاهرة إشكالية القياس الكمي. أول من إستخدم الطريقة لتقدير مدى حجم الإقتصاد غير الرسمي كان كل من (**Goldberger (1972) _ Joreskog (1975) _ Zellner (1970)**)، قد عرف بإسم نموذج (**MIMIC**) و هي تقنية معالجة المتغيرات غير القابلة للرصد المسماة بالمتغيرات الكامنة (**Les Variables Latentes**)، حيث أنها تسمح بنمذجة كل من سياسات التصنيع _ الإقتصاد غير الرسمي _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية، وذلك بإعتبارها متغيرات كامنة، هاته المتغيرات الكامنة هي تفسر على حد سواء من خلال المتغيرات السببية (**Les Variables Causales**) والمتغيرات المؤشر (**Les Variables Indicateurs**) . المتغيرات السببية هي التي من شأنها زيادة تنامي حجم الإقتصاد غير الرسمي، بينما المتغيرات المؤشر هي التي تظهر بطريقة تفاعلية معه وتمكن من إبرازه (إضفاء الصفة

الرسمية له). إن إظهار هذا الإقتصاد الخفي يتم من خلال تبني عمليات الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية. تقنية التقدير هاته، تسمح بمعرفة الحجم النسبي للإقتصاد غير الرسمي وتتبع تغيراته على مر الزمن (**Bounoua, Sebbah, & Benikhlef, 2009, p. 37**). الشكل الموالي يقدم شرحا تفصيليا لطريقة (**MIMIC**).

الشكل (15 / 03) : هيكل نموذج (MIMIC)

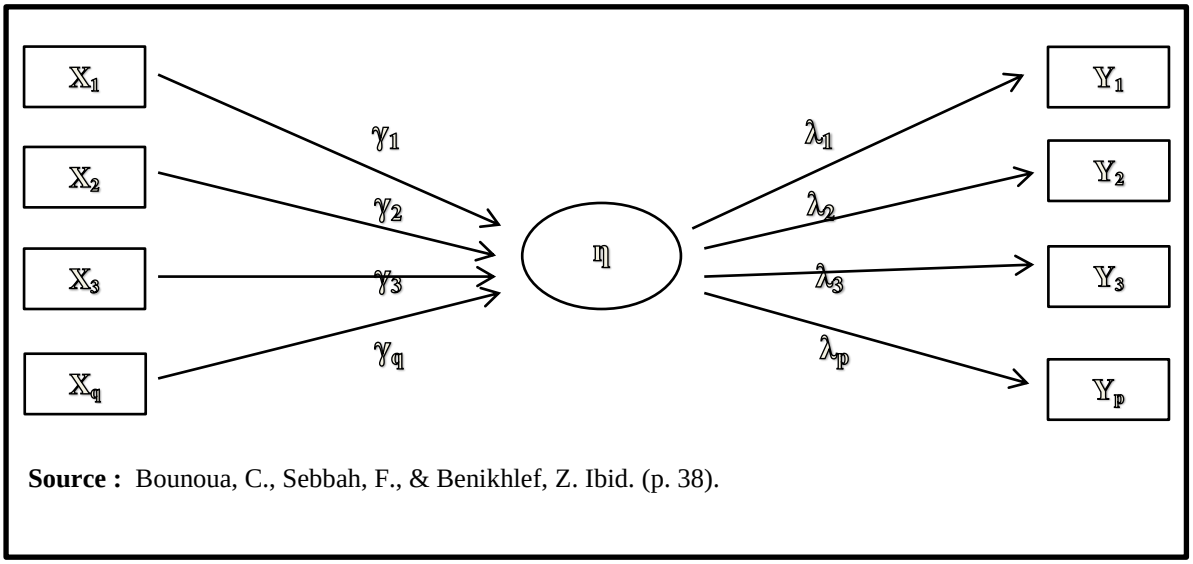

Source : Bounoua, C., Sebbah, F., & Benikhlef, Z. Ibid. (p. 38).

يشير هذا الشكل على أن هذا النموذج يقوم على أساس نوعين من المعادلات: **المعادلة الهيكلية ومعادلة القياس**، الأولى تشير إلى إحكام العلاقات ما بين المتغيرات الكامنة (**η**) والأسباب (X_q)، ويطلق عليه النموذج الهيكلي (**Le Modèle Structurel**)، في حين أن المعادلة الثانية تبرز الروابط بين المؤشرات (Y_P) إلى المتغيرات الكامنة (**Bounoua, Sebbah, & Benikhlef, 2009, p. 37**). تجدر الإشارة إلى أن المتغير (**η**) لا يمكن قياسه مباشرة، ولهذا السبب سمي بالمتغير الكامن. بالتالي، فالمتغيرات الثلاث (Y_1, Y_2, Y_p) هي تعكس المتغير الكامن الذي لا يمكن ملاحظته مباشرة (**η**)، حيث يسمى أيضا بالمتغيرات المرصودة ذاتية المنشأ (**Les Variables Observées Endogènes**) أو المؤشرات الذاتية، وبما أنه لا يمكن قياس هاته المتغيرات تماما، علينا أن نعترف بوجود أخطاء القياس (**ε**). من جهة أخرى، وفي نفس السياق، نحن نقبل أن (**η**) هي الأخرى تحدد بمجموعة من المتغيرات السببية (X_1, X_2, X_q) هي متغيرات خارجية يمكن

رصدها أو هي مؤشرات خارجية (**Les Indicateurs Exogènes**). بإعتبار العلاقة الأخيرة غير مثالية، يتم إضافة خطأ المواصفة (**L'Erreur de Spécification**) يرمز له بـ (ε) (**Bounoua, Sebbah, & Benikhlef, 2009, pp. 37 - 38**)، موضح في الشكل الموالي:

الشكل (16 / 03) : النموذج النظري MIMIC (PLS)

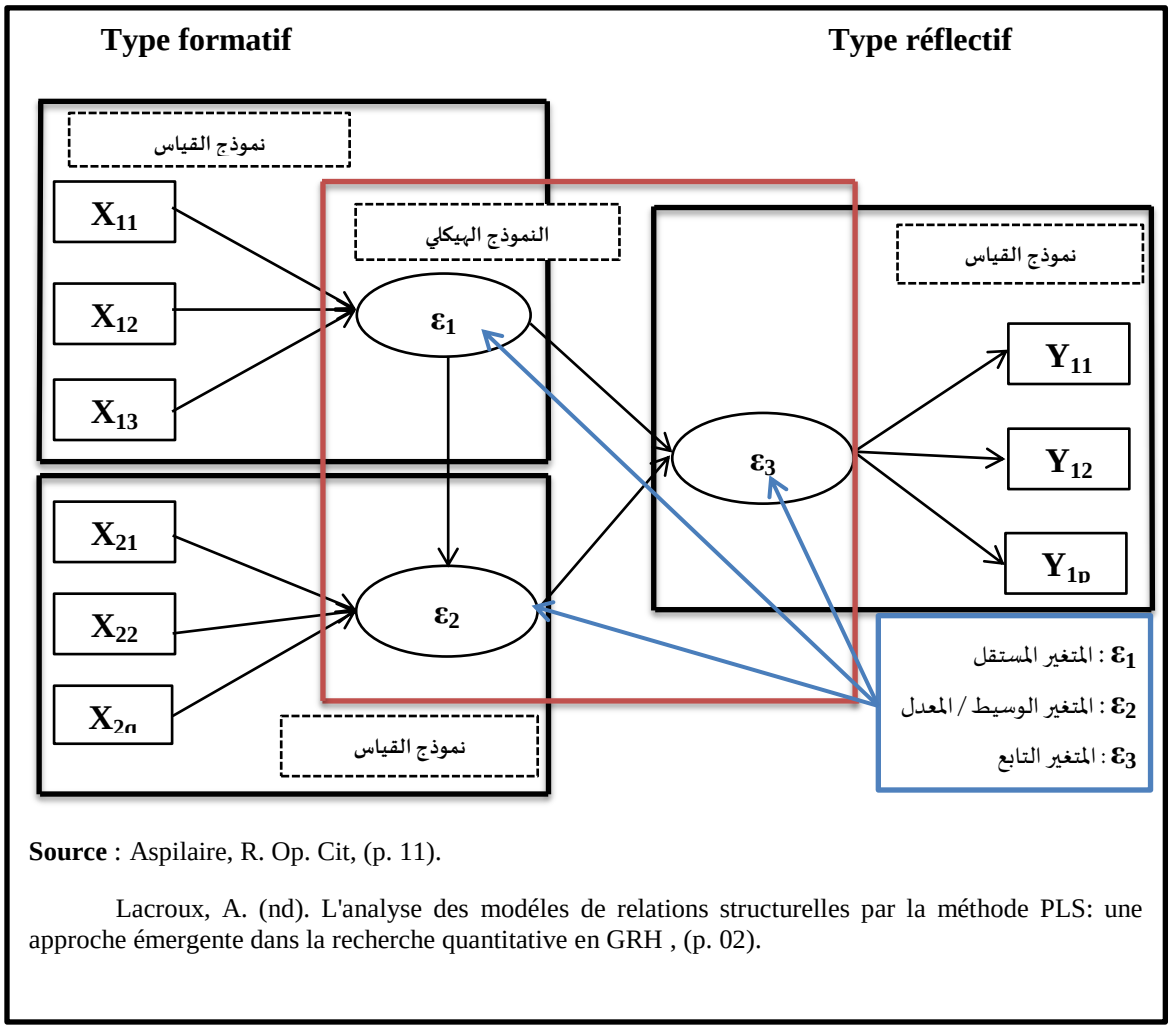

Source : Aspilaire, R. Op. Cit, (p. 11).

Lacroux, A. (nd). L'analyse des modéles de relations structurelles par la méthode PLS: une approche émergente dans la recherche quantitative en GRH , (p. 02).

طريقة المعادلات الهيكلية (**La méthode d'équations structurelles**) قد تم تطويرها أساسا من أجل السماح بدراسة العلاقات السببية المتعددة، إستخدامها قد إمتد إلى دراسة صلاحية البنى التحتية (**Analyse Sectorielle Confirmatoire**)، ثم إلى تحليل المجموعات المتعددة وإلى الدراسات الطولية (**Les études longitudinales**). في سياق تقدير النماذج ذات العلاقة النظرية، يرى (**Alain Lacroux**) بأن المساهمة الرئيسية لهذه الأساليب هو السماح بالتقدير المتزامن لعدة علاقات للتبعية، مع الأخذ بعين

الإعتبار أخطاء القياس (**Lacroux, nd, p. 02**). كما ذكرنا سابقا، فنموذج المعادلات الهيكلية (**PLS _ MIMIC**) المستخدم في دراستنا وتبعا لدراسة كل من (**Roseman Aspilaire _ Chaib Bounoua & all _ Alain Lacroux**) يتكون من جزئين هما : نموذج القياس والنموذج الهيكلي كما هو موضح في الشكل رقم (**02 / 03**).

رياضيا، نستطيع التعبير على المعادلات التي تحدد كل من **سياسات التصنيع** (مخرجات النموذج) _ **الإقتصاد غير الرسمي** (مدخلات النموذج) _ **الشراكة القطاعية في استثمارا ت البنية التحتية** (المتغير الوسيطي)، على النحو الموالي:

$$\eta_t = \gamma' \, x_t + \varepsilon_t$$

مع،

- η : المتغيرة الكامنة؛
- γ : معاملات التي يتم تقديرها؛
- ε : مدى الخطأ.

من جهة أخرى، المتغير الكامن يساهم في تحديد مؤشرات التي يمكن ملاحظتها و التي يرمز لها بـ (Y_1, Y_2, Y_3)، حيث يمكن التعبير عنها في الصيغة الموالية:

$$Y_t = \lambda \, \eta_t + \xi_t$$

مع،

- λ : المعاملات التي يتم تقديرها؛
- ξ : مدى الخطأ (**Bounoua, Sebbah, & Benikhlef, 2009, p. 39**).

بشكل عام، النموذج المقترح مع مختلف متغيراته الداخلية والخارجية من المفترض أن يعكس الصفة الرسمية لمتغيرات الدراسة (**سياسات التصنيع _ الإقتصاد غير الرسمي _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية**)، فهي تساعد ليس فقط في التعرف على محددات كل منها لكن أيضا لمعرفة الحجم النسبي لأهميتها في الإقتصاد.

2. إختبار متغيرات النموذج القياسي

نظرا لإحتياجات إشكاليتنا، المتغيرات السببية للإقتصاد غير الرسمي بإعتباره **متغير مستقل** في نموذج الدراسة ،والمتغيرات السببية للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية بإعتباره **متغير وسيطي** في نموذج الدراسة، إضافة إلى المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع بإعتباره **متغير تابع** في النموذج القياسي تأتي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (01 /03) : تصنيف متغيرات نموذج الدراسة

المتغير المستقل (الإقتصاد غير الرسمي)	المتغير الوسيطي (الشراكة القطاعية في استثمارات البنية التحتية)	المتغير التابع (سياسات التصنيع)
(X_{11}): معدل البطالة.	(X_{21}) : الإنفاق العام العسكري العمومي.	(Y_1) : الإءتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من **PIB**.
(X_{12}): الضرائب المباشرة.	(X_{22}) : الإنفاق العام في التعليم.	(Y_2) : الإءتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من **PIB**
(X_{13}): الضرائب غير المباشرة.	(X_{23}): الإنفاق العام في المشاريع العمومية.	(Y_3) : عدد طلبات براءات الإختراع.
(X_{14}): معدل التضخم.	(X_{24}): الإنفاق العام في الإسكان والتخطيط الحضري.	(Y_4) : حجم العمالة في القطاع الصناعي.
(X_{15}): معدل العمالة.	(X_{25}): الإنفاق العام في السياحة والحرف الصناعية.	(Y_5): تكوين رأس المال الثابت.
(X_{16}): الحقوق السياسية.	(X_{26}): الإنفاق العام والخاص في الصحة.	(Y_6): تكوين رأس المال الثابت للفرد الواحد.
	(X_{27}): الإنفاق العام والخاص في الإتصالات.	(Y_7): الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد.
	(X_{28}): الإنفاق العام والخاص في المواصلات.	(Y_8): نسبة الناتج المحلي الإجمالي.
		(Y_9): نسبة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.
		(Y_{10}): الإنفاق في البحث والتطوير.
		(Y_{11}): الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات.
		(Y_{12}): نسبة الصادرات التكنولوجيا من إجمالي السلع المصدرة.
		(Y_{13}): القيمة المضافة للصناعة.
		(Y_{14}): القيمة المضافة للصناعة للفرد الواحد.
		(Y_{15}): القيمة المضافة للصناعة التحويلية.
		(Y_{16}): القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد الواحد.

المصدر: قمنا بتصنيف متغيرات نموذج الدراسة (المستقلة _ الوسيطية _ التابعة) تبعا للإطار النظري وللدراسات السابقة التي تناولناها في الفصل الثاني من الجزء الثاني للأطروحة.

3. وصف نموذج (MIMIC _ PLS)

كما ذكرنا سابقا، يشمل نموذج (**MIMIC _ PLS**) مجموعتين من المعادلات: **المعادلة الهيكلية ومعادلة القياس**. المعادلة الهيكلية هي التي تربط المتغير الكامن (η_{1t}) بمتغير كامن آخر (η_{2t})، أما المعادلات القياسية هي التي تربط المتغيرات الكامنة (η_{1t} _ η_{2t}) بالمتغيرات السببية والعاكسة (**X _ Y**) (**Bounoua, Sebbah, & Benikhlef, 2009**). تبعا لما سبق، يتم إستخدام المعادلات القياسية لتحديد سياسات التصنيع _ الإقتصاد غير الرسمي _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية، حيث يتم التعبير عنها رياضيا بالصيغة الموالية:

$$Y_t = \lambda\eta_t + \varepsilon_t$$

من خلال دمج المتغيرات المختارة في النموذج الهيكلي لكل من الإقتصاد غير الرسمي والشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية، المعادلات الهيكلية الخاصة بنموذج الدراسة تكتب على النحو الموالي:

$$\eta_{1t} = \gamma_{11}\,CH + \gamma_{12}ID + \gamma_{13}II + \gamma_{14}INF + \gamma_{15}TE + \gamma_{16}PRI + \xi_t.$$

$$\eta_{2t} = \gamma_{21}DMP + \gamma_{22}DEP + \gamma_{23}DTP + \gamma_{24}DHUP + \gamma_{25}DHTP + \gamma_{26}PPPH + \gamma_{27}PPPC + \gamma_{28}PPPT + \xi t.$$

النماذج القياسية المرتبطة بالمؤشرات العاكسة لسياسات التصنيع تصاغ على النحو الموالي:

CISPB $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$	**PIBA** $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$
CISP $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$	**RD** $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$
DB $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$	**TEM** $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$
ESI $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$;	**TEPT** $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$
FCF $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$	**VAI** $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$
FCFA $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$	**VAIA** $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$
IDE $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$	**VAM** $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$
PIB $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$	**VAMA** $= \lambda\eta_{1t} + \lambda\eta_{2t} + \xi_t$

مع؛

η : مساهمة الإقتصاد غير الرسمي والشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية في سياسات التصنيع عند الزمن (t) :

- **أولا:** المتغيرات السببية للإقتصاد غير الرسمي والمساهمة في سياسات التصنيع هي :

1. **CH** : معدل البطالة؛
2. **ID** : الضرائب المباشرة؛
3. **II** : الضرائب غير المباشرة؛
4. **INF** : معدل التضخم؛
5. **TE** : معدل العمالة؛
6. **PRI** : الحقوق السياسية[1].

ξ : المتغير العشوائي في النموذج القياسي.

- **ثانيا،** المتغيرات السببية للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية والمساهمة في سياسات التصنيع هي:

1. **DMP** : الإنفاق العسكري العمومي؛
2. **DEP** : الإنفاق العام في التعليم؛
3. **DTP** : الإنفاق العام في المشاريع العمومية؛
4. **DHUP** : الإنفاق العام في الإسكان والتخطيط الحضري؛
5. **DHTP** : الإنفاق العام في السياحة والحرف الصناعية؛

[1] قمنا بإستبدال مؤشر الفساد (**CI**) المذكور في دراسة (**Roseman Aspilaire**) لستني **2011** و **2014** كمحدد سببي من محددات السببية للإقتصاد غير الرسمي، وذلك بمؤشر الحقوق السياسية (**PRI**)، هذا راجع إلى أن مؤشر الفساد (**CI**) في الجزائر متواجد فقط خلال الفترة الممتدة من (**2003** إلى غاية **2014**)، لكن الدراسة هي ممتدة من (**1970** إلى غاية **2014**)، بالتالي هناك **34** من بين **45** قيمة مفقودة في السلسلة، ما يعني عدم صلاحية المؤشر في بناء نموذج الدراسة. إذا فمؤشر الحقوق السياسية (**PRI**) من مؤشرات الشفافية العالمية الذي يشبه إلى حد ما طبيعة دراسة مؤشر الفساد (**CI**)، سنقوم بإستخدامه كمحدد سببي من المحددات السببية للإقتصادي غير الرسمي في الجزائر.

6. **PPPH** : الإنفاق العام والخاص في الصحة؛
7. **PPPC** : الإنفاق العام والخاص في الاتصالات؛
8. **PPPT** : الإنفاق العام والخاص في المواصلات.

ε : المتغير العشوائي في النموذج القياسي.

- **ثالثا**، أما بالنسبة للمتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع هي:

1. **CISPB** : الإءتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من **PIB**؛
2. **CISP** : الإءتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص كنسبة من **PIB**؛
3. **DB** : عدد طلبات براءات الإختراع؛
4. **EIS** : حجم العمالة في القطاع الصناعي؛
5. **FCF** : تكوين رأس المال الثابت؛
6. **FCFA** : تكوين رأس المال الثابت للفرد الواحد؛
7. **IDE** الإستثمار الأجنبي المباشر (الوارد)؛
8. **PIB** : نسبة الناتج المحلي الإجمالي؛
9. **PIBA** : نسبة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد؛
10. **RD** : الإنفاق في البحث والتطوير؛
11. **TEM** : الصادرات المصنعة كنسبة من إجمالي الصادرات؛
12. **TEPT** : الصادرات التكنولوجية كنسبة من إجمالي السلع المصدرة؛
13. **VAI** : القيمة المضافة للصناعة؛
14. **VAIA** : القيمة المضافة للصناعة للفرد الواحد؛
15. **VAM** : القيمة المضافة للصناعة التحويلية؛
16. **VAMA** : القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد الواحد.

ξ : المتغير العشوائي في النموذج القياسي.

من خلال إستبدال معامل (λ) بـ: -1 في النموذج القياسي من : **01** إلى **16**، يتم إستبدال تعبير المتغيرات الكامنة (η_{1t} _ η_{2t}) في نموذج القياس نتحصل على الصيغ الموالية للنموذج:

CISPB = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ24DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

CISP = -γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

DB = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

EIS = -γ_{11}CH – γ_{12}ID –γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE –γ_{16}PRI –γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP –γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC - γ_{28}PPPT -2ξ.

FCF = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

FCFA = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

IDE = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP – γ_{25}DH TP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT -2ξ

PIB = -γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI - γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

PIBA = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP- γ_{24}DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

RD = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

TEM = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}DTP – γ_{24}DHUP – γ_{25}DHTP – γ_{26}PPPH – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT -2ξ.

TEPT = $-\gamma_{11}CH - \gamma_{12}ID - \gamma_{13}II - \gamma_{14}INF - \gamma_{15}TE - \gamma_{16}PRI - \gamma_{21}DMP - \gamma_{22}DEP - \gamma_{23}DTP - \gamma_{24}DHUP - \gamma_{25}DHTP - \gamma_{26}PPPH - \gamma_{27}PPPC - \gamma_{28}PPPH - 2\xi$.

VAI = $-\gamma_{11}CH - \gamma_{12}ID - \gamma_{13}II - \gamma_{14}INF - \gamma_{15}TE - \gamma_{16}PRI - \gamma_{21}DMP - \gamma_{22}DEP - \gamma_{23}DTP - \gamma_{24}DHUP - \gamma_{25}DHTP - \gamma_{26}PPPH - \gamma_{27}PPPC - \gamma_{28}PPPT - 2\xi$.

VAIA = $- \gamma_{11}CH - \gamma_{12}ID - \gamma_{13}II - \gamma_{14}INF - \gamma_{15}TE - \gamma_{16}PRI - \gamma_{21}DMP - \gamma_{22}DEP - \gamma_{23}DTP - \gamma_{24}DHUP - \gamma_{25}DHTP - \gamma_{26}PPPH - \gamma_{27}PPPC - \gamma_{28}PPPT - 2\xi$.

VAM = $- \gamma_{11}CH - \gamma_{12}ID - \gamma_{13}II - \gamma_{14}INF - \gamma_{15}TE - \gamma_{16}PRI - \gamma_{21}DMP - \gamma_{22}DEP - \gamma_{23}DTP - \gamma_{24}DHUP - \gamma_{25}DHTP - \gamma_{26}PPPH - \gamma_{27}PPPC - \gamma_{28}PPPT - 2\xi$

VAMA = $- \gamma_{11}CH - \gamma_{12}ID - \gamma_{13}II - \gamma_{14}INF - \gamma_{15}TE - \gamma_{16}PRI - \gamma_{21}DMP - \gamma_{22}DEP - \gamma_{23}DTP - \gamma_{24}DHUP - \gamma_{25}DHTP - \gamma_{26}PPPH - \gamma_{27}PPPC - \gamma_{28}PPPT - 2\ \xi$

تبعا لما سبق، نموذج الدراسة (النموذج القياسي) يؤخذ الشكل الموالي:

الشكل (17 / 03): نموذج الدراسة

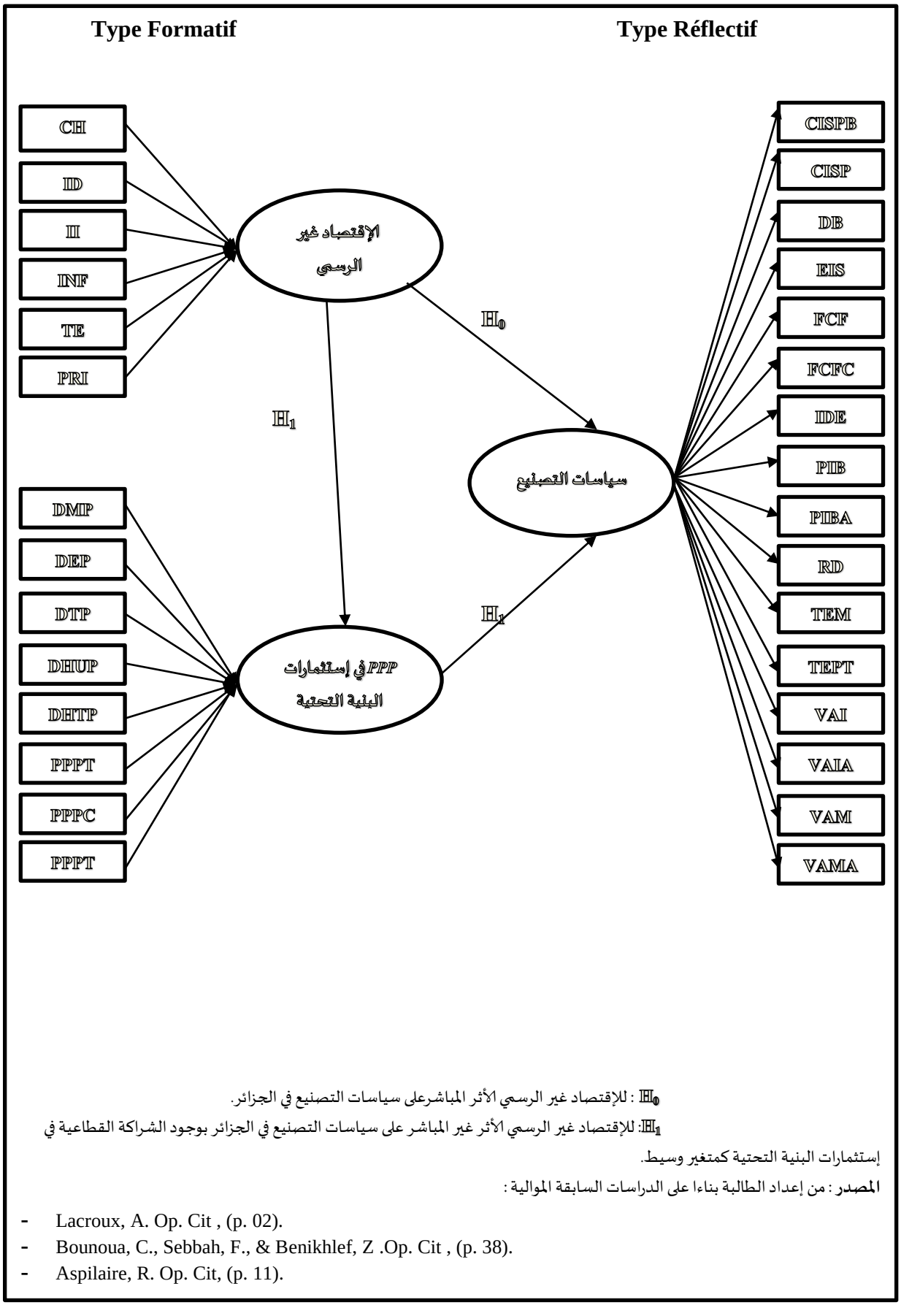

H_0 : للإقتصاد غير الرسمي الأثر المباشرعلى سياسات التصنيع في الجزائر.

H_1: للإقتصاد غير الرسمي الأثر غير المباشر على سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كمتغير وسيط.

المصدر : من إعداد الطالبة بناءا على الدراسات السابقة الموالية :

- Lacroux, A. Op. Cit , (p. 02).
- Bounoua, C., Sebbah, F., & Benikhlef, Z .Op. Cit , (p. 38).
- Aspilaire, R. Op. Cit, (p. 11).

المبحث الثاني : النمذجة القياسية

1. التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يتم إستخدام الإحصاء الوصفي لوصف الملامح الأساسية لبيانات الدراسة، فهي توفر ملخصات بسيطة حول العينة والتدابير. تبعا لما سبق، للتحليل الإحصائي القدرة على تبسيط كميات كبيرة من البيانات بطريقة معقولة من خلال وصف وتلخيص كيفية توزيع البيانات وملاحظة بعض العلاقات مع المتغيرات. هناك العديد من الطرق الإحصائية لوصف البيانات وأهم ما إستخدمناه في بحثنا هو: الحد الأدنى (**Minimum**) والحد الأعلى (**Maximum**) _ الوسط الحسابي (**Mean**) _ الإنحراف المعياري (**Std. Déviation**). من خلال مرحلة إعداد البيانات وتبعا لمتطلبات بحثنا، يجب قبل الدراسة الإحصائية لمتغيرات النموذج معالجة القيم الفقودة لتصبح السلسلة التي تحتوي تلك القيم صالحة للإستخدام في نموذج الدراسة. قمنا بإستبدال القيم المفقودة عن طريق إحتساب المتوسط السلسلة الزمنية لكل متغير، و ذلك بإستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS 21**. السلاسل الزمنية التي تحتوي على المتغيرات المفقودة هي : **DTP _ DHUP _ DHTP _ DB _ PPPH _ PPPC _ CISPB _ CISP _ ESI _ RD _ TEM _ TEPT** ، هذا مبين في الجدول الموالي:

الجدول (02 / 03): المتغيرات المنتجة

	المتغيرات المنتجة	عدد المتغيرات المقودة في كل سلسلة	رقم مشاهدة القيم المفقودة		عدد المشاهدات المتوفرة	إنشاء الدالة
			الأولى	الأخيرة		
1	DTP -1	10	1	45	45	SMEAN(DTP)
2	DHUP – 1	4	1	45	45	SMEAN(DHUP)
3	DHTP – 1	6	1	45	45	SMEAN(DHTP)
4	DB - 1	6	1	45	45	SMEAN(DB)
5	PPPH – 1	0	1	45	45	SMEAN(PPPH)
6	PPPC – 1	6	1	45	45	SMEAN(PPPC)
7	CISPB – 1	5	1	45	45	SMEAN(CISPB)
8	CISP – 1	3	1	45	45	SMEAN(CISP)
9	ESI – 1	12	1	45	45	SMEAN(ESI)
10	RD – 1	40	1	45	45	SMEAN(RD)
11	TEM – 1	1	1	45	45	SMEAN(TEM)
12	TEPT - 1	23	1	45	45	SMEAN(TEPT)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 21**.

بإستبدال جميع القيم المفقودة في السلاسل الزمنية المذكورة سابقا بعبارة ((**Smean (Variable**)، النموذج القياسي يصاغ على النحو الموالي :

CISPB = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT - 2ξ.

CISP = -γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT - 2ξ.

DB = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}PPPC – γ_{28}PPPT - 2ξ.

EIS = - γ_{11}CH – γ_{12}ID –γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE –γ_{16}PRI –γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) –γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) - γ_{28}PPPT -2ξ.

FCF = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT - 2ξ.

FCFA = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT - 2ξ.

IDE = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT -2ξ.

PIB = -γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI - γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT - 2ξ.

PIBA = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) - γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT - 2ξ.

RD = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT - 2ξ.

TEM = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT -2ξ.

TEPT = -γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPH - 2ξ.

VAI = -γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT -2ξ.

VAIA = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT -2ξ.

VAM = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT -2ξ

VAMA = - γ_{11}CH – γ_{12}ID – γ_{13}II – γ_{14}INF – γ_{15}TE – γ_{16}PRI – γ_{21}DMP – γ_{22}DEP – γ_{23}**SMEAN**(DTP) – γ_{24}**SMEAN**(DHUP) – γ_{25}**SMEAN**(DHTP) – γ_{26}**SMEAN**(PPPH) – γ_{27}**SMEAN**(PPPC) – γ_{28}PPPT -2ξ.

بالنسبة للتحليل الوصفي لمدخلات _ متغيرات الوسيطية _ مخرجات نموذج الدراسة، الجدول الموالي يقوم بتلخيصها وفقا لمخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 21**. نلاحظ من خلاله أنه لا توجد قيم مفقودة أي أن عدد الفترات الزمنية لدراستنا تقدر بـ **45** سنة، أما بالنسبة لبقية مؤشرات التحليل الإحصائي

فنهدف من خلال ذكرها إلى تحديد الخصائص والإتجاهات والعلاقات بين عناصر متغيرات نموذج الدراسة بغية تلخيص البيانات في محاولة منا لوصفها عن طريق التعرف على مركزها ودرجة تجانسها، بالتالي فالقيم لجميع المتغيرات المستقلة _ المتغيرات التابعة الثانوية (متغيرات وسيطية) _ المتغيرات التابعة هي موزعة بطريقة متماثلة تقريبا، قد توضح ذلك بتطرقنا لمتوسط الحسابي لكل قيمة (**Mean**) وكذا أعلى قيمة (**Maximum**) وأدنى قيمة (**Minimum**) و الإنحراف المعياري (**Std.Deviation**).

الجدول (03 / 03): التحليل الوصفي لمدخلات _ متغيرات وسيطية _ مخرجات نموذج الدراسة

Std.Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	مدخلات النموذج
7,26653	19,7676	29,5	1,28	45	**CH**
226954598,5	129975488,9	947950000,0	590000,00	45	**ID**
5082454,802	4560155,556	25400000,00	500000,00	45	**II**
7,86929	9,1973	31,67	0,34	45	**INF**
5,63282	34,7244	45,50	25,00	45	**TE**
0,54309	5,9778	7,00	4,00	45	**PRI**
Std.Deviation	**Mean**	**Maximum**	**Minimum**	**N**	**متغيرات وسيطية**
$1,07943^{E}+12$	$2,8623^{E}+11$	$7,23^{E}+12$	490000000,0	45	**DMP**
$1,83573^{E}+11$	$1,3383^{E}+11$	$6,97^{E}+11$	980000000,0	45	**DEP**
3594369593	2622486000	19405864000	33650000,00	45	**Smean(DTP)**
14136755922	8307488805	82332697000	12000000,00	45	**Smean(DHUP)**
981415291,3	601456769,2	4289735000	17100000,00	45	**Smean(DHTP)**
$2,20871^{E}+11$	$1,2816^{E}+11$	$8,04^{E}+11$	324431000,0	45	**Smean(PPPH)**
$1,40696^{E}+11$	54366585365	$8,09^{E}+11$	30000000,0	45	**Smean(PPPC)**
8157051916	5113024707	28874103000	72345000,0	45	**PPPT**
Std.Deviation	**Mean**	**Maximum**	**Minimum**	**N**	**مخرجات النموذج**
21,86378	29,2600	69,30	3,90	45	**Smean(CISPB)**
22,16922	29,7214	69,30	3,90	45	**Smean(CISP)**
28,57834	33,1795	119,00	4,00	45	**Smean(DB)**
295,06479	755,7576	1407,00	245,00	45	**Smean(ESI)**
19,43429	21,1800	78,30	1,60	45	**FCF**
486,64691	734,3111	2060,00	108,00	45	**FCFA**
929,95805	647,3778	3052,00	54,00-	45	**IDE**
57,65153	70,1778	213,50	5,20	45	**PIB**
1425,47281	2409,3111	5680,00	357,00	45	**PIBA**
0,02964	0,1984	0,34	0,07	45	**Smean(RD)**
1,60966	2,3761	8,57	0,32	45	**Smean(TEM)**
0,78851	1,1966	4,44	0,13	45	**Smean(TEPT)**
24,72897	30,4644	86,80	1,20	45	**VAI**
609,73753	952,2222	2512,00	82,00	45	**VAIA**
2,24791	4,5256	8,70	0,61	45	**VAM**
79,90899	171,6889	383,00	42,00	45	**VAMA**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على مخرجات البرنامج الإحصائي **SPSS 21**.

الجدول (04 / 03): الإرتباط ما بين مدخلات النموذج والمتغيرات الوسيطية

	CH	ID	II	INF	TE	PRI	DEM	DEP	Smean(DTP)	Smean(DHUP)	Smean(DHTP)	Smean(PPPH)	Smean(PPPC)	PPPT
CH (ارتباط ثنائي)	1	**-0,499****	0,125	0,279	0,066-	0,137	0,268-	**-0,483***	-0,390*	0,155-	**-0,447***	**-0,535****	**-0,327***	**-0,501****
Sign (المعنوية لبيرسون)		0,000	0,155	0,063	0,668	0,370	0,075	0,001	0,008	0,309	0,002	0,00	0,028	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
ID (ارتباط ثنائي)	**-0,499****	1	0,235-	0,291-	0,136	0,021	**0,540****	**0,969****	**0,939****	**0,373***	**0,828****	**0,978****	0,201	**0,796****
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000		0,121	0,053	0,373	0,890	0,000	0,000	000,	0,012	0,000	0,000	0,184	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
II (ارتباط ثنائي)	0,125	0,235-	1	**0,655****	**-0,437****	0,149-	0,127-	0,267-	0,107-	0,195-	0,261-	0,240-	0,278-	
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,155	0,121		0,000	0,003	0,406	0,406	0,076	0,483	0,198	0,084	0,112	0,068	
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	
INF (ارتباط ثنائي)	0,279	0,291-	**0,655****	1	0,206-	0,041	0,075-	**-0,316***	0,196-	0,286-	0,247	0,245	0,275-	
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,063	0,053	0,000		0,174	0,789	0,624	0,034	0,374	0,056	0,102	0,105	0,067	
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	
TE(ارتباط ثنائي)	0,66-	0,136	**-0,437****	0,206-	1	0,060	0,091	0,071	0,049	0,029-	0,059	0,153	0,104	0,115
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,668	0,373	0,003	0,174		0,697	0,553	0,644	0,750	0,850	0,700	0,317	0,498	0,453
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
PRI(ارتباط ثنائي)	0,173	0,021	0,149-	0,041	0,060	1	0,013	0,042	0,002	0,059-	0,075-	0,029	0,018	0,034
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,370	0,890	0,330	0,789	0,697		0,932	0,783	0,989	0,701	0,626	0,849	0,908	0,826
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
DEM(ارتباط ثنائي)	0,268-	**0,540***	0,127-	0,075-	0,091	0,013	1	**0,514****	0,569**	0,184	**0,699****	**0,611****	0,018	**0,563****
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,075	0,000	0,406	0,624	0,553	0,992		0,000	0,000	0,226	0,000	0,000	0,904	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
DEP(ارتباط ثنائي)	**-0,403****	**0,969****	0,267-	**-0,316***	0,071	0,042	**0,514****	1	**0,910****	**0,453****	**0,875****	**0,981****	0,275	**0,862****
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,001	0,000	0,076	0,034	0,644	0,783	0,000		0,000	0,002	0,000	0,000	0,068	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(DTP) (ارتباط ثنائي)	**-0,390****	**0,939****	0,107-	0,136-	0,049	0,002	**0,569****	0,910	1	**0,347***	0,290	**0,418****	0,020	0,276
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,008	0,000	0,483	0,374	0,750	0,989	0,000	0,000		0,020	0,053	0,004	0,895	0,066
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(DHUP) (ارتباط ثنائي)	0,155-	**0,373***	**-0,295***	0,286-	0,029-	0,059-	0,184	**0,453****	**0,347***	1	0,290	**0,418****	0,020	0,276
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,309	0,012	0,049	0,051	0,850	0,701	0,226	0,002	0,020		0,053	0,004	0,895	0,066
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(DHTP) (ارتباط ثنائي)	**-0,447****	**0,882****	0,195-	0,247-	0,059	0,075-	**0,699****	**0,875****	0,830*	0,290	1	**0,884****	0,108	**0,814****
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,002	0,000	0,198	0,102	0,700	0,626	0,000	0,000	0,000	0,053		0,000	0,481	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(PPH) (ارتباط ثنائي)	**-0,535****	**0,987****	0,261-	**-0,304***	0,153	0,029	**0,611****	**0,981****	**0,915****	**0,418****	**0,884****	1	0,250	**0,866****
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,084	0,042	0,317	0,849	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		0,098	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(PPPC) (ارتباط ثنائي)	**-0,327****	0,201	0,240-	0,245-	0,104	0,018	0,018	0,275	0,153	0,020	0,108	0,250	1	0,245
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,184	0,112	0,105	0,498	0,908	0,904	0,068	0,316	0,895	0,481	0,098		0,104
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
PPPT (ارتباط ثنائي)	**-0,501****	**0,796****	0,278-	0,275-	0,115	0,034	**0,563****	**0,862****	**0,689****	0,276	**0,814****	**0,866****	0,245	1
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,064	0,064	0,067	0,453	0,826	0,000	0,000	0,000	0,066	0,000	0,000	0,104	
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45

الجدول (05 / 03): الإرتباط ما بين مدخلات النموذج ومخرجاته

	CH	ID	II	INF	TE	PRI	Smean(CISPB)	Smean(ESI)	FCF	IDE	PIB	Smean(RD)	Smean(TEM)	VAI	VAM
CH (الارتباط الثنائي)	1	**-0,499****	0,215	0,279	0,066-	0,137	0,077-	**-0,501****	**-0,606****	**-0,531****	**-0,585****	0,168	0,087-	**-0,456****	**-0,472****
Sign(المعنوية لبيرسون)		0,000	0,155	0,063	0,666	0,370	0,617	0,000	0,000	0,000	0,000	0,269	0,572	0,002	0,001
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
ID(الارتباط الثنائي)	**-0,499****	1	0,235-	0,291-	0,136	0,021	**-0,335***	**-0,670****	**-0,935****	**-0,810****	**-0,916****	0,028-	0,006-	**-0,744****	**-0,535****
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,000		0,121	0,053	0,373	0 ,890	0,025	0,000	0,000	0,000	0,000	0,854	0,967	0,000	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
II(الارتباط الثنائي)	0,215	0,235-	1	**-0,655****	**-0,437****	0,149-	0,010	**-0,299***	0,187-	**-0,398***	0,173-	0,006-	0,253	**-0,301***	0,240
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,155	0,121		0,000	0,003	0,330	0,950	0,046	0,219	0,007	0,256	0,970	0,093	0,045	0,112
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
INF(الارتباط الثنائي)	0,279	0,291-	**-0,655****	1	0,206-	0,041	0,026-	**-0,311***	0,255-	**-0,393****	0,274-	0,000	0,039	**-0,309***	0,034
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,063	0,053	0,000		0,174	0,789	0,866	0,037	0,090	0,008	0,069	1,000	0,799	0,039	0,822
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
TE(الارتباط الثنائي)	0,066-	0,136	**-0,437****	0,206-	1	0,060	**-0,479****	0,010-	0,179	0,187	0,090	0,068-	**-0,611****	**-0,302***	0,150-
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,668	0,373	0,003	0,174		0,679	0,001	0,947	0,239	0,569	0,556	0,655	0,000	0,044	0,325
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
PRI(الارتباط الثنائي)	0,137	0,021	0,149-	0,041	0,060	1	0,090-	0,087	0,011-	0,024	0,034-	0,000	0,005	0,067	0,208-
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,370	0,980	0,330	0,789	0,697		0,555	0,569	0,944	0,873	0,822	1,000	0,973	0,664	0,170
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(CISPB)(الارتباط الثنائي)	0,077-	**-0,335***	0,010	0,026-	**0,479**	0,090-	1	**-0,551****	0,238-	**-0,442****	**-0,359***	0,001-	**-0,365***	0,276-	0,034-
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,370	0,890	0,950	0,866	0,001	0,555		0,000	0,116	0,002	0,015	0,993	0,014	0,066	0,826
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(ESI) (الارتباط الثنائي)	**-0,501****	**0,670****	**-0,299***	**-0,311***	0,010-	0,087	**-0,551****	1	**0,639****	**0,858****	**0,762****	0,123-	0,055	**0,773****	**0,362***
Sign(المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,046	0,037	0,947	0,569	0,000		0,000	0,000	0,000	0,420	0,718	0,000	0,015
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
FCF (الارتباط الثنائي)	**-0,606****	**0,935****	0,187-	0,255-	0,179	0,011-	0,238-	**0,693****	1	**0,863****	**0,976****	0,059-	0,174-	**0,808****	**0,700****
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,219	0,090	0,239	0,944	0,116	0,000		0,000	0,000	0,700	0,254	0,000	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
IDE (الارتباط الثنائي)	**-0,531****	**0,810****	**-0,393****	**-0,393****	0,187	0,024	**-0,442****	**0,858****	**0,863****	1	**0,892****	0,002-	0,136-	**0,833****	**0,432****
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,007	0,008	0,218	0,873	0,002	0,000	0,000		0,000	0,992	0,372	0,000	0,003
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
PIB (الارتباط الثنائي)	**-0,585****	**0,916****	0,173-	0,274-	0,090	0,034-	**-0,359***	**0,762****	**0,976****	**0,882****	1	0,096-	0,152-	**0,841****	**0,714****
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,256	0,069	0,556	0,822	0,015	0,000	0,000	0,000		0,531	0,319	0,000	0,000
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(RD) (الارتباط الثنائي)	0,168	0,028-	0,006-	0,000	0,068-	0,000	0,001-	0,123-	0,059-	0,002-	0,096-	1	0,136	0,136-	0,061-
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,269	0,854	0,970	1,000	0,655	1,000	0,993	0,420	0,700	0,992	0,531		0,374	0,373	0,688
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(TEM) (الارتباط الثنائي)	0,087-	0,006-	0,253	0,093	**-0,611****	0,005	**-0,365***	0,055	0,059-	0,136-	0,152-	0,136	1	0,265-	0,232-
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,572	0,967	0,093	0,799	0,000	0,973	0,014	0,718	0,700	0,372	0,319	0,374		0,078	0,126
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
VAI (الارتباط الثنائي)	**-0,472****	**0,535****	**-0,301***	**-0,309***	**0,302***	0,067	0,276-	**0,773****	**0,808****	**0,833****	**0,841****	0,136-	0,265	1	**0,467****
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,045	0,039	0,044	0,664	0,066	0,000	0,000	0,000	0,000	0,373	0,078		0,001
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45

الجدول (06 / 03): الإرتباط ما بين المتغيرات الوسيطية ومخرجات النموذج

	DEM	DEP	DTP	DHUP	DHTP	PPPH	PPPC	PPPT	CISPB	ESI	RD	TEM	VIA	VAM
DEM (الإرتباط الثنائي)	1	**0,514****	**0,569****	0,184	**0,699****	**0,611****	0,018	**0,563****	0,177-**	**0,418****	0,005-	0,021-	**0,446****	0,071
Sign (المعنوية لبيرسون)		0,000	0,000	0,226	0,000	0,000	0,904	0,000	0,246	0,004	0,972	0,892	0,002	0,644
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
DEP (الإرتباط الثنائي)	**0,514****	1	**0,910****	**0,453****	**0,875****	**0,981****	0,275	**0,862****	**0,476-****	**0,764****	0,038-	0,017-	**0,792****	0,066
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000		0,000	0,002	0,000	0,000	0,068	0,000	0,001	0,000	0,807	0,913	0,000	0,668
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(DTP) (الإرتباط الثنائي)	**0,569****	**0,910****	1	**0,347****	**0,830****	**0,915****	0,153	**0,689****	**0,374-***	**0,541***	0,014-	0,046	**0,648****	0,128
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000		0,020	0,000	0,000	0,000	0,000	0,011	0,000	0,926	0,762	0,000	0,402
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(DHUP) (الإرتباط الثنائي)	0,184	**0,453****	**0,347***	1	0,290	**0,418****	0,020	0,270	**0,376-***	**0,384****	0,127	0,004-	**0,464****	0,092-
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,226	0,002	0,020		0,053	0,004	0,895	0,066	0,011	0,009	0,406	0,977	0,001	0,547
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(DHTP) (الإرتباط الثنائي)	**0,699****	**0,875****	**0,830****	0,290	1	**0,884****	0,108	**0,814****	**0,322-***	**0,818****	**0,012-**	**0,008-**	**0,693****	0,146
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,000	0,053		0,000	0,481	0,000	**0,031**	0,000	0937	0,956	0,000	0,337
N	45	45	45	45	45	45	45	45	**45**	45	45	45	45	45
Smean(PPPH) (الإرتباط الثنائي)	**0,611****	**0.981****	**0,915****	**0,418****	**0,884****	1	0,250	**0,866****	**0,365-***	**0,739****	0,038-	0,033-	**0,796****	0,095
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,000	0,004	0,000		0,098	0,000	0,014	0,000	0,806	0,832	0,000	0,534
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(PPPC) (الإرتباط الثنائي)	0,018	0,275	0,153	0,020	0,108	0,250	1	0,245	0,190-	**0,439****	0,104-	0,122-	**0,299***	0,054-
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,904	0,068	0,316	0,895	0,481	0,098		0,104	0,211	0,003	0,495	0,426	0,046	0,722
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
PPPT (الإرتباط الثنائي)	**0,563****	**0,862****	**0,689****	0,276	**0,814****	**0,866****	0,245	1	**0,418-****	**0,789****	0,039-	0,090-	**0,761****	0,062
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,000	0,066	0,000	0,000	0,104		0,004	0,000	0,797	0,557	0,000	0,685
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(CISPB) (الإرتباط الثنائي)	0,177-	**0,476-****	**0,374-***	**0,376-***	**0,322-***	**0,365-***	0,190-	**0,418-****	1	**0,551-****	0,001-	**0,365-***	0,276-	**0,363***
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,246	0,000	0,011	0,011	0,031	0,014	0,211	0,004		0,000	0,993	0,014	0,066	0,014
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(ESI) (الإرتباط الثنائي)	**0,418****	**0,764****	**0,541****	**0,384****	**0,637****	**0,739****	**0,439****	**0,789****	**0,551-****	1	0,123-	0,055	**0,773****	0,058-
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,004	0,000	0,000	0,009	0,000	0,000	0,003	0,000	0,000		0,420	0,718	0,000	0,708
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
FCF (الإرتباط الثنائي)	**0,501****	**0,938****	**0,861****	**0,401****	**0,818****	**0,956****	0,254	**0,838****	0,238-	**0,693****	0,059-	0,174-	**0,808****	**0,237***
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,000	0,006	0,000	0,000	0,092	0,000	0,116	0,000	0,700	0,254	0,000	0,028
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
IDE (الإرتباط الثنائي)	**0,533****	**0,887****	**0,682****	**0,523****	**0,744****	**0,887****	**0,424****	**0,879****	**0,442-****	**0,858****	0,002-	0,136-	**0,833****	0,003
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,000	0,001	0,000	0,000	0,004	0,000	0,002	0,000	0,992	372,,0	0,000	0,987
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
PIB (الإرتباط الثنائي)	**0,525****	**0,948****	**0,842****	**0,461****	**0,845****	**0,946****	0,290	**0,860****	**0,359-***	**0,762****	0,096-	0,152-	**0,841****	**0,311***
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,000	0,000	0,000	0,001	0,000	0,000	0,053	0,000	0,015	0,000	0,531	0,319	0,000	0,037
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45
Smean(RD) (الإرتباط الثنائي)	0,005-	0,038-	0,014-	0,127	0,012-	0,038-	0,104-	0,039-	0,001-	0,123-	0,096-	0,136	0,136-	0,051-
Sign (المعنوية لبيرسون)	0,972	0,807	0,926	0,406	0,937	0,806	0,495	0,797	0,993	0,420	0,531	0,374	0,373	0,739
N	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45	45

وفقا للجدوال المتعلقة بالإرتباط ما بين متغيرات نموذج الدراسة أعلاه :

- **علاقة الإرتباط** بين مدخلات النموذج (متغيرات إجتماعية) والمتغيرات الوسيطية (متغيرات إجتماعية) هي في مجملها تدل على وجود لعلاقة الإرتباط، ذلك كون أغلب القيم تقع بين [**1-** ، **1**]، كما هو موضح في الجدول رقم (**04 / 03**).
- **علاقة الإرتباط** ما بين مدخلات النموذج (متغيرات إجتماعية) ومخرجاته (متغيرات إقتصادية) هي في مجملها تدل على وجود لعلاقة الإرتباط، ذلك كون أغلب القيم تقع بين [**1-** ،**1**]، كما هو موضح في الجدول رقم (**05 / 03**).
- **علاقة الإرتباط** ما بين المتغيرات الوسيطية (متغيرات إجتماعية) ومخرجات النموذج (متغيرات إقتصادية) هي في مجملها تدل على وجود لعلاقة الإرتباط، ذلك كون أغلب القيم تقع بين [**1-** ، **1**]، كما هو موضح في الجدول رقم (**06 / 03**).

2. التقييم القياسي للنموذج البحثي الإنطباعي و التكويني

2.1. تقييم نموذج القياس

قبل البدء ببناء نموذج الدراسة لابد لنا من القيام بدراسة قياسية للمؤشرات الشارحة والعاكسة للمتغيرات الكامنة المستخدمة في بحثنا، هنا لابد من دراسة موثوقية تلك المؤشرات في عكس المتغيرات الكامنة. إن مدى قبولنا لتلك المؤشرات في شرح وعكس المتغيرات الكامنة، ينعكس في مدى معنوية وتشبع تلك المؤشرات بالنسبة للمتغيرات الكامنة. الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (07 / 03) : تقييم نموذج القياس

المتغير الكامن	المتغير المقاس	معامل التشبع	الإحتمال (P)
الإقتصاد غير الرسمي	**CH**	0.584	P< 0.001
	ID	-0.622	P< 0.001
	II	0.808	P< 0.001
	INF	0.780	P< 0.001
	TE	-0.510	P< 0.001
	PRI	-0.041	P= 0.390
الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية	**DMP**	0.630	P<0.001
	DEP	0.970	P<0.001
	DTP	0.911	P<0.001
	DHUP	0.440	P<0.001
	DTHP	0.931	P<0.001
	PPPH	0.982	P<0.001
	PPPC	0.240	P<0.001
	PPPT	0.885	P =0.041
سياسات التصنيع	**VAM**	0.714	P<0.001
	VAMA	0.322	P= 0.09
	VAI	0.870	P<0.001
	VAIA	0.952	P<0.001
	FCF	0.954	P<0.001
	FCFA	0.917	P<0.001
	TEM	-0.201	P= 0.075
	IDE	0.913	P<0.001
	PIB	0.987	P<0.001
	PIBA	0.973	P<0.001
	DB	0.819	P= 0.226
	RD	-0.108	P= 0.003
	TEPT	-0.376	P= 0.002
	CISP	-0.392	P= 0.002
	CISPB	-0.364	P= 0.003
	EIS	0.812	P<0.001

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **WarpPLS v5.0** _ **(n=45)**

من الجدول أعلاه، والذي يبين نتائج تقييم نموذج القياس المستخرجة من البرنامج **WarpPLS v.5.0**، بأن جميع قيم المؤشرات المقاسة سواءا الشارحة للإقتصاد غير الرسمي وللشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية والعاكسة لسياسات التصنيع، لها معنوية كون أن معظم القيم هي أصغر أو تساوي (**0.001_ 0.005 _ 0.010**) كما أن نسبة تشبع (القيمة **β**) لأغلب القيم هي أكبر أو تساوي (**0.15**).

2.2. إختبار صلاحية وجودة معالم النموذج

للتحقق من صلاحية وجودة ومطابقة نموذج الدراسة، قد إعتمدنا على البرنامج **WarpPLS v.5.0**. ليس من الممكن التأكد ببساطة أن النموذج المستخدم في الدراسة هو صالح، بالتالي للتحقق من صحة

النموذج لخلق ما يكفي من الثقة لإستخدامه في إتخاذ القرارات يتم من خلال محاولة لإثبات أن النموذج المستخدم في الدراسة هو صالح، هناك العديد من الإختبارات التي يجري فيها التحقق من صلاحية جودة ومطابقة النموذج لإضفاء الثقة في نموذج الدراسة (**Robinson, 2014, p. 266**). أبرز تلك الإختبارات قد تم إستخراجها من **WarpPLS** النسخة **5.0**.

إن القيمة **P** المستخرجة من جدول **صلاحية وجودة ومطابقة النموذج** كمخرجات من برنامج **WarpPLS** النسخة **5.0**، قد حسبت من خلال عملية تنطوي على تقديرات إختزال جانب تصحيحي لمواجهة تأثير ضغط الخطأ المعياري المرتبط بإضافة متغيرات عشوائية، بطريقة مماثلة لتصحيحات (**Bonferroni**) فهذا الأخير ضروري جدا لأن صلاحية وجودة مؤشرات النموذج يتم إحتسابها كمتوسطات لغيرها من المعالم (**Rosenthal & Rosnow, 1991, p. 20**). إن تفسير صلاحية وجودة مؤشرات النموذج يعتمد على الهدف من تحليل البناء الهيكلي للنموذج (**PLS**) إذا كان الهدف هو لإختبار الفرضيات الوحيدة حيث يمثل كل سهم فرضية، فإن صلاحية وجودة مؤشرات النموذج ككل ليست مهمة. مع ذلك، إذا كان الهدف هو البحث في ما إذا كان النموذج الواحد لديه أفضل صلاحية مع البيانات الأصلية الأخرى، هنا صلاحية وجودة مؤشرات نموذج الدراسة هي مجموعة مفيدة من التدابير ذات الصلة بجودة النموذج. عند تقييم صلاحية وجودة نموذج الدراسة مع البيانات، ينصح بإجراء العديد من الإختبارات حيث تناقش هاته الأخيرة جنبا إلى جنب مع مناقشة صلاحية النموذج وجودة المؤشرات، أبرز الإختبارات تأتي كما يلي :

1. **مؤشر (AARS _ARS _APC)**: عادة عند إضافة متغيرات كامنة جديدة إلى نموذج الدراسة سيزيد ذلك من **ARS** (متوسطR^2)، حتى لو كان إرتباط هاته المتغيرات الكامنة هو ضعيف مع المتغيرات الكامنة الأخرى الموجودة في النموذج. مع ذلك، هذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض **APC** (متوسط معامل المسار) عندما تقترن معاملات المسار مع المتغيرات الكامنة الجديدة التي ستكون منخفضة.

وهكذا، **APC** و **ARS** سوف يوازنان ثقل بعضهما البعض وسوف يزيدان فقط معا إذا كانت المتغيرات الكامنة التي تمت إضافتها إلى النموذج تعزز النوعية التنبؤية والتفسرية العامة للنموذج. أما **AARS** (متوسط R^2 المعدل) هو أقل عموما من **ARS** لنموذج معين، السبب هو أنها متوسطات معامل التحديد المعدل حيث تكون صحيحة في الزيادة الزائفة في معاملات التحديد بسبب التنبؤ الذي لا يضيف أي قيمة تفسيرية في كل كتلة لمتغيرة كامنة. هنا من المستحسن أن قيمة **P** لـ (**AARS _ ARS _ APC**_) تكون كلها أقل أو تساوي من **0,05** (**Theil, 1958, p. 200**).

2. **مؤشر** (**AFVIF _ AVIF**) : في نظر (**Kock & Lynn, 2012**) مؤشر **AVIF** (متوسط كتلة تباين عامل التضخم) سوف يزيد إذا وفقط إذا تم إدراج متغيرات كامنة جديدة إلى نموذج الدراسة، من أجل إضافة قيم خطية عمودية في كتلة لمتغيرة الكامنة في النموذج (**Kock & Lynn, 2012, p. 550**).

من المرغوب فيه عموما أن تكون المتغيرات الكامنة مختلفة في نفس النموذج الذي يقيس نفس التركيبة الأساسية، هنا **AVIF** (متوسط كتلة **VIF**)و **AFVIF** (متوسط القيمة الخطية الكاملة لـ **VIF**) يجلب أبعاد جديدة التي تضيف إجراء تقييم شامل للنموذج لدراسة النوعية التنبؤية والتفسيرية الشاملة، هذا يرجع أساسا للطريقة التي تحتسب فيها هاته المؤشرات (**Kock & Lynn, 2012, pp. 550 - 551**). إن كل من **AVIF** و **AFVIF** ليستا حساستان للتغيرات في القيم الخطية بسبب إستخدام خوارزميات غير خطية، بالتالي من المستحسن إدراجهما في تحليل صلاحية نموذج الدراسة، كما أنها ليست مؤشرات زائفة. كل من (**AVIF _ AFVIF**) فيجب أن تكون أقل أو تساوي **3,3** (من الناحية المثالية)، لاسيما في النماذج أين أغلب المتغيرات مقاسة من خلال مؤشرين أو أكثر (مؤشرات عديدة)، أما من الناحية المقبولة المعيار هو أن كلا المؤشرين يجب أن يكونا مساويان أو أقل من **5**، لاسيما في النماذج أين أغلب المتغيرات هي كمؤشر لوحده (بالتالي لا حقيقة للمتغيرات الكامنة).

3. **مؤشر (GoF)** : مؤشر (**GoF**) لـ (**Michel Tenenhaus**) هو مؤشر مشابه لـ **ARS**، حيث يشار إليه بإسم (**Tenenhaus GoF**) نسبة إلى (**Michel Tenenhaus**)، وهو مقياس لقوة تفسير النموذج.

(**Tenenhaus** وآخرون) قد عرفوا مؤشر **GoF** كما الجذر التربيعي أو مجموعة الحمولات التربيعية لذلك المتغير الكامن، وكل حمولة ترتبط مع مؤشر مقسوما على عدد من المؤشرات (**Kock N. , 2015, p. 50**).

إقترح (**Wetzels, Van, Odekerken, & Schroder, 2009, p. 177**) العتبات التالية: **GoF** صغيرة إذا أكبر من أو تساوي **0,1** _ متوسطة إذا أكبر من أو تساوي **0,25** _ كبيرة إذا كانت أكبر من أو تساوي **0,36**، قد إقترح ذلك بإفتراض أن متوسط الحد الأدنى المقبول لـ (**AVE**) هو **0,5**. من جهة ثانية، إذا كانت قيمة العتبات **P** الكبيرة _ المتوسطة_ الصغيرة لـ **GoF** أقل من **0,1** ، فهذا يشير إلى أن القوة التفسيرية للنموذج قد تكون منخفضة جدا بحيث لا يمكن إعتبارها مقبولة (**CohenJ, 1988, p. 10**).

4. **مؤشر (SPA)** : إن مؤشر نسبة التناقض (**SPA**) هو مقياس لمدى خلو النموذج من حالات التناقض الظاهري (**Instance of Simpson's paradox**)، يحدث هذا عندما يكون معامل المسار وعلاقة الإرتباط مع متغيرين ذو علامات مختلفة، فحالات التناقض الظاهري هي إشارة محتملة لمشكلة السببية مما يدل على أن مسار الإفتراض هو إما غير قابل للتصديق أو عكس ذلك.

إن مؤشر **SPR** يحسب بقسمة عدد المسارات في النموذج التي لا ترتبط مع حالات التناقض الظاهري على العدد الكلي للمسارات في النموذج. القيمة المثالية لمؤشر **SPR** يجب أن تساوي **01** وهذا يعني أنه لا توجد حالات للتناقض الظاهري في النموذج، أما القيمة المقبولة للمؤشر هي أكبر من أو تساوي **0,7** معنى ذلك أن **70%** على الأقل من المسارات في النموذج هي خالية من التناقض الظاهري (**Kock N. , 2015, p. 51**).

5. **مؤشر (RSCR)** : إن مؤشر **RSCR** (نسبة مساهمة R^2) هو مقياس لخلو النموذج من الإسهامات السالبة لـ R^2 والتي تحدث جنبا إلى جنب مع حالات التناقض الظاهري (**Peal, 2009, p. 11**).

هذا المؤشر هو مماثل للمؤشر **SPR** والفرق الرئيسي بينهما هو أن يتم حسابه على أساس القيم الفعلية لمساهمات R^2، وليس على عدد المسارات التي تكون فيها هذه المساهمات كعلامات محددة. إن مؤشر **RSCR** يحسب بقسمة مجموع المساهمات الإيجابية لـ R^2 على مجموع المساهمات المطلقة لـ R^2 (سواء كانت سلبية أو إيجابية) في النموذج. القيمة المثلى لـ **RSCR** يجب أن تكون تساوي **01** ، هذا يعني أنه لا توجد مساهمات سالبة لـ R^2 في النموذج، أما القيمة المقبولة للمؤشر هي أكبر أو تساوي **0,9** هذا يعني أن مجموع المساهمات الإيجابية لـ R^2 في النموذج تشكل **90%** على الأقل من المجموع الكلي لمساهمات R^2 المطلقة في النموذج (**Peal, 2009, p. 11**).

6. **مؤشر (SSR)** : مؤشر **SSR** (نسبة الإلغاء الإحصائية) هو مقياس لخلو النموذج من حالات القمع الإحصائية (**Statistical Supression Instances**) (**Mackinnon, Lockwood, & krull, 2000, p. 175**). حالات الإلغاء الإحصائية تحدث عند معامل مسار أكبر من حيث القيمة المطلقة بالنسبة لعلاقة الإرتباط المقابلة الخاصة بمتغيرين، وهي شبيهة بحالات التناقض الظاهري.

إن حالات القمع الإحصائية هي إشارة محتملة لمشكلة السببية، فمسار الإفتراض عندها قد يكون إما غير قابل للتصديق أو عكس ذلك. مؤشر **SSR** يحسب بقسمة عدد من المسارات في النموذج التي لا ترتبط مع متوسط أو أكبر لحالات الإلغاء الإحصائية على عدد من المسارات في النموذج، حيث أن متوسط أو أكبر حالات الإلغاء الإحصائية هي تتميز بنسبة مسار إرتباط مطلق أكبر من **1,3** (**Mackinnon, Lockwood, & krull, 2000, p. 175**) .إن القيمة المقبولة لمؤشر **SSR** أكبر من أو تساوي **0,7**، وهذا يعني أن **70%** على الأقل من المسارات في النموذج هي خالية من حالات الإلغاء الإحصائية.

7. **مؤشر (NLBCDR)**: مؤشر **NLBCDR** (نسبة إتجاه السببية غير الخطية ذات متغيرين) يعتبر واحد من أهم المؤشرات المتميزة من الخوارزميات غير الخطية والذي يعني أن جميع المعملات غير الخطية ذات المتغيرين تختلف بإختلاف إتجاه إفتراض السببية، فهي تميل إلى أن تكون أقوى في إتجاه واحد من الآخر،

وهو ما يعني أن البواقي (الأخطاء) هي أكبر عندما يؤول إتجاه إفتراض السببية في إتجاه واحد أو آخر. إن مؤشر **NLBCDR** هو مقياس للمدى الذي يمكن أن تقدمه المعاملات غير الخطية ذات المتغيرين للإرتباط من دعم للإتجاهات المفترضة من روابط السببية في النموذج. يحسب مؤشر **NLBCDR** بقسمة عدد من الحالات المتعلقة بالمسار في النموذج أين الدعم عكس إتجاه إفتراض السببية على العدد الإجمالي للحالات المتعلقة بالمسار الذي يشارك هذا الإختبار (بما في ذلك جميع الخوارزميات غير الخطية المستخدمة في هذا الإختبار). القيمة المقبولة لمؤشر **NLBCDR** هي أكبر من أو تساوي **0,7** هذا يعني أنه في **70%** على الأقل من الحالات المتعلقة بالمسار في النموذج عكس إتجاه إفتراض السببية ضعيف أو أقل (هنا أقل تعني: هناك دعم)، أو أن إتجاه افتراض السببية هو مدعم (**Kock N. , 2015, p. 53**). الجدول الموالي يلخص مؤشرات صلاحية وجودة نموذج الدراسة.

الجدول (03/08) : صلاحية النموذج ومؤشرات الجودة (Model fit and quality indices)

المؤشر	القيمة	معنوية القيم
متوسط معامل المسار (**APC**)	0.621	P< 0.001
متوسط R^2 (**ARS**)	0.821	P< 0.001
متوسط R^2 المعدل (**AARS**)	0.815	P< 0.001
متوسط كتلة **VIF** (**AVIF**)	4.998	AVIF≤ 5
متوسط **VIF** للعلاقة الخطية الكاملة (**AFVIF**)	4.487	AVIF≤ 5
اختبار **Tenenhaus GoF**	0.652	GoF≥ 0.36
نسبة المفارقة لـ**Sympson** (**SPR**)	0.667	SPR≥ 0.7
نسبة المساهمة لـR^2 (**RSCR**)	0.986	RSCR≥ 0.9
نسبة الإلغاء الإحصائية (**SSR**)	1.000	SSR≥ 0.7
نسبة الاتجاه السببية لعدم الخطية المتغيرات (**NLBCDR**)	1.000	NLBCDR≥ 0.7

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **WarpPLS v5.0** _ (**n=45**).

من الجدول رقم (**07 / 02**) نلاحظ أن عشر إختبارات لقياس جودة المؤشرات وصلاحية النموذج كلها ذات قيم معنوية، إذ أن هاته المؤشرات تسمح لنا بتحليل نموذج الدراسة وإختبار الفرضيات وفق طريقة المعادلات الهيكلية (**PLS _ MIMIC**).

2.3. إختبار معاملات المتغيرات الكامنة (Latent variable coefficient)

يتم توفير العديد من التقديرات لكل متغيرة كامنة كإختبارات يتم إستخدامها لدراسة موثوقية أداة القياس _ صحة التمايز والتنبؤ _ العلاقة الخطية الكاملة _ معامل التحديد (R^2) _ معامل التحديد (R^2) المعدل _ معاملات Q^2 هاته الإختبارات هي خاصة فقط **بالمتغيرات الكامنة الذاتية**، تأتي كلها كما يلي:

1. **معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد (R^2) المعدل** : معامل التحديد (R^2)هو مؤشر إحصائي الذي يوضح مقدار التباين المشكل من العلاقة بين إثنين (أو أكثر) من المتغيرات، بذلك هو يوفر تقدير لقوة العلاقة بين نموذج الدراسة والمتغيرات المستجابة له (**Moore & McCabe, 1989, p. 1187**). أما بالنسبة لمؤشر (R^2) المعدل فهو يعكس الفرق الرئيسي المصحح للزيادة الزائفة في معاملات (R^2) الناجمة عن إضافة قيم لا تفسيرية في كل كتلة لمتغيرة كامنة (**Ken Kwong Kay - Wong, kay, & Wong, 2013, p. 14**).
2. **الموثوقية المركبة (Composite reliability coefficient) ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha coefficients)**: إن كل من المؤشرين يعتبران مقياس لموثوقية الإتساق الداخلي لنموذج الدراسة ، إن الموثوقية المركبة ومعاملات ألفا كرونباخ ينبغي أن تكون كل منهما مساوية أو أكبر من (**0,7**)، فهذا يعني موثوقية الإتساق الداخلي كافية لإتخاذ القرارات بشأن جودة نموذج الدراسة (**Noreen, Richard, & Shavelson, 2006, p. 01**).
3. **متوسط التباين المستخرج** (**AVE**) : هو مؤشر يستخدم لتقييم صحة التمايز وللصحة التقاربية (**Convergent validity assessment**)، حيث أنه يستخدم جنبا إلى جنب مع إرتباطات المتغيرات الكامنة. من أجل تقييم صحة التمايز_ إن العتبة الموصى بها لصحة التمايز (القيمة المقبولة) هي (**0,5**) وتنطبق فقط على **المتغيرات الكامنة العاكسة** (**Kock N. , 2015, p. 66**).

4. **متوسط (VIF) للعلاقة الخطية الكاملة:** هو مؤشر متعلق بجميع المتغيرات الكامنة حيث يتم حسابه على أساس الإختبار الخطي الكامل. من المستحسن أن تكون قيمة (**VIF**) أقل من (**05**)، أما بالنسبة للمعيار الأكثر إسترخاءا هو أن تكون أقل من (**10**).
5. **معاملات Q^2:** يعرف أيضا كمعاملات ((Q^2) **Stone – Gerisser**)، هو مقياس للامعلمي يحسب تقليديا حيث يتم إستخدامه لتقييم الصحة التنبؤية أو الصلة الإرتباطية مع كل كتلة متغيرة كامنة في النموذج. معامل Q^2 يشار إليه أحيانا على أنه نظير R^2 المختزل،حيث أن الصحة التنبؤية المقبولة في صحة الإرتباط مع المتغير الكامن الذاتي يقترح هنا أن يكون معامل Q^2 أكبر من (**0**) (**Kock N. , 2015, p. 66**).

الجدول (09 / 03) : معاملات المتغيرات الكامنة

مؤشرات معاملات المتغيرات الكامنة (LVC)	الإقتصاد غير الرسمي	الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية	سياسات التصنيع
معامل التحديد R^2	-	0.764	0.877
معامل التحديد R^2 المعدل	-	0.759	0.871
الموثوقية المركبة (Composite reliability coefficient)	0.210	0.927	0.891
ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha coefficients)	0.153-	0.897	0.817
متوسط التباين المستخرج (AVE)	-	0.639	0.537
متوسط VIF للعلاقة الخطية الكاملة	1.580	6.115	5.764
معاملات Q^2	-	0.732	0.880

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **WarpPLS v5.0** _ (**n=45**)

نلاحظ من الجدول رقم (**08 / 02**) أن معاملات ألفا لكرونباخ (**Cronbach's alpha coefficients**) تفوق (**0,7**) بالنسبة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية وسياسات التصنيع وحتى الإقتصاد غير الرسمي وإن كانت قليلة هي ضئيلة (بسبب طبيعة نموذج (**MIMIC**))، وأن معاملات الموثوقية المركبة (**Composite reability coefficients**) تفوق (**0,7**) بالنسبة للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية وسياسات التصنيع وحتى أيضا الإقتصاد غير الرسمي وإن كانت ضئيلة (بسبب طبيعة نموذج (**MIMIC**))، كما نلاحظ أن معاملات متوسط التباين المستخرج (**AVE**) تفوق (**0,5**) بالنسبة للشراكة

القطاعية في إستثمارات البنية التحتية وسياسات التصنيع، كذلك متوسط (**VIF**) للعلاقة الخطية الكاملة هي أصغر أو تساوي بالتقريب (**0,5**). أما قيمة (Q^2) فهي تفوق (**0**) ما يدل أن القيم هي معنوية وهذا يعكس جودة نموذج الدراسة.

المبحث الثالث : دراسة معاملات المسار (التقييم الهيكلي لنموذج الدراسة)

1. التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع

الجدول رقم (**09 / 03**) الموالي يوضح طبيعة العلاقة التأثيرية المباشرة بين الإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية وسياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة (**1970 _ 2014**)، النتائج الموضحة في الجدول عبارة عن مخرجات برنامج **WarpPLS v.5.0** النسخة المطورة عن **MATLAB**.

الجدول (10 / 03) : التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع

	سياسات التصنيع	قيمة **P**
الاقتصاد غير الرسمي	0.03	P = 0.42

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج **WarpPLS v5.0** _ (**n=45**).

بعد قيامنا بنمذجة **العلاقة الهيكلية المباشرة** بين متغيرات الإقتصاد غير الرسمي وسياسات التصنيع، نلاحظ أن قيمة **β** موجبة إلا أنها أقل من قيمة التأثير المعنوي المقدرة بـ (**0,15**)، و **نسبة المعنوية** هي أكبر من (**0.05**). هذه المؤشرات تشير إلى عدم قبول الفرضية الصفرية (H_0) بإعتبار أن معظم متغيرات الإقتصاد غير الرسمي ليس لها تأثير مباشر على سياسات التصنيع، يتم توضيح ذلك في الشكل البياني الموالي.

الشكل (18 / 03): النموذج الهيكلي للعلاقة القائمة مابين إستراتيجية الإقتصاد غير الرسمي وسياسات التصنيع

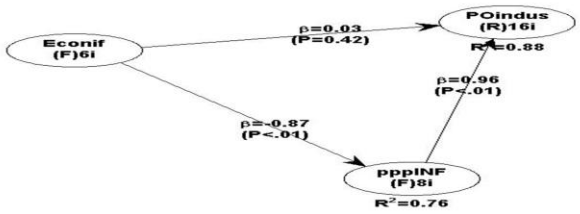

المصدر: من إعداد الباحثة بإستخدام برنامج **WarpPLS v5.0** _ **(n=45)**.

2. التأثير غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع

الجدول رقم **(10 / 03)** يوضح طبيعة العلاقة التأثيرية غير المباشرة مابين الإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية وسياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة **(1970 _ 2014)**، النتائج الموضحة في الجدول عبارة عن مخرجات برنامج **WarpPLS v5.0**.

الجدول (11 /03) : التأثير غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع

	الشراكة القطاعية في إستثمارات التحتية	سياسات التصنيع	القيمة P
الإقتصاد غير الرسمي	**0.87-**	-	P<0.01
الشراكة القطاعية في إشتثمارات البينة التحتية	-	**0.96**	P<0.01

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **WarpPLS v5.0** _ **(n=45)**.

بعد قيامنا بنمذجة **العلاقة الهيكلية غير المباشرة** ما بين متغيرات الإقتصاد غير المباشر وسياسات التصنيع، نلاحظ أن قيمة **β** بالنسبة **للجزء الأول** من مسار العلاقة غير المباشرة بين الإقتصاد غير الرسمي والشراكة القطاعية في إستثمارات البينة التحتية هي **سالبة** لكنها أكبر من قيمة التأثير المعنوية

(0.15)، كما أن نسبة المعنوية أقل من **(0.05)**. أما بالنسبة لقيمة **β** الخاصة **بالجزء الثاني** لمسار العلاقة غير المباشرة بين الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية وسياسات التصنيع فهي موجبة وأكبر من قيمة التاثير المعنوية **(0.15)**، كما أن نسبة المعنوية هي أقل من **(0.05)**، هذه المؤشرات تشير إلى قبول الفرضية البديلة **(H_1)** بإعتبار أن معظم المتغيرات الإقتصاد غير الرسمي تؤثر بشكل غير مباشر على المتغيرات العاكسة لسياسات التصنيع بوجود الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كمتغير **وسيطي معدل** للمعادلة الهيكلية لنموذج الدراسة. إن أثر الشراكة القطاعية في إستثمارات البينة التحتية على سياسات التصنيع قد ظهر **كأثر الوسيط المعدل** **(Effet Médiatrices Modératrices)** في النموذج الهيكلي للدراسة، قد تحولت العلاقة التأثيرية غير المباشرة في **الجزء الأول** للعلاقة التأثيرية القائمة (بين الإقتصاد غير الرسمي والشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية) منها من **علاقة سالبة** (تخفي مساهمة القطاعات غير الرسمية) إلى **علاقة موجبة** (بين الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية وسياسات التصنيع). الجدول رقم **(11 / 03)** : معامل التحديد **(R _ square)** يوضح نسبة تفسير المتغير المستقل والمتغير المعدل (المتغير التابع الثانوي) للمتغير التابع :

الجدول (03/12): معامل التحديد (R _ square)

معامل التحديد (R _ square)			
الإقتصاد غير الرسمي	الإقتصاد غير الرسمي	PPP في إستثمارات البنية التحتية	سياسات التصنيع
PPP في استثمارات البنية التحتية	0.764		
سياسات التصنيع	0.023-	**0.901**	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **WarpPLS v5.0** _ **(n=45)**.

الجدول أعلاه يلخص حقيقة أن : المتغير المستقل (الإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية) يفسر المتغير التابع (سياسات التصنيع) بنسبة **(-0.023)**. أما المتغير المستقل (الإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية) يفسر المتغير التابع الثانوي / المعدل (الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية) بنسبة **(0.764)** هذا ما أوضحته العديد من الدراسات السابقة المذكورة في الفصل السابق

أبرزها دراسة (**Roseman Aspilaire, 2011**) و (**Roseman Aspilaire , 2014**) و (**Chaib Bounoua** ; **Fatima Sebbah** ; **Zahra Benikhlef, (nd)**). أما المتغير المستقل (الإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية) يفسر المتغير التابع (سياسات التصنيع) بوجود المتغير التابع الثانوي / المعدل (الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية) ما نسبته (**0.901**) ،وهذا ما أكدته العديد من الدراسات السابقة أبرزها دراستي كل من (**Serigne Aly Cissé Dienne , 2001**) و (**Isabella Pouliot Cotnoir, 2011**) .

2.1. أهمية الأثر المعدل في النموذج الهيكلي

المتغيرات الوسيطية (**Les variables intermédiaires**) هي تساعد في تحسين فهم العمليات التي تربط بين المتغيرات المستقلة (**Les variables indépendantes**) والمتغيرات التابعة (**Les variables dépendantes**)، ضمن هاته المتغيرات الوسيطية يتم التمييز بين المتغيرات الوسيطة (**Les Variables médiatrices**) والمتغيرات المعدلة (**Les variables modératrices**) (**Assad & Patrice, nd, p. 1067**) . بالرغم من أن كلا المتغيرين (الوسيط – المعدل) يسفران عن التدخل بين المتغير المستقل والمتغير التابع، لكن ينبغي التمييز بين الآثار الوسيطية والآثار المعدلة من الناحية المفاهمية والتحليلية، حيث قد ساهم كل من **Baron** و **Kenny** سنة **1986** في التمييز بين المتغيرات المعدلة والوسيطية. تبعا لما سبق، فالمتغير المعدل هو " **هو نوع من المتغيرات المستقلة الثانوية الذي يختاره الباحث من أجل تعديل في العلاقة القائمة بنموذج الدراسة، بناءا على تكهناته بأن كذا متغير سوف يعدل في العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغير التابع**". أما المتغير الوسيطي فهو " **الأساس الذي من خلاله يتم تكوين العلاقة ما بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بمعنى أدق يعتبر كناقل لأثر المتغير المستقل على المتغير التابع**" (**Assad & Patrice, nd, p. 1068**).

إستنادا إلى (**Assad & Patrice, nd**) فإن **المتغير المعدل** هو يتعلق بمتغير الذي يغير بشكل منهجي في حجم _ كثافة وتوجيه و / أو شكل أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، أي الرابط الملحوظ بين متغيرين

(المستقل _ التابع) سوف يتغير إستنادا لمستويات المتغير الثالث وهو **المعدل**، إن هذا الرابط يمكن أن يصبح أقوى أو أضعف أو يصبح سلبي في حين كان إيجابي دون تدخل المتغير المعدل. هنا **المتغير المعدل** يعتبر متغير نوعي أو كمي الذي يؤثر في إتجاه و /أو قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث أن تأثير **المتغير المعدل** يمكن تمثيله من خلال التفاعل بين المتغير المستقل الأساسي وأحد العوامل التي تحدد الظروف الملائمة لتأثيرها على المتغير التابع. بالتالي، **فالمتغير المعدل** هو متغير وصفي الذي يحدد الشروط التي من خلالها يتفاعل المتغير المعدل مع المتغير المستقل للتأثير على المتغير التابع، على سبيل المثال في دراستنا: " **التفاعل بين الإقتصاد غير الرسمي بإعتباره إستراتيجية تصنيعية والشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية يحدد تحقيق الأهداف الأساسية لسياسات التصنيع في الجزائر من خلال التقليل من حجم المساهمة السلبية الخفية للإقتصاد غير الرسمي وتغييرها لمساهمات إيجابية جلية**".

تبعا لما سبق،

- **المتغير الوسيط**: هو الآلية التي من خلالها يؤثر المتغير المستقل على المتغير التابع وهو متغير ناشئ من المتغير المستقل الأساسي في نموذج الدراسة؛
- **المتغير المعدل** : هو المتغير الذي يعدل أو يغير طبيعة وقوة العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع (**Assad & Patrice, nd, p. 1068**).

الشكل الموالي يلخص المسار الأصلي المباشر (**C**) والذي يسمح بالمرور من المتغير المستقل **Yp** إلى المتغير التابع **Y**. إذا كان إدخال مسلك جديد يولد مسارا **Xm** الذي يمر عبر نقطتين (**a**) و (**b**) وليس عبر (**C**)، إذا فـ **Xm** تعتبر في هذه الحالة **متغير وسيطي**. من جهة ثانية، إذا كانت **Z** تعمل بمثابة صمام ينظم تدفق الأثر بين **Xp** و **Y**، إذا فـ **Z** في هذه الحالة تعتبر **متغير معدل** (**Assad & Patrice, nd, p. 1069**).

تحليلا للشكل الموالي، إن دور المتغير الوسيط **Xm** يولد التحلل من الأثر الكلي (**C**) لمتغير مستقل **Xp** على المتغير التابع **Y** بتأثير مباشر (**C'**) وبتأثير غير مباشر (**ab**). بما أن **المتغير المعدل** لا يمكنه على الأرجح عكس إتجاه العلاقة بين **Xp** و **Y**، فإن كل من (**C**) و (**C'**) ينبغي أن يكونا بنفس الميزة أين (**C'**) يجب أن يكون صفرا، من خلال التأثير على الإتجاه أو شكل العلاقة بين **Xp** و **Y** فإن دور **المتغير المعدل Z** يتوافق مع **تأثير** التفاعل الممثل بشكل عام بالمنتج (**Xp×Z**) الذي ينبغي أن يكون له تأثير على **Y**، كل هذا موضح في الشكل أدناه.

الشكل (03/19): تأثيرات المتغير الوسيطي والمتغير المعدل

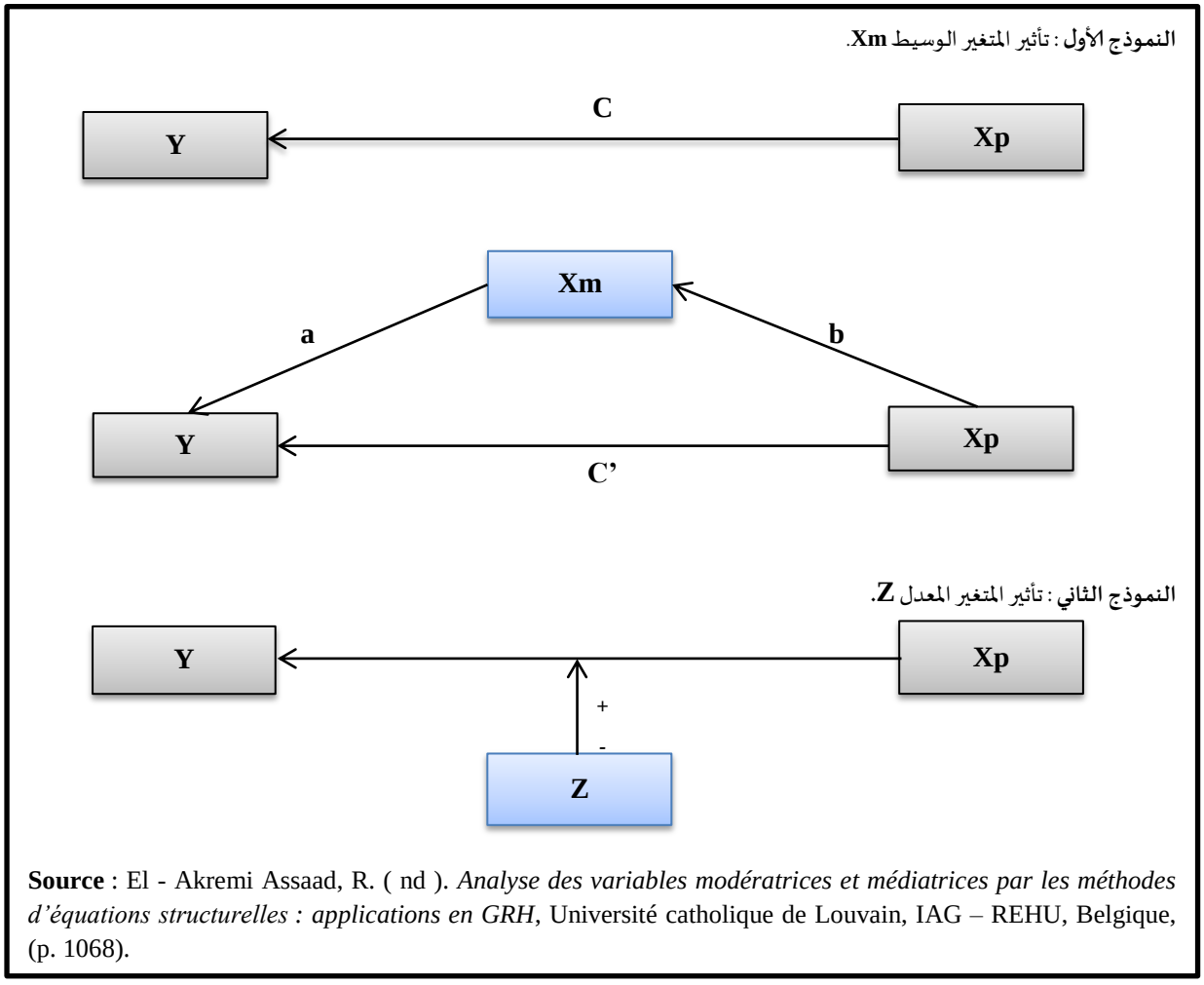

Source : El - Akremi Assaad, R. (nd). *Analyse des variables modératrices et médiatrices par les méthodes d'équations structurelles : applications en GRH*, Université catholique de Louvain, IAG – REHU, Belgique, (p. 1068).

تبعا للشكل المستخرج من برنامج **WarpPLS.v5.0**، النتائج المتحصل عليها تظهر بأن سياسات التصنيع يمكن التأثير غير المباشر فيها بالكيفية التي تمكن من تحقيق الأهداف المنشأة من أجلها، تلك الأهداف قد

تمتلث في المؤشرات **16** لسياسات التصنيع المستخدمة كمتغيرات عاكسة في نموذج الدراسة، وذلك بإتخاذ الإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية في الجزائر، حيث بلغت نسبة **تأثير المتغير الوسيطي المعدل** والمتمثل في الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية **(-0.19)** _ "التأثير هنا أصبح سلبي بعدما كان إيجابي وتعتبر أهم خاصية **للمتغير المعدل**"،و لكن قد أحدث تغييرا و / أو تعديلا في مسار تأثير الإقتصاد غير الرسمي كونه إستراتيجية تصنيعية على سياسات التصنيع من تأثير ضعيف وغير ملاحظ إلى تأثير إيجابي قوي بحيث يمكن ملاحظته.

الشكل (20 / 03): تأثير المتغير المعدل على العلاقة القائمة مابين الإقتصاد غير الرسمي وسياسات التصنيع

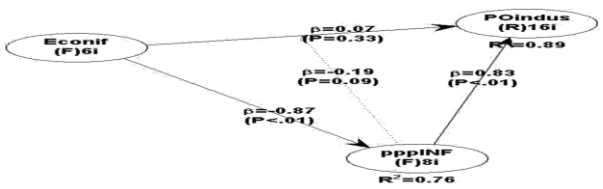

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج **WarpPLS v5.0** _ **(n=45)**.

3. إختبار الفرضيات

عندما نقوم بإختبار إحصائي يكون لدينا فرضان هما :**الفرض الأول** : هو ما يسمى بفرض العدم (**Null hypothesis**) ونرمز له بالرمز H_0، كما هو موضح في الشكل رقم **(03 / 03)** _**الفرض الثاني** : يسمى بالفرض البديل (**Alternative hypothesis**) ونرمز له بالرمز H_1، كما هو موضح في الشكل رقم **(03 / 03)**. إذا كان الفرق معنويا (بين قيمة المعلمة المفروضة والقيمة المقدرة لها) فالقرار يكون عدم قبول الفرض العدمي وعليه فإننا نقبل بالفرض البديل.أما إذا كان الفرق غير معنوي فإننا نقبل الفرض العدمي

(**Antonio Paiva, 2010, p. 03**). في هذه النقطة من هذا الفصل سنتطرق فيها لمناقشة نتائج التأثير المباشر وغير المباشر للإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية جديدة متبناة على سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2014**، وذلك بالإعتماد على الدراسات السابقة للموضوع والإطار النظري.

3.1. مناقشة الفرضية التطبيقية الأولى (H_0): التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر

إن نتائج الدراسات السابقة حول وجود علاقة أو تأثير مباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع تتركز في نقطة هامة وهي: أن هذا القطاع "**الخفي _ الهامشي _ المتجذر** في هيكل الإقتصاد" لايمكن قياسه ولا يؤثر بطريقة مباشرة على الإقتصاد بصفة عامة وعلى سياسات التصنيع بصفة خاصة. قد بلغت نسبة التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع ما يقدر (**β= 0.03**) أي لا يوجد تأثير مباشر كون أن هاته النسبة أصغر من (**β= 0.15**) وغير معنوية (**P= 0.42**). إن جل الدراسات السابقة المتناولة في بحثنا قد أكدت أنه من الصعب قياس **التأثير الفعلي المباشر** للإقتصاد غير الرسمي (كحجم لنشاط خفي) على السياسات الإقتصادية بصفة عامة وعلى سياسات التصنيع بصفة خاصة، حيث أن دراسة (**Roseman Aspilaire, 2011**) قد أكدت على أنه مع تنامي الإقتصاد غير الرسمي يزيد إنخفاض مستوى الدخل الفردي في (**PIB**) حيث يرجع ذلك لزيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة _ الإنفاق الحكومي _ التضخم، وفي دراسة أخرى له (**Roseman Aspilaire, 2014**) أكد بأن الإقتصاد غير الرسمي قد لعب دورا في تراجع مساهمات الفرد في (**PIB**) ،حيث يرجع ذلك في كون أن هذا الإقتصاد يوفر العمالة الناقصة في القطاعات الرسمية بنسبة **56,4 %** وهي نفس نسبة تراجع مساهمة الإقتصاد غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي، كون أن مساهمة القوى العاملة في كذا قطاع (القيمةالمضافة **VA**) تمثل نفس النسبة المئوية لكنها خارج نطاق التقييد المحاسبي لها بسبب التهرب الضريبي للقطاع غير

الرسمي. هنا التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع يستحيل قياسه بإعتبار أن جل نشاطات الإقتصاد غير الرسمي هي نشاطات خفية وخارجة عن النطاق المحاسبي، وبالتالي لايمكن قياس نسبة تأثير المباشر لهذا الأخير على النمو الإقتصادي (**PIB** هو أهم مؤشر عاكس لسياسات التصنيع في بحثنا) من جهة، ومن جهة ثانية نظرا لكون بيانات هذا الأخير حساسة جدا وغير موثقة فهي غير قادرة على إعطاء تقدير كامل للإقتصاد الخفي وقياس فيما إذا كان يزيد أو يقل من فترة إلى أخرى.

ومنه **عدم قبولنا للفرضية التطبيقية الأولى (H_0)** : لا يؤثر الإقتصاد غير الرسمي تأثيرا مباشرا على سياسات التصنيع في الجزائر ، هنا التأثير جاء ضعيفا جدا وغير معنوي. في مثل هاته الحالة لا يمكن للإقتصاد غير الرسمي أن يحدد كإستراتيجية تصنيعية ملاءمة في سبيل تحقيق أهداف سياسات التصنيع.

3.2. مناقشة الفرضية التطبيقية الثانية (H_1): التأثير غير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الشراكة القطاعية كمتغير معدل

إن نتائج الدراسات السابقة حول وجود علاقة غير مباشرة بين الإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع تنصب في العديد من النقاط التي تناولناها في الفصل السابق (الفصل الثاني من المحور الثاني للأطروحة). قد بلغت نسبة التأثير غير المباشر على سياسات التصنيع بوجود الشراكة القطاعية كمتغير معدل في إتجاهين: تأثير الإقتصاد غير الرسمي على الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية بنسبة (**β= -0.87**) ووفقا لهذا تؤثر الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية على سياسات التصنيع بما نسبته (**β=0.83**). للإقتصاد غير الرسمي القدرة على التأثير غير المباشر على سياسات التصنيع من خلال مشاركة القطاعين العام والخاص في الإنفاق على البنية التحتية (كمتغير وسيطي معدل قد تم توضيحه في نموذج الدراسة _ الشكل رقم (**06 / 03**). فمن خلال دراسة (**Isabella P , 2011**) قد أكدت على أن للإقتصاد غير الرسمي دور في بارز في عمليات التصنيع (مؤشر**MVA** أهم مؤشر عاكس لسياسات

التصنيع) حيث تظهر مساهمته التي لا يمكن قياسها من خلال التوسع في حجم الإستثمارات في البنية التحتية (من خلال إضفاء الطابع الرسمي للقطاع غير الرسمي) في الناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة وفي التصنيع بصفة خاصة، هنا يتخلى الإقتصاد غير الرسمي عن صفته الخفية من أجل الإستفادة من مرافق البنى التحتية ذات الجودة العالية كوسائل النقل مثلا التي تقربه من الأسواق المحلية، وبهذا تصبح معظم أنشطته مسجلة في السجل المحاسبي الوطني. من جهة ثانية، دراسة (**Serigne Aly Cissé Dienne, 2001**) هي الأخرى قد أكدت على أن للإقتصاد غير الرسمي ديناميكية في تعزيز تنفيذ عملية اللامركزية بسبب المشاركة الفعالة للقطاعين في الإنفاق في البنية التحتية كمتغير شارح للتنمية المحلية في مدينة **Saint Louis**، بالتالي للإقتصاد غير الرسمي في الدراستين السابقتين قد رسخ مكانة بارزة في تحقيق أهداف السياسات الإقتصادية بشكل عام وفي تحقيق أهداف سياسات التصنيع بشكل خاص.

ومنه **قبولنا للفرضية البديلة (H_1)**: يؤثر الإقتصاد غير الرسمي بشكل غير المباشر على سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الشراكة القطاعية كمتغير وسيطي معدل، هنا التأثير جاء قويا وذو معنوية بوجود التأثير المعدل السلبي الذي أنقص من سلبية التأثير المباشر على سياسات التصنيع، ومنه يمكن القول أنه يمكن للإقتصاد غير الرسمي من أن يلعب دورا بارزا كإستراتيجية تصنيعية مثلاءمة في سبيل تحقيق أهداف سياسات التصنيع ، وذلك في حالة وجود الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية في الجزائر.

3.3. مناقشة الفرضيات البحثية

3.3.1. الفرضية البحثية الأولى: الإستراتيجية الملائمة في التصنيع في إطار سياسة تصنيعية جديدة في الجزائر ترتكز على الإقتصاد غير الرسمي.

إن نتائج الفرضيات التطبيقية تبين قبولنا للإقتصاد غير الرسمي كإستراتيجية تصنيعية جديدة في الجزائر في سبيل تحقيق أهداف سياسات التصنيع، إذا ما واكبتها الشراكة القطاعية في تمويل البنى التحتية.

3.3.2. الفرضية البحثية الثانية: يؤثر الإقتصاد غير الرسمي تأثيرا إيجابيا على أهداف سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الشراكة ما بين القطاعين (العام والخاص) في إستثمارات البنية التحتية.

إن نتائج الفرضيات التطبيقية تبين مدى مساهمة الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كأداة فعالة في تبيان الدور الإيجابي للإقتصاد غير الرسمي في تحقيق أهداف سياسات التصنيع في الجزائر.

خاتمة

في الفصل الأخير من الجزء الأخير للأطروحة حاولنا القيام بدراسة قياسية للتأثير المباشر وغير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2014**. هنا قسمنا الفصل لثلاثة محاور أساسية، في المحور الأول تطرقنا فيه إلى الإطار النظري لنموذج الدراسة " النمذجة الهيكلية – نموذج (**MIMIC – PLS**)"، أما المحور الثاني فخصصناه لدراسة التحليل الإحصائي والقياسي لنموذج الدراسة، فمن خلال التحليل الإحصائي قد تبين لنا بأن كافة قيم متغيرات الدراسة (متغيرات مستقلة _ متغيرات تابعة ثانوية _ متغيرات تابعة) متناسقة بشكل متماثل، أما عن التحليل القياسي فقد أظهرت جل الإختبارات مدى معنوية تشبع المتغيرات المقاسة لكل متغيرة كامنة _ مدى جودة وصلاحية معالم النموذج في بناء نموذج الدراسة _ مدى صلاحية معاملات المتغيرات الكامنة. أما المحور الأخير فقد خصصناه لتقييم النموذج الهيكلي، من خلال إختبار معاملات المسار قد تبين بأن الإقتصاد غير الرسمي ليس بإمكانه التأثير بشكل مباشر على سياسات التصنيع بسبب طبيعته الخفية والمتجذرة فيه، لكن من خلال إدخال الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كمتغير وسيطي معدل في مسار هذا التأثير مابين المتغير المستقل والمتغير التابع قد تحولت تلك العلاقة الخفية لعلاقة غير مباشرة وواضحة على سياسات التصنيع، هنا وبالفعل قد تمكنت شراكة القطاعين في الإنفاق على البنية التحتية من إنقاص حجم التأثير الحفي والذي يظهر على أنه تأثير مباشر ضعيف إلى تأثير إيجابي قوي للعلاقة غير المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. بالتالي قد خلصت دراستنا إلى أن للإقتصاد غير الرسمي دور في دعم أهداف سياسات التصنيع وذلك بزيادة مشاركة القطاعين العام والخاص في إستثمارات البنية التحتية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2014**.

خاتمة عامة

بتطرقنا لموضوع **سياسات التصنيع** في الجزائر كنهج تاريخي ورؤية مستقبلية ،إستخلصنا العديد من النقاط الهامة التي يجب أن نبرزها في خاتمة بحثنا. إن **لسياسات التصنيع** القدرة على تحديد الوضع الصناعي الذي يجب أن يتميز بالخصائص الموالية : حجم عالي للشركات التصنيعية _ إنتاج ضخم _ إستثمارات ضخمة _ سلسلة متتابعة ومترابطة من وحدات الإنتاج _ تطوير التقنيات الشبكات (السكك الحديدية _ خطوط التلغراف والهاتف والكهرباء)، إضافة إلى تضاعف العوامل الخارجية الإيجابية مثل التقدم في مجال النقل والمواصلات. تلك المحددات كلها لايمكن تنفيذها إذا لم تتوفر الآلية الحكومية الضرورية التي تضمن التأثير على الأداء الصناعي في البلد. وعليه، فأهداف سياسات التصنيع في مختلف بلدان العالم يختلف تحقيقها بإختلاف **الإستراتيجيات التصنيعية** المنتهجة في تلك البلدان. إن مدى متانة ومرونة إستراتيجيات التصنيع في ظل بيئة دولية متغيرة يعتبر أهم أداة لضمان التنفيذ التام لسياسات التصنيع في الوقت المحدد وبالشكل المطلوب.

قد قمنا بالتطرق في بحثنا للعديد من الإستراتيجيات التصنيعية المتبناة في مختلف الدول، إختلافها قد إرتبط بمدى قناعة الفاعلين في المجال على أنها أمثل خطة تضمن التطبيق التام لأهداف سياسات التصنيع. بعض الدول قد تبنت إستراتيجيات التي إعتمدت فيها على **إستخراج وتصدير الموارد الطبيعية** فقط كمصدر دعم لبقية قطاعاتها الإقتصادية، محدوديتها قد نتجت أساسا في تقلب أسعارها في الأسواق العالمية وكذلك إلى قابليتها للنفاذ مع مرور الزمن. على غرار ذلك، هناك العديد من البلدان قد تبنت **إستراتيجية التركيز** في دعم سياساتها التصنيعية ترجمت بإستراتيجيتين أولهما **إستراتيجية احلال الواردات وإستراتيجية الصناعات المصنعة**، لكن كلتاهما قد فشلتا في تدعيم سياسات التصنيع كون الأولى كانت مبنية على عدم التأكد من إمكانية نشوء ميزة نسبية في البلد، أما الأخيرة فقد نتج عنها تناقض في جدول التسلسل الهرمي للصناعات الثقيلة. آخر إستراتيجية تقليدية، وهي **إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على الإنفتاح (إستراتيجية احلال الصادرات)**،هي الأخرى أثبتت فشلها كأداة دعم للسياسة

التصنيعية في البلد، كونها تتطلب قوة الصمود أمام الصدمات الخارجية وإلى مصادر تمويلية ضخمة جدا. تلك الإخفاقات التي سجلتها الإستراتيجيات السابقة، أدت إلى صياغة إستراتيجيات تصنيعية أخرى التي تتوافق مع الخصائص الإقتصادية _ البيئية _ الإجتماعية _ السياسية _ الثقافية للبلد، هنا تطرقنا في أطروحتنا إلى ثلاثة إستراتيجيات جديدة وإنتقينا منها إستراتيجية تتناسب حسب العديد من الدراسات السابقة مع خصائص الإقتصاد الجزائري، أبرزها : **إستراتيجية التي تعتمد على الإقتصاد غير الرسمي**، حيث أنه إذا لم يكن بإمكان الدولة التخلص من هذا القطاع المتجذر في هيكلها، إذا لابد من دمجه في جميع أنشطتها الإقتصادية، بطريقة تمكن من جعله قادر على المساهمة في التنفيذ التام لسياسات التصنيع. ثاني إستراتيجية تصنيعية بديلة للإستراتيجيات التقليدية: وهي **إستراتيجية ترقية الموارد البشرية**، أما آخر استراتيجية هي **إستراتيجية الموارد المتجددة**.

قمنا بإختيار إستراتيجية التصنيع التي تعتمد على القطاع غير الرسمي كأدة فعالة لضمان تحقيق أهداف سياسات التصنيع في الجزائر، حيث إن من أهم أسباب إختيارنا للإستراتيجية ترجع إلى تحليل نظرية **النمو غير المتوازن لهريشمان**، والتي مفادها أن هناك طاقات داخل كل بلد هي خفية وربما غير متوفرة رسميا ولكنها مع ذلك موجودة، في نظره تحقيق تنمية متواصلة هو بالمزج الأمثل لهاته الطاقات، وبإعتبار الإقتصاد غير الرسمي طاقات خفية _ متناثرة _ غير متوافرة في السجلات المحاسبية فلابد من طريقة لدمج تلك الطاقات من أجل خلق قيمة مضافة ملموسة في الإقتصاد.

العديد من الدراسات السابقة المتناولة في بحثنا قد أكدت إستحالة قياس حجم تأثير الإقتصاد غير الرسمي في الإقتصاد مقاسا بمدى مساهمته في **PIB**، لكن بفضل تلك الدراسات قد تمكنا من إنشاء نموذج قياسي من خلال إستخدام نموذج (**MIMIC _ PLS**) المؤخود من دراسة كل من (**Roseman Aspilaire**) لسنتي **2011** و **2014** ومن دراسة (**Chaib Bounoua**) لسنة **2009**، نموذجنا القياسي قد تكون من ثلاثة متغيرات كامنة (الإقتصاد غير الرسمي _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية _

سياسات التصنيع)، هنا ننظر للإقتصاد غير الرسمي كمتغير مستقل في النموذج _ الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كمتغير وسيطي معدل(المتغير التابع الثانوي) _ سياسات التصنيع كمتغير تابع.

نتائج الدراسة قد خلصت إلى إستحالة قياس التأثير المباشر للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2014**. لكن، مع إدخال متغير الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كمتغير وسيطي معدل في نموذج الدراسة، قد عكس التأثير المباشر الضعيف (السلبي) إلى تأثير غير مباشر قوي وموجب على سياسات التصنيع، وبهذا التفاعل قد ظهر كمتغير معدل وسيطي (قد أنقص من نسبة المساهمة المباشرة الخفية للإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع لمساهمة غير مباشرة ملموسة).

من الناحية النظرية **للشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية** دور بارز في سياسات التصنيع، تمحور هذا الدور في كون شراكة القطاعين العام والخاص بإمكانها تشجيع وتطوير الأنشطة التصنيعية بسبب محدودية القطاع الخاص في تولي عملية تدعيم القطاع التصنيعي، وذلك لأن إخفاقات السوق سوف تسود، ولكون القطاع العام يصبح عاجزا أمام مواكبة التغييرات التكنولوجية والتقنية الحاصلة في البيئة الدولية الراهنة. بالتالي، لابد من التعاون مابين القطاعين العام والخاص لتدعيم وتطوير البيئة التصنيعية.

إن أهم نتائج الدراسة القياسية لبحثنا تأتي في النقاط الموالية :

- لايؤثر الإقتصاد غير الرسمي بشكل مباشر على سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2014**، هذا ما أكدته العديد من الدراسات أبرزها دراسة (**Roseman Aspilaire**) لسنتي **2011** و **2014**.
- يؤثر الإقتصاد غير الرسمي بشكل غير مباشر على سياسات التصنيع في الجزائر خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2014** بوجود الشراكة القطاعية في إستثمارات البنية التحتية كمتغير وسيطي

معدل في نموذج الدراسة، هذا ما أكدته دراسة كل من (**Isabella Pouliot Cotnoir**) و (**Serigne Aly Cissé Dienne**).

- للإقتصاد غير الرسمي دور إيجابي على خلاف العديد من الدراسات السابقة، ففي الكثير من بلدان العالم خصوصا البلدان النامية قد نما الإقتصاد غير الرسمي في منافسة مع الإقتصاد الرسمي وذلك نظرا لمساهمته في توفير ليس فقط حرفة – شركة صغيرة أو متوسطة غير معترف بها رسميا من قبل الدولة، لكن أيضا في وظائف لعملاء الذين ينخرطون في أنشطة مدرة للدخل دون دفع أية ضريبة. هنا بالتحديد، من غير الإنصاف أن يتم النظر إلى الإقتصاد غير الرسمي كعبء ثقيل على الدولة أين يجب التخلص منه ،ولكن يجب أن يلاحظ على أساس كونه قطاع إقتصادي حقيقي يوفر إمكانيات وحلول غير متواجدة في القطاع الرسمي. وفي مثل هذه الحالة وإستنادا للدراسات السابقة ، إذا لم تستطع القطاعات الرسمية تحقيق أهداف سياسات التصنيع المسطرة من طرف الدولة يمكن للقطاعات غير الرسمية تحقيق ذلك.
- إستنادا للتطور التاريخي لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (**1970** إلى غاية **2014**):

- لا يستطيع قطاع التصنيع في الجزائر من مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الدولية الراهنة إذاما إعتمد على قطاع المحروقات كقطاع داعم لبقية القطاعات الإقتصادية الأخرى؛
- لا يمكن أن تدعم آليات الشراكة مابين القطاعين أية إستراتيجية تصنيعية متبناة في الجزائر إذا ما ظل القطاع العمومي المستحوذ على جميع أنشطة الإستثمار في البنية التحتية على حساب القطاع الخاص ؛

- لكن وتبعا لنتائج الدراسة القياسية لبحثنا:

- يستطيع قطاع التصنيع في الجزائر مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الدولية الراهنة إذا ما إعتمد على القطاع غير الرسمي كقطاع داعم لبقية القطاعات الإقتصادية الأخرى؛

- يمكن أن تدعم آليات الشراكة مابين القطاعين في الجزائر الإستراتيجية التصنيعية التي تعتمد على القطاع غير الرسمي في سبيل تحقيق أهداف سياسات التصنيع، ومن ثم تحقيق إستقرار إقتصادي في ظل بيئة دولية تتسم بالتغير المستمر.

آفاق الدراسة: في ختام بحثنا يمكن أن نفتح مجالا للباحثين بالإنطلاق من نتائج دراستنا والبدء من حيث إنتهينا، حيث يمكن أن نعرض المواضيع الموالية:

- أثر الإقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر مع وجود الشراكة القطاعية (العام والخاص) كمتغير معدل بإستخدام طريقة (**DYMIMIC**)؛
- أثر الموارد البشرية على سياسات التصنيع في الجزائر مع وجود الشراكة القطاعية (العام والخاص) في برامج تكوين وترقية الموارد البشرية كمتغير وسيطي؛
- أثر الطاقات المتجددة على سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الشراكة القطاعية (العام والخاص) في تطوير تقنية لإستغلال الطاقات البديلة كمتغير وسيطي؛
- أثر القطاع الخاص على سياسات التصنيع في الجزائر بوجود الإنفاق العمومي في إستثمارات البنية التحتية كمتغير وسيطي؛
- أثر القطاع العمومي على سياسات التصنيع في الجزائر بوجود مبادرات التمويل الخاصة في إستمارات البينة التحتية كمتغير وسيطي في الجزائر.

قائمة المراجع

Abderrezak, B. (2013). Evaluation des effets des programmes d'investis publiques 2001 - 2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économiques. *Colloque international sur déterminants et effets des investissements durects étrangers sur la croissance économique en Algérie - Analyse en données de Panal*, (p. 05). elmcen.

Alacevich, M. (2007). Early developing economic debats revisited. *Working Paper*(4441), 03.

Alejandro, D., & Carlos, F. (1965). On the import inensity of import substitution. 495 - 460.

Alice H Amsdem. (1991). Diffusion of development: the late - industrializing model and greater East Asia. *The American Economic Review, 81*(02), 285.

Altenburg, T. (2012). Industry Policy in Developing Countries. *Overview and lessons from seven country cases*, 22.

Andreff, V. (2009). Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie: point de vue d'un outside en 1988 - 1994. *Confluences Méditerranée, 04*, p. 41.

Andreff, W. (1978). Structure de l'accumulation du capital et echnologie en URSS. *Revue comparatives Est - Ouest*(01), 880.

Andreff, W., & Hayab, A. (1978). Les proprités industrielles de la planification algérienne sont - elle vraiment "industrialisantes"? *Tiers Monde*, 871.

Antonio, P. (2010). Hypothesis testing. *ECE 3530 - Spring*.

Aspilaire, R. (2011). Economie informelle en Haiti, mesures macroéconomiques et impacts sur le PIB.

Aspilaire, R. (2014). L'économie informelle en Haiti: un impact contracyclique sur le PIB? *Mondes en Développement, 42*(166).

Assad, E.-A., & Patrice, R. (nd). Analyse des variables modératrices par les méthodes d'équations structurelles: applications en GRH. 1067.

Aujac, H. (1960). A propos de tableaux économiques. *Revue économique*, 186.

Auray, J. P., Mougeot, M., & Duru, G. (1981). Peut - on définir de maniére unique la notion d'industrie industrialisante? *Tiers Monde, 06*(24), 586.

Bacha, L. E. (1984). Growth with limited supplies of foreign exchange: a reappraisal of the two - gap model. *Essays in Honor of H. Chenery sous la direction de M. Syrquin, L. Taylor & all*.

Baer, W. (2009). Import substitution and industrialisation in Latin America: experience and interpretaions. *Latin American review, 07*(01), 96.

Bagalwa, B. (1992). Les aspects producifs de l'économie informelle recherche des indicateurs pour une réponse au développement en Afrique. *Afrika focus, 08*(01), 07.

Bahloul, M. (nd). Le capital humain comme socle d'un nouveau développement. *l'IDRH*, 02.

Balassa. (1981). The newly industrializing countries and the world economy. 15.

Balassa, B. (1978). Exports and economic growth: further evidence. *Journal of Developing Economics 05*, 182.

Balassa, B., & All. (1986). Adjusting to success: balance of payments policy in the East Asian NICs. *Washigton: institute of international economics*, 32.

Banque Mondiale. (2009). *Promotion des partenariats Public - Privé africains auprés des investisseurs: guide de préparation des projets.* Washington: The World Bank.

Barro, J. R., & Lee, W. J. (1993). Internaional comparisons of educational attainment. *Journal of monetary economics, 32*(03), 363.

Baumol, J. M. (1986). Productiviy growth, covergence, and welfare: what the long - run data show? *American economic review, 76*(56), 1072 - 1073.

Beaver, G., & Prince, C. (2004). Management, strategy and policy in the UK. *Journal of business and enterprise developemn, 11*(01), 41.

Belarbi, A. (2014). Informality as a coping mechanism with poverty in Algeria. *International forum on: Evaluation of poverty reduction policies in the Arab country, in the shadow of globalization*, (p. 345).

Bellache, Y. (2010). L'économie informelle en Algérie, une approche par enquéte auprés des ménages: le cas de Bejaia.

Benabdallah, Y. (2005). L'économie algérienne entre réformes et ouverture: quelle priorité? 02.

Benabdallah, Y. (nd). Le développement des infrastructures en Algérie: quels effets sur la croissance économique et l'environnement de l'investissement? 07.

Benjamin, J. (2011). Les énergies renouvelables: les bases - le technologie et le potentiel au Sénegal. 10.

Bessam, H. E. (2011). Transfer internaional de technologie - moyen d'industrialisaion en Algérie: cas des céramiques techniques. 01.

Bienchi, P., & Labory, S. (2006). International Hand Book on industry policy. Uk - Northampton: Edward Elgar - Cheltenham.

Bin, D. (2007). Depleion of renewable environnemental resources. *Environnemental Accouning, 17*, 06.

Bjonstad, D. J., & Brown, M. A. (2004). *A market failures framework for the definition the government's role in energy efficiency.* Report N° 02: joint institute for energy & environment.

Bogart, D. (2008). Inter - Modal Network externalities and transport development: evidence from roads, canal, and ports during the English Industrial. *Netw Spart Eco*, 312.

Bonaglia, F., & Kiichio. (2007). Le développement du secteur privé dans les pays pauvres, faut -il changer de recette? *Centre de développement de l'OVDE*, 01.

Bosworh, B. P., & Barly, M. N. (2014). US Manufacturing: Understanding its Past and its Potential futur. *Economic perspectives, 28*(01), 09.

Bounnafous, A. (2005). Financement des infrastructures et Partenariats Public - Privé. *Document de travail: 16eme symposium - 50 ans de recherche en économie des transports*.

Bounoua, C., Sebbah, F., & Benikhlef, Z. (2009). L'économie informelle en Algérie: analyse de l'évaluation du phénoméne et évaluation macroéconomioque (1990 - 2009). *Les cahiers du Cread N°11*, 37.

Brow, G. (2000). Renewable natural resource management and use without prices. *Journal of economic literature*, 16.

Burean International du travail. (2014). La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle. *Conférence internationale du travail, Rapport 05 / 103 session.*

Buton, H., & College, W. (1989). Import substitution. *Handbook of development economics, 02*, 1604.

Carlos, M., & Cheikh, B. L. (2004). Méthodes et instruments d'appui au secteur informel an Afrique Francophone. *Programme focale de promoion de l'emploi par le développement des petites entreprises*(SEED document de travail N° 24), 01.

Chandra, R. (1992). *Industrialisation and development in the Third World.* London & New York: Routledge Introductions to Development.

Charmes, J. (1984). *Approche macro - économique du secteur non - srucuré.* Congrés international des économistes de lange française.

Chenery, H. B. (1982). Industrialization and growth: the experience of large countries. *Working Papers N°539*, 03.

Chingnier, A. (2009). Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre l'Etat et appareil de production dans une

économie en développement. In U. L. 2 (Ed.), *Séminaire nationale de Monde Arabe*, (p. 07).

Conrad, J. M. (nd). Renewable resource management. *Resource Economics*, 03.

Cosello, C., Polisky, S., & Solow, A. (2001). Renewable resource management with environmental prediction. *Review Canadienne économique, 34*(01), 04 - 05.

Cousin, S. (nd). Quels sont les facteurs qui permettre d'expliquer les différences de performance entre les banques de débits Français, pendant la crise de 2007 à 2009? *HCE Paris*, 03.

Dao, T. A. (2001). Stratégie de promotion des exportations et ajustement macroéconomique. *Revue du CEPIL*, 16.

Database, W. B. (2016). *Population growth (annual %).* World Bank Group.

De Bandt, J. (2015). Peut 6 on passer du secteur public dans le processus d'industrialisation? *Tiers Monde, 29*(115), 932.

De Bernis, G. D. (1966). Industries industrialisantes et contenu d'une politique d'integration régional. *Economic appliqué*(08), 03.

De Miras, L. (1987). De l'accumulation de capital dans le secteur informel. *23*(01), 12.

Demsetz, H. (2002). *Information and efficiency: another viewpoint in market failure or success.* Cheltenham - UK: Edward Elgar.

Desmet, K., & Parente, S. L. (2012). The evolution of markets and the revolution industry: a unified theory of growth. *Journal of Economic Growth*, 233.

Deuble, P. (2008). Les stratégies de développement. *Pearson education France*, 485.

Deverpe, A. (2013). *La stratégie chez Pierre Bordieu.* Enquete N°03.

Devlin, R., & Moguillansky, G. (2009). Public - private alliances for long - term national development strategies. *CEPAL Review 97*, 102.

Devlin, R. G. (2009). Formentando tigres latino américanos: principions par auna vision estratégica nationalen et Maroco de Alianzas Publicas. *Santiago Unpublished.*

Diarra, B. M. (nd). Le role du capital human dans la stratégie d'industrialisation en Corée de Sud et au Mali: une étude comparée. *Centre d'analyse économique (CAE)*, 02.

Diene, S. C. (2001). Secteur informelle et décentralisation dans la perspective de l'articulation d'une injonction politico - administrative aux capacités endogénes: le cas de la commune de Saint - Louis. Saint - Louis, Senegal.

Dube, S., & Danescu, D. (2011). Supplemental guidance: public sector definition. 03.

Edwards, E. (1993). Openess, trade liberalization and growth in developing countries. *Journal of economic literaturte, 31*, 1360.

Ellis, K. (2010). The private sector and development. *Policy brief*, 01.

Elsa, A. (1992). Les théories économiques du développement "la découverte". *Colloque - une présentation claire, peu formalisée et synthétique des débats économiques sur le développement*, (p. 15).

Evans, P. (1995). States and industrial transformation. *Princeon University Press*, 05.

Fischer, S. (2002). The washington consensus. *Global Economics in Extraordinary times*, 12.

Floud, R., & Johnson, P. (2008). The cambridge economic history of modern Britain (1700 - 1860). *Industrialization, 01*, 453.

Folio, P. V. (1997). Premiére partie: la révolution industrielle, histoire d'un probléme. *La révolution Industrielle*, 11.

Gargné, R., & Olivier, L. P. (2011). La performance Québecoise en innovation. *Centre sur la productivité e la prospérité*, 07.

Garira, H. (2006). Capital humain au Bangladesh. *Thése pour obtenir le garde de la Docteur de l'Université de Paris1*, 17.

Gautier, J. F. (2000). L'informel est - il une forme de fraude fiscale?: une analyse micro - économique de la fraude des micro - entreprises à Madagascar.

Genteuil, S. (2011). The private sector and development effectiveness. 02.

Gerxhani, K. (2004). The informal sector in developed and less developed countries: a literature survey. *Kluwer Academic Publishers*.

Gordan, D. M. (1988). The global distribution of industry. *Word Bank Documents*, 05 - 07.

Goumeziane, S. (2003). Le pouvoir des rentiers: essai sur l'histoire de la rente et des rentiers des origines à nos jours. *Paris - Méditerranée*, 35.

Granddauche, M. (2012). La stratégie de développement du Brésil: l'industrialisation par substitution d'importation (ISI). (L. s. sociales, Ed.) *Economie et sociologie de développement*, 02.

Grunwald, J., & Musgrove, P. (1970). Natural resource in Latin American Development. *Baltimore Review*, 20.

Guy, Q. (1990). Politique économique. *Ed Labor*, 68.

Hall, D. C., Delgado, C., & Ehui, S. (2004). The livestock revolution, food safety, and small - scale farmers: why they matter to us all. *Journal of agricultural and Environmental Ethics 17*, 429.

Hall, S. (1988). The toad in the garden: thatcherism among the theories. *C. Nelson and L. Gross berg (DES)*, 49.

Harley, C. K. (n.d.). Foreign trade compeition and the expanding international economy. 52.

Hart, B. L. (n.d.). Military strategy.

Harvey, D. (2007). A brief history of Neoliberalism. *OXFORD Universuty Press*, 65.

Hirschman, A. O. (1986). The political economy of import substitution industrialization. 06.

Hofmann, W. G. (1970). The growth of industrial economies. *Hiotsubashi Journal of Economic 11 (01)*, 114.

Hugon, P. (2005). La scolarisation et l'éducation: facteurs de croissance ou catalyseurs de développement? *Mondes en développement*, 13.

Huwart, J. Y. (nd). *Les nouvelles frontiers de l'open innovation.* Agence Wallonne à l'exportation et aux investissements étrangers. Editeur responsables: entreprise globale.

IMF. (2016). *Algeria.* IMF Country Report, 2016 article IV consultation - press release and staff report.

Iossa, E., Pouyet, J., & Martimort, D. (2007). Partenariats Punlic - Privé: quelles réflexions. *Revue Economique, 59*, 300.

Isabella, P. (2011). Industrialisaion et le secteur informelle dans les pays en développement. *Mémoire présenté de la maitrise du Québec à Montréal*, 10 - 11.

Issa I. (2004). Impact des exportations manufacturiéres sur la croissance économique de la Cote d'Ivoire. *COCODY: The World Bank*, 06.

Jacques. (1981). Le développement des exportations industrielles en Brésil. *Revue Tiers Monde, 22*(85), 141.

Jacques, B. (1998). Une revue d'interprétations de la révolutions industrielle. *Revue région et développement*(07), 01.

Jacques, C. (1990). *Mesure du secteur de l'emploi informel en Maroc - Egypte - Tunisie.* Paris: OCDE: Nouvelles approches du secteur informel.

Jenson, J. (1999). Changing citizenship regions: concepts and applications. *Paper present data symposium on citizenship - representation and neoliberal help at the University of Auckland*, 12.

Kader, A. A. (1985). Development patterns among countries reexamined. *The Developing Economies, XXXIII*(03), 205 - 206.

Kebabdjian, G. (nd). Les sept piliers de la mondialisation economique. 01.

Keita, L. (2009). How rich contries got rich and why poor countries stay poor? (U. o. Gambia, Ed.) *Africa Development, 34*(03 & 04), 269.

Ken Kwong Kay - Wong, kay, k. K., & Wong. (2013). Patial least squares structural equation modeling (PLS - SEM) techniques using SmartPLS. *Marketing Bullein (Technical Note 01),* 14.

Kiely, R. (2005). *Industrialization and development - a comparative analysis.* University of London (UCL): British Library.

Kitching, G. (1982). *Development and underdevelopment in historical perspective (Populism - Nationalism - Industrializaion).* (T. &. Group, Ed.) London & New York: Routledge Library Editions: Development.

Kjollerston, M., & Dalo, K. (nd). Natural resource - based industries: prospects for Africa's agriculure. 120.

Kock, N. (2015). *WarpPLS5.0 - User Mannuel.* Laredo, Texas - USA.

Kock, N., & Lynn, G. S. (2012). Leteral collinearity and misleading results in variance - based SEM: an illustration and recommendations. *Journal of the Association for Information Systems, 13*(07), 550.

Komarovsky, K., & Bondaruk, V. (2013). The role of growth poles for regional development. *Journal of public administration - finance and low*, 01.

Korichi, Y. (2013). Les PMI en Algérie: Etat des lieux, contraintes et perspectives. *An overview of SMEs in Algeria: contraints and prodpects*, p. 01.

Kregal, J. (2007). Nurks and the role of finance in development economics. *Working Paper*(520), 02.

Krueger, A. O. (1990). Government failure in development. *Journal of economic perspectives 04*(03), 15.

Labory, S., & Patrizio, B. (2006). *International Handbook on industry policy.* Cheltenhan, UK - Northampton - MA - USA: Edaward Elgar.

Lacroux, A. (nd). L'analyse des modéles de relations structurelles par la méthode PLS: une approche émergente dans la recherche quantitative en GRH. 02.

Larner, W. (2000). Neo - liberalism: policy, ideology, governmentality. *Studies in political economy 63*, 05.

Laskos, C., & Tsakalotos, E. (2015). Greek Neo - liberalism in fact and lean times. *Pole Sud 01*(37), 34.

Lavasseur, S. (2002). Investissement directs à l'étranger et stratégies des entreprises multinationales. *Revue de l'OCDE*, 02.

Linsu, K. (2001). La dynamique de l'apprentissage technologique dans l'industrialisation. *Revue internationale des Sciences Sociales*, 02.

Mackinnon, D. P., Lockwood, c. m., & krull, J. L. (2000). Equivalence of the mediation, confounding and suppression effect. *Prevention Science*, 175.

Madsen, J. B., Banerejee, R., & Ang, J. B. (2010). Four century of british economic growth: the roles of technology and population. *Journal of Economic Growth*(03), 264.

Maharaux, A. (1991). Politique d'industrialisation ou développement du secteur informel. *Politique d'industrialisation au Mali*.

Mankin, G. N., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A conribution of the empirics of economic growth. *Quarterly Journal of Economics, 107*, 407.

Marty, F., & All. (2006). Les Partenariats Punlic - Privé. *Editions: la couverte- Paris*.

Mathieu, C. (2013). Troisiéme révolution industrielle: Jeremy, le prophéte de bonheur. *Le Monde: 07/11/2012*, 02.

Mazouz, B. (2012). Parenariat Public - Privé. *Le dictionnaire encyclopédique de l'administration publique*, 01.

McCarthy, S. (2003). *L'industrialisation des ACP - le role des institutions financiéres, des diasporas et la BEI.* Dossier de la Banque Europpéenne d'investissement: le courrier ACP - UE N°196.

Mekarssi, L., & Brika, S. (2016). Analyse of Algerian trade performance: from 1970 to 2014. *Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and trasport, 04*(01), 13.

Michael E Porter. (1990). New global strategies for competitive avantage. *Planing Review: ABI/IFORM Trade & Industry*, 01.

Mintzberg, H. (1987). The strategy concept I: Five Ps strategy. *California management review*, 11.

Moore, D. S., & McCabe, G. P. (1989). Introduction to the practice of statistics. 1187.

Moshe Syrquin. (1988). Croissance et changement structurel en Colombie: une comparaison internationale. *Tiers Monde, 19*(15), 481 - 482.

Munzenda, D. (2009). *Accroitre l'investissement privé dans les infrastructures énergétiques en Afrique.* Initiative NEPAD - OCDE pour l'investissement en Afrique.

Murphy, K., Sheleifer, A., & Vishny, R. W. (1989). Indusrialisation and the "Big Push". *Journal of politique economy, 97*(05), 1011.

Nacer, E. S. (2005). La privatisation des entreprises publiques en Algérie: objectifs - modalités et enjeux. *Le Harmattan*, 28.

Nation Unies. (2004). *Examen de la politique de l'investissement - L'Algérie.* Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, New York et Genéve.

Accord de partenariat entre les membres du groupe des états d'Afrique des caraibes et du pacifique, d'une part, et la communauté Europpéene et ses états membres, d'autres part. (nd). *L'Accord: ACP - CE - FR*, 100.

Nelson, & All. (1971). Structural change in a developing economy. *Princeton, NJ: Princeton University Press*, 96.

Nicklos, F. (2012). Strategy definition & meaning. *Distance consulting LLC*, 02.

Nigel, H. (2008). Breaking with the past.

Nihan, G. (1989). Le secteur non structuré. *Tiers Monde, 82*, 45.

Noreen, W. M., Richard, H. H., & Shavelson, J. (2006). *Reability coefficients and generalizability theory* (Vol. 26).

OCDE. (2001). *La mesure du capital: la mesure des stocks de capital, de la consommation de capital fixe et des services du capital.* Manuel de l'OCDE.

OCDE. (2002). *Tendance de l'investissement direct étranger dans les pays del'OCDE.* Paris.

OCDE. (2009). *Les causes de la persistences de l'emploi informel.* Johannes Jutting et juan R - de Laiglecia.

OCDE. (2011). *La protection sociale et le travail informel dans les couches moyennes.* Edition OCDE.

OCDE. (2011). *Perspectives économiques de l'Amérique latine en 2011: une région de classes moyennes?* Edition OCDE.

OCDE. (2015). *Les partenariats Public - Privé en Tunisie: analyse des cadres juridique et institutionnel.* 02.

OECD. (2005). *Public - Private Partnerships for innovation.* OECD Publishing.

OECD. (2012). *Recommendation of the council on regulatory policy and governmence.* Paris: OECD publishing.

OECD. (2013). Scoping paper strategic public - private partnership in science, technology and innovation. *Internal working document*, 10.

Ollion, G. (1965). Politique et stratégie. *Politique étranger*, 481.

Olson, M. (1973). Evaluating performance in the public sector. University of Maryland.

OumElkheir, R. (n.d.). Croissance économique et productivit& totale des facteurs en Algérie. 01.

Paelinck, J. (1965). François Perroux, les techniques quantitatives de la planification. *Tiers Monde*, 02.

Pahariya, N. C. (2008). Import substitution and development export promotion as development strategies. *Briefing paper*, 01.

Peal, J. (2009). Causality: models, reasoning, and inference. 11.

Perrotini, I., Vozquez, J. A., & Aven, B. L. (2008). Toward a new development paradigm for Latin America. *International journal of political economy, 37*(03), 06.

Phillipe, C. (1984). L'impact de recherche et développement sur la productivité industrielle. *Economie et statistique*(164), 03.

pierre, M. J. (2012). Manufacturing's declining share of GDP is a global phenomenon, and it's something to celebrate. US Chamber of commerce foundation.

Pieter, O. (2012). *The relationship between foreign direct investment (FDI) and manufacturing exports and imports in South Africa.* Reseach report presented in partial fulfillment of the requirments of the degree Masters in development finance at the University of Stellenbosch.

Prebish, P. (1950). The economic development of Latin American & the principal problem. 20.

Premiére Vague: mercantilisme et révolution industrielle. (n.d.).

Pryce, V. (2012). British needs a fourth generation industrial policy. *Working paper - centre forum*, 24.

Randall, F. (1989). The privatization revolution. *Economic impact*(67), 36.

Renard, L., & All. (2012). Chair" Les contrats de partenariat public - privé: enjeux contemporains et défis pour l'avenir". *Conférence débat: contrat de partenariat public - privé: quels usages à l'étranger?*

Rifkin, J. (2012). La troisiéme révoluion indusrielle, comment le pouvoir latéral va transformer l'énérgie et le monde. 01.

Robinson, S. (2014). *The practice of model development and use.* (H. B. Houdmils, Ed.) New York NY- Palgrave Macmillan.

Rodrick, D. (2004). Policy for the twenty - first century. 01.

Rose, N. (n.d.). Government, authority and expertise in advanced liberalism. 50.

Rosenthal, R., & Rosnow, R. L. (1991). Essentials of behavioral research: methods and data analysis. 20.

S M Govorushko. (nd). Effect of human activity on rivers. International Congress on river basin managemen.

Saad, M., & Majumdar, M. A. (2005). *Transition & Development in Algeria - Economic, Social & Cultural challenges* (Intellect: Bristd, UK, OR,USA ed.). Portland.

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1997). *Natural resource abundance and economic growth.* Cambridge. Centre for international development and Harvard institute for international development.

Sanjayalall. (1992). Technological capapilities and industrialisation. *World Development, 20*(02), 176.

Schultz, T. W. (1961). Investment in human capital. *The American Review, 51*(01), 02.

Scitovsky, L. L., & Scott, M. (1970). Industry and trade in some developing countries. 60.

SCR. (2004). *Algeria: selected issues and statistical appendix.* IMF Country Report.

Sémon, M. (2010). Industrialisation par substitution des importations en Afrique et compétitive internationale. *Une revue de critique*, 104.

Sen, A. (2003). Un nouveau modéle économique. 12.

Sharma, B. K. (2006). *Estimates of gross fixed capital formation in DELHI (Public Sector).* Directorate of Economics & Statistics. DELHI: Government of national capital territory of DELHI.

Sid Ahmed, A. (2002). *Economie de l'industrialisaion à partir des ressources naturelles (I.B.R)* (Vol. 01). Belgique.

Sigubonsdotti, K., & All. (2009). Partenariat Public - Privé (PPP). *Conférence Européenne des directeurs des routes.* Le groupe de projet financement (CEDR).

Snowdon, B. (2015). The role of human capital in économic development. In *Handbook of international development and education* (p. 47). William Pratt House - 09 Dewry Court - Northampton - Massachusetts 01060. USA: Published Edward Elgar Publishing limited.

Stéphanie, T. (2002). L'économie du développement. *Colloque: Une trés bonne synthése générale avec des extraits de textes éclairants*, (p. 20).

Stiglitz, J. E. (1998). Towards a new paradigm for development: strategies, policies, and processes. *Prebish lecture at UNCTAB - Geneva*, 22.

Stribu, C., & Ashok, P. (2004). Relationship between trade liberalisation, economic growth and trade balance: an econometric investigation. *Discussion paper*(282), 06 - 07.

Syrquin, M., & Chenery, H. B. (1989). Patters of development (1950 to 1983). *World Bank Discussion Papers*, 08.

Taylor, L. (1994). Gap Models. *Journal of Development Economics N°45*, 03.

Telidji, M. M. (2015). Encadrement et promotion des PPP en Algérie. 05.

Theil, H. (1958). *Economic forecasts and policy.* Amsterdam - Netherlands: Nortth - Holland.

Thierry, & Pierre, S. (1980). Les biens d'équipement dans l'industrie algérienne: evolution passer et perspective. *Revue Tiers Monde, 21*(83), 475.

Thunell, L., & All. (2012). *Infrastructure, how the private sector helps?* Message from executive vice president and OECD.

Tieterberg, T., & Lewis, L. (2009). Environmental & Natural resource economics- 9 th. *Publicational data*, 153.

UNCTAD. (2015). *Analyse - les flux d'IDE déclinent globalement en 2014 mais la reprise est annoncée pour 2015.* ANIMA: investment network.

UNESCO. (2006). Changing Natural Systems. In T. U. 2 (Ed.). UNESCO & WMO, with IAEA.

UNIDO. (2013). *Sustaining employment growth: the role of manufacturing and structural change.* Overview: Industrial development report, United Nations.

United Nations Economic Commission for Latin A. (1969). *Industrial development in Latin America.* Economic bulletin for Latin America.

Us Energy information administraion. (2011). *Peak oil in 2010 to 2030 and other top 5 dry natural gas production.* Data uptad with BP statistical review of World energy.

Veganzones, M. A. (2000). Infrastructures, investissement et croissance. *Un bilan de dix années de recherche*, 02.

Warwick, K., & Nolan, A. (2014). *Evaluation of industrial policy: methodological issues and policy lessons.* N° OECD publishing.

Weiss, J. (2004). Industrialization and globalizaion, theory and evidence from developing countries. *London & New York - published in the USA and Canada*, 163.

Wetzels, M., Van, O., Odekerken, C., & Schroder, G. (2009). Using PLS modeling for assessing hierarchical construct models: guidelines and empirical illustration. *33*(01), 177.

Worthington, E. B. (1964). *Une définition des ressources naturelles.* UNESCO/CORPA 14 6 a6 wS/02647.17 6 ns.

Zaid, H. (2014). Comprendre l'inflation en lgérie. *International conference on Business, Economics, Marketing & Management research, 02*, p. 02.

A three - gap of foreign trasfers and the GDP growth rate in developing countries. (1991). *Journal of developmen economics, 32*, 289.

Les révolutions industrielles en Europe aux Etats - Unies au 19 siécle. (2004). *Cycle Préparatoire au DAEU - CNED*, 01 - 04.

Diffusion et mutation du l'indystriel à partir de l'Europe. (2006). *Manuel d'histoire - géographie*, 02.

Le big push de Paul Rosenstein - Rodan. (2009). *Les acteurs de l'économie*(221), 01.

La troisiéme révolution industrielle est en marche. (2013). *Dossier de Presse*, 09.

Algeria Economy. (2017).

Cotation du dinar algérien et réserves de change: reflets d'une économie rentiére. (2017, 03 21). *Les réserves de change fonction des recettes d'hydrocarbus en Algérie*.

Problèmes économiques. (1990). *Revue (2160),* 03.

السعيد ,ف .(2005) .استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية -حالة الجزائر -دراسة نظرية . *قسم علم الإجتماع والديمغرافيا*.44 ,

المحمدي ,ع .ي .(2009) .تحليل جغرافي صناعي -اقتصادي للتكتل الصناعي كظاهرة جغرافية) .ج .ع-.ق . الجغرايا .*دراسات عليا*.02 - 01 ,

الموسوي ,ض .م .(2011) .*أسس علم اللإقتصاد* .الساحة المركزية -بن عكنون -الجزائر.299 :

عبار ,ز & .,العابد ,س .(2012) .ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات .*مجلة الباحث ,العدد الحادي عشر*.176 ,

عبد الحميد ,ز & .,عقبة ,س .(2012) .دور السياسات الصناعية المصرفية في ترقية تنافسية الجهاز المصرفي الجزائري .*أبحاث اقتصادية وإدارية ,العدد الحادي عشر*.15 - 14 ,

عدون ,ن .د & .,شنوف ,ش .(2003) .*الحركية الاقتصادية في الدول النامية بين عالمية مالك بن نبي والعولمة الغربية* .الجزائر :دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع.

كربالي ,ب .(2005) .نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر) .ج .خ .بسكرة ,*مجلة العلوم الانسانية ,العدد الثامن*.05 - 04 ,

مقراني ,ا .(2010) .*القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد -التجربة الجزائرية* .قسنطينة :مخبر علم اجتماع الإتصال للبحث والترجمة -جامعة منتوري.

نوري ,م .(2010) .*السياسات الاقتصادية في ظل العولمة* .الساحة المركزية -بن عكنون -الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

قائمة الملاحق

الملحق (01): المتغيرات المنتجة

Variables résultat

	Variable résultat	Nombre de valeurs manquantes remplacées	Numéro de l'observation des valeurs non manquantes		Nombre d'observations valides	Création d'une fonction
			Première	Dernière		
1	DTP_1	10	1	45	45	SMEAN(DTP)
2	DHUP_1	4	1	45	45	SMEAN(DHUP)
3	PPPH_1	0	1	45	45	SMEAN(PPPH)
4	PPPC_1	6	1	45	45	SMEAN(PPPC)
5	CISPB_1	5	1	45	45	SMEAN(CISPB)
6	CISP_1	3	1	45	45	SMEAN(CISP)
7	DB_1	6	1	45	45	SMEAN(DB)
8	ESI_1	12	1	45	45	SMEAN(ESI)
9	TEM_1	1	1	45	45	SMEAN(TEM)
10	TEPT_1	23	1	45	45	SMEAN(TEPT)
11	RD_1	40	1	45	45	SMEAN(RD)
12	DHTP_1	6	1	45	45	SMEAN(DHTP)

الملحق (02): التحليل الوصفي لمدخلات النموذج

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
CH	45	1,28	29,50	19,7676	7,26653
ID	45	590000,00	947950000,00	129975488,8889	226954598,47868
II	45	500000,00	25400000,00	4560155,5556	5082454,80218
INF	45	,34	31,67	9,1973	7,86929
TE	45	25,00	45,50	34,7244	5,63282
PRI	45	4,00	7,00	5,9778	,54309
N valide (listwise)	45				

الملحق (03): التحليل الوصفي للمتغيرات الوسيطية لنموذج الدراسة

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
DEM	45	490000000,00	7231230000000,00	286230730911,1112	1079434348369,19230
DEP	45	980000000,00	696810000000,00	133829312111,1111	183573444673,90543
PPPC	39	30000000,00	808625000000,00	54366585364,8718	151396809152,59778
SMEAN(DTP)	45	33650000,00	19405864000,00	2622486000,0000	3594369593,14895
SMEAN(DHUP)	45	12000000,00	82332697000,00	8307488804,8781	14136755922,43867
SMEAN(DHTP)	45	17100000,00	4289735000,00	601456769,2308	981415291,33477
SMEAN(PPPH)	45	324431000,00	803881000000,00	128155053156,0000	220871301261,80167
SMEAN(PPPC)	45	30000000,00	808625000000,00	54366585364,8718	140696139801,37448
N valide (listwise)	39				

الملحق (04): نتائج تحليل SEM العامة

General project information

Version of WarpPLS used: 5.0
License holder: Trial license (3 months)
Type of license: Trial license (3 months)
License start date: 14-Nov-2016
License end date: 12-Feb-2017
Project path (directory): C:\Users\Info_Tech\Documents
Project file: hak.prj
Last changed: 22-Nov-2016 17:49:32
Last saved: Never (needs to be saved)
Raw data path (directory): C:\Users\Info_Tech\Desktop
Raw data file: abdelhakem.xlsx

الملحق (05) : صلاحية النموذج ومؤشرات الجودة

Average path coefficient (APC)=0.621, P<0.001
Average R-squared (ARS)=0.821, P<0.001
Average adjusted R-squared (AARS)=0.815, P<0.001
Average block VIF (AVIF)=4.998, acceptable if <= 5, ideally <= 3.3
Average full collinearity VIF (AFVIF)=4.487, acceptable if <= 5, ideally <= 3.3
Tenenhaus GoF (GoF)=0.652, small >= 0.1, medium >= 0.25, large >= 0.36
Sympson's paradox ratio (SPR)=0.667, acceptable if >= 0.7, ideally = 1
R-squared contribution ratio (RSCR)=0.986, acceptable if >= 0.9, ideally = 1
Statistical suppression ratio (SSR)=1.000, acceptable if >= 0.7
Nonlinear bivariate causality direction ratio (NLBCDR)=1.000, acceptable if >= 0.7

General model elements

Missing data imputation algorithm: Arithmetic Mean Imputation
Outer model analysis algorithm: PLS Regression
Default inner model analysis algorithm: Warp3
Multiple inner model analysis algorithms used? No
Resampling method used in the analysis: Stable3
Number of data resamples used: 100
Number of cases (rows) in model data: 45
Number of latent variables in model: 3
Number of indicators used in model: 30
Number of iterations to obtain estimates: 13
Range restriction variable type: None

Range restriction variable: None
Range restriction variable min value: 0.000
Range restriction variable max value: 0.000
Only ranked data used in analysis? No

الملحق (06): معاملات المسار والقيمة P

Path coefficients

	Econif	PPPINF	Polindust
Econif			
PPPINF	**-0.874**		
Polindust	**0.028**	**0.962**	

P values

	Econif	PPPINF	Polindust
Econif			
PPPINF	**<0.001**		
Polindust	**0.425**	**<0.001**	

****
*** Standard errors for path coefficients ***
****

	Econif	PPPINF	Polindust
Econif			
PPPINF	**0.105**		
Polindust	**0.147**	**0.101**	

****
*** Effect sizes for path coefficients ***
****

	Econif	PPPINF	Polindust
Econif			
PPPINF	**0.764**		
Polindust	**0.023**	**0.901**	

الملحق (07): معاملات المتغيرات الكامنة

R-squared coefficients

Econif	PPPINF	Polindust
	0.764	0.877

Adjusted R-squared coefficients

Econif	PPPINF	Polindust
	0.759	0.871

Composite reliability coefficients

Econif	PPPINF	Polindust
0.210	0.927	0.891

Cronbach's alpha coefficients

Econif	PPPINF	Polindust
-0.153	0.897	0.817

Average variances extracted

Econif	PPPINF	Polindust
0.375	0.639	0.537

Full collinearity VIFs

Econif	PPPINF	Polindust
1.580	6.115	5.764

Q-squared coefficients

Econif	PPPINF	Polindust
	0.732	0.880

Minimum and maximum values

Econif	PPPINF	Polindust
-1.948	-0.685	-1.324
2.596	3.568	2.441

Medians (top) and modes (bottom)

Econif	PPPINF	Polindust
-0.121	-0.404	-0.300
-1.948	-0.685	-1.324

Skewness (top) and exc. kurtosis (bottom) coefficients

Econif	PPPINF	Polindust
0.607	2.017	1.151
0.415	3.488	0.351

Tests of unimodality: Rohatgi-Székely (top) and Klaassen-Mokveld-van Es (bottom)

Econif	PPPINF	Polindust
Yes	Yes	Yes
Yes	Yes	Yes

Tests of normality: Jarque–Bera (top) and robust Jarque–Bera (bottom)

Econif	PPPINF	Polindust
Yes	No	No
No	No	No

الملحق (08): الأثر غير المباشر والأثر الكلي

Indirect effects for paths with 2 segments

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	-0.841		

Number of paths with 2 segments

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	1		

P values of indirect effects for paths with 2 segments

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	<0.001		

Standard errors of indirect effects for paths with 2 segments

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	0.075		

Effect sizes of indirect effects for paths with 2 segments

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	0.699		

Sums of indirect effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	-0.841		

Number of paths for indirect effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	1		

P values for sums of indirect effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	<0.001		

Standard errors for sums of indirect effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	0.075		

Effect sizes for sums of indirect effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF			
POindus	0.699		

Total effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**-0.874**		
POindus	**-0.812**	**0.962**	

Number of paths for total effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**1**		
POindus	**2 1**		

P values for total effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**<0.001**		
POindus	**<0.001**	**<0.001**	

Standard errors for total effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.105**		
POindus	**0.107**	**0.101**	

Effect sizes for total effects

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.764**		
POindus	**0.901**	**0.676**	

الملحق (09): معامل التحديد (R- Square)

R-squared contributions

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.764**		
POindus	**0.901**	**0.023-**	

الملحق (10):معاملات تقييم السببية

Path-correlation ratios

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**1.000**		
POindus	**0.034**	**1.027**	

Notes: absolute path-correlation ratios; ratio > 1 indicates statistical suppression; 1 < ratio <= 1.3: weak suppression; 1.3 < ratio <= 1.7: medium; 1.7 < ratio: strong.

Path-correlation differences

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.000**		
POindus	**0.860**	**0.025**	

Note: absolute path-correlation differences.

P values for path-correlation differences

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**1.000**		
POindus	**<0.001**	**0.433**	

Note: P values for absolute path-correlation differences.

Warp2 bivariate causal direction ratios

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.708**		
POindus	**0.815**	**1.010**	

Notes: Warp2 bivariate causal direction ratios; ratio > 1 supports reversed link; 1 < ratio <= 1.3: weak support; 1.3 < ratio <= 1.7: medium; 1.7 < ratio: strong.

Warp2 bivariate causal direction differences

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.250**		

POindus	**0.151**	**0.010**

Note: absolute Warp2 bivariate causal direction differences.

P values for Warp2 bivariate causal direction differences

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.035**		
POindus	**0.144**	**0.474**	

Note: P values for absolute Warp2 bivariate causal direction differences.

Warp3 bivariate causal direction ratios

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.770**		
POindus	**0.879**	**1.008**	

Notes: Warp3 bivariate causal direction ratios; ratio > 1 supports reversed link; 1 < ratio <= 1.3: weak support; 1.3 < ratio <= 1.7: medium; 1.7 < ratio: strong.

Warp3 bivariate causal direction differences

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.201**		
POindus	**0.101**	**0.008**	

Note: absolute Warp3 bivariate causal direction differences.

P values for Warp3 bivariate causal direction differences

	Econif	pppINF	POindus
Econif			
pppINF	**0.075**		
POindus	**0.243**	**0.480**	

Note: P values for absolute Warp3 bivariate causal direction differences.

الملخص

يركز هذا المشروع البحثي على دراسة سياسات التصنيع في الجزائر كمنهج تاريخي ورؤية مستقبلية. فبغية تحقيق أهداف سياسات التصنيع المفروضة من قبل الحكومة، لابد من انتهاج استراتيجية تصنيعية ملائمة التي تساهم في التطبيق التام للبرامج المطبقة. كاستراتيجية تصنيعية قد ركزنا على إستراتيجية الاقتصاد غير الرسمي، وكأداة ربط داعمة للاستراتيجية اخترنا الشراكة القطاعية في استثمارات البنية التحتية . هنا نقوم بتحليل محددات هاته الظواهر وتطورها خلال الفترة الممتدة من **1970** إلى غاية **2014**. لهذا الغرض، حشدت أداة الاقتصاد القياسي من خلال استخدام طريقة **MIMIC** (**Multiple indicators and multiple causes**) لنمذجة العلاقة مابين المتغيرات المختلفة وتقدير تأثيرها من منظور كلي. تبعا لما سبق، تشير النتائج على وجود علاقة تأثير غيرمباشرة للاقتصاد غير الرسمي على سياسات التصنيع في الجزائر، بوجود الشراكة القطاعية في استثمارات البنية التحتية كمتغير وسيط معدل.

الكلمات المفتاحية : سياسات التصنيع، الاقتصاد غير الرسمي، الشراكة القطاعية في استثمارات البنية التحتية،الاقتصاد الجزائري،نموذج **MIMIC**.

Abstract

This research project focuses to study of industrialization policies in Algeria as historical approach & future perspective. In order to achieve the objectives of industrialization policies imposed by the government, it necessary to pursue an optimal Industrialisation Strategy which contribute to the full implementation of the programs in place. As an industrialisation strategy we have focused on the informal economy strategy, and as a connector supportive of the strategy we have chosen sectoral partnership in infrastructure investments. Here we analyze the determinants of these circumstances phenomena and their evolution during the period from **1970** until **2014**. For this purpose, econometric tool mobilized through the use of method **MIMIC** (**Multiple indicators and multiple causes**) for modeling the relationship between the different variables and assess its impact from a macro perspective. According to the above, the results indicate the existence of indirect effect relationship of the informal economy on industrialization policies in Algeria, with existence of sectoral partnership in infrastructure investments as a variable moderator.

Keywords: Industrialization policies, Informal Economy, Sectoral partnership in infrastructure investments, Algerian economy, **MIMIC** (**PLS**) model.

Résume

Ce projet de recherche a porté sur l'étude des politiques d'industrialisation en Algérie comme approche historique et perspective d'avenir. Afin d'atteindre les objectifs des politiques d'industrialisation imposées par le gouvernement, il faut poursuivre une stratégie d'industrialisation optimale qui contribuent à la mise en œuvre complète des programmes en place. En tant que stratégie d'industrialisation nous nous sommes concentrés sur la stratégie de l'économie informelle, et en tant qu'un outil de soutien la stratégie nous avons choisi le partenariat sectoriel dans les investissements d'infrastructure. Ici, nous analysons les déterminants de ces phénomènes de circonstances et de leur évolution au cours de la période allant de **1970** à **2014**. Dans ce but la, nous avons mobilisé un outil économétrique grâce à l'utilisation de la méthode **MIMIC** (**Multiple indicators and multiple causes**) pour modéliser la relation entre les différentes variables et évaluer son impact dans une perspective macro. Selon ce qui précède, les résultats indiquent l'existence d'une relation d'effet indirect de l'économie informelle sur les politiques d'industrialisation en Algérie, avec l'existence d'un partenariat sectoriel dans les investissements dans l'infrastructure comme un variable modérateur.

Mots clés : Politiques d'industrialisation, Économie informelle, Partenariat Public - Privé dans les investissements des infrastructures, Économie algérienne, Modèle **MIMIC**(**PLS**).